

١٥ - بين مشورات المجلس العلمي

المَحِيطُ الْبَرْهَانِي

لمسائل المبسوط والجامعين والتفريقات والنوازل
والفتاوى والوقائع مُدَلَّلَةٌ بِدَلَالٍ لِلتَّقْدِيمِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ

تأليف

الأبام برهان الدين أبي اسحاق محمد بن محمد الشريفي بن تماره البخاري

بجدة سنة ١٢١٦ هـ

ومنه نسخة بخطه

فمبشر نور محمد

المجلد الخامس

المجلس العلمي

إدارة القرآن

المجلد العاشر في إيقاع الطلاق على امرأة بعينها ثم الرجوع عنها بالإيقاع على أخرى

٢٩٩٨- يجب أن يعلم بأن كلمة "بل" متى دخلت في كلام العبداء على الإثبات، كانت للرجوع عن الأول، وإقامة الثاني مقام الأول على سبيل استدراك [اللفظ] "١"، يقال: جاءني زيد على عمرو، كأنه قوله: بل عمرو رجوساً بعد أخيره عن م. ح. ز. د. وإقامة أخرى: عمرو مقام محي. زيد على سبيل استدراك [اللفظ] "٢"، كأنه قال: كان عزمي أن أخرج عن محي. عمرو، فعاظمت وأخبرت عن محي. زيد، ثم استدركت ذلك اللفظ بقولي: بل عمرو.

٢٩٩٩- وفي كلام الله متى دخلت هذه الكلمة على الإثبات، كانت للإبطال الأول، وإقامة الثاني مقام الأول، لكن لا على سبيل استدراك [اللفظ] لأن اللفظ على الله تعالى لا يجوز، واللفظ على العباد جائز. وكلمة "لا" بل "ظهير كلمة" "٣"، لأنها يستعملان استعمالاً واحداً، وقوله: لا، تأكيد للنفي المستفاد من قوله: بل، وإذا كانت هذه الكلمة في الإثبات للرجوع عن الأول، وإقامة الثاني مقام الأول على سبيل استدراك [اللفظ] "٤"، يظهر إن كان الأول شيئاً يصح الرجوع عنه، ينتهي الأول وينت الثاني مقام الأول، وإن كان الأول شيئاً لا يصح الرجوع عنه، لا ينتهي الأول، بل يبقى على حاله، وينت الثاني. أما حكمه لدليل: حكم الدليل، فقدر استكن إلا أن الحكم بما لم يذكر للمذكور، وعقبة كلمة "لا" بل "غيراً على حدة بمعنى الخبر، فذكر ما قبلها خبراً للمذكور، فنتجها: صيانة عن الإبطال، ومتى ذكر للمذكور عقب هذه الكلمة خبراً، لا يجعل الخبر المذكور ما قبلها خبراً له، لأن صحيح بدونه، فلا حاجة إلى جعله خبراً له.

٥٠٠٠- ومتى دخلت هذه الكلمة على النفي، لا وجب رجوساً من الكلام الأول، وبما يرجب نفي الفعل عن الاسم الأول بإثبات ذلك النفي للثاني، أو بإثبات فعل آخر للأول. نظير الأول قول الرجل: ما قام زيد، لا، بل عمرو، نفي القيام عن زيد، وإثباته لعمرو، ومثال الثاني قول الرجل: قام زيد بل فعده، نفي القيام عن زيد وإثباته للعمود له، وهذا الحكم في

(١) هكذا في م. د. ف. ر. م.، وكان في الأصل: ط. : اللفظ

(٢) هكذا في م. د. ف. ر. م.، وكان في الأصل: ط. : اللفظ

(٣) ثبت: ط.

كلمة بلى وحدها أو مع لا ، فأما كلمة لا بدون كلمة بلى ، متى دخلت على الإثبات كانت لتأكيد ما أتتبه للأول بنفيه من الثاني ، ومتى دخلت على النفي كانت لتأكيد ما تنفيه عن الأول بإثبات نفيه لثاني ، مثلاً : الأول : جاسى زيد لا عمرو ، فكان قوله : لا عمرو لتأكيد إثبات الجبى زيد بنفى الجبى عن عمرو . ومثال الثانى : ما جاءنى زيد لا عمرو ، كفى قوله : لا عمرو ، لتأكيد نفي الجبى عن زيد بإثبات الجبى لعمرو .

جئنا إلى المسائل :

٥٠١٦ - قال محمد رحمه الله بمقتضى إجماع : وإذا كان للرجل امرأتان ، ففان لأحدهما : أنت طالق إن دخلت هذه الدار ، لا بلى هذه ، وأشار إلى امرأة أخرى له ، لا تطلق واحدة منهما ما لم تدخل الأولى الدار . وإذا دخلت الأولى الدار طلقها ، وإن دخلت الأخرى الدار لا تطلق . وحده منهما : قال محمد رحمه الله تعالى : وقوله : لا بلى هذه ، على الطلاق بحاصة ، والوجه ما ذكره فى الإجماع : أنه علق طلاق الأولى بدخولها الدار . حيث قال : أنت طالق إن دخلت هذه الدار ، بقوله : لا بلى هذه ، رجع عن تعليق الأولى بدخولها . وعلق طلاق الأخرى (بطريق استعراك العنط ، كأنه قال : كان من عزى من أن أعلق طلاق الأخرى) ، إلا أنى دخلت فعلق طلاق الأولى . إلا أنه لا يمكن الرجوع عن تعليق طلاق الأولى . وبذلك تعلق طلاق الأخرى ، ببقى طلاق الأولى معنفاً بدخولها الدار . وتعلق طلاق الثانية بدخول ، وإذا تعلق طلاق الثانية بالدخول ، بتعلق طلاقها بدخول الأولى : لأن كلمة لا بلى لإبطال الأول ، وإقامة الثاني مقام الأول على سبيل استعراق العنط . فيجب أن يكون الخيب فى حق الثانية مثل الخيب فى حق الأولى . وإنما يكون كذلك إذا تعلق طلاق الثانية بدخول الأولى ، كما تعلق طلاق الأولى بدخول الأولى .

وقول محمد رحمه الله تعالى فى الكتاب : قوله : لا بلى هذه ، على الطلاق بحاصة معناه : أنه للرجوع عن الطلاق ، لا للرجوع عن الدخول ، وإن نوى الرجوع عن الشرط وهو الدخول دون الطلاق ، صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى : لأنه نوى ما يحتمله لفظه ، إلا أن التقاضى لا يصدقه فى ذلك ، لأنه نوى أمراً بخلاف الظاهر ، وفيه تخفيف عليه : لأن الثانية لا تطلق بدخول الأولى الدار ، فصدق ذلك إذ دخلت الأولى الدار ، فعلق الأولى فى الله عزاء . وفيما بينه وبين الله تعالى ، وتعلق الثانية فى القضاء . لا فيما بينه وبين ربه ، وإن دخلت الثانية

الدار طُلقت الأولى في النكاح، وفيما بين وجه.

٥٠٢- وكذلك لو قال لأحدهما: أنت طالق إن شئت لا، بل هذه، فإن قوله: لا، بل هذه، على الطلاق خاصة، لا على المشيئة كما في المسألة الأولى، إلا أن الفرق بين المشيئة: أن في هذه المسألة لو شاءت الأولى طلاقها، طُلقت الثانية بالكلام الأول دون الثانية، ولو شاءت الأولى طلاق الثانية، طُلقت الثانية بالكلام الثاني دون الأولى، ولو شاءت الأولى طلاقها وطلاق الثانية طُلقتا جميعاً، وفي مسألة أول الباب: إذا دخلت الأولى الدار مرة واحدة، طُلقت الأولى والثانية جميعاً.

والفرق أن في المسألة الأولى علق طلاق كل واحد منهما بدخول الأولى الدار مطلقاً غير مقيد بصيغة، فإذا دخلت الأولى الدار مرة واحدة، فقد وجد شرط ونوع الطلاق عقيباً، وفي هذه المسألة ليس الشرط متبعية مطلقة، فإن الأولى بعد هذا التعليق لو شاءت الملق أو بعده لا يطلق، وإذا اشترط ما يشبهه متبعية، فالشرط في حق الأولى متبعية الأولى طلاق نفسها، والشرط في حق الثانية متبعية الأولى طلاق الثانية، وهذا لما ذكرنا أن المتبعية في مثل هذه الصورة في حق إنشائية مثل المتبعية في حق الأولى^(١)، والتبعية في حق الأولى تعلق طلاق الأولى بمشية الأولى طلاق الثانية، وإذا شاءت الأولى طلاقها، وجد شرط وقوع الطلاق على الثانية دون الأولى، وإذا شاءت الأولى طلاقها، وجد شرط وقوع الطلاق عليها.

قول محمد ورحمه الله تعالى في التكتيب: إذا شاءت الأولى طلاقها، طُلقت الأولى دون الثانية، وإذا شاءت طلاق الثانية طُلقت الثانية دون الأولى، كلام محتمل يحتمل أن يكون المراد من أن الأولى شاءت طلاق الثانية، بعد ما شاءت طلاق نفسها، ويحتمل أن يكون المراد من أن الأولى شاءت طلاق الأخرى ابتداءً^(٢)، فلا يكون بياناً للملك.

حكمي عن أبي الحسن الكرعي رحمه الله تعالى: أنه إذا شاءت الأولى طلاق نفسها أولاً، ليس لها أن تنشاء طلاق الأخرى بعد ذلك، وإذا شاءت طلاق الأخرى أولاً، ليس لها أن تنشاء طلاق الأولى بعد ذلك، فإن المشيئة واحدة، فهذا شاءت مرة وقع الطلاق، لم ترفع اليدين.

(١) وفي تم: بدخول الأولى الدار مرة مطلقاً... إلخ.

(٢) أثبت من ب أو م د ل.

(٣) وفي تم: في حق الأولى تعليق طلاق الأولى بمشية الأولى طلاق الأولى يجب أن يكون المشيئة في حق الثانية تعليق طلاق الثانية بمشية الأم في.

(٤) حكاه في تم.

ولا يعد بعد ذلك؛ حتى لا يؤدي إلى التكرار أو التكرار في الفقه من وجوب التكرار^(١). وعامة السليخ رحمهم الله تعالى على أن لها أن تشاء طلاق الأخرى بعد ما شاءت طلاق نفسها، وإن شاءت طلاق نفسها بعد ما شاءت طلاق الأخرى، فإن المشقة متعددة، لما ذكرنا أن تقدير لسانها قال للآل: أنت طالق إن شئت طلاقك، لا، بل هذه طالق إن شئت أيها الأولي طلاقها، وإن لاني^(٢) الرجع عن المشقة دون الطلاق، صححت نيته أقبحا بينه وبين زوجته^(٣). لأنه نوى ما يحسنه، ولهذا لم يصرح به بصرح. وإذا شاءت الأولي طلاقها طلق الأولي فيما بينه وبينه تعالى، وإن شاءت الأخرى طلاق الأولي طلق الأولي بينه، وإن شاءت الأولي طلاق الأخرى طلق الأخرى في القضاء فيما بينه وبين زوجته^(٤).

والمشهد محمد رحمه الله تعالى في تصحيح مسألة المشقة، أن قوله لا، بل هذه، على طلاق خاصة بما لو قال لها: أنت طالق إن شاء الله لا، بل هذه، كان قوله لا، بل هذه، على الطلاق خاصة، وبصير تقدير المسألة كأنه قال: أنت طالق لا، بل هذه إن شاء الله. وفيه المنع إذا قال لها: أنت طالق إن كُلمت فلا، لا، بل هذه لامرأة أخرى، كان قوله لا، بل هذه، على الكلام دون الطلاق، وإن قيل: أردت لا، بل الطلاق، الزم ذلك، فإنه كُلمته طلاقا، وهذه بخلاف ما ذكر في الجامع.

٥٠٠٣ - قال ثمة: ولم قال لها: إن كُلمت فلا فأنت طالق لا، بل هذه، كان قوله لا، بل هذه، على الطلاق دون الكلام؛ لأنه آخره، فهو قال: ثم أرد بقولي لا، بل هذه الطلاق، فينتهي^(٥) فيما بينه وبين الله تعالى، ولم يدين في القضاء.

٥٠٠٤ - وإذا قال لامرأة: أنت طالق إن دخلت الدار لا، بل هذه^(٦) فلا طلاق، قال ذلك لامرأة أخرى له، طلق الأخرى ساعة ما تكلم، وتعاني طلاق الأولي بدخولها الدار، بخلاف ما لو قال لا، بل فلا، ولم يقل: طلق، فإنه يتعلق طلاقها بدخول الدار؛ لأنه إذا لم يقل [لا، بل] فلا طلاق، ثم يذكر فلا فلا بد كان جملة نافضة، فيعبر خبر الجملة

(١) أنس - وف ر م

(٢) حكاه في ط ر ف ر م، وكذلك في الأصل: فرد

(٣) حكاه في ب ر م، وكان في الأصل: و ر م، ودبابة، كلاهما صحيح

(٤) حكاه في ب ر م، وكان في الأصل: لا فيما بينه وبين زوجته

(٥) وفي ب ر ف ر م: دين

(٦) حكاه في ف

(٧) ثبت من ب ر م

الأولى، وهو طلاق معلق بدخول الأولى، خير كالمجسلة الثانية أما إذا قال لا، بل طلاقه طلاق، فقد ذكر ثلاثة خبراً أو اثنين به، وفيه إرباباً فهذا قال: تنفق الثانية في الحال.

٥٠٠٥- وعن هذا إذا قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً لا، بل مدته، فإن ذلك لا يورثه أخرى، حلفت كل واحدة منهن ثلاثاً ولو قال لا، بل هذا طالق، طألت الأولى ثلاثاً، والثانية واحدة؛ لأن في الوجه الأول أنه يذهب لهذه حصة على مدته، وفي الوجه الثاني ذكر نهذه حصة على مدته، والغريب ما ذكر.

٥٠٠٦- وثم القدوري إذا قال نهذه: إن دخلت النار فثلاث طالق وتلق وطلاق لا، بل مدته، فدخلت الأولى النار طألت ثلاثاً، وتدين في هذه بعلاف التنجيز، فيه لو قال لها: أنت طالق وطالق وطالق لا، بل مدته، وقع على الأخيرة واحدة، وعلى الأولى ثلاث. ولم يقل لها: إن دخلت هذه النار لا، بل مدته الدار الأخرى، أنت طالق، معنى خلافها بدخول الدار الأخرى لا خبر، لأن قوله: إن دخلت هذه النار مجزأة شرط، وإرجوعه صحيح، وبقوله: لا، بل مدته، رجع عنه، وأقام نكاح الثانية بماء الدار الأولى، فهذا معلق طلاقه بدخول الدار الأخرى.

٥٠٠٧- ولو قال لامرأته: أنت طالق واحدة لا، بل ثلاثاً إن دخلت مدته، حلفت واحدة للحال، ووقع طلاقين عند دخول الدار إن كتب المرأة مدخلها، لأن قوله: لا، بل ثلاثاً إن دخلت، الدار، رجع من إخراج الواحدة، وإتمام المدته، بل من الثلاث مدته لها، والرجوع من الواحدة ثم يصح، وإقامة الحصة بما بقي من الثلاث، مقام الواحدة قد صحت، بما كانت المرأة مدخلها.

٥٠٠٨- ولو قال لها: إن دخلت الدار، حلفت طالق واحدة لا، بل ثلاثاً، لم تطلق شيئاً حتى تدخل الدار، وإذا حلفت الدار طألت ثلاثاً، سواء كانت مدخلها أم لم تكن فرق بين مدته وبين ما إذا قال لها: أنت طالق واحدة لا، بل ثلاثاً إن دخلت الدار، ومضى المسألة المشقة، والفرق أن في المسألة، شققة ذكر بقوله: لا، بل، خبراً على حدة، فمبصر خبر الأولى خبراً، بل اعتبار لا، بل، مقطوعاً عنه، فوعدت الواحدة للحال، وتنطق بالقبض بالدخول، أما في المسألة الثانية لم يذكر لقوله: لا، بل، خبراً على حدة، فحفل خبر الأول خبراً، والأول يعلق، وكذا الثاني، فعلق لكل بقوله: حلفت.

٥٠٠٩- وفي الشنقي: إذا قال لها: أنت طالق لا، بل طالق، فهي طالق مستين، وكذا لو قال: أنت طالق واحدة لا، بل واحدة، وكذلك لو قال: أنت طالق واحدة لا، بل

طلق واحدة لو كذلك ثم قال: واحدة لا، بل طلق واحدة^(١).

٥٠٦٠- وذكر فيه أيضاً من أبي يوسف: رحمه الله تعالى: إذا قال لها: أنت طالق لا، بل أنت، فهي طالق واحدة، بالكلام الأول، ولا يلزم بالكلام الثاني أنه إلا أن يجزي، ولو قال: أنت طالق لا، بل أنتما، لم، الأولى تطليقتان والأخرى واحدة.

٥٠٦١- وإذا قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق لا، بل عبدي حر، ذكر هذه المسألة في المتن من موضعين، قال في موضع: لا يعتق العبد إلا بعد الزوج، وقال في موضع آخر: العبد حر البتة وإن تزوج فلانة فهي طالق. وذكر عليه إما إذا قال: ^(٢) إن اشتريت فلانة فهو حر لا، بل فلان، يعني عبداً آخر له في ملكه، لم يعتق عبده حتى يشتري العبد لذي حلف بعتقه، وأشار إلى المعنى فقال: لأن هذا شيء واحد، وعلا في المرافعة عتق العبد.

٥٠٦٢- وفي الأصل: ثم قال لها: كتب طلقك أمس واحدة لا، بل فتين، وثبتت ثنائاً، لأن كلمة لا، من الإنجابات تستعمل لتقدير الأول (الحاق الزمادة به، مقول الرجل: صحت حبة لا، بل عفتين، ويصير كأنه قال: طلقك ثنتين، وكذلك هي الإثباتات حواته أعلم).

(١) أنت مرثب وف.

(٢) أنت من النسخ التي عشتا.

(٣) وفي رواية: فلا، ولا كذلك في الإثبات.

الفصل الحادي عشر في إضافة الطلاق إلى الأوقات

٥٠١٣ يجب أن يعلم بأن الطلاق إذا أضيف إلى وقت، ينصرف إلى وقت في المستقبل، حتى إن من قال لامرأته: أنت طالق يوم الجمعة، ينصرف إلى الجمعة الآتية لأن القصود من الإضافة تأخير الحكم إلى الوقت المنضاف إليه، وإنما يأتي التأخير في المستقبل لا في الماضي. وإذا وجد الوقت^(١) في المدة بل ولم يوجد للصفة شيء ذكرها المضاف، لا يقع الطلاق، وهذا ظاهر. وإذا وجد الوقت المنضاف إليه الطلاق مع الصفة التي ذكرها المضاف، يحمل المضاف كالمركب إذا صححت الإضافة، كما في المعلن بالشرط يجعل عند وجود الشرط كالمركب. فبعد ذلك إن كان المعلن والصفة طلاقاً صحيحاً قابلاً للتوقيع، كان المرسل طلاقاً صحيحاً يقع، وإذا وقع الطلاق بغير عيب الشرط وعصب الوقت المنضاف؛ لأن الحكم يتأخر عن سببه، وإنما يجد السبب بعد الشرط وبعد الوقت؛ لأن المعلن والمنضاف قد واحد منهما ليس سبب الفعل، وإنما يصير سبباً عند وجود [الشرط، وعند رجوعاً] الوقت، وإذا كانت السببة معقدة بوجود الشرط والوقت؛ كانت السببة متأخرة عن الشرط، والحكم يتأخر عن السبب، فيكون متأخراً عن الشرط والوقت ضرورة.

وإذا أضيف الطلاق إلى وقت سابق على فعل مسمى، ووجد الوقت بوصف أنه سابق على الفعل المسمى، فالطلاق رفو عنه لا يتأخر عن ذلك الفعل ولا يصحفه، بل يفارقه إلا في الموت عندني حنيفه رحمه الله تعالى على ما يأتي بيانه بعد هذا إن شاء الله تعالى.

بيانه في مسألة ذكرها في الزيادات كتاب الرجل إن تزوجت ووتت^(٢) بل إن [تزوج] امرأة شهر، فيها طلاقان، فزوج زينب، ثم مضى شهر، ثم تزوج حمزة، طلقته زينب ولا تطلق حمزة، وهذا لأن الفعل المذكور ليس بشرط لوقوع الطلاق؛ لأن التزوج ما يجعله شرطاً، بل هو موجود للبشره؛ لأن الطلاق مضى إلى شهر موصوف أنه قبل الفعل المسمى، ولا بد من وجود الفعل متصلاً بالوقت؛ ليسلم أن هذا وقت سابق على الفعل

(١) وفي رواية: وإذا وجد قبل الوقت في المستقبل.

(٢) ثبت من به وقت.

(٣) حكاه في كتاب وقت، وكان في الأصل: وظ: به ورجوع.

المسألة فكان الفعل موجوداً بمصلحة النسبية " الوقت المسمى ، المكان موجوداً بالشرط ، وموجود الشرط ليس بشرط ، فمن حيث إنه موجود بالشرط فالوقوع لا يسبقه ، ومن حيث إنه ليس بشرط لا يتأخر عنه ، فإذا بلغ مقبولة إلا في الموت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، على ما يأتي بيانه بعد هذا - إن شاء الله تعالى - .

٥٠١٤ - قال في بيان الجامع : وإذا قال للمرأة لا يملكها : أنت طالق قبل أن تزوجك شهر ، سمكت شهرًا ، ثم تزوجها ، لا تطلق ، يجب أن يعلم بأن هذه المسألة على وجهين : إحصاء من غير تعليق ، وإحصاء مع التعليق ، والتعيين لا يخلو إما أن يكون بشرط سابق لم بشرط لاحق ، وكل ذلك على وجهين : إما أن يكون موقفاً ، أو غير موقت ، وصورة الإحصاء من غير التعليق في الموت " ما ذكره ، وإن لا تطلق إما لأنه أصناف طلاق إلى وقت سابق ، فمن فعل مسمى وهو التزوج ، فيكون الوقوع معياراً للتزوج (أو الطلاق لا يقع معياراً بالتزوج) ، أو لأن وصفها بكونها طالقاً قبل التزوج وهي كذلك ، لأن الطلاق هي الخلق عن القييد ، وهي خالية من التقيد قبل التزوج ، فهو صديق في هذا الوصف ، فلا حاجة إلى الإتيان .

٥٠١٥ - وصورة الإحصاء من غير التمسك في الوقت الطلق ، إذا قال للمرأة لا يملكها : أنت طالق قبل أن تزوجك ، فتمزجها بعد ذلك لا تطلق أيضاً ، لأن هذا إتيان للحال والأصل أن الطلاق إذا أسبغ إلى المرأة قبل الفصل المسمى فيه مطلقاً يكون إتياناً للحال ، كما هي قوله : أنت طالق قبل قدوم فلان ، فإن هناك بيع الطلاق ملتبس للحال ، قدوم فلان ، أو لم يندم ، وثا كان هذا إتياناً للحال يطالب بغيره فلا .

٥٠١٦ - وصورة الإحصاء مع التعليق والشرط " سابق في الوقت : إذا قال لها : إذا تزوجك فأنت طالق قبل أن تزوجك شهر ، فمزجها بعد ما مضى شهر من وقت هذه العبارة طلق ، كذا ذكر في رواية أبي سليمان : رحمه الله تعالى .

٥٠١٧ - وذكر في رواية أبي حفص وقال : طلق في قول أبي يوسف : رحمه الله تعالى ، ضد أنشأ في الخلاف ، لكن لم ينص عليه ، وذكر في طلاق اجتماع الإحصاء مع التعليق في المطلق ، وصورتها : إذا قال للمرأة لا يملكها : إذا تزوجك فأنت طالق قبل ذلك ، ولم يوقت

(١) وفي ب و ف و م . موجوداً بمصلحة نسبية

(٢) حكاه في ب و ف و م . وكان في الأصل و ط . موقت

(٣) أقيمت في ب و ف و م

(٤) وفي ج بشرط سابق في الوقت

بأن لم يغفل قبل ذلك بشهر، ثم نزوجها فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا تطلق، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تطلق.

من مشايخ من قال اختلاف في المطلق، قلنا من الوقت نطق بلا خلاف، كما ذكر في ردونه إلى سليمان، وعندهم على الخلاف في المطلق والوقت معاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى أنه على الطلاق شرط التزوج، لأن كلمة إن وإنا كلمة شرط، ثم أصابته إلى ما قبل الشرع ظناً أو موصوفاً بأنه قبل شرط بشهر، فيصح من الوقت ما في تصحيحه تصحيح هذا التميمي، ويصح ما في تصحيحه بإبطال هذا التميمي.

قلنا ومن تصحيح القليل في المطلقة والوقت يبطل هذا الصحيح لأن من تعلق الطلاق بالتزوج^(١)، دفع الطلاق بعده ولا يقع قبله، فغوى الإجماع بإضفاء المطلق، فإبطالنا ذكر القليلة في المطلقة والوقت، وليس في اعتبار الشهر في الوقت وإبطال هذا التميمي، باعتبار ما اشهر في الوقت، وبمصر تقدير أسأله في المطلقة إذا تزوجك فأنت طالق، وفي الوقت إذا تزوجتك بعد شهر فأنت طالق، ولو نص على هذا يصح المصنف، ويصح الطلاق بعد ما وجد الشرط وهو خروج المندقة، في أي وقت وجد التزوج، وبعد الشهر في لوقته، كما هنا، وبخلاف مدقة أول الباب لأن ذلك ما جعل التزوج شرطاً (بل جمعه موجد، للشرخ^(٢))، فيكون خروج الطلاق عن زمان التزوج.

ولأبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أن المطلق بالشرط والمصاف إلى الوقت، بعد وجود الشرط، وجرت ممره للرسن، فيصير بعد التزوج كأنه قد، أنت طالق قبل أن تزوجك شهر، وإنه باطل لا خروج له، فكذلك إذا كان معلوماً وما قال من بعض فهو صحيح إذا صح ذكر التعلق، حتى يلغو ذكر القطعية ضرورة صحة المصنف، والتعسف هنا لم يصح، فكيف يلغو ذكر الغيب^(٣) وهذا كله على قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى إن اختلاف في المطلق والوقت خلاف واحد، وعلى قول^(٤) بعض المشايخ أن اختلاف في المطلق وفي الوقت يقع الطلاق بلا خلاف، يحتاج فهو حجة، رحمه الله تعالى إلى الفرق بين المطلق وبين الوقت.

والفريق أنه من الوقت القليلة صحة الشهر، لا صحة الطلاق، وهذا لأن صحة الطلاق كما

(١) وفي نسخة وم يزوج

(٢) قبلت من ب د ف

(٣) وفي نسخة وقد ادعى هو

٥٠٦٩- حد، كحد، حصل لإيجاب في غير الملك، فإذا حصل الإيجاب في الملك، فهو ملكه
 وهو، من جملة دفعه، ذكر في سقن إدا قتل لأمراته، ودخلت الدار، فأت طائفة
 أن تروجك، فهي طائفة، وحسب الدار، كذا في إيجابك، و من عدت طائفة، فأن
 لزوجك، أو قتل به، أن طائفة بعد قبل أن تزوجك، فهي طائفة عدداً، وكان في الجماع
 المصير، إدا قال لأمراته، أنت طائفة قبل أن تزوجك، أو قد في طائفة قبل أن
 تزوجك، لا يقع من، وفيه إيجاب في طائفة، أنت طائفة أسراً، وقد تزوجك الزوج لا يقع
 الطلاق، وإدا تزوجها أو من، أنت، يقع الساعة ومعه

٥٠٧٠- ومي جامع الكبير، وإذا قال لأمراته، أنت، في من دعوات الفلانة، فهو
 قولها، أنت طائفة قبل عدم دلائل، ودخلت الدار، أو قد عدم دلائل، فأن
 من وقت الجمع، لا يطلاق، لأن الطلاق [الطلاق] إلى وقت موصوف به، ينصرف إلى
 وقت في المستقبل، وقد دخلت الدار من تمام الشهر، أو عدم دلائل تمام الشهر من وقت
 الجمع، يقع طلاق، لأنه يصير فاعلاً عند تمام الشهر، وعند عدم دلائل، أنت طائفة قبل هذا
 الشهر، ومن قال لأمراته، أنت طائفة قبل هذا الشهر، تطلق من الحاضر

ثم عند علمه، الثلاثة رحمهم الله تعالى، يقع اطلاق معارضة بدعي، ويقتصر الوقوع
 على وقت التقدم، ولا يخرج، حتى يروا خلعها في وسط الشهر، ثم دعد، الدار، أو قد عدم دلائل
 تمام الشهر، وهي في العدة، لا يظهر طلاق احتج، خلافاً من رحمه الله تعالى

٥٠٦١- وثرو من لها، أنت طائفة قبل موت فلان بشهر، فمات فلان نسيام الشهر،
 فعلى قبل أن يزوج، ومحمد، جميعاً الله تعالى يقع اطلاق معارضة بدعي، ويقتصر على
 وقت الموت، وعلى قول أبي حنيفة، رحمه الله تعالى يقع اطلاق في حرة جزء من أجزاء
 حياته، ويستند إلى أن الشهر أو على قول وهو رحمه الله تعالى يقع اطلاق مفارقة بدعي،
 ويقتصر على وقت بدعي، وبذلك في قول الشهر

٥٠٦٢- ومعه اطلاق من أبي حنيفة ومحمد، ليس يزوج، جميعاً الله تعالى، إما يظهر
 معاذة، فإن لها، أنت طائفة قبل موتي شهر (أو قال في حرة شهر)، فعلى قولهما
 لا يقع، لأنه لم يقع اطلاق به، البين، وقع مفارقة موت أحد الزوجين، ولا وجه إتيه، لأن

(١) البت من تسخ بوجود، معنا

(٢) ما بين الفلانة، ما لم يزوج، وبذلك في طرد

(٣) ما بين الفلانة، ما لم يزوج، وبذلك في طرد

[illegible][illegible][illegible]

(٦) مكافئ م : كافي الأصل و ظ : لا مكافئ

(f) 1. - في الآلة في مئة

(2) ما بين المصنفين محافظ من الأحمس و يشتهر من طه و دونه

١٦ آية من الفخ الخواتم

(۱) افسوس، افسوس، افسوس

حاصل قبل الوقت بأحد جزء من جوله حياته [صقع لطلوع ما بعد جزء من أجوله حياته]، ويستد إلى أول شهر، بخلاف القديوم والدخول وما سادها، لأن قده لاسيما قد خالجه الأمر والشيء، فالحكم شديد شرطا عجزها شوطا، فوقع اضلال عند ما مقصودا عليها، على ما ذكرنا، هذه فكانت ملبون من الدامي الإمام الكبير أبي زيد رحمه الله تعالى.

٥٠٢٢- ويرى حالها: أنت على جبل صوب فلان، وفلان شهر، فمات أحدكما في تمام الشهر، لم يفلح بعد، بمن: بدأ، لأن عدم الوقت لضباب بينه بطلان وهو شهر بعد الفجر موهبة ما أتت من موته، وإن مضى شهر من وقت الشهر، ثم مات أحدكما طفلا، ولا يتغير صوب الآخر، لأن يوم أحدكما ميتا هو حود الوقت نصف إلى بطلان، وهو شهر قبل موته، من شهر باخره سور، من ههنا، لأن تها لهما باخر الشهر إلى بكر، وهو ههنا معا، وانتهر من ههنا بالشهر مع عاده، فبقيا مع اتفاقه، انتهى، في الفلكي بوصف الشدة على الموضع، بشرط اتصال أحدكما به.

٥٠٢٤- ويرى حالها: أنت طالق قتل قدوم فلان، فلان شهر، فعدم أحدكما شمام الشهر من وقت أبيه، ثم قدّم لأخر بعد ذلك طفلا، لأن وجود قتل من معا مع عاده فقط اعتبارا، يعني الطلاق مصاد إلى شهر بعد كبري من شهر به قدوم أحدكما الآخر، حصل مطر الوقت وهو طير ما، قال لا يرقه أنت طالق من يوم لأصغر وأصغر شهر، وقد تعلق إذا أمكن، من، لأن مطر مع لأصغر لا يرحل من هذا، فمطر وخرج الطلاق بضعة القديم، وأصغر بصل الشهر بأحدكما في الآخر، قد، ما، من، موته، وقدومها من حيث إنه يمكن فيها ما يصل شهر، فعدم ما، لأن المرو، بسبب أنه إذا مات أحدكما لم يمت شهر، ومع الطلاق ولا يمتد، ودوره على موت الآخر، وقد قدّم أحدكما بعد ثم أشهر لا يقع الطلاق، من يتوفى ودوره على قدوم الآخر.

٥٠٢٥- قال من جريح بصل، إذا قال الرجل لأمره أنت طالق قبل أن يحبس حقيقته شهر، فمكتب بعد هذه خطائه شهر، ثم رأت الدمى ما أو يد من يوم حبسها، فمكتب لا ينفق من بعد ما بعد ثلاثة أيام، وإذا مات جرحك من يوم الفراق من حبس ما، وأنت أعدم، لأن بعد ما بعد ثلاثة أيام ينسأ أن لم يمت كان حبس من وقت المرو، فبقينا يكون عدا الشهر شهر قبل حبسه، ولا يوقف وخرج الطلاق على الشهر وإن ذكر حبسه مع الهاء، وإجماع الهاء اسم لما كان عب، لأنه ما جعل حبسه من طار، من حبس ممرق للوقت الصافي

[illegible][illegible]

٥٠٣٧- وم قال له لا ابي طلقني فليكن لي مهرك، فوافقا بها، انت طالق
في مهرك وفي مهرك، فمهر في كل وقت نظيفه، الا مهر من ريت سرقا على حدة
ماستهم مقروفا على حدة، ومهر فمهر جعل في غير طلاق و حد وكنم بمهر و حد
وعلى هذا اذا عاين بها انه طالق لا وسيله، او قال في النسي والنسي، لا مع الا واحدة
ولو قال في الليل وفي النهار، فانه طالقان.

٥٠٣٣- ومعنى هذا: ان قد اُلهت انت طفل من كُنت اسيرك، ان يملكك ويعودك، لم يقع لم يوجد رزق بل ان كُنت في اسيرك، في يدي يدي عدوك، فبها وجد يقم، لانه جعل كل من سرعاعى حقة، في ايدى طغاة وحدة في يده في يلك وفي سارك، فير يده يده رزق الله تعالى، لانه هو ما يحسنه عطفه، وذللت اسيرك، كلمة

٥٠٣٤ - وفيه به اندر من مساعده " عی محمد و جمیع الانبیاء از من لا اله الا الله
 طاعتی باشد و الاذن " قال به دلت مبیناً حقیق (واحدة) و ان قال به " سلا علقیناً " و
 نسیر. و لو قال بها و سم بدخل بها " أنت صانع عذ و الیدیم " طاعتی انما سمع و احسنه. قال
 فروجها اتیرد طاعتی (و سم) (لو لم یترعها الیوم حتی عذ سم) (و عذ لا یظفر
 ٥٠٣٥ - و اما به کاب حیدر الوصی کائناتاً و الاخر ما سم به بذکر هذه المسئلة فی

الکونی ط و قعت بد، بال پ اب طان ی اخیل پ

(٢٩) ملكة في مملكة كان في الأصل ملكي في

(3) حامی الشعبی مکتبہ، لاہور، پاکستان، بطور حوالہ

الأصول، وقد ذكره في سرر^١، ووضعها في غير مذهبها، فقال إذا قال لها أنت طالق لمس ولهم، فهي واحدة لأنها لو وقعت^٢ "أمر بطلانها" سمي بعد ذلك بكونها باطلا، وهو حال أنت حال اليوم وأمس (كلمت طلقاً متين)، كأنه حال لها أنت طالق تثير وهي معصوم النور، إذ قال لأمرته، أنت طالق اليوم وأمس، فهي واحدة، وهذا هو الكلام في المضاف

حتا إلى المعلق بقول: بمنزلة ما حدث الفعلين مع ما بعده، لأن المضاف جعل أحد الفعلين شرطاً، وإذا بكون أحد فعل شرطاً إذا وقع الطلاق ركنها

٥٠٣٦- بيان هذا الأصل إذا قال لها أنت طالق رد حب، رأس النهر، أو إذا قدم فلان، فأبهما وجد أولاً يقع الطلاق، ثم لا يقع عند الآخر^٣، لأن المعلق طلاق واحد إلا أن ينوي أن يصح بكل فعل طبيعي، فيكون كما جرى، لأنه يرى ما يحصله معه، لأن نوي يذكر بحسب الروا، قال الله تعالى ﴿وَقَالُوا لَنْ نُبْسِئَ لَكَ حَتَّى نَصْطَرَّكَ مِنَ الْغُرُبَةِ كَوْ تَكُونُ لَكَ حَتَّى تَمُوتَ نَحْنُ وَحِبَايَا﴾ معناه، ويكون لك، ويصير تضرع لسانه أنت طالق إذا جاء رأس النهر، وإذا قدم فلان

٥٠٣٧- وأما المعلق بالعين فهو على ثلاثة أقسام: الأول، أن يكون مقروءاً مقدماً على الفعل، فإنه على وجهين: إما أن يذكر للثاني حرف الشرط بأن قال لها أنت طالق إذا قدم فلان، وإذا قدم فلان أسر، هي هذا الوجه فهي تقدم أولاً يقع الطلاق، ولا يقع الثاني إلا إذا جرى ذلك، وإما أن يذكر بلسان حروف الشرط، بأن قال لها أنت طالق إذا قدم فلان وفلان، في هذا الوجه لا يقع الطلاق ما لم يقدم، والفرق أن لوجه أنت طالق إذا قدم فلان، بغير تأني، لأنه ذكر شرطاً وجراً^٤، وإذا ذكر للثاني حرف الشرط والثاني تام في معنى الشرطه فخص من سمي استمراريته، فصار جرح الشرط الأول جرحاً به حكم المصنف، ثم المصنف يقتضي اشتراكه في المصنف وبين المصنف عليه فيما هو مقرر، ويصير معيار المسألة كأنه قال أنت طالق إذا قدم فلان، وإذا قدم فلان آخر تأني طلق تلك التطبيق، ولو جرى على ذلك كان الخواب كف فلان، لأنها كذلك، وأما إذا لم يذكر بلسان حروف الشرط، والثاني

(١) وهي ما في ف و م لأنها لو صارت أمراً طليقة

(٢) معك في د و ر م وكذا في الأصل وظ كذا طلاق التثنية

(٣) الأسراء، ٩٠-٩١

(٤) معك في ب و د و هـ، وكان في الأصل ويذكر شرطاً ومدة

[illegible]

٥٠٤١- استشهد محمد وحده علي في الكتب لأصباح هذه السنة في
الريانات بمسألة أخرى مما لا يرى أنه لو قال بها أنب عظمى عدا، أو لم يصب فسد
السنة، أنه يقع القتل ولا ينهر حتى العدا، وجعل كان المقصود إلى المشقة على آخره
وكان كذا في بعض النسخ، وذكر في مسائلنا، إلا أن بين مسائلنا وبين مسألة الاستشهاد
بما، فإن في مسألة الاستشهاد ذكرت عن مجتهد من أئمة طائفة عدا، وهي مسائلنا
هذه أيضا، وأما شهر من عدمه فلا، لأننا لم نجد عدمه فلا

٥٠٢٦- وفي نوادر من سماعه قال سمعت ابا يوسف رحمه الله تعالى يقول انما قال لامرأته منذ طلق ابن حبيب الكلابي بعد عدة فاحسب ان ربه قد قال لا تظنوا حتى يجيء بعد عدة في . وهذا بمنزلة التوفيق وحدث محمد بن حمزة رحمه الله تعالى ان دخلت بغداد في يوم فطلب علي بن محمد بن عبد الله وحدثه الرواية عن ابي يوسف رحمه الله تعالى فحدثني فذكر محمد بن علي بن ابي يوسف انه قال سمعت ابا يوسف رحمه الله تعالى يقول لا تظنوا حتى ينفذ وهو بمنزلة ما فعل قال انتم كنتم بقرائنكم تقولون ان الله قد فسخ ما بيننا وبينه ووجه الرواية موثقة ما ذكره محمد بن حمزة رحمه الله تعالى في «رب زاد» (نسخة) جميع بين طرفي وتضمنه واحسانه اطلاق بينهما بان قال له ان طلق بعد ذلك في مائة من اهل بيتي تطبقه في تطلق عنه واحده . وقال في مائة اخرى . لانه لا محالة بين يوسف وبين الفعل حتى يصير

١٦٢ ر. ١٦٢

$$u \rightarrow u - \frac{1}{2} \frac{u^2}{v} \frac{v}{v} \quad (9)$$

(٢١) مكملات ب و ك و ج و د والقرآن العظيم

جزء الأول جراه الذي حكم العطف، إلا للمشاركة في سنت في حسن أو أخذ لامي حسن^(١)، وقد ذكر في حرب اسروط، وتم ذكره في حرب^(٢)، (استدعي في حرب^(٣)) آخر، وصدر من مسأله كانه قال: أنت طالق عدة، فإنه قد دللنا على طلاقه في عدة أخرى، بخلاف ما إذا ذكر لعلى أو روى، لأن هناك الثاني من حسن الأول، نصاً جراه الأول جراه الثاني بحكم العهد، ولم يستدعي الثاني جراه آخر

٥٠٤٢ - وروى من معناه من محمد وحميد الله تعالى في حرب لا مرأته أنت طالق الساعة وإذا جاء من روى عدة بعد عدة، فهي حلال للساعة وعدة، وإذا جاء عدة أخرى، ولا تصح بحجة ما بعد العدد لأن قوله إذا جاء عدة فعل، وقوله إذا جاء عدة فعل أخرى، فلا يقع بأول التعيين ويستقل اليمين، ألا ترى أنه لو قل أنت طالق، دخلت هذه التداوير دخلت عدة، تبارك^(٤) فذهب إحدى التداوير عطف، وسقطت اليمين؛ حتى لا يظن بدخول طلاق الأخرى، كذا

٥٠٤٣ - وروى من أن يوسف رحمه الله تعالى عيسى ما لا مرأته أنت طالق اليوم وإذا دخلت الفل، فهي حلال من حين تكلم، وإن دخلت بعد أخرى، وهذا وما لو قال لها أنت طالق عفا وإذا عدم دلالة، سواء

٥٠٤٤ - وفي جميع الخبر إتيان لها، أنت طالق عدة اليوم، أو قل أنت طالق اليوم ضمناً، فهو من التوفيقين لغرض به، يريد أنه في المصير، الأوس يقع الطلاق عدة، وفي المصير، ثم يقع الطلاق اليوم، لأنه كذا في الطلاق في روى، وقد ذكر بينهما حرف عطف، وفي حش هذا يقع الطلاق ما بينهما نظراً، ويصير الثاني حشاً، ومعلوم من الكلام

٥٠٤٥ - وكذلك إذا قال لها أنت طالق الساعة عدة، يقع الطلاق عند من الحاد، وإن من حب هذه الساعة ساعة من عدة، حتى يربط لا نصاً^(٥)

٥٠٤٦ - ولوقد كان أنت طالق اليوم إذا جاء عدة، فهي حلال عدة حين يطرح التضمين لأن قوله أنت طالق اليوم يقع محالاً، وقوله إذا جاء عدة، بعد، فقد تكرر الإيقاع والتعيين، والجمع بينهما متعذر، فلا بد من اعتباره أحدهما وترك الآخر، فتعين عتبه

(١) ما بين لك في حفظ من لاهن وأنتاه من ذموف

(٢) أنت من ذموف و

(٣) أنت من ذموف و

(٤) ذموف و ذموف لا يصح من نصاً، ويصح من يهوي أنه تعالى

تسبب في ذلك من غير أن يتبعه وقوعه لاجتماعه مع غيره من الأسباب. ولو عسيراً
على ذلك من غير أن يتبعه وقوعه لاجتماعه مع غيره من الأسباب. ولو عسيراً
على ذلك من غير أن يتبعه وقوعه لاجتماعه مع غيره من الأسباب. ولو عسيراً

٢٥٤-٢٥٥ من م ي ا : و علا في الأورد
لا يقع إلا بعد وقوعه مع غيره من الأسباب. ولو عسيراً
على ذلك من غير أن يتبعه وقوعه لاجتماعه مع غيره من الأسباب. ولو عسيراً
على ذلك من غير أن يتبعه وقوعه لاجتماعه مع غيره من الأسباب. ولو عسيراً

٢٥٦ من م ي ا : و علا في الأورد
لا يقع إلا بعد وقوعه مع غيره من الأسباب. ولو عسيراً
على ذلك من غير أن يتبعه وقوعه لاجتماعه مع غيره من الأسباب. ولو عسيراً
على ذلك من غير أن يتبعه وقوعه لاجتماعه مع غيره من الأسباب. ولو عسيراً

٢٥٧ من م ي ا : و علا في الأورد
لا يقع إلا بعد وقوعه مع غيره من الأسباب. ولو عسيراً
على ذلك من غير أن يتبعه وقوعه لاجتماعه مع غيره من الأسباب. ولو عسيراً
على ذلك من غير أن يتبعه وقوعه لاجتماعه مع غيره من الأسباب. ولو عسيراً

٢٥٨ من م ي ا : و علا في الأورد
لا يقع إلا بعد وقوعه مع غيره من الأسباب. ولو عسيراً
على ذلك من غير أن يتبعه وقوعه لاجتماعه مع غيره من الأسباب. ولو عسيراً

شرط وقوع الطلاق، لأن [عنى] مدوهم وعلى [ما ظهر]، الصلح واقع به امر المعروفه
تسمى طلاقاً معها، فيكون المهر فونها، وهى المسألة الثانية الرجح منكره هو شرط وقوع
الطلاق؛ لأن شرط وقوع الطلاق كونه المرأة موصوفة بصفة الأربة من الزوج، والزوج
ينكر ذلك، فلا ترى أنه لو ثبت ما أثر به لزوج لا يقع الطلاق أصلاً، فيكون القول قول
الزوج، وإذا وقع الطلاق على [معيماً] المعروفه من المسألة الأولى، ينظر في كسب المجهول
الزوج في النكاح، لا يقع صيب شيء، ولو صدقته يقع عليه طلاق بالقرار الزوج، والمعرفة
مطلقة محكم الظاهر.

٥٠٥- مرة على المسألة الأولى فقال لو كان الزوج قال قد تزوجت هذه وعلاية
معها، كان القول قول الزوج، ولا يعلق المعرفة: لأن الزوج أنكر شرط وقوعه، وإذا
الشرط تزوج المرأة موصوفة بصفة الأولى في التزوج، والأول سمى للمهر سابق، فانزوح
بدهوى المقتضية ينكر، مرد ينكر لأوبه، فيكون منكراً لغير الزوج، ألا ترى أنه لو ثبت ما أثر
به لزوج لا يقع الطلاق أصلاً، معاً، كان القول قول الزوج، ولا يعلق المعرفة هنا، وإذا
صدقت تزوج من دوى نكاحه، بخلاف المسألة الأولى؛ لأن هو مسألة لا ترى إياها طلق
المجهولة بالقرار الزوج، والزوج ما غير حكم طلاق للمجهولة

٥٠٧- ولو نظر من امرأى، وقال: قول مرة أتزوجك منك، طلق، فزوج بطلانها
وأنه هو الطلاق، وأجاب تزوجتني أولاً، وقال الزوج تزوجت لا أعزى أولاً، والقول
قول المعرفة، لأن الزوج أمر بوجود شرط وقوع الطلاق، وقد تزوجت معها أولاً، فلا
يصدق من حق صرف الطلاق عن معرفة، وتوكل الزوج قال تزوجت الآخرى معها،
عالمه هو الزوج ولا يفتى مدوهم، لأن الزوج منكر شرط وقوع الطلاق معها، وإذا قال
الرجل كنت طلقاً امرأة تزوجت، أو قال: كنت لى امرأة فطلق، وأدعى المعرفة شيئاً
على، وقال الزوج: كنت لى امرأة أعزى غير المعرفة وإياها طلق، والقول قول الزوج؛ لأن
الزوج لم يهرماً إلا بإعجاز من الحال في هذه المعرفة، حتى تتبين المعرفة بهذا مطلقاً محكم
الظاهر، إياها أن لا يقع من معنى من نكاح ما مضى؛ لأن قوله: كنت، جازاً عن المتصلي

(١) قبلت منى ب و ك و

(٢) حكاه في نسخ ابنى عنه، كان من الأصل وعلى مدوهم

(٣) أتت منى م

(٤) وفي النسخ فى عدة وهو

رحمة الله تعالى إذ قال الرجل امرأته طالق، فاستعدت عليه امرأته، فقال في امرأة أخرى عاقبة وإياها عسب، قال إن أقدم البينة أن ذلك امرأة أخرى عاقبة من أهله، وقعت الأمر وتم أوقع الطلاق حتى تقدم العاقبة

٥٠٦٠- وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى جبر طالق لا امرأته [أ] امرأته طالق وله امرأته معروفة، فقال في امرأة أخرى، وهما امرأة أخرى، وأنت المرأة امرأته، وصدها الزوج في ذلك وجهاً. بهذا حديث، أو استبرأ إذا أوقع الطلاق على هذه، من أقدم بينة على الله وحج طليعه له من الطلاق، صرح الطلاق من المعروف [أ] ثم نعم، أنه [أ] ينع على ذلك، وقضى المأصن بطلاق معروفة، ثم أقام له بينة على التزوج منجهولة قبل الطلاق، أو قبل أن يقضى الذي بطلاق معروفة، وقال الزوج: عيب بالطلاق منجهولة، فالتأني بطلاق ما يقسم به من طلاق معروفة وبرهان إليه، ويوقع الطلاق على منجهولة وكذلك لو كانت المعروفة مدبرة بيت

٥٠٦١- وفي المتن أيضاً ادعاءك. لا امرأتى على أنفسه، وله امرأة معروفة، ثم قال في امرأة أخرى، وأنت بها، فالتقوت قوله، ولو قال، امرأتى طالق على ألف درهم، فالطلاق ولان على امرأته المعروفة، فلا يصدق في صرفها إلى غيرها، ولو قال، امرأتى طالق، ثم قال، لا امرأتى على ألف درهم، وله امرأة معروفة، ثم قال، من امرأة أخرى وإياها عيب، صدق في حق المرأة، وله يصدق في حق الطلاق

٥٠٦٢- [وفي هذا] الأصل في نفي الشهادة في الطلاق إذا قال، فلا يصدق فلا طلاق، سوى امرأته وبسببها، ثم قال، عيب بذلك امرأة جسيمة هي بهذا الاسم والنسب، ثم يصدق نصف، فإن كان، هذه امرأة التي عيب امرأتى، وصدها في ذلك أوقع الطلاق عليها بإقراره، ثم يصدق في حق صرف الطلاق من المعروفة إلا أن يشهد الشهود على نكاح هذه المرأة بل لا يقع [أ] على امرأتى الرجل وهذه امرأة بالكسح، أو على إقراره أو كونه المعروفة بذلك، بحيث يزوج الزوج بالسنة أنه أوقع الطلاق على أنجب

٥٠٦٣- وبه أيضاً إذ زوج امرأتين إحداهما بكات صحباً، والأخرى

(١) أثبت من ط

(٢) من ط

(٣) من ط

(٤) من المسح الذي أصدره عليه

بکاتبه و لیس له، و اسببه و بعد، فقال فلاته طلق. ثم قال ثبت لني نكاحها فاستد،
 لم يصحني قضاء و كذا قال، قال يحيى امرأتى طلق، ثم قال ثبت لني نكاحها فاستد،
 حرصق عساه^١ لأن شي يكسها و صد ثم يسر مرأته، و كذا قال يحيى امرأتى
 طلقه و ليس له، لا امرأه واحد، و هو قال إحداكنا طلق، به بطلق اني أصبح نكاحها إلا
 أن يعيها و هو كان في يده عيب به، فدانسني أحدهما سرًا فصحبت، و فانسني الآخر سرًا
 فطلق، فقال جدك حر ر قال يحنى محلى^٢ حر؛ لقد سر، و القوب في الشف، حره

(١) لب من نسخ الموطوعه

(٢) حم، ط، مدر

المصطلح الثالث عشر في إطلاق النداة والطرف

[illegible]

والجاء أصل أن يس، وب، اس حيد، ورحمة الله تعالى مدح العبد لأبى دؤب القنانية.
وعنى قولهما مدح العبد، وعنى قولهم لا تدخل على هذا، وهو نظيره، لا آتيا
حيفة ورحمة قد تعاريا يلزم من دخول القنانية الأولى خبره، لأن القنانية لا حرد كلها حرد
الأبى أو هذه قصرة، ومعدومة في الثالثة، لأن القنانية لا حرد، واداءه أ، هي الثانية.
على أصل القنانية

فذلّموا حبيبه وحده لله تعالى لم يرد واحدة في قوله من و حده أي ثلاث فهي قيسه
بينه وبين الله تعالى ١٦٠ عن أبيه الأولى والكلام بجملة لا به خلاف الصنع وروى
عن أبي يوسف رحمه الله ١٦١ أنه لو ذلّم نفسه ذلّم ما بين وحده إلى ثلاث، فهي
واحدة لأنه لم يزل الواحد، عا، عا الوهم ما بين المدين، ذب واحد، وب فله سبع
واحدة إلى أخرى، أ، من واحد يبيع عند أبي حنيفة حتى الله به واحدة، وهذا حنف
أشباح رحمهم الله تعالى عا و بينهما، قال بعضهم جنة ثمان، هكذا، ذك من غريب
القدرى ١٦٢ لا عتدوا بدين الله تعالى، وقال بعضهم: يفر رعدة لأنه يحصل أن يكون

(٦) وفي ف م و ي ح

[illegible]

(۳) تفسیر ب و ب و د و م

[2] اوس ف دیرے غرض سے اس م راہی مسلم رحمۃ اللہ علیہ کے لئے

[illegible]

التي هي، والله عز وجل اعلم، بعدة يكون لها اسم الله من مكة او الى بغداد، فان
 صحت هذه الفرية، فانه الظاهر ان ذلك كان

[illegible][illegible]

وقتل بعضهم الصبياء بكونهم على الأشجار الأوربا وشعرهم - طم يصبه يكتوب
عني الأشجار الأوربا ولا يكون عندها للثمناء وتسميها ولا يكون عن لاسمها - لا
لا تله فيهم ويرى به حج لاسمها لا في

[illegible]

(١) $\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} m v^2 \right) = \frac{1}{2} m \frac{dv^2}{dt}$

(٦) هر چه چیدمانها

(٣) ما بين القوسين : نقل من الأصل و بين القوسين : حذف

طريقه من

٥٠٧٠- وهو قال بها أنت طالق في دعوتك بلى منه، في دعوى ذلك وهو لا يفي، أو في
 نيكاحك كذا، ثم يطلق حرة بعمل ذلك الفعل، لأن جعل طرف طلاق شيئاً معدوماً،
 ليس من أفعالهم، ثم قد روي الطلاق شيئاً معدوماً، هناك لا يقع الطلاق ما لم يوجد
 الشريطة كذا، وفي الحال يجب عولي أنت طالق في الدار، أو في مكة إذا ثبت مكة، أو
 دخلت الدار، صدق دياناً لا قضاء.

٥٠٧١- وأما في أنت طالق فلا دحاة، كما أنه جعل من يفسد مكة ولو غفل
 بعد أنت طالق في مثل ذلك، ثم يطلق حرة ويصدق، وتبين حتى ترفع المسألة من
 المسجدة، حين حرة بوجه المعصية ولو قتل في حبس أو طهرت، في كل موطن
 وقع، ولا تذهب على وجوده.

وإذا قلنا أنت طالق في الزمان، أو في المكان، فلا يفي، بل يقع الطلاق متى قطع العجز
 من العدة، من قال ببيت به الرمي في الحر العدة، صدق ببيت به، وبين الله تعالى في
 التخيير، لا يفي، لأنه بطل، لأنه قد انكسر، وأنه المعصية، وعلى يصدق قضاء،
 انحصار العلم، أنه لا يصدق في حرة، انحصار في ذلك هو العدة، قال أبو حنيفة، حرة الله
 أنه أنى عتق، وألا لا يفي، لأنه توى خلاف الفاهر، لأن العدة اسم من أوتى حرة
 عتق الحر ليس بغير خلاف الظاهر، وأبو حنيفة حرة له، أي أن قوله أنت طالق في
 أحد إقطاع في العدة، والطلاق لا يقع في جميع أجزاء العدة، وإذا وقع في حرة منه، فهي أنى
 حرة وقع قبل توفيق من بعد، هي المحرمة الأحية - وهو صاحب بيتين فيه - ولا يكون فيه
 بصلاته الظاهر، بصلاته بغيره، لأن ذلك صحتها طلقاً، بعد سيمر أول السيل
 بغير أحده، فما لم يقع الطلاق في حرة، الأول، لا تكون طلق من أول السيل إلى آخره، وإذا
 توى الحر السيل الله بغيره، لا حقيقة ولا جلاء الظاهر.

٥٠٧٢- وعني هذا، أنت طالق في هذا، أو في، في مصاب، وعلى هذا
 إذا قلنا أنت طالق سحر، أو قد في الشهر، أو في المكان، أنت طالق في مصاب، أو على
 أول مصاب، أو في، وكذا في ذلك، أنت طالق في يوم قميص، أو على أول قميص
 يلقى، أو في، عبد الرضا، ناسي، لا يصدق من نفسه، لأنه كانت دعوى، ويصدق
 بغيره، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فصل الرابع عشر

فی التمسک فی إیضاح الطلاق و فی التمسک فی عدد ما یرى
من طلاق و فی الإیجاب المسمی

۵۰۶۳ - وان ذل لا یرى انب طلاق ثلاثاً فی لایس ، اذ قال س عدو واحدة ، فی لایس ، اذ قال انب طلاق واحدة ولا یرى واحدة مع محمد حجة الله علیہ وهو فی لایس یوسف اولاً بهم جمع ، یوسف قال لا یطع شیء ، یرى انب انب طلاق ولم یذكر عدداً ، م قال اولاً اذ قال ، ولا شیء فی ذل ، اولاً لا یطع شیء بطلاق الترویایب واذا قید فی لایس ، ذکر فی رویه فی سلیمان انه لا یطع شیء من غیر ذکر اختلاف و فی ذل انب محض انه علی الاحتیاط فی عدم ، و هکذا ذکر عنه ابو القاسم رحمه الله تعالی فی محله ، ذکر شیخ الإسلام هذه المسألة فی شرحه

۵۰۶۴ - فی بیان ما یرى من طلاق واحد و جمعه فی لایس اذ سب به طلاق واحدة او ثلاثاً فی و حله فی شیء ، یکتب اکثر طلقه علی خلافه فی قول لزوم حریم علی لایس ثلاث ، او فی لایس ثلاث أصبح اذ لم یطع شیء ، فحیره عدول حصروا ذلك لخص ، و هکذا سب واحد ، قال اذ قال ، هکذا لا ، هکذا هم واحد یطعن وهو هکذا قال سبک ، اذ یطعن رحمه الله تعالی عن رجل حلف بطلاق امرأه ، ولا یرى سلام حلفاً یؤید حلفه قال یخبرون انهم سبوا و اذ یسبون حلفه عدول فشدت علیهم

۵۰۶۵ - ذکر فی رحمه الله تعالی ابا صم لایس ، اذ قال لا یطع شیء لایس . نقل لعیبه و شیعه ، و قال عدوک طلاق اذ قال عدوک طلق ، فذل ، و ذل امرأه فی ذل فی حیبه ، فی یزید حبیب الله تعالی و قال محمد رحمه الله تعالی لا یطع لایس کلمه او یثابعت من المسمی بحب النکاح ، فصل فی حریم او کتب لایس س طلاق او غیر طلاق و لیس فی لایس ، لا یطع بحکم کلمه او یثابعت من عید انکوحه لم انکوحه و انهم لا یطعن فی لایس ، لا یطعن فی لایس ، و ما یطعن فی لایس ، لا یطعن فی لایس

۵۰۶۶ - و فی جمع فی یسبحه و یسبحه فی لایس ، اذ قال محمد طلاق ، اذ قال و هذه طلاق

سواء، فإن، هذه، طين، زعمه، وهذه أو هذه، وفيه، طين، على، حد، لأرضيه، و حد،
لأرضيه، وأما، هذه، حاله، أو هذه، وهذه، وهذه، طين، هذه، وأما، أرضيه، وأما، أرضيه،
الأرضيه، وأما، هذه، أو هذه، وهذه، طين، الأرضيه، والأرضيه، وله، طين،
طينه، وأما،

[illegible][illegible][illegible]

الصبي لرباع أحدهما ، أو وهب ، أو تصدق بالطلاق ، وكما في الجارية إذا وكلت بإحداهما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ، " فإن في هذه الصورة بصير موقعا للمني من المعين بصيغته

إذا ثبت هذا فنقول : في مسألة النكاح وجد من الزوج محل يستدل به على إيقاع الطلاق في البرون^(١) ، وهو إقدامه على نكاح المكية ، فإن الظاهر من حال المعافاة أن يقصد صحة النكاح ، ولا صحة لنكاح الكفا إلا بعد إيقاع الطلاق في إحدى الكميات (مصور موقعا في إحدى الكميات) " بعينه أما في مسألة الموقوع لم يوجد من الزوج بعد قوله " إحداكما طلق ، قبل يستدل به على إيقاع الطلاق في إحداهما ، فكان النكاح نافعا فيما من كل وجه .

وبعضهم قال : الطلاق المسمى نكاح حتى قبل الحل (في حق المعين) " يرجع إلى الموقوع ، ويخص به غير نكاح في الحل من حق المعين ، ويرجع إلى الحل لمعين^(٢) ويخص به ، والمتعلق بالمسمى كالمثلث ، وهو الأصح ؛ وهذا لأنه لا تنكر من جانب الموقوع ، ولما التنكر من جانب الحل ، لكل حكم يخص بالموقوع والطلاق ، ونافع فيه ، وكل حكم يخص بالحل فالطلاق غير وافع فيه

إذا ثبت هذا فنقول : حل الزوج بالمكية حكم يخص بالوقوع ، فكان الطلاق لمبهم فلا فيه ، فكان هذا ترويدا بالرواية لا بالحاشية ، فأما حرمه الآخرين سمبها حكم يخص بهما لأنه إنما سرح الجمع بين الاثنين صيانة لهما عن قطع الرحم ، وطلاق المبهم غير مازل في الحل من حقهما ، فيصير جامع بين الاثنين وعن هذا قلنا : إن العدة في الطلاق لمبهم معتبر من وقت البلاء ، حتى إنه إذا كان له امرأتان ودخل بهما ، أو أكثر من ذلك ، طلق إحداهما مغير هيئتهما ، ثم إنه عين الطلاق في إحداهما ، فلهذا معتبر العدة من وقت المنع ، لأن عدة حكم يخص بالحل ، والطلاق المبهم غير مازل في حق حكم يخص بالمعنى

٥٠٨١ - قال في الزهديات " وجعل تحت حرة وأنته ، وقد دخل بهما ، فقال إحداكما طلق اثنين ، ثم عثقت الأمة ، ثم بين الزوج الطلاق في المعتقة ، لال تحرم حرة غليظة ولا يجهل ميراثها إذا كان (الإعقاب) " في حالة الصحة ، والبطلان في حالة الموقوع ، وأعلم بأن

(١) وفي ج ٥ - هذا في برنك ، ومحمد

(٢) وفي ج ٥ - حق المعين

(٣) كتب من سب و ف د م

(٤) وفي ج ٥ - حتى .

(٥) ثبت من جميع نسخ التي يوجد عندها

(٦) هكذا في ب و د و م ، وكان في الأصل و ط الإيجاب

[illegible][illegible][illegible][illegible]

١٤٢٥ هـ

(٢) مقدار م، ن، هـ، ي، ك في الأسماء في الملل

(۹) $\{ \text{ایمیر، موفد، وفادار} \}$

[illegible]

٥٠٩٢- قال بعد رجعة فله معنى في الخلق كدبر من مرأته دخل بها
فقال لها انتما معا فطقت من واحدة صبيحة عظيمة فحيه فحي لم يراجع وحده صبيحة
سرى قال لها احدث كما عدوا لئلا يكون له ثيابان فحي ثم بين حجر العصب عيدها احدثها
ثم صبح صبيحة بلال لأن الذي عصب عاتقها حرس من أن يكون محلا لدهان لأن الجيرة
يتابع من وجهه ويظهر بعض بوائع من وجهه وتى لأمر من عرسه جدا ان يمس على لصحة
انما قصد ما يسهل له لبعده لا يجمع به امره ^{١١١} ايده فظفر وان في ربه اظهاره بوائع
ولأنه لا يراه الاظهار ان يستعد له لانه لا يراه على ما عرفه ولأن العصب عاتقها ليس يجمع
للإيعاء ابتداء فلا يكون محلا لبيات فحيث الأخرى للبلال

٥٠٩٣ وإن غلبت عليهم أمة، لم يقع الثلاث على واحدة منها، فتو، وإد
بذلك أنه لا يقع ثلاث على واحدة منها جميعاً، لم يقع الثلاث على واحدة منها ٥٠٩٤
لأنها تفرق، ليس به أن يقع الثلاث على واحدة منها جميعاً، فإن أول ذلك أنه
ليس له أن يقع الثلاث على واحدة منها جميعاً، لأن ذلك هو حكمه، لا كالحج
بأن يروح أحداهما بعد قضاء البعثة، ولو انقلب عديداً، ثم أدان بركة جهدهما
لم يجر، لأن أحدهما بعد البعثة بالثلاث، لا على إلا بعد رجوعه، غير أنه غير معصوم،
ولم يجر في المجهول، لا يجر، ولم يجر بأحداهما جاز، ويسمى لأخرى بطلان الثلاث،
فما جواز تكاثرها؛ لأن المتعبد غير متعبد بوجودها في بعضها، وهو كتركها في شيء من ثبات آدم،
وسمى وهو انقلب الثلاث لا من الحلة على صدف، فلو لم لا رد حيز تكاثرها،
تسمى الأخرى للثلاث مبرورة، لأن من ضرورة صحة تكاثر هذه الثلاث على هذه،

(1) هناك في العلم جنس عدو، وكان في الأخير الجهد

$$u = u_0 + \bar{u}(\tau)$$
[illegible]

2000, 10(2)

(د) ویر ط کادی و م ب ر ف مادی

من صوره لفظ اللان عن قده على الآخرى شرفه من مبدئ "البيان حبه" وادرك
الكملا عصفونا، من "ل" هو:

[illegible][illegible][illegible][illegible]

(۲) کاغذ اچھا ، ۱۰۰۰ ، ۵۰۰۰ ، ۱۰۰۰۰ روپے

$$\zeta^4 = \| \zeta \|_{\infty}^4 \leq \| \zeta \|_{\infty}^2 \| \zeta \|_{\infty}^2 \leq \frac{1}{2} \| \zeta \|_{\infty}^2 \leq \frac{1}{2} \zeta^2$$

(١) فيكون في المسألة التي هي في هذا

الإشهاد، فيصير به الزوج حراً، فمما تم أنشاء الطلاق في حالة مرض، فلو كان له امرأة أخرى غيرهما لم يقربها شيئاً من ذلك، كان نصف الميراث، لا، لا، لا، لا تراحمها في الميراث من هاتين امرأتين لا واحدة، والنصف الآخر بين هاتين بالسوية، لعدم الأولوية، فإن لم يوص الزوج بالطلاق، لم يحد منها على ما كان في حاله ما والزوج مريض، فإنه يعمى الأخرى للطلاق ضروره، ولا يرث وإن كان ليدين إشته في حق الفصل، لأن البيان هنا حصل حكماً لا يصح من جهة الزوج، وبه لا يصير الزوج قاراً، فإن كنت له امرأة أخرى كان لها كل الميراث، لأن ذلك صدرت منه من الميراث بالموء، وأنها صادرة بحرومة توقع الطلاق عقيباً على نحو ما بينا، فكان كل ميراث للأخرى، وإن لم تكن واحدة منهما حتى عين الزوج الطلاق في إحداها في مرض موء، ثم ماتت إحداها قبل موء، ولا رجعة به بعدهما، فإن كانت اثنتي مائتين هي التي أوقع عليها لطلاق، كان الميراث كله للأخرى، وإن كانت التي ماتت هي الأخرى، وهبت التي حق طلاق ميب كان للموت نصف ميراث

والفرق أن الزوجية التي هي سبب للإرث قد تقطعت في حق بنته بحكم كيان ولها حرم الوء، ولكن قامت العدة مقام الزوجية في حق الميراث، بخلاف ما يفسر من التقدير انتهى كان لها، وذلك، نصف ما في حق غير المعتنة، الزوجية دئمه من كل وجه، وأنها سبب لاستحقاق جميع ميراث، إلا أن يحكم المراجعة كان لها نصف ميراث، وعذر الزوجة الحرة، فثبتت في جميع ميراث، وإن كان للزوج امرأة أخرى بعد موتها سقطت من هذه المقتضى، فثبتت إذا كانت المعتنة بالطلاق كان ميراثها ميراث ميراث، وفيما إذا كانت المعتنة للطلاق كان للمعتنة ربع الميراث، وللأخرى ثلاثة أرباع الميراث

٥٠٩٧- ولو كان لأمراةين به إحد كما طلق، وماتت إحداها قبل البيان حتى ثبتت الأخرى لطلاق فإن بزوج عت المنة بالطلاق، لا يميل قوله في حق صرف الطلاق عن الثانية، وقيل قوله في حق يصال حقه في ميراث المنة، وكذا إذا ماتت حياً إحداها بعد الأخرى، ثم قال [عبثاً] إلى ما قبل قولنا، لم يرث به، لأن ما يرد على الآية من سقط نسبه للطلاق حكماً بموت الأرم، وعن الأولى سقط بغيره، ولو ماتت، ولو إحداها قبل الأخرى ولا يعرف من مات أولاً، يرث من كل واحد نصف ميراث

٥٠٩٨- ولو مال أرم، إحداها وميتها، سقط ميراثها تمام عشرتها، ويرث من الأخرى نصفها، وإذا طلق الزوج واحداً منهن، ثم قبل وفات بهذا العلق

ثلاثين. كان الفرج ثوبه، لأن النسيء والإشياء في حبيبه وحملة، فكانت تطلقه من ثوبه.

٥٠٩٩- ولو قال لأمرائيه، وقد دخل بيته أحداكم طلقوا واحدة، والأخرى ثلاثا، لا يثله في واحدة منهم، عليه أن يوقع الثلاث على أبيهما سواء ما دسا هي العدة، وإذا انقضت عتقها بس به أن يوقع الثلاث على "أحدهما بمسبها وإن انقضت عدة أحدهما مات هي بواحدة، لا أخرى طلق ثلاثا، لأنه إما يحتاج إلى إثبات ولاية أبيهما في حق الثلاث بغير الواحد، ولو فزع الواحد على كل واحدة منهم، فمن أطلقه بالثلاث تكون مطلقا بالواحدة، أما أطلقه بالواحدة لا تكون مطلقا بالثلاث صحيح أن أحدهما إلى سبعة ولا يثبتان في حق الثلاث دون الواحدة، وانقضت ولاية أبيهما من حوائلي بعتت عدتها، بقيت الأخرى للثلاث الذي يحتاج إلى إثبات ولاية أبيهما، وإن لم يكر دخل بيته، وبقيت الثالثة بغيرها، فليس به أن يوقع الثلاث على أحدهما بمسبها فإن تزوج بإحدهما في هذه الصورة جاز، وليس به أن يزوج الأخرى فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لأنني علمت أن الثلاث وقع على أحدهما، فليس له أن يجمعها حال ولا صور، إن التي لم يزوج وقع عليها الثلاث.

٥١٠٠- ولو طلق امرأة من ساءه بغير ثلاث ثم سبها، لم يحل به وطء واحدة حتى يعلم التي طلق، لأن كل واحدة منهن تحتمل أن تكون هي المحرمة، وكذلك لا يدخل الواحدة منهن الزوج بمسبها، لأن كل واحدة منهن تحصل أن تكون هي لتكون حرة ولو تراضى إلى الفلأص، وطلق العتقة بغير عليه بغيره، وجبه حتى يبين التي طلق منهن.

٥١٠١- ولو ادعى بغير الفلأص أنه أوقع الطلاق على أيشين شئت، وأحلف فلأشيت إن ادعى ذلك، فإن قال لا أدري، ولم يوقع طلاقا من واحدة منهن، حلفه الفلأص لكل واحدة منهن سواء ما هو أطلقه ثلاثا، إن ادعى كل واحدة منهن أنها هي المطلقة، فإن وكل منهن مرق به ويسب ثلاثا بطلاق، وإن حلف لمن بقي الأمر على ما كان قبل الدعوى، لأن الداعي يهلك بغيره في هذه الأيمان، لأنه عرف وسمع الطلاق على واحدة منهن، والطلاق متى وقع لا يرفع باليمين. وعن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا حلف للثلاث شهر ببيت الربيعة بثلاث ولا يحلف لها، وعن محمد أيضا إذا كاتب امرأتين أنه إذا حلف لإحدهما، طلق التي لم يحلف لها، لأن همه محمولة على الصدق، ومن

[illegible]

٥٠١- وهو أنه وهو حدها فيها إذا كانت أكبر من ربع من الناصبي، ومثل
أصله مطلقه مع أنه حسن، ذلك، بمعنى الآخر للصلاق، وكذلك في الأصل فيما
بالرأى في قوله من العبد مطلقه، يعني في قوله مطلقه، لأن الأصل مطلقه من
الصلاق، وما يجوز ذلك، لأن في الصلح إذا كانت لكم من مطلقه، من حذوره
بمعنى الآخر للصلاق، وهذا إذا كان حكم القصاص، وإن كان حكم مصادره، فإنه
حائز، لأنه يعني أنه إن كان من أحد من غير أن يكون له من مصادره، فإنه
لأنه لا يجوز له من مصادره، لأن أحد من مطلقه، ولو تركه من مطلقه، وهو
يروج من ذلك حدها من مصادره، لأن في مصادره لا يحسن مطلقه، وهذا
مطلقه، لا يستر له، شرع وإنه من مطلقه، لأن من مطلقه، وهذا
مصادره، لأن في مصادره، لأن في مصادره، لأن في مصادره، وهذا
وغيره من مصادره، لأن في مصادره، لأن في مصادره، وهذا
لأنه

[illegible]

24th July 1997

(2) هناك فرق بين (أ) الذي هو الأخرى لربما

تاریخ: ۱۳۸۵/۰۵/۰۵

2) ۱۰۰۰ و ۱۰۰۰۰

(۵) هر یک از متقاضیان باید به صورت جداگانه و به صورت انفرادی در دفتر ثبت شرکتها حاضر شود و در صورتیکه متقاضی دارای نامزدی باشد، باید نامزد را نیز همراه خود بیاورد.

عصّل اءءء عءرءى ءءءء الطلاق بامال

[illegible]

٥١-٥٢ رتبهٔ دانا، است صاحب علی ابن موسی ائمه درهم، نصیب یقی الطلاق،
چونکه مراد قال است صاحب علی ائمه درهم، لانها بهاب طلاق یحیی و ویسوی بهاب
سیرج الاعماله که چون است بهاب بعد علی بن موسی که درهم، فیکلمه یقوله
ذکر فی الطلاق، یعنی که از دال بر این است که ترا حلالی است و از آنکه از حد کنی درهم،
و حال در حد حلالی که کنی درهم، فیکلمه یقی الطلاق، مگر نه این طریقی باشد
فرویه ای حسن است و هم، که جمع الطلاق با الإعطاء و بعد از آن "فی المحصر" که
حالا تکلام بهین صورت و معنی است یعنی از آنکه بخلاف اینم، لا یقال، و هذا هو حد
به وجهه "فان غیره منسب العین و فیما لا یقیم الطلاق لا یمنع وجود الإعطاء و انما یمنع
مع العاده فقط درهم، لا إعطاء علی العین و بی قرینه است این معنی می دهد از آنکه

$\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

1994-1995

(٤) لعل من الله ان يوفقكم

1524 1525 1526 1527 1528 1529 1530 1531 1532 1533 1534 1535 1536 1537 1538 1539 1540 1541 1542 1543 1544 1545 1546 1547 1548 1549 1550 1551 1552 1553 1554 1555 1556 1557 1558 1559 1560 1561 1562 1563 1564 1565 1566 1567 1568 1569 1570 1571 1572 1573 1574 1575 1576 1577 1578 1579 1580 1581 1582 1583 1584 1585 1586 1587 1588 1589 1590 1591 1592 1593 1594 1595 1596 1597 1598 1599 1600 1601 1602 1603 1604 1605 1606 1607 1608 1609 1610 1611 1612 1613 1614 1615 1616 1617 1618 1619 1620 1621 1622 1623 1624 1625 1626 1627 1628 1629 1630 1631 1632 1633 1634 1635 1636 1637 1638 1639 1640 1641 1642 1643 1644 1645 1646 1647 1648 1649 1650 1651 1652 1653 1654 1655 1656 1657 1658 1659 1660 1661 1662 1663 1664 1665 1666 1667 1668 1669 1670 1671 1672 1673 1674 1675 1676 1677 1678 1679 1680 1681 1682 1683 1684 1685 1686 1687 1688 1689 1690 1691 1692 1693 1694 1695 1696 1697 1698 1699 1700 1701 1702 1703 1704 1705 1706 1707 1708 1709 1710 1711 1712 1713 1714 1715 1716 1717 1718 1719 1720 1721 1722 1723 1724 1725 1726 1727 1728 1729 1730 1731 1732 1733 1734 1735 1736 1737 1738 1739 1740 1741 1742 1743 1744 1745 1746 1747 1748 1749 1750 1751 1752 1753 1754 1755 1756 1757 1758 1759 1760 1761 1762 1763 1764 1765 1766 1767 1768 1769 1770 1771 1772 1773 1774 1775 1776 1777 1778 1779 1780 1781 1782 1783 1784 1785 1786 1787 1788 1789 1790 1791 1792 1793 1794 1795 1796 1797 1798 1799 1800 1801 1802 1803 1804 1805 1806 1807 1808 1809 1810 1811 1812 1813 1814 1815 1816 1817 1818 1819 1820 1821 1822 1823 1824 1825 1826 1827 1828 1829 1830 1831 1832 1833 1834 1835 1836 1837 1838 1839 1840 1841 1842 1843 1844 1845 1846 1847 1848 1849 1850 1851 1852 1853 1854 1855 1856 1857 1858 1859 1860 1861 1862 1863 1864 1865 1866 1867 1868 1869 1870 1871 1872 1873 1874 1875 1876 1877 1878 1879 1880 1881 1882 1883 1884 1885 1886 1887 1888 1889 1890 1891 1892 1893 1894 1895 1896 1897 1898 1899 1900 1901 1902 1903 1904 1905 1906 1907 1908 1909 1910 1911 1912 1913 1914 1915 1916 1917 1918 1919 1920 1921 1922 1923 1924 1925 1926 1927 1928 1929 1930 1931 1932 1933 1934 1935 1936 1937 1938 1939 1940 1941 1942 1943 1944 1945 1946 1947 1948 1949 1950 1951 1952 1953 1954 1955 1956 1957 1958 1959 1960 1961 1962 1963 1964 1965 1966 1967 1968 1969 1970 1971 1972 1973 1974 1975 1976 1977 1978 1979 1980 1981 1982 1983 1984 1985 1986 1987 1988 1989 1990 1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024 2025 2026 2027 2028 2029 2030 2031 2032 2033 2034 2035 2036 2037 2038 2039 2040 2041 2042 2043 2044 2045 2046 2047 2048 2049 2050 2051 2052 2053 2054 2055 2056 2057 2058 2059 2060 2061 2062 2063 2064 2065 2066 2067 2068 2069 2070 2071 2072 2073 2074 2075 2076 2077 2078 2079 2080 2081 2082 2083 2084 2085 2086 2087 2088 2089 2090 2091 2092 2093 2094 2095 2096 2097 2098 2099 2100 2101 2102 2103 2104 2105 2106 2107 2108 2109 2110 2111 2112 2113 2114 2115 2116 2117 2118 2119 2120 2121 2122 2123 2124 2125 2126 2127 2128 2129 2130 2131 2132 2133 2134 2135 2136 2137 2138 2139 2140 2141 2142 2143 2144 2145 2146 2147 2148 2149 2150 2151 2152 2153 2154 2155 2156 2157 2158 2159 2160 2161 2162 2163 2164 2165 2166 2167 2168 2169 2170 2171 2172 2173 2174 2175 2176 2177 2178 2179 2180 2181 2182 2183 2184 2185 2186 2187 2188 2189 2190 2191 2192 2193 2194 2195 2196 2197 2198 2199 2200 2201 2202 2203 2204 2205 2206 2207 2208 2209 2210 2211 2212 2213 2214 2215 2216 2217 2218 2219 2220 2221 2222 2223 2224 2225 2226 2227 2228 2229 2230 2231 2232 2233 2234 2235 2236 2237 2238 2239 2240 2241 2242 2243 2244 2245 2246 2247 2248 2249 2250 2251 2252 2253 2254 2255 2256 2257 2258 2259 2260 2261 2262 2263 2264 2265 2266 2267 2268 2269 2270 2271 2272 2273 2274 2275 2276 2277 2278 2279 2280 2281 2282 2283 2284 2285 2286 2287 2288 2289 2290 2291 2292 2293 2294 2295 2296 2297 2298 2299 2300 2301 2302 2303 2304 2305 2306 2307 2308 2309 2310 2311 2312 2313 2314 2315 2316 2317 2318 2319 2320 2321 2322 2323 2324 2325 2326 2327 2328 2329 2330 2331 2332 2333 2334 2335 2336 2337 2338 2339 2340 2341 2342

[illegible][illegible][illegible]

(*) $\mathcal{A} = \mathcal{A}_1 \cup \mathcal{A}_2$ and $\mathcal{A}_1 \cap \mathcal{A}_2 = \emptyset$.

(*) لا بد من العلم بالشيء قبل الحكم عليه.

مستعينا واحداً ، يقول الرجل لغيره : مئة مئة ألف درهم ، ومئة مئة على ألف درهم وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول كلمة على "لشروطه" وضع الدعاء ، أمكن العمل بحقيقته في باب الخلع : لأن تعيين ذلك العاقل حائزاً مستظلاً لأن البدل يكون شفعاً للمبدل في المبدل ، كدس نبع بلسنم وإنا صحح ، تعليقاً على الخلع "تجب لطلاقهما وحدهما وحده لا بغير مئة مئة مئة مئة ، فمالم يوجد (أي في الشك ، لا يوجد) بشرط كفايته ، فلا يترك شيء من طرده لها في باب البيع والإجارة ، لا يسل التعليل ، جعل غير ممكن ، لأن كل واحد من البدلين في باب البيع والإجارة " ، لا يسل التعليل ، جعل كلمة على من أحرف شاء ، واللفظ ينقسم على المذهب إن كان متعدداً

٥١٠٨ - هـ ، قال : إن تزوجها طلقاً وحررت عن ألف درهم ، بطلت أو حررتها ، يجب نصف الألف إذا كان مهر منها على سواء ، كما لو قال ، طلقني وحررتني بثلث موهم ، وإن كان مهر منها على التعليل ، يجب حصه المطلقة من الألف من مديعاً وحمهم الله تعالى من مال هذا على قولهما ، أما على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا حب شيء ، وسبهم من مالي هذا قول النكاح ، والأول أصح ، أما إذا قال ، طلقني وحررتني على ألف درهم عنى ، بطلت إحداهما ، فلا روية في هذه الصورة ، والظاهر أن يقول بزوجها حصصاً من الألف ، والظاهر أن يقول لا يلزمها شيء من الألف ما لم يطلها جميعاً

٥١٠٩ - هـ ، وإذا كان لرجل امرأته مائة ألف أو نصفها من ألف درهم أو نصف درهم ، بطلت إحداهما ، بطلت حصتها من الألف ، فإن طلق الآخرى مرم حصتها أيضاً إن كان طلقها في الحنبلية من قولها طلقني فلا يملك درهم ، إذا طلقها بثلث مائة مائة مائة واحد ، أليام أن يقع مائة مائة الألف ، ويصح الأخيران بغير شيء ، وفي الاستحسان يقع ثلاث طلقات بألف درهم

وجه الفس أنه لا طلق واحدة ، ومب واحدة بنت ألف وثلث منه ، بحيث طلقها ثلثه وثالثه عددها وهي مائة ، فبقع الناقية والثالثة بغير شيء ، كما مر بطلتها الثلثة والثالثة بعد ما عرفت من الحنبلية " وجه الاستحسان أن يقرح الطلاق الثلاث وحده في لغة واحدة

(١) مكاني ، وكان في الأصح في التعليق

(٢) ألف من البيع التي في مزارع

(٣) أقتد في وفاء

(٤) وهي من الجبس لا يجب شيء

لا يصلح جوازاً لبرأه، فكذا يستدرك بالإيهام، واعتدب الزوج أنى ما سأله، فيلزمها ما
اقتضت من الألف وبه ثابت طلقى واحدة بألف، فقد بروج ثب طائفتين ثلاث بألف
درهم، توقف على تسوية عدد بن حبيصة ورحمة الله تعالى، فمن حيث جهة وإلا ظل
وعندهما يقع الثلاث، واحدة بألف والثلاث بغير شيء، به على الأصح لدى تقدم
وحكي أبو الحسن من أبي يوسف رحمه الله تعالى، أنه رجع إلى قول أبي حبيصة رحمه
الله تعالى في هذه المسألة، ووجه الرجوع أن الزوج جعل الألف بمائة ثلاث بطيقات،
وهذا هو ما سأله، بحال المسألة، فلهذا.

٥١١٣ وفي ... قال ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى: إذا طالت المرأة
أزواجها طلقى واحدة بألف، وثلاث لها ثب طائفتين ثلاث بألف، فإن ثبت فهي ثلاث بألف،
وإلا لم يقع شيء. وقال أصحابنا أبو الفتح: وكان محمد رحمه الله تعالى أولاً يقول في هذه
الصورة: إنه يقع واحدة بثلث الألف، لأن ثلثي المائة، ولا يقع الثلث إلا إذا قبلت، فإذا
قبلت وصحها بغير شيء، وكان يقول هذه بقوله رجل دنا من امرأة، طلقى واحدة بألف
بغير شيء، ثم قال لها: أنت طالق، فثبت بألف، فلا يقع حتى يعل، وإذا قبلت وصحها بغير شيء،
لم يرجع وقال: إن قبلت مرأيتك ثلاث الزوج وبيع الثلاث بألف درهم، وإن لم تقبل لا يقع
شيء، كما هو روي عن أبي حنيفة عن محمد رحمه الله تعالى، وهذه خمسة عشر رجوع
بمحمد رحمه الله تعالى، بن مولى أبي حنيفة رحمه الله تعالى في عهد ماله أيضاً.

٥١١٤ وفيه أيضاً: حسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، إذا قال لأمرأته
أنت طالق على ألف درهم إن دخلت الغار، فاقضوا^{١٩} ثلث بعد دخول الغار، وطعن سماعه
بداخل.

٥١١٥ وروي بشر عن أبي يوسف: إذا قال الزوج لامرأته: لا يذكها أنت طالق
على مئة درهم، إلا تزوجتك يوماً من الأيام، فقلت: لا حيث، تدينونوها، أي على قياس
تقول في حصة رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق، ولا يلزمه المال. وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى: الطلاق، أتبع، والمال لازم، وبأنه قال: حين تزوجت فثبت الطلاق الذي جعله
إلى مائة درهم، لم يفسد الطلاق ومال في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. قال أبو
يوسف رحمه الله تعالى: ولا خلاف في هذا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والثاني

(١) وفيه بقوله

(٢) أنت من النسخ في أصحنا حسب

صح رجوعها، إذ لإيجاب من جانبها غير لازم، لأن الطلاق على مال من جانب المرأة مفوض، والرجوع من ابتداء صلاتي مولا الآخر صحيح. وعلى هذا، لو كان الزوج قائلاً لها في هذه الصورة: طلقك بأربعين، يرفع على قبولها؛ لأن ابتداء إيجاب من حقها، وليس بجواب، بخلاف جانب الزوج؛ لأن الطلاق على مال من جانب الزوج تعدي، والتعدي يقع لاوفاً على وجه لا يصح الرجوع منه، فهي الإيجاب الأول وصح لإيجاب سنتي، فلي تلك اختلعت فقد اختلعت إيجاباً دوماً صحيح، وعلى هذه الرواية إذا قال لها: طلقك بالفلان، ينقض على قبولها؛ لأن هذا ابتداء الإيجاب من حقها على ما مر.

٥١٦١ ومير الزيد من ابن قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً على ألف أو بألف، فغاب: قد قبلت الوعدة، لا يقع شيء، لأنه لو وقع واحدة، ولع بنت ألف أو بغير شيء، والزواج ما رخص به مخرج غير شيء، ولا ثلاث الألف، وهذا لأنه لو وقع واحدة بثلاث الألف وقع بثلاث والزواج ما رخص به مخرج غير شيء، ولا ثلاث الألف، وكذلك لو كانت الواحدة بألف لا يقع شيء، لأن الزوج ما أحسب كذلك، وذكر في وكالة لأحد أن من وكاله رجلاً وحلاً أن يطلق امرأته ثلاثاً بألف، فطلقها واحدة، بألف جزاء، والفرق أن تصرف الوكيل تفاهة ومطلقة يعتمد الموافقة والحال، والوكيل بيده لا يصير محالاً؛ لأنه حلال إلى غير، والطلاق إلى غير لا يحد خلافاً، أن تصرف الزوج مع المرأة، صحته وهذا، بتسديد نظاماً من لإيجاب والقبول صورة ومعنى، ولم يوجد ذلك هنا.

٥١٦٢- إذا قال لامرأته أنت طالق واحدة بألف درهم، فعالت صبيته نصف هذه التطليقة، طلق واحدة بألف بلا خلاف. ولو قالت: فلي نصف بمسمانة، كان باطلاً لأن قبول نصفها بمسمانة، كقبول كلها بمسمانة وذلك باطل؛ لأن الزوج لم يرخص به. ولو قالت المرأة لزوجها: طلقني واحدة بألف درهم، فقال الزوج أنت طالق نصف تطليقة بألف درهم، فهي طالق واحدة بألف درهم، ولو قال: أنت طالق نصف تطليقة بمسمانة، طلق واحدة بمسمانة، لأن إيصاع النصف ليقض الكل بمسمانة، وهذا من خروج صحيح؛ لأن المرأة التمس تطليقة بألف درهم، فتكون رخصه بمسمانة من طريق الأولى.

٥١٦٣- إذا قال لامرأته وقد دخل بها أنت طالق واحدة واحدة، على أنك طالق غداً أخرى بألف درهم، فليست بنت وقعت واحدة للحال بنصف الألف؛ لأن تقدير هذه المسألة.

٥١٢٦ - ولو حال لها ثلث طالق اليوم بطلقة معسر سيء عسى ثلث طالق هذا آخرى بالثمن درهم، ومعنى حال طليقة رجعة، لأنه حرى بالاولى باسم كتاب الدين بقتلته وهو قوله بشير شيء، فصار كل ألف مائة ألف المصلحة الثانية، ولما جاء العدة يقع بمصلحة أخرى بألف درهم، لأن الملك يرد بها لكونه لأولى رجعية.

٥١٢٧ - ولو قال في ثلث طالق واحدة، وثبت طالق حري ألف درهم فمشت وقعت التطليقتان بألف، وانصرف البدر إليهما وكذلك لو قال ثلث طالق اليوم واحدة وغداً أخرى بألف درهم هليلج، وقعت من اليوم واحدة بصعب الألف، وغداً أخرى بصعب الألف إن حال الشراء (لأن بدلها انصرف إليهما).

٥١٢٨ - ولو قال أنت طالق الساعة واحدة، طلاق لرجعة، وإذا (حرياً) أمكث الرجعة بألف درهم، وقال أنت طالق الساعة واحدة بثمنه، وغداً أخرى بثلث درهم، أو قال: أنت طالق الساعة واحدة وحده معسر سيء، فليبدل بصره إليهما، ويكرى بطلاقته بصعب الألف، فصع واحد من الحال بصعب الألف، وغداً أخرى معسر، ولا يجوز حها من حتى: الله، ثم جاء أحد، اجتمع مع الأخرى معه، لأنه.

وإذا انصرف البدر إليهما في عدة الصورة؛ لأنه حرى بكل طليقة وصعد بها في اليد، إلا حل في كل طلاقين غداً أحدهما عسى الآخر، وقدر بكل واحدة سبب ما ينفق عليه (أو حرى بالطلقة الثانية بثلث البدر) فليبدل بصرف إليهما؛ لا، لا من بقاء أحدهما، إما بالوصف المطلق، وإما بالعد، والعد لمعنى أولى، لأنه ذكر عامي (لا، ودهر البدر آخر)، المذكور آخر، يكون سبباً دلاًل.

٥١٢٩ - ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة، طلاق الرجعة، أو قال: [ساعة، لو قال: سيء شيء، (غداً) حرى بألف درهم، فقامت تنصرف إلى طلقة الثانية، ولو قال لها أنت طالق اليوم واحدة، وبعد أخرى أمك لرجعة بألف بصرف البدر إليهما، لأنه حرى بالطقة الثانية بثلثي وجوب البدر لها، وفي مثل هذا بصرف البدر إلى المطلقة،

(١) ما بين القوسين ما لم يصره المؤلف من طو وجوب

(٢) كتب في ب

(٣) كتب في ب و م

(٤) كتب في ب و م

(٥) وفي ب و م ألف بخلافه

أنسأجر وانفرد أن البيع معدومة، ولما عرفت أن البيع لا يتم إلا بالإيجاب والقبول، وإذا أقر بالبيع ولا تمام له إلا بالقبول، صار مبرراً بالبيع لإدلاله، وجباً عنه بقوله، ثم قبل ذلك وأما الطلاق على مال كمال هو معدومة، فهي تعليل نفسها، ولما عرفت أن كمال لا يتم إلا بالقول^(١)، فالتعليل به بالقبول^(٢)، في قوله بالطلاق على مال إلى مبرراً بالقبول من حيث به تعليل، فلا يثبت لإقرار بالقبول، ما نشك، بقيت المروءة مدعية وأدريج مكر دعوها، ويقول القول بقول نسروج وعلى هذا إذا، قال لها، قد كنت تحدث طلاقك أمس بألف درهم، فلم يصلي، وقالت، لا، لا، بل قمت، فالتقول قولها

٥١٣٤- ولو [أزال^(٣)] طلب الإثابة كلف درهم فقام امرأة حبس من أنكره بتعقيق ما فيه، وقد كتب تحت مئة ودينار سروج كان هذا في آخر مئتي لا على تكلف، فلم يقبل، فالتقول بدينار سروج وإن أنصبتة أعطت ديناراً، كره في التلقي ٥١٣٥- وهي البدائي است قال عفاً على عتقك هذا، فقبضت ما عتق العبد، ثم جاء العبد بفتح الطلاق، وحسب نفسه العبد، ولو طلقها ثلاثاً في يومه، لم حاد العبد، فلا شيء له

٥١٣٦- وفيه بعد إن كان بها ثوب طلق بعد حد على ألف درهم، وجباً على ألف درهم، واليوم على ألف دينار طلب اليوم بألف، وشك في غيره شيء، هكذا ذكر وعلى ما قسم إذا عرجوه، من دعي، العدة ثم جاء للطلاق آخر مائة، وإذا تزوجها في العدة ثم جاء بعد العدة، بفتح طلاق أو بألف

٥١٣٧- وفيه أيضاً إن قال لامرأته إحدكما حالو بألف درهم وإذا جرى عنه درهم، فبذلك طلقنا بغير شيء، وفيه أيضاً، روى عن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى في التلقي إن قال لامرأته سماعة طالق بألف درهم، فبذلك ومات، فعلى كل واحدة سهماً من ماله، وناقولا ميراث

٥١٣٨- وروى سمر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إن قال الرجل لامرأته أنت طالق حكمتك من الغم، فبذلك لم يحكم مالا، فلم يرع به الزوج، فإن كان ما حكمت مثل مهرها الذي أحبت وأكثر من ذلك، لم يكن للزوج إلا ذلك، فإن كان أقل له مهرها

(١) ما بين الشرطين من عدم الأمن والبلوغ من ظهور وهو

(٢) وفيه م و م ظهور القول

(٣) مكنأه م و م، وكان في الأصل ط، ولو صح

التي تحجب موهبه له . هي حبيبه وليس يوسف . محمد الله تعالى . يعني هذا ان صاحب الموهبه
 مروجها احدى طائفتين من اهل الاجل ، طائفة اهل البيت . ثم حكم حكمه
 ثم ترقعه ، فبان حكمه بغيره ، ان لم يها ذلك ، وما لا يلا . وقد صرح مرآته على انه يعقل كذا
 وقلبت لزمها خلاصه من الفهم اكاداً . ثم صرح في بعض من كان حمله ، فهو على ما
 فسرت لك ، وان كان على حمله من بعض اهل البيت

١٦٤٩ يسر على يوسف رحمه الله تعالى ان يصر امرأته على ان يبيع عنه لثمن
 الثوب وهو احمير تب على ثوبه . الاكتم . وانزوج هو ثوبها ، وان يبيع عنه ، لا يحبر على
 ثوبه ، وخصيه انه يرد بغيره ، واطلاقاً من اهل البيت ، فانهم على ان يبيع عنه ، ولا يبيع
 على ما غير الله الذي وهب . ولا حتى في هذه القصة لأحد .

١٦٥٠ - ثم محمد بن امرأته قال لزوجها طلقه علم ان اهل البيت هم اولاد
 محمد ، فابان ان يبيع ، لا يتلاء . رجعي : ولاسى ، عريها

١٦٥١ - يوسف بن يوسف . حقه على يوسف . بن يوسف المراتد وجهه عسانها
 عليه على ان يبيعها . فعلى حقه . جاز ان . و . وكذا الاصل . و كذلك لزم
 جعلت على ذلك . بن يوسف . جازها طلق على . ان يبيع من حقه . طلقه على
 طلق . جازك . بن . عانه معناه مع حقه . ان يبيع من حقه . لا يبيع . ان يبيع
 واطلاقاً . جزم على كل حال . وكذلك له طلقه على . بن يوسف . كماله نفس . واصل
 رجعي . ان يبيع من . بن يوسف . الاكتم . ثمنى كماله . بن يوسف . طلاقاً . بن يوسف .
 اعلم .

خلق السادس عشر في الخلق

هذا الفصل في بيان خلق الخلق

بسم الله الرحمن الرحيم

قال عيسى بن عيسى بن مينا الخليلي في كتابه في بيان خلق الخلق: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خلق الله الخلق في ستة ايام: يوم الاول خلق الله الارض، وفي اليوم الثاني خلق الله السموات، وفي اليوم الثالث خلق الله النور، وفي اليوم الرابع خلق الله الماء، وفي اليوم الخامس خلق الله الارض، وفي اليوم السادس خلق الله الخلق".

وقال عيسى بن عيسى بن مينا الخليلي في كتابه في بيان خلق الخلق: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خلق الله الخلق في ستة ايام: يوم الاول خلق الله الارض، وفي اليوم الثاني خلق الله السموات، وفي اليوم الثالث خلق الله النور، وفي اليوم الرابع خلق الله الماء، وفي اليوم الخامس خلق الله الارض، وفي اليوم السادس خلق الله الخلق".

وقال عيسى بن عيسى بن مينا الخليلي في كتابه في بيان خلق الخلق: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خلق الله الخلق في ستة ايام: يوم الاول خلق الله الارض، وفي اليوم الثاني خلق الله السموات، وفي اليوم الثالث خلق الله النور، وفي اليوم الرابع خلق الله الماء، وفي اليوم الخامس خلق الله الارض، وفي اليوم السادس خلق الله الخلق".

وقال عيسى بن عيسى بن مينا الخليلي في كتابه في بيان خلق الخلق: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خلق الله الخلق في ستة ايام: يوم الاول خلق الله الارض، وفي اليوم الثاني خلق الله السموات، وفي اليوم الثالث خلق الله النور، وفي اليوم الرابع خلق الله الماء، وفي اليوم الخامس خلق الله الارض، وفي اليوم السادس خلق الله الخلق".

(١) في بيان خلق الخلق

(٢) في بيان خلق الخلق

فروختن، بعد فون برأه خردیم، يتم الخلع على البرأه بصحابة، وعن هذا يدل إنا قال لها حوشتی بجزا من بکایین وبقه 'عذب' قتاله، خردیم، لقان الزوج، من یکی طلاق دائم، يقع عليها طلاقاً حدها بالخلع، ولشئ بالطلاق

۵۱۵۹- وأما إنا قال لها، حوشتی، بجزا من بکایین وبقه 'عذب' قتاله، وذكر ولا مجهولاً، صلت خردیم منی کذا، لا يتم الخلع ما لم يقل الزوج فروختن، ولا سمع الطلاق أصلاً، وهذا يجب أن يكون على ما هو الرواية

۵۱۶۰- وأما إنا قال لها، حوشتی بجزا من بکایین وبقه 'عذب' قتاله، اشترى نفسك من بعير شيء، لم يذكر المصدر الشهيد رحمه الله تعالى هذا المعنى في زاد المعاد، وروى مكتوباً بخط الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وذكر مسألة أمر الزوج المرأة بالخلع، من الخلع الإمام جليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وذكر لو تطلقا بلفظ التبيع ونشأه في المهرين، وهو على ما هو في هذا، إنا قال لها، حوشتی، بجزا من بکایین وبقه 'عذب' قتاله، لا يتم الخلع، خردیم، كما في رواية، اخلعي نفسك مبر شيء، وأما في قوله اشترى نفسك من بعير شيء، كما في قوله اخلعي نفسك

۵۱۶۱- وإذا قال لها، حوشتی خردیم، أو من بجزا من بکایین وبقه 'عذب' قتاله، خردیم، ولم يقل الزوج فروختن، قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى يتم الخلع، وقال بعضهم، لا يتم، قال الشيخ أبو جعفر رحمه الله تعالى بشأن الزوج أنه أراد يقول خردیم، لتحصيل أو السوم؟ إن قال أردت السوم، لا يتم الخلع، وإن قال أردت به التحقيق، نعم، أبي السيد رحمه الله تعالى ما هو مبر من هذا، وإن قال لا يتم الخلع إلا إذا رد به، خردیم التحقيق، وحكي عن شمس الإسلام الأوزجدي عن شمس الأنبياء السرمسي رحمه الله تعالى، أنه كان يقول، يتم الخلع وإن لم يقل الزوج فروختن، وقد رأيت في منظوم هكذا

۵۱۶۲- وصورة أم 'أبي' من متواه، إنا قال لها، حوشتی، من بجزا من بکایین وبقه 'عذب' قتاله، خردیم، ولم يقل الزوج فروختن، إنا قال لها، حوشتی، من بجزا من بکایین وبقه 'عذب' قتاله، خردیم، ولم يقل بجزا من بکایین وبقه 'عذب' قتاله، خردیم، لا يتم الخلع ما لم يقل الزوج فروختن، والتمس في ذلك، أنه مبرك لاهه خردیم خردیم، كما في فروختن

٥١٦- ٢ هـ / ١٠٧٤ م استشهد علي بن ابي طالب رضي الله عنه في غدير خم

[illegible]

۵۱- دھر ساری انصافی اظہار کیا۔ دوسرا مسویت بھی ملک
 عطیہ و دین استرو و ارب و ایجاد دیو گئے۔ دس بروج عست يقع ادری؟
 لا بعد یضاح حوا و افسانہ الموصوفہ (از عارف) حرم، و نام اس کے بھائی
 یضاح، لا سودا اب دس بعد، الزمعات، ارقال حرم و مدح و لا یوں، لاری
 ارباب لایحہ، عطا و عوفری حرم، و سیدہ (بظاہر) حرم و لایمیری نام
 فی ارمیہ قلعه، دس بعد و عوفری

[illegible][illegible]

۵۶۹۷- وی دو طرح از دیواره هر یک که در آن بوم، به حیوانات حرمه،
و دهانه سر حیوان در داخل بود (فصل آخر) هر جسم یک حیوان، با دهانه حیوان
در بیرون بود و بعضی گاهی شتاب داشت حیوانات از بیرون تا به

الحمد لله الذي جعل في كل شيء دليلاً على قدرته وقدرته على كل شيء
والحمد لله الذي جعل في كل شيء دليلاً على قدرته وقدرته على كل شيء

٢: ایک ہی جگہ ، وصال ہو یا نہ ہو ۔ شیخ محمد کتبہ جملہ

حويشي جرد: دار نو

٥١٦٨- وروى قالت: ذهبت ففوتني وثقتني عدي، وبعثني منك فقال الزوج
حبيب، ولم يزل يلهي، لا يكون هذا خلعاً صحيحاً، وروى قال: قال له حويشي
حبيب، فقال الزوج: هو عزم لا يكون خلعاً صحيحاً، ولو كان خروجه مهر خلع صحيح،
هكذا ذكر في مجموع السراير عن شيخ الإسلام الصنعدي قال: لأنه لا بد من ذكر الإصالة
من أحد الزوجين، ولأنه لا بد من إقرارها اختار، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى
قال: الحبيب، فقلت: الحبيب نعم، أو قال: اختارني بصف، فقلت: الحبيب وقع
الطلاق

٥١٦٩- وروى ابن أبي نعيم رحمه الله تعالى: حبيب منكم من الخلع بين
الزوجين، فقلت: لروى ذلك حريص عن حبيب بصف، وروى الزوج حريص
بصف، وإن لم يزل من، وعني هذا الخلع والبيع، وحكي عن عبد الله بن أبي نعيم رحمه الله
بما قال: قال ابن أبي نعيم: حبيب منكم من الخلع بين الزوجين، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى
أحدهما: أكثر الاستعمال من الدنيا، وروى عن هذا حبيب بصف، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى
هذه بصف بصف بصف بصف، وروى عن هذا حبيب بصف، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى
أكثر شيء بصف بصف بصف بصف، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى

٥١٧٠- وروى عن أبي نعيم، حبيب منكم من الخلع بين الزوجين، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى
بصف بصف بصف بصف، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى عن هذا حبيب بصف، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى
بصف بصف بصف بصف، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى عن هذا حبيب بصف، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى
قال قلت لثلاث منكم بصف بصف بصف، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى عن هذا حبيب بصف، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى
بصف بصف بصف بصف، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى عن هذا حبيب بصف، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى

٥١٧١- وروى عن أبي نعيم، حبيب منكم من الخلع بين الزوجين، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى
بصف بصف بصف بصف، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى عن هذا حبيب بصف، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى
بصف بصف بصف بصف، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى عن هذا حبيب بصف، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى
بصف بصف بصف بصف، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى عن هذا حبيب بصف، فقلت: الحبيب لا يقع شيء، وروى

(١) ما بين متفرق من حبيب من الخلع بين الزوجين

(٢) هكذا في السبع التي إلى عبد، وروى في الأصل: هكذا

(٣) وروى في حبيب

(٤) ما بين متفرق من حبيب من الخلع بين الزوجين

بينهما ، وإن لم يفل الزوج بعد ذلك ، فبطلت

٥١٧٧ - هي بواقي من سماعة بن محمد رحمه الله تعالى ، امرأة قالت لزوجها
أخمس ، فقال : قد جعلت ثلثهم ، ثم جع الخلع حتى نفي مرأة ، فثلثه والكناح
والخلع سواء إلا من دول الزوج لأمرأة - زوجين صحت ، فبطلت روثك نفسي ، ومن يكره
علا فهدا يجوز في الكناح ، ولا يجوز في الخلع ، لأن الكناح يجوز بلا تسمية مال بخلع
الخلع

٥١٧٨ - إن قال غويث خريدم بكابن وثقة عدلي ، فقال روح ، بغيرهم ، فقد
قبل لا يصح الخلع ، لأن كلام الزوج لا يصلح حرقا ككلامها ، فكان الجواب ،

٥١٧٩ - رجل قال لمرأته من خويش لزوجي بعت وتامني خريدم ، وبوي الطلاق ،
وقالت المرأة ، عرو حسم ، فقد قبل - صح الخلع ، كس قال لامرأة ، أنا منك باتي ، وبوي
الطلاق فإن هناك تطلق المرأة ، وأكره المشايخ وحسم الله تعالى على أنه لا يصح الخلع ؛ لأنه
يسر للزوج مهر ولا يملكه حتى يصح قوله خريدم بكابن ، وهو نظير ما لو قال نسبه
خويش - لو نو خريدم ، وقال العبد مرو حسم ، فبطلت العبد ، هكذا قال وللمني الصحيح
لم يقرئ لعدم تصححه ، أنه أصاب الشراء إلى غير صحته ؛ لأن الشري لإنات الله ؛ وإنما
يصح إصابتها إلى محل لا يملك بالشري فيه ، والزوج مالك نفسه ، فكيف يصح منه شراء
نفسه ؟

زوج آخر منه :

٥١٨٥ - إن قال لها حرمك ، ولم يذكر السبب أصلا ، بطلت ، لا يسقط
شيء من المهر ، هذا حرم طاهر المرواية وذكر شيخ الإسلام المعروف بـ حواجر الله رحمه
الله تعالى في أول أفراد الكفر : إن قال لها خلتك ، فبطلت سبب يقع للطلاق ، يقع
البراءة للزوج عن المهر إن كان عليه مهر ، وإن لم يكن عليه مهر يجب عليه رد ما ساق إليها من
المهر ؛ لأن المال مذکور برفق مذکور الخلع

٥١٨٦ - وإن قالت المأرسة خويش خريدم أو بوي وقال الزوج - مرو حسم ، يقع
بطلقة ثانية ، ولا رد ما قبضت من المهر ، وإن لم يصح برئ الزوج عن المهر ؛ لأن الخلع
يوجب البرائة ، هكذا ذكر الصدوق الشهد رحمه الله تعالى في إفتائه ، ورأيت في بعض الكتب
أن في براءة الزوج عن المهر إذا لم يذكر في الخلع سبباً روايت من أبي حنيفة رحمه الله

مجلسي : «الأصحاح هو ٥٢»

من روح النور أن روح الله الحي على كل شيء ، والروح هي الحياة ، والروح هي القوة ، والروح هي الحكمة ، والروح هي المعرفة ، والروح هي الحب ، والروح هي السلام ، والروح هي السعادة ، والروح هي الخلق ، والروح هي الفناء ، والروح هي الكل .

[illegible][illegible]

٢٦٩ من قال: مهر خير من مهر غيره، غلبه من أنكره مع الزوج عليها بمهره، وفي الاستحسان لا شيء من مهره، بل هو من جميعها. قوله: لا يسحب من مهرها شيء إلى مهر غيره، ومعناه: لا يسحب من مهرها شيء إلى مهر غيره، بل هو من جميعها. قوله: لا يسحب من مهرها شيء إلى مهر غيره، ومعناه: لا يسحب من مهرها شيء إلى مهر غيره، بل هو من جميعها. قوله: لا يسحب من مهرها شيء إلى مهر غيره، ومعناه: لا يسحب من مهرها شيء إلى مهر غيره، بل هو من جميعها.

۱۸۰ عا۔ اے حدیث میں جس طرح مہر ہے، وہی حدیث کا علم بعد مہر ہے، یہی حدیث

$$p = p_0 + m_0 \frac{v}{c} \quad (1)$$

١٦٠ آية الله العظمى

روحها بنصف المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافهما ، أما إذا بارئها كان معلوم
سوى المهر ، فالجواب فيه عند محمد رحمه الله تعالى كالجواب في الخلع عنده ، وعندهما
اجاب فيه كالجواب في خلع عدها في حقه رحمه الله تعالى

٥٦٨٧ - وإن علة العدة ومقابلة النكاح - إن شرط ذلك في خلع ولبارئ أن يقع إبراء
عنه أو خروج بلا خلاف ، وإن لم يستلزم ذلك في الخلع ولبارئ ، لا يقع الإبراء
بالإجماع أما على قولهم فلا يسكن ، وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا ، عنده
الخلع إما بوجوب إبراءه من حقوق فاقته أو تمت الخلع ، ببيعة العدة ، بعد استئنه ، وأطلق
لا يقع ثبوت حق بعده ، بسبب بوجوبه بعده^١

٥٦٨٨ - ولما يقع الرد فهي مبرورة ، أو خلع ، فلا يقع الإبراء ، بعد أن لم يشترط ذلك في
الخلع وإبراءه بالإجماع ، إن شرط ذلك وتمت له ذلك وقتئذ قال ، إلى سنة ، لو ما انته ذلك
جواز ، وإن لم يوجب ذلك لا يجوز ، ولا يقع الرجعة عنها

٥٦٨٩ - وأما دين غير مسمى المهر ، فلا يقع إبراءه منه في خلع والبارئ يكون
الشرط في ظاهر الرواية من بوجوبه رحمه الله تعالى ، وفي رواية الحسن منه يقع الإبراء
عنه بدون الشرط

٥٦٩٠ - وإذا ثبت خيبر ، خرم منه خفي كمن برئ منه ، لا يقع الإبراء من
بيعة العدة [لا بد منه العدة] بسببها عليه في الحال ، وإن شرط بوجوب النكاح في
الخلع لا يصح ، لأن النكاح في بيت فمعة حق لله تعالى ، وسببها لا يسكن في حوائج
عالي

٥٦٩١ - وأما إن صامه ، أو أدى سرق لمهر ، فالجواب فيه عندهما أن الجواب في الخلع
وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا ، وفي الحسن ، أن كل واحد منهما يبرأ من حقوق
النكاح ، وقد أخذ النصف أو بكر الحسن ، وفي ظاهر الرواية أنه لا يبرأه عند عامة المتأخرين
رحمهم الله تعالى ، أو إذا كان العدة بنصف البيع بالمعربة أو بالمعربية ، يعني بوجوبها ، وفي
كل جواب في الخلع ، وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد اختلف المتأخرين فيه

٥٦٩٢ - وإذا حلت بوجوبه من المهر طأ منه ، بوجوبه عليه لمهر ، ثم علم أنه

(١) الجواب بوجوبه

(٢) الجواب بوجوبه

(٣) الجواب بوجوبه

ثم یسألها عنی من یسأل ویسأل علی بن مهزیار فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها
 فی حقه عیبه من یسأل ویسأل علی بن مهزیار فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها
 فی حقه عیبه من یسأل ویسأل علی بن مهزیار فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها

۵۱۹۳- و اما فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها
 فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها
 فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها
 فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها

۵۱۹۴- و اما فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها
 فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها
 فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها
 فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها

فصل آخر

۵۱۹۵- و اما فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها
 فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها
 فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها
 فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها

و اما فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها

(۵) یسألها

۵۱۹۶- و اما فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها

۵۱۹۷- و اما فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها

۵۱۹۸- و اما فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها

و اما فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها فی حقه عیبه ر. د. سهر. لا یسألها

الزوج وذلك ما أعطاه من المهر.

٥١٩٩ الوجه الخامس إذا سمعت في الخلق ما هو مال وله مقدار معلوم ، بأن اختلط على ما في يدي من دراهم أو دينار أو فلس ، فإن قلل ما يظن عليه اسم الدراهم ثلاثة فكان مقداره معلوماً ، وإن هذا الوجه ينظر إلى كان في يدها ثلاثة دراهم فبما هي ، فالزوج ذلك ، وإن لم يكن في يده شيء من ذلك ، فله ثلاثة وجزء من الدراهم أو الدينار ، وعند ابن الطوسي وإنما أوحى أن ما يظن عليه اسم الدراهم لم الدينار ، لأننا نستم ذلك بمقابلة ما ليس بمال مشفوم ، فكان هذا في حقها قياس على الإقرار والموصية ، ومن أن المهر بدراهم ، أو أوصى له بدراهم ، فإنه يترى ثلاثة دراهم ، وإن كان في يدها درهمان يوم إنكاح ثلاثة دراهم ، لأنها ذكرت ما التزمتم باسم الجمع ، والتي إن كان فيه مائة ، لجمع ليس بجمع مطلقاً ، وإن الشبهة غير الجمع

فإن قيل قد ذكرت في كلامها كلمة من وإنما بالجمع ، الدراهم بمعنى الجمع ، فلا يلزمها الزيادة عيب ، قل كلمة من إنما تذكر بسبب من كل موضع كان الكلام صحيحاً بملوك ، أما في كل موضع كان الكلام صحيحاً بملوك ، فكلمة من تكون صفة صاحب الكلام ، وهذا الكلام محتمل بدون كلمة من لأننا ننسب له ما جازى على ما في يدي دراهم ، وهذا كلام بخلاف ما صلة ، في لفظ الجمع في الدراهم بصراً وجواب آخر أن كلمة من في مسألتنا عملت مرة في التمس ، لأنها دخلت على ما هو عام وهو قولها ما في يدي ، فنقولها من الدراهم ، عبرت الدراهم عن غيرها ، فإذا عملت في التميز مرة لا يعمل في التبعيض مرة أخرى ، وإذا لم يعمل هذه الكسبة في تبعيض الدراهم صلوات ذكرها في حق الدراهم ، ولا ذكرها بقرينة ولو لم يذكر كلمة من وقالت ، أحسن على الدراهم ثلثي في يدي ، لزمها ثلاثة دراهم ، لأنها قلل ما يظن عليه هذا الاسم .

الوجه السادس إذا سمعت في الخلق ما هو مال ، وأشارت إلى ما ليس بمال ، بأن اختلطت على هذا ، الذي من الخلق فإذا هو بحر ، وفي هذا الوجه إن عدم الزوج مكوّن حراً ، فلا شيء له ، وإن لم يحمي رجع عليها بالمهر الذي أعطاه ، وهذا عبد أبي حنيفة ، وأما عندهما له مثل ذلك الذي من الخلق كما في الصداق .

وہ۔ چلے تھک، ازہ نظر فہم عم اب۔ وکیل جو جنوب و آل طہ ان کا کلمہ ہم صریح
 و ملحق و حقیقہ عن سبع لاسلام' الاور جودی حمہ اللہ نہ ہی وہ عدلی عن اسم اللہ و انت
 و لرو و حہد امسرد امی نکدا، ہمالی الم، ج عدلہ و اشعہ نکدا۔ اب بعد، ہاں ان کا
 کلامہ بعد، و ملحق لا ہند و الحسین

[illegible]

سورة اخير هذه

۳۶۸- رحل حال لاند به خیر می ماندی نه من حدس زدم که انهم و عجزه مرا
فروغیم و بطلانی که به است و در آن اوقات به لا مع یصلوا لایقین به ما هو
صاحبها فلا یجزم که به لا آخر بعد حیات خداوندی.

۷۰۹ فی ثریٰ ایسی اسما وحیدہ مقہورہ و زکات بہت سے ملے ہوئے۔ و صفہ
 صبیحہ اسیرہ لعل اسیرہ حیرت برہ قلعبہ و قلعبہ لظاہر اب لا نظیر لآلہ
 راجعہا۔ و لا خلائہا سہا۔ کہ معنی میرزا ۷۰۰ لا بحر ہوائے میں نہا موضع ایضاً
 ۷۱۰ لایہ تمیز و زوج معنی سے ویرانہ طلاق

[illegible]

٢١١- اَبُو قَالَ لَهَا: بَعَثْتُ مِنْ بَطْنِيكَ نَفْسًا اَمْرِيَّتًا، يَمُومُ بِعَيْنَيْكَ رَجَعَهُ مَحَلًا

ولم يقل: يا ربك عشت، فقلت: اشرب، يقع نصيحه يامه، لأن قوله: يا ربك عشت، من كتابات الفلاح، وقوله: يا ربك عشت، صريح، وإذا قال: يا ربك عشت، بطلية، فلا الزم = اشرب، بفتح طاء مائة

۵۲۱۲- اموات و صافات بوجہا بھیجے روزیستہ کہ از دوحوش می حرم، قتال
نہیج من میز می فروشم لا یصح الخلع و یوفات، هر روز صومستر می حرم، قتال
نہیج من میز می فروشم لا یصح الخلع، و قتال لا یصح فی الجہین، و هو الأصح خلاف
نہیج من میز می فروشم، رسول اللہ فرمودہ ہے، جامہ لا قتال نہیج من میز می
فروشم، نادر روزہ جامہ می بدھ، و وہ روز گشتہ باد، ہن یصح الخلع لا یصح فی
لا یصح الخلع، و ان یصح بدھ، الخلع صحیح تام؛ لأن بشرہ هو اصول و ہو الإعطاء، و ہو
تخصیص، و ہن من حسن ہدای فی التعلیل المتقدہ۔

۵۲۱۴- روح، مان لاسر آه، سرا فروختی یابز درو سراسر، مان طلاق که در سر سوی
من است؟ صائب برو حبه، فعال الزوج خرم، طائف بلال (الخطای الفتی لها حبه
بلال)

قال: ألا ترى أن بر قال لها: بما لك من الرقيقة هدى، دخل كي ودبقة لها عله كذا
هنا هكذا ذكر في ذابون أهل - حرقه - لاوا - في الذابون - في الزواج وإبرئة
الكرت، مثل لها - مع من عطفه بجميع مهره، وبجميع ما من أبيه، غير ما عطفه من
القصص، فامسك أنه كان عنيها سوار وحلحاله في خلق واقع، وما عليها من كسبه
وحليها ما استسنى، وما من يستش هو لها: لأ ما عني الحب لا بر نه من عنيها

١٤٦٤هـ. هذا كان الرجل لامرأته احمى نفسك من بهرك وسف عذبتك وانقيا
بالبرية حتى قال خذ من ملهه وبعده الحدة وانزلت من الهمر وعقه الحنة. وهي
لا تعلم بذلك

٥٦١٥- ذكر عي بنون أهل سمرقند في عمل لروح صح، والله لم يقل لا يصح، لأن
قوله إلهي عشت بأفقر ومفتة المدة بوكيل، وأنتم كمل لا يصلح مع العلم من التوكيد.

$$u_1 = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 \\ 1 \end{pmatrix} + \frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 \\ -1 \end{pmatrix} \right)$$

(۶) جعل هذه الفقرة في بابها من المجلد الثاني، الفصل الثاني، الباب الأول، في حقيقته في بابها كذا

والله اعلم بالصواب

في طلاق الصبي عن ذم أمه.

٥٢٧٠- وفي النكاح المسمى برجل سأل ثم الدين عمن جميع أهله، ثم فعل ما هي
اتبعة فدامت به ولم يرد على ما فعل بطلاناً ثلاثاً قال إن أدى الطلقات الثلاث طلق
ثلاثاً، وما لا فلا دلالة له في بطلان الطلاق، فصار كأنه لم يأت واحدة وهذا لا يقع
انطلاق منه فيه، بهذا كدلت.

جاء له في سمر أن لا يقع الطلاق مع البينة لأن قوله نادى به، ليس بصريح بل هو
من جملة تكديات، وقد شره إليه، والتكديات لا تلحق بمجموعة، بل التكديات تلحق
بما لا تنفي البينة، والتكديات التي تجمع رجعة محرلوه، غشوى، وأسرى وحك،
وأنش وأخذ بلحمهم، وهذا لا يوجب حقة هذا للطلاق بالحدس، بل معنى قوله نادى به دلالة
منه على طلاق، نعم، بأنه صريح بالطلاق، وصريح الطلاق يوجب لائق، واطلع

جاء التوقيع بكونه نادى به مع ثلاثة: الأول، الثاني، والثالث، والخطبة
لا يلحقها السرائر، فإن لمصر صريح الطلاق، وصريح الطلاق لا يكون ناشأ، وإنما
ثبوتها لأن البطلان يبرهن، وبكى الآية "الواقع الثلاث" لا يرى أنه هو جاليتها مبررة، ثم
قال لها: إن ما قال في كتابه في بطلان ثلاثاً، بل أنه صريح كذا ما، فكما حكى فيه
رجعة أنه معاني، وأما أنه لا حاجة إلى هذا التفسير لأن ما وقع بعده، فثبت مع البينة
الثلاث، إذا سمع الجميع بصدقه، وإلزاماً لا يكاد يبرهن.

٥٢٧١- رجل منع امرأته، فبطل له نكاحه، ثم قال: "مال زوجي، مال زوجي، مال زوجي"
بكر جمع الثلاث، وصار كأنه لم يزل طلقاً بالمرء.

وقال له بعد أبو البراء رحمه الله تعالى: وعمرى بدمي بطلت، عرفت لا غير، لأن قوله
فيكر يندخله قوله طلقه، عرفت.

٥٢٧٢- رجل باع من امرأته بطنه بغيره، ونفقة عدها، وسرت هي كذبت، ثم قال
لزوج صدمه، ثم صدمه، يخاف أن يقع عليه إيلاب، فكم ذكر في التوراة، لأن
قوله صدمه صدمه، يشير إلى الطلاق، لأنه هو الذي يندفع، بعد كماله قال أوصت هو
به طلاق.

٥٢٧٣- وفي رواية من سمره: "إذا جلع امرأته طلقه واحدة، فقال له

رضاه. لم تقل هكذا، قال: فأرمية. فوعدته بأن لا يقع به كلام غيره، لأن هذا ليس
بإيجاب وهي فتاوى القسبي، وإذ خالف الرجل امرأته، صبر به ثم يوبق؟ فقال ما شاء،
فقد لم يزوج حينئذ بنفس واحدة، لأن بقوى النفس اليقين يسر.

٥٢٢٤ وهي فتاوى ابن سمرقانة، إذ قالت لزوجهما حنيفة، ففاد بالقرصية - سه
عواهم، فقال الزوج: سه ياد، ثم غلبها بعد ذلك بطلقة، يقع وحيدة، لأنه لم يقع بقوله
سه يادشي، حتى يحكم بسخ، وأنه يقع به واحدة.

موضع آخر.

٥٢٢٥ - ذكر ابن سماعه عن محمد بن حمزة بن عمار في امرأة حنيفة من زوجها
لها عليه من شهر، ورضاع ولده شي هي حنيفة، فإذا ولدت شيين، فذلك جائز، وإن ولدت
معدن، أو لم يكن في بطنها ردمه، عليها مرد فيممة الرضاع، والله بعد هذا ولو جاءت
بالولد، ومات بعد سنة تعيب فيه، رضاع سنة.

٥٢٢٦ - ولو سرحت أمه أن ولدت، ثم مات قبل الحولين، فهي بريئة من فيه الرضاع،
فذلك حذر، ومما يحرر في طلق ولا هي بول ابن رسم عن محمد بن حمزة بن عمار
شرطت أنها إذا صابت، أو مات الولد فلا شي عليها، فهذا بشرط جازر، قال بعد هذا
وكذلك لو غلب على أن حملت على هذه إلى مكة، فإن لم تلد أو تلد - ولا خرج
على فهو جائز (روى أبو - إسماعيل عن محمد بن أبي حنيفة رجعته أنه تعالى في المرافة
حنيفة من زوجها بشفعة وقد مات ما عاشر، فبق عليها أن مرد مهر أندو أحد - سه

٥٢٢٧ - روى إسماعيل عن محمد بن حمزة بن عمار عن محمد بن حمزة بن عمار أنه،
رغم بسم لذلك وقت، قال هو حابر، وهو على سبيل، وإذا حملها على رضاع ابنه شيين،
وعلى غفلة أنه هذا عسر سبيل، حتى بعد كظمه قال هو جائز، ثبت البس هذا مجهولاً؟
قال هو يجوز في الطلاق، وعلى هذا إذا حملها على أن يمسك، مرد مشي، وعلى أن
تكسوه من حالها في هاتين العنتين، فجميع حلت بهذا الشرط، والله كتاب بكسوة مجهولة، ما
ذكرنا وإنما حار المصنف بعد الشرط، فطلب من الزوج كسوة الولد، ثم يكن بها ذلك، وإن
لم يمسك، ذلك هي جميع، لها أن تطالب بكسوة الولد، ولو خالعه على مهرها، وعلى أن
رضاع القسبي في أحول كل شهر يدرهم جائز، ونحوه المرافة على الرضاع بغير لا تجبر، لأنه

لم يفكر لم يرفع يدلاً معيماً حراً، فهذا أولى

٥٢٢٨- وفي السورل: احتلعت من زوجها على مهرها ونفقة عذتها، وعلى أن تمسك ولدها معه. سبر سقط، فلما مضى عليه أناء ردت الولد على الزوج، فغيرت هي على إمسك الولد، لأن الخلع يبدل القسوط قد صح، فيجب عيب الزوج، وبما سوط، وبما تركته على الزوج وتوارت أو هربت، فمزوج أن يأخذ قيمة النفقة من، لأنها امتعت على إعطاء بدل الخلع، فوجب عيب قيمة السور، كما لو احتلعت على عهد ووارت العبد، كما عطيها نفسه العبد، كما هنا

٥٢٢٩- وإن علقها، على أن تمسك ولده على وقت الإدراك، ثم تبانت إمسك الولد [أجبرت عليه، وإن أنت فعديها أجر على إمسكه إلى زوج لإدراك] ومنه مثلهما قالوا: إذا وقع الخلع على إمسك السور "وهو رضيع، إن بش السور يصح، وإن لم يمسك الله لا يصح، وإنه يحالف وإنه هدم عن محمد رحمه الله تعالى على ما ذكرنا وكذلك قالوا: إذا وقع الخلع على إمسك الولد وهو صغير مضطرب، لا يجوز وإن بش الله، وإنه يحالف رواية هشام عن محمد رحمه الله تعالى، وبالحالف المذكور في مجموع السورل: وإذا احتلعت من زوجها على أن تترك ولدها معه بزوج، فالخلع جبر والشروط باطل، في باب الولد عند من يكون في الفرة

نوع آخر منه:

٥٢٣٠- رجل جمع ابنة الصغيرة من زوجها على مالها، لم يجر، لأن الخلع من مالها بمرة الشرع يملك، لأنه يقاس به ما ليس يمتنع: لأن منافع المهر لا قيمة لها عند الخروج عن ملك الزوج، والأب لا يملك الشرع بمال الصغير والصغيرة، ثم قول محمد رحمه الله تعالى في الكتاب: إن حاسنها على ما لا يجوز، محتمل محتمل أن لا يصح الخلع أصلاً، ولا يقع الطلاق، ويحتمل أن لا يصح حمل مالها يدلاً، ويقع الطلاق، وقد اختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى، ومن على أصحابنا فيه وروايت في رواية يقع الطلاق، وبه أحمد بعض المشايخ: لأنه عند الطلاق يهول الأب، ولو علق بشرط آخر هو فعل الأب كدخول الفلوس ومعه، يقع الطلاق، وقد شرطه فكما هنا، ولكن لا يجب أن: لأن بدل الخلع

سج. واما الضمير لا على راع منهم من يقول بجمع القاء لا على الضمير وحده
خلق لا الالاب منه بعضى من خلقه وكذا على مع السبك كانه حادك شأ
ذلك فيه فاعلم لابد من صحة

١٢٤١ راعى على علم على غير صعد على الالاب من لائق فالخلق
الاب والابن والابن على الالاب لا يكون اتم حلاله من راعى
على على الاحس صحيح على على الالاب من على الالاب

١٢٤٢ - لو كان على على على الالاب على الالاب على على على على
الخلق لا رواية لهذا الفصل من بعض جهة على على على على على على
بعضهم لا ينعى لعل ما به دليل الضمير على بعضه على القدر على الالاب على
المال على الالاب لا راعى الالاب على على على على على على على على على على
وقم لظلاله على الالاب على الالاب وهذا هو على على على على على على على
يجب لعل اصلا على الالاب على الالاب ولا على الالاب على الالاب على الالاب على الالاب

بعضى جمع

١٢٤٣ وراعى على راعى على على على على على على على على على على
الخلق وروى القائل على الالاب وراعى على الالاب على على على على على
على على على على على على على على على على على على على على على على على
الخلق على الالاب على على على على على على على على على على على على على على على على على

١ راعى على الالاب على على على على على على على على على على على على على على على على على
على
على
على على

على على

١٢٤٤ راعى على على على على على على على على على على على على على على على على على

١٢٤٥ راعى على على على على على على على على على على على على على على على على على

١٢٤٦ راعى على على على على على على على على على على على على على على على على على

١٢٤٧ راعى على على على على على على على على على على على على على على على على على

٥٠٣٨- وأما الأحسب فيجب أنه يجب عليه فعل الخديج بحكم العقد على ما سبق وإذا
 صلح كل واحد منهما على ذلك جعل المرأة عتقة حتى يشره بغير مراء أو شيء لأن إذا جعل
 الأحسب عتقاً بحدج إلى أنساب عقد جديد من جهة، مع أنه لم يوجد منه العقد حقيقة، ولو
 جعلنا المرأة عتقة لا يحتاج إلى بقاء عقد جديد، لأن العقد، عند سبب حقيقته، فوجدنا المرأة
 عتقة، وشره قبلها، وجعلنا الأحسب كعتقها حتى لا يعمل بعده الزمان إلى حصار
 تغيير المسألة كان الزوج مال بها - حاله على ألف درهم حتى أن ملكاً كثيراً عليك لذلك،
 ولو جنى غير هذا كان يجوز إلى المرأة، كذاها

٥٠٣٩- رأيت في حاشية الخطب الخديج بين الأحسب وبين الزوج، فإن كان العقد مبرراً
 فأنشأ إلى المرأة، وهو ما يقول أحسب الزوج - جميع امرأتين ملاء على ألف درهم.
 فأنشأ إلى المرأة، لأن لا يحسب يجوز هو العتق، بأن أراد قوله - ألف وألف على،
 والمرأة يجوز أن يكون هي العتقة بأن أراد بقوله - ألف وألف على المرأة، وكان جعل المرأة
 عتقة والتمتع لم يفسد بها شيء -

٥٠٤٠- وإن كان على المرأة إلى الأحسب بخرافة ملاء أو زيادة صداق لا تشترط قبول
 المرأة ولا تجعل المرأة عتقة، وسواء أن يقول أحسب الزوج - جميع امرأتك على ألف على،
 أو على ألف على أي صدي، يقول - جميع امرأتك حتى ألقى أو ألف من مالي؟ وهذا لأن
 لم يجعلنا المرأة عتقة بحدج إلى أنساب عقد جديد من جهة، والمقد لم يوجد صدياً
 حقيقة، وله جعلنا الأحسب عتقة لا يحتاج إلى أنساب عقد جديد، وجعلنا الأحسب عتقة،
 وصار تغييره احتجاً، الأحسب قال للزوج - خالع امرأتك بألف يجب على لا على المرأة.
 وهو صريح به لا يستلزم - مراء، لأن القول يتم بمسوط من عبده بدلاً، لا من بيع عتقها
 الصلح، لأن القول لا يشترط وجوده قبله لا نوعاً ولا طلاقاً

بيان هذا الأصل من المسائل ما ذكرها محمد رحمه الله تعالى من كتاب الخديج - حيث
 قال بغيره - أطع امرأتك غير هذا العبد، أو على هذه المرأة، أو على هذا - فأنشأ إلى
 المرأة، لأن حطب الخديج بين الأحسب وبين الزوج، ولكن البعد مرسى وهي مثلاً
 هذه الصورة العتق، من مراء

٥٠٤١- (نظير هذا إذا دار الزمان تغير) بيع جعته هذا من ملاء بألف درهم، أو فاق

مع هذا العهد^(٦٦)، توقف عن قبول فعلان، وعرضه ما ذكره، إلا أن الشيخ وقف على قول فعلان في الخلع، ولا يقف على قبوله بعد المجلس، والشيخ يقع على مجلس علم مرأة، وتصره معروف.

٥٦٤٦- ثم إذا فسدت أو ضيعت كان عليها أن تسام إلى الزوج ما سمي في عقد الخلع، إن قدرت على تسليمه؛ لا بد من بطلان، وإن عجزت عن تسليمه بطل الاستحقاق أو سب، حرره فاعلمها سليم، مثل في التلوي، وسليم القيمة في عمر التلوي، والشيخ في هذا حديث الخلع: لأن البيع يفسخ، لاستحقاقه (فلا يمي القيد) "الزوج يسلم" فصار إلى الخلع أو إلى القيمة، فأما الخلع لا يفسخ بالاستحقاق، "قيمي السب" ثم حب يسلم، فعد العجز عنه بطلان إلى القيمة أو إلى السب.

٥٦٤٧- ولو كان قال الزوج: "إني أعطيتك على عيني هذه"، أو عن نأوى هذه، أو على ألقى هذه، ففسخ الخلع، ولا يحتاج إلى قبول المرأة، لأن العادة في هذه الصورة الإجماع، لأن خطاب الخلع حرر منه، والمثل عفاة إلى الله، فعدت.

ثم يتم الخلع بغير الزوج، فعدت، ولا يحتاج إلى قبول لأحد، لأن التواحد يخلع عاذاً في باب الخلع من الإجماع، بما قد مر من الخلق، إذا كان، حديثهم القيد بقوله: "فعلت"، لا بد من إجماع على أنه من نفسه، فعدت بقوله بقوله، بعت، ثم رد، وقع الخلع وجب على الأبوين تسليم ما سمي في الخلع لأن الزمعة ذلك.

٥٦٤٨- ولو قالت: برأه زوجها، فخلعتني على عبد فعلان، أو قالت: "فعلت ما فعلان"، ففسخ الخلع، ولا يحتاج إلى قول صاحب العدة والدوا، لأن العادة في هذه الصورة المرأة، لأن خطاب الخلع حرر، سب، ولم يشترط في الكتاب قول برأه، سبام الخلع، وكذلك لم يشترط قول المرأة في هذه الصورة في كتاب التواحد، وهي بواحد من سماعة شرط قول المرأة، فعلى رواية هذا الكتاب يحتاج إلى الفرق بين ما إذا كانت المرأة من المرأة، وبين ما إذا كانت المرأة من الزوج، فإن قال لامرأته: "خلعتك على عبد فعلان"، أو على عبد فعلان، فلا هناك يشترط قول المرأة، ففسخ الخلع.

والفرق أن الخطأ إذا كان من جانب المرأة، ففسخ ما سمي من سماعة فعلان،

(٦٦) وفي رواية: "لو قال عبد الله: وفي" فهذا الحديث.

(٦٧) وفي رواية: "طباير سب".

(٦٨) من رواية: "و م".

لغة في اللب

وقال القمعية أبو بكر الإسكاف جرحه خنثى أن كتاب امرء مدحرج لا يجرى، وإن
كتاب جرح مدحرج لا يجرى، وبكذلك حكى عن القمعية أبي الدسم القصار، وهو أحيان القصار
الشهيد وحمه الله تعالى في إفعاله. والوجه في ذلك أن امرء قد لم يؤد مدحه لا بعده
عنه من التوكيل أحلاف إلى غير، لأنه وكله بطلاق يقطع النكاح مجاناً، وقد تم بطلاق قطع
النكاح بموضوع، فلا بعد ذلك حلاله. وإذا كانت مدحرجاً، قد من بأكمل أحلاف إلى
غيره لا وكله بطلاق لا يقطع النكاح إلا به وكله بطلاق بموضوع، والطلاق بشرع عرض من
المدحرج لا لا يقطع نكاحاً، وقد تم بطلاق قطع نكاح. وكان قد حلف إلى شرعاً غير
بطلاقاً

٥٢٤٥- في قوله من تليق وحمه الله تعالى حين ما مدبره، طلق امرئ على
أن يخرج من نسائه، ويخرج منه شيئاً، ففعل ثم ادعى، وهو الزوج أنه حلت، وحلف
بأنه لم يزوج، والمعلوم ثوب الزوج، لأنه يكر شرط ودفع الطلاق

وقال القمعية شهيد حمه الله تعالى في إفعاله. وفي مسألة زوج إيمان، لأنه إذا
أراد بقوله طلق امرئ على شرط أن لا يخرج من تليق، على طلاقه شرط أن يخرج من
نسائه، ولا يخرج به شيئاً، فهذا صحيح، لأن المطلق بالشرط عدم فعل وجود الشرط،
والتزوج قوله أخرجه، فبعد من نسائه أكثر شرطه، هو بطلاق، فيكون المدحرج قوله ومن
أراد بقوله طلق امرئ على شرط أن لا يخرج من نسائه، ما به است طلقه على من
لا يخرج من نسائه، فهذا الطلاق غير صحيح، لأن ما لم يثبت به شيء أن يقع الطلاق
للحائض أخرجه، فبعد أن لا يخرج من نسائه، وهو مدحرج، وقد قال آية طلقه على أن
يعطى ألف درهم فليست طلق وإن لم ينفذ الألف

٥٢٤٦- كذلك إذا ما بها است طلقه على حرمه اندار، مع بطلاقه فذلك
دخل أولاده من، لأنه استعمل له حله بمقتضى العوض، كان الشرط قوله لا وجوده
فإن حرمه حرمه به تعالى من لأصل وإن وكلت براءه صلباً، معقوباً، فيختارها من

١- أنب من ب د ر

٢- مكشور ب

٣- وفي - لا

من مملوكة، أو كان جنيهاً، فإن كان الزوج أجناً، فهو على وجهين: ما إن كانت المرأة مدخولاً فيه أو خير مدخول به؛ متى كانت مدخولاً به، لم يملكه، أو متى بعد تقضيه لعمدة، فإن كانت مدخولاً به، وقتها هو بعد نصفه، بعده، فإنه يضر إلى المسمى في بدل الخلع، وبقي سببها، فإن كان المسمى قد مات، لم يملكه، أو قل: فلزوج ذلك، وإن كان أكثر من سببها، ليس بزوج الزانية على الثلث إلا في سببها الورث، وهذا إذا كان له أموان آخر سوى مهر يخرج المسمى من الثلث، إلا أن يمكن به من غير سوى المهر الثاني، ورواها عليه، يعني: السبب من المهر، وهذا لأن الخلع بها بمره أنيس، لا كما يفسد إلا بمره غير مائة يعلق به حر الزوجه، وهو متعلق بغيرها من غير حاجب من ذلك، ولها غير محتاجة إلى الخلع، حجة أسية، والنسب من الفرض إذا حصل مع أحدهم، يخرج بغير النسب من غير إيجاره للورثة، ويعلق ليدرد على الثلث على إيجاره الورث، والسرع إذا حصل مع الأجنبي لما كانت بعد طهره، إلا أنه لا ينعى ورثتها في هذه حجة، لأنهم سبب الورثة وهو فنكاح بعد تقضيه لعمدة من كل وجه.

٥٦٦٧ - وإن ماتت قبل انقضاء العمدة، فإنه يضر إلى المسمى في بدل خلع، وفي قدر ميراثه منها، فإن كان المسمى من ميراثه منها أو ثلث، يستلم لزوج ذلك، وإن كان الخلع بمره النسب، وفرضه محصور عن السرع مع ثبوت: لأن الفرض، لم يضر من النسب مع الثبوت، لأنه من يهدى جزأين عن ثلثه على ميراثه، وليس في قدر ميراثه زوج أيضاً، الحق عن الميراث، فلم يضر محصوره عن هذا كثير، [عبارة: إذا السرع] مع الزوج.

٥٦٦٨ - وإن كان المسمى أكثر من ميراثه منها، فإنه لا يستلم به الزيادة على ميراثه إلا بإساره إليه الورثة؛ لأن من المسمى يضر عن الزيادة على قدر ميراثه، وقد حصر عن ذلك في حجة فرض سبب النكاح، والنكاح وإن ارتفع بالخلع ما بعد إبانة، وكل حصر في النكاح يبقى ما قبل بعده، على ما عرف أن معناه من ثمر النكاح، به خلاف ما بعد انقضاء العمدة؛ لأن بعد انقضاء العمدة، يرفع النكاح بأنزهه إلى ما كان من السرع، فيه راد على قدر حقه في الميراث إلى ثلث الثلث، وهذا حاصل انتصوت فيما قبل انقضاء العمدة وسبب انقضاء العمدة، ثم بعد انقضاء العمدة لا يضر إلى قدر عن الزوج في الميراث، إلا أن يضر إلى الثلث، فيسبب للزوج هذا النسب من بدل الخلع وإن كان ذلك أكبر من حقه في الميراث، فإن انقضاء.

المعدة لا ينظر إلى الثلث، وإنما ينظر إلى قدر حقه في الميراث، فيقسم للزوج قدر حقه في الميراث من بدل الجميع، ولا يسم له قدر ثلث مالها إن كان يث ما به أكثر من حقه في الميراث، والفرق ما مر.

٥٦٦٩- وإن كانت امرأة غير مدحولة بها، وقد استنعت من زوجها بغيرها، فإن النصف يعود إلى الزوج بحكم العدل من الذخيرة، لا بحكم التسريع، ألا ترى أنه لو طلقها قبل الدخول بها ولم يمتع معها، هذا هو الزوج ذلك، فلا يغير ذلك النصف وأصلها إلى الزوج من جهة المرأة، حتى يكون تبرع من جهتها فلها النصف الآخر يصل إليه من جهة المرأة، فيتمتع بسرعة في ذلك وقد جعل التسريع مع الأجنبي، لا، كما قطع المرأة، فيعلم للزوج ذلك النصف من ثلث ما به، وإن لم يكن لها مال آخر سوى مهر، يسم للزوج ثلث ذلك النصف.

٥٦٧٠- وإن كان الزوج من علم لها، والمرأة مدحولة به، فإن كان لا يرث مباحي القرابة بأن كان به عصبه أخرى الرب به، فهذا هو لو كان الزوج أصيبا موات وإن كان يرث منها حتى القرابة وقد ماتت بعد انقضاء النصف، فإنه ينظر إلى بدل الجميع، وإلى علم ميراثه فسمها حتى القرابة، فإن كان بدل الجميع إلى الزوج، فله الزوج ذلك، وإن كان أكثر، فإثره على قدر ميراثه منها، لا يسم له إلا ما جازاه ما في المودة.

٥٦٧١- وإن كانت امرأة غير مدحولة بها، وإن نصف مهر يسم للزوج بالطلاق قبل الدخول، فلم تعتبر المرأة متبرعة في ذلك النصف، وإنما تعتبر متبرعة في نصف الآخر، وقد صارت متبرعة عن الميراث، فينظر إلى ذلك النصف وإن قدر ميراثها منها، فيقسم للزوج الأقل منها، هذه إن ماتت من مرضها، وإن برأه من ممل للزوج جميع ما سمت له، بمنزلة لو وعت له شقة من برأه من مرضها.

٥٦٧٢- لو حبست من زوجها وهي صحيحة، وأراد من مرضها فدخل جثرا بالسي، قل ذلك أكثر! لأن وإن صارت مريضة، إلا أنها صحيحة، والشرع من لصحة نافذة، ولا ميراث بينهما حين، ماتت بعد انقضاء المدة، أو قبل انقضاء المدة، بوجود نزع من كل واحد منهما بطلاق حقه.

(١) وفي م: "ولا يحصل تسرع على الأجنبي على فتكاح النصف بغيره،

(٢) وفي م: "ولا يمكن لها مال كمال للمهر يسم للزوج ثلث ذلك النصف.

(٣) كتب من م

٥٢٦٢- وإن ابتدع الزوج أن يخلعها من الزوج قبل فسخه بنزوح، وكان ذلك من
 الإحصاء من مرض الموت لأحس، فخلع جنتروا فخلع واقع، وبعد هذا الخلع من ثلث مال
 الإحصاء لأن الخلع عند بيع من المواة مع أنه يخص لها من ماله ما خلعت له من بعد تزوجها
 الزوجين أولى وإن كان الزوج مريض حتى يخلع الزوجين بأحس، فله الرجوع من إن صلب
 "زوج من مريض" ، وإن في العدد، لأنها لم ترض به "الطلاق" فليس له الرجوع فلو
 والله سبحانه وعاشي بسم

الفصل السابع عشر في الأيمان بالطلاق

هذا الفصل يشتمل على أنواع

نوع منه في بيان معرفة المصير بعير الله تعالى وبيان شرائط صحته.

يجب أن يعلم بان المصير بعير الله تعالى ذكر شرط واحد ، يختلف به عادة ، لأن المصير بعير الله تعالى ، قد يعرف بأخر ، فإذا كان الجراء عامه بحدوثه ، ثم يكن هذا التعليق بقاء ، ويكون تعليق الجراء بالشرط على الحقيقة ، ألا ترى أنه لو عين بالشرط الإدور والركاب ، وما أشبه ذلك لا يكون ذلك بقاء على الحقيقة ، وطريقه ما قلنا ، والشرط يصح في الملك وغير الملك ، والجاء لا يصح إلا في الملك ، أو غيره ، أو مضاف إلى الملك ، أو إلى سببه ؛ وهذا لأن الشرط الذي أمر به ، ليس لمصاحبه يكون بوجوه حسا ، كما في الجراء ، كما في شرعي ، نصته إذا تكون بالشرط التي عبرت به عن التصريح ، والتشريع أصغر من جهة الجراء ، الشرط الذي قلنا ، نحيدها لأنه انحصار من المصير ، وهو أقوى الخالف على تحصيل التمسك ، فهو الاستماع منه ، لأن الخلفاء إذا بقدرى هي ذلك حرفة في قول الجراء ، والخوف إذا حصل الجراء الجراء ، غالب النزول ، أو مبطل البرور عبد الشرط (وعلم البرور عبد الشرط) فبأن الملك أو غيره ، للجدال ، وبطل البرور عبد الشرط بخاصته إلى الملك ، ثم إلى سبب الملك

ثم الشرط إن كان من أجزائه ، فالملكي صحيح وإن لم يذكر حرف العهد ، إذا لم يتخلل بين الجراء ، وبين الشرط سكوت ، ألا ترى أن من قال لا امرأه ، أنب طلاق ، وحلت العدة ، أو قال بعده ، أنت حر أو دخلت العدة ، يتعلق الطلاق والعتة في المدخول ، وإن لم يذكر حرف العهد ، لما لم يتخلل بينهما سكوت ،

وإن كان الشرط مقدما على الجراء ، فإن كان الجراء سببا لما يتعلق بالشرط إذا ذكر الجراء يعرف المراد ، لأن الاستعمال بمقتضى قوله ، قال الله تعالى ﴿إِنْ تُمْلِكُمْ فَنُفْسُهُمْ عِندَكُمُ﴾

(١) وفي م شرط

(٢) وفي م ، على ذلك نحو أن البرور الجراء

(٣) حكاه في ب و ف و م

(٤) الملوك ١٦٨

فهي شرط محض، وما سوى ذلك فهو معنى لكونه فاعلاً، وما الخرفاء به من أن الفاعل
 مستغنى عن الفاعل، لأن الشرط ما يكون معنى ظرفاً لوجوده، وذلك كما في قوله تعالى: "وَمَا يَنْبَغِي
 لِلْكَافِرِينَ" ويختص بالفاعل دون الأسماء، لأن الأجرية تختص بالفاعل دون الأسماء، قال
 ابن جني: "إن كنهه كل نصب، سره على الحقيقة، لأن من يجهل، على ما بين يديه
 من أن شاء الله تعالى، ليس معنى الشرط إلا أن لا يسمي غيره، كما لا يقد
 أثره، وحيث لا يسمي غيره، فاحده معنى اسم عربي حيد، لا يسمي غيره، كونه
 لا يروى عنه إلا من روى عن أبيه، لا يسمي غيره، لا يسمي غيره، لأن الشرط
 علم على ما رواه، وهو من العتبة لا فرق بين قوله وجعل على

۵۶۸ و ان بعد از آن که امر آن طایفه را که در کار می گشت، در آن سم پنهان و
 انفس خود را که در این اطلاق نموده، از آن سم پنهان و انفس خود را که
 لا تطلق و انفس خود را که در این اطلاق نموده، از آن سم پنهان و انفس خود را که
 انفس خود را که در این اطلاق نموده، از آن سم پنهان و انفس خود را که
 انفس خود را که در این اطلاق نموده، از آن سم پنهان و انفس خود را که

[illegible]

نور احمر:

[illegible]

والأستاذ محمد عبد الوهاب

(۲) مقامی بے وفاء ہے۔ اس کا ایک اور کلمہ ہے کہ قیاس گدھ ہے۔

د و ف ب م ن د ا ت ا

يطلق الميمر حتى لو بروج بروج آخره وعاد به إلى الريح لأول وصف ذلك الفصل.
لا يقع الطلاق أما نكر الطلاق، لأن كلمة كلما بنفس مكرراً دلت عليه من الأعمال
لأنه لا يبين، وأما بطلاق الميمر، فبغيره طلاق هذا القول، لأن الميمر انعقدت على القاتل فتم
لأنه لم يضعها إلى ملك يوجد في المستقبل.

(٥٧٨) - وما ملك العائم لا يملك إلا ثلاث طفلات، بد استوعبا تطلق الميمر،
لأن الميمر بما تشفع على ما يجب إقامته، لا على ما لا يجب إقامته، ولو كان أصاب الطلاق
إلى الملك الثاني، أو إلى كل من ملكه كلمة ما زال لامراً، كما تروى في كتاب طالق،
فترد عليها مرة بعد مرة أخرى حتى وقع ثلاث طفلات، وبروج بروج آخره، ثم تروى
الزوج الأول يطلق أيها، لأن في هذه المسألة أصاب الطلاق إلى كل من يوجد منه، وطلاق
السكك الأذن، وإداهم، فصلان الثاني والطلاق الثالث سم بهما، فيبقى الميمر على
الملك الثاني والثالث.

٢٨٢ - ولو زال كل امرأة تزوجها، فهو طالق، وبروج مرة طلق، ولو تزوج
امرأة واحدة مرة ثم طلقها مرة واحدة، ومضى بين يديه كل امرأة تزوجها، وبه قوله،
كلمة بروج امرأة، فإن هناك لم يزوج امرأة مرة فطلق من كل مرة.
والمرء أن كلمه كلمه وكلا بوجان التميميم، لأن كل موضع به التميميم، لأن هذه
اليمين واليمين بيمين من مصدرة، وهو النكل، يكون بيمين غير أن كلمة كلما بوجان
عموم الأعمال بصاد وصفاً، وعموم الأسماء ضرورة عموم الأعمال، لأنها تصحب الأعمال،
ولا تصحب الأسماء.

ألا ترى أنه يقال: كلمه ذهب، وكلمه هام، ولا يقال: كلمه رجل، وكلمه امرأة،
والأصل قد حوّه تعالى: ﴿كَلِمَةً يَصِفُ جُلُودَهُمْ مِنْهَا هُمْ حُلُودٌ عَرْدٌ﴾، وقوله تعالى:
﴿كَلِمَةً يَصِفُ رُوحٌ سَالِبٌ عَرْتِهَا﴾، وإذا لم يجب عموم الأعمال داخل على الميمر كل
زوج يوجد به، فيجب بكل بروج يوجد به، أما كلمة كل نحو عموم الأسماء [لأنها
تصحب الأسماء]، قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ دَائِمَةُ الصَّوْتِ﴾، وقال: كل رجل.

(١) الف ٥٦

(٢) الف ٥٦

(٣) كلمة كل

(٤) أثبت من معنى ب : ب

الحديث

قال قصير الشهيد في روايته: «لما كان في دولة هري، وهو زمان لا يقع الحديث إلا مرة واحدة، وفي دولة هري ما يكرر الحديث»

٥٢٨٨- روى في أمه أنروجهاء، وهي طالق، يقع على امرأ، حقه: لا أنسوي
نفسهم، هكذا قيل. وكان يسمى أن لا يصح به العصوم منه، لأن هذه الكلمة لا تحمل
لعصوم

قال لعل الله والحدود كلمة أي يقول جرحاً من جملة ما أصيب به حقه لكلمة غير
بحر

لا يرى به لا نسيم، وإن فعل الجماعة بها لا يستقيم أن يقال: في الرجال تلك غير أنه
صح به للعصوم باعتبار أن يعرف من بعض المواضع

٥٢٨٩- وذكر في منتهى أن كلمة أي تارة، مرة واحدة، وحده: أنه
المنتهى إذا قال: إن امرأ أنروجهاء، وهي طالق، وحده: «ويعبره امرأ طالق، خروج امرأه
طالق هي وعبره» فلو راجع مرة أخرى بعد ذلك طلق هي ولا ينقض عصمة ولا يعود
الحق في شرطه غير

وقيل: يقع على كل امرأة وحده، وإذا قيل: «إن امرأ أنروجهاء» فهي أعلى
كل امرأة، لأن اسمها صلب واحدة عام، فيعلم بحالات دولة أنه امرأ أنروجهاء فعوله أي
أنروجهاء ويخرج نفسها من تحت دولة أي عيلى شرطه، فلا دولة له مرة أنروجهاء مرة
قوله أي عيلى شرطه بالذلل، وسببها مسألة الطهرت في كتاب الإيمان (١) - ٥٢٩٠
٥٢٩٠- روى في أمه أنروجهاء، وهي طالق، وحده: «ويعبره امرأ طالق، خروج امرأه
طالق هي وعبره» فلو راجع مرة أخرى بعد ذلك طلق هي ولا ينقض عصمة ولا يعود
الحق في شرطه غير

وذكر قصير الشهيد في إمامته أنه يقع على امرأ واحدة، هو حاله، فريجه يرمي
بهم، فهو طالق بعد يقع على امرأ واحدة [مرة واحدة]

نوع آخر في لؤلؤ ولا إذا شرطاً

٥٢٩١- روى في أمه أنروجهاء، وهي طالق، وحده: «ويعبره امرأ طالق، خروج امرأه
طالق هي وعبره» فلو راجع مرة أخرى بعد ذلك طلق هي ولا ينقض عصمة ولا يعود
الحق في شرطه غير

في الفقه

٥٢٩٢- وهو من يومئذ قال لهما أنتما فخرنا وحبنا الله بعد موتك فهذا
 من حلف يهدى الى البر به بلفظها، اب حب الله في وجهه بانه عدى من كره حب
 الله في لسانه، فهذا حلف يهدى عدى لغيره بانه حلف الله في لسانه
 فلهذا لا يهدى الى البر به بلفظها، واما حب الله في وجهه فلهذا لا يهدى
 الى البر به بلفظها، واما حب الله في لسانه فلهذا لا يهدى الى البر به بلفظها
 [فمنع الظاهر]، واما حب الله في وجهه فلهذا لا يهدى الى البر به بلفظها
 فلهذا لا يهدى الى البر به بلفظها، واما حب الله في لسانه فلهذا لا يهدى الى البر به بلفظها

١٤٩٣- قال محمد بن ابي حمزة: "كانت لولا وجوب الصلاة، لهدمت الدنيا".

والأصل في منس هذه مسائل القبول المستعمله لانه في جرد غيره . وفيه
على قولنا راجعاً . ولا يـ في نفسه لعدم الكلام . واما في وقوعه على ذلك
فمنه كماله . ويمكن ان يكون

۵۲۹۵- دوقور محمد فی ایکٹ : حقائقنا معاً ، عد بیس لائیتا ، ولہ یج
ہو بہ موجب الکلام کالاسب ، یوی حسن فی حرف الباء ، ہا جعی ضرماً او قال لایر بہ
أنت خالق ہو حریم سر ہا ، ہا لایلادی ' او قال ' الا برہہ ، ہا لال ، لا یطعن ، فی
قال لہا ' انت خالق ہو حریم سر ہا لال ' یحیر ہشی ، ہہم سر - لال کسمہ الا وعب
لاستہ

[illegible]

ما طرحه نشانه چپین عم متعده بودا قال 'یا' این حرف نه معها هر جمع
حرف است، و انسی حرف واحد بود، و فلا واحد حرف بود، فلا منشی می طبعه
فلا ظنی، و این واحد حرف بعد از لم که می می است، و هم می می می می
بیا از خود هر عده بار را بعد از طالع و جده جده بعد از طالع و طریقه

ما تضا

والجدة يرجع في ذلك إلى قول لها كما مضى الخروج، لقد انبأ أن: حين يكون لها
ما يقدح في كل مرة، ثم يذهب من الخروج، قال محمد بن عبد الله، وقال أبو يوسف
لا يبدل، وأجمعوا على أنه يراد لها بالخروج مردد ثم يذهب منه يعمل به
٥٢٩٥ وبه قال محمد بن سنان أن سمعت من عبد الله بن عيسى أن ذلك، فأذن لها
بالخروج يقتضى النكاح، ثم لم يخرج بعد ذلك نحو أن لا تطلق وإن كلمة حتى عنه
وقد عجلت على ما تظن ثابته. فإن إليه في ثبوت كتاب موقوف

ألا يرد أب من أبيه، لا يراد أنه أن يطلق إلى خارج فلا بد من هذه الدار حتى التولية. أو
قال إني لله، كذا النكاح موفته، إذ ماتت هناك، فنزلت بروج حملي لحيث غاية، وهو
الأن، فضاء أحد الأذن مرة، بعد، حيث ثمانية، فيسبى اليسار، ولا يعلق بعد ذلك، وقد
خرجت به مرة، إن، عني بقوله حتى أقدم لا بد من صحته فمما سبه وبين الله تعالى
وفي القصة، لأنه لو لم يثبت كرامة، وجه شديد عيب، وإن عني بقوله إلا ياتي
حتى أن صاحب دينه لا يقبل، ذكر الله في إجماع من غير ذكر خلاف، وذكر
الله يرى أن عني لو لم يثبت، محمد وأحمد الروابن من أبي يوسف (يصح فيه في
القصة، وهي عدي الروابن من أبي يوسف) لا يصح به في القصة، والوجه بهم أن
التكرار ما يصرح للعد، بل بدلالة حرفه الداء، فهو مردد، حده بعدوى صريح
المعط، فيضاهي القاض في ذلك

٥٢٩٦ وبه قول محمد بن سنان أن سمعت من عبد الله بن عيسى، قال لا بد لك، فهذا وما
قال حتى لو كان موافقاً حتى ينهي اليمين بالإذن مرة

٥٢٩٧- قال محمد بن سنان أن سمعت من عبد الله بن عيسى أن سمعت من عبد الله بن عيسى، فأذن لها
بغيره وهي لا بد من به أن، محمد بن سنان، لأن النكاح من شخص الزوجين ثم بعد
ويظهر هذا ما هو في به، وهي سبعة أو ثمانية، فكما ذكر في س. ل. وهي ابن القموري
إنما هو لك، وهي سبعة، فهو قدس، وفي إيمان الأصل، فإن به من حيث لا يسمع
لم يكن إذا

٥٢٩٨ وفي القموري، إنما لها من حيث لا يسمع ثم يكن إذا، وقد صرح

١٢١ من ١

١٢٢ من ١

بعد ذلك مطلقاً^(١) في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف هو إيدى، ولو خرجت بعد ذلك لا طعن فأبو يوسف ورحمهما الله تعالى يقول الإذن يقوم بالإذن وحده وقد وجد، فهو بمنزلة ما إذا نزل لها وهي قائمة وهذا لا الإذن مشتق من الآذان وهو الإعلام، ومعنى الإعلام لا يحصل إلا بتسليم الكلام إلى سمعه، لا بحل ما إذا أخذ لها وهي قائمة، لأن هذا أصل الكلام التي سمعها، إلا أنه لم يحصل بها إيمانه لمفع، فهو بمنزلة ما إذا نزل لها وهي (عندها)^(٢) وعكس هي التي تحتاج أنه لا خلاف في هذه المسألة، وإنما الخلاف في الأمر، ولا أن أبا سعيد حكى اختلاف في الإذن

٥٢٩٩- وفي المتن: في حال لامرأته أنت طالق إن خرجت إلا بأمرى: فالأمر أن يسمعها الأمر بعده أو رسوله، وإن شهد قوماً على ذلك لم يكن أمراً، قال له: وهذا خلاف الإذن على أصله، لأن حكم الأمر لا يقب إلا بعد علم قدامه، فأوامر الشرع بخلافه الإذن لأن المصودم لا بد أن لا يكون المخروج مع كراهيته، وانعدام كراهيته لا يتوقف على علمها، فلو لم يزل ذلك الدين أشهدهم الروح على الأمر، فلعوها أن يروح قد أمرها بالخروج، بل لم يسمعهم أن يعلموه، فخرجت أمضى طالق وإن قهرهم أن يسموه، فخرجت^(٣) بعد ذلك لا تطلق، وفي الإرداء وهو، والفرقة لا بشرط سمعها ربه، وإن أمراً^(٤) حتى لم يخرجت بعده قال به صيب، أردت، خرجت لا طعن وإن سمع سمع هي ذلك بخلافه، وإنما الخلاف في الإذن والأمر

٥٣٠٠- وفي هذا الموضع أيضاً بما قال لها، إن خرجت من هذه الدار إلا بإيدي فأنقذت طالق، ثم سمع مائلاً، فقال لها أعطى هذا السائل هذه الزكوة، وإن كان السائل بحيث لا تقدر المرأة على دفع ذلك إليه إلا بالخروج، فهو آذن لها بالخروج، وإن كان السائل بحيث تقدر المرأة على دفع ذلك إليه من غير خروج، فهذا لا يكون، بل بالخروج، وإن كان السائل وقت الأمر بالإعطاء بحيث يصدر منه على دفع ذلك إليه من غير خروج، ثم خرج السائل إلى الطريق، فخرجت إليه وأعطته طلق، ولو دعت فجاء حتى صدر من الدار فأنقذ المرأة على الدفع إليه من غير خروج، فم تدفع إليه حتى تنصرف، فخرجت به ودعت ذلك إليه طلق

(١) وهي ب و ت ف هـ ط

(٢) حكاه في ب و ف ر م، وكان في الأصل بكسرة

(٣) كتبت في ب و م

(٤) حكاه في ب و ف ر م، وكان في الأصل و ف - ولما

بگوید: ای رسول خدا، قسم بکن من خدا و دوزخ و الاضطرار من خروج از دنیا می چیده از تو می
فلا یجوب: الخروج الی ... من بعد علی من الادب، فلهذا لا یجوب

۵۳۰ وید ۱۰۰ و ۱۰۱ را استنوت شده است و در کتابی که در این باب است، هم در این باب
اشهره داده و گفته است: بعد از علی علیه السلام هیچ کس در دنیا و آخرت به او نرسیده است و در این باب
بسیاری از اینها را نقل کرده است و میگوید: «لأن لا یجوب» عدم از حد و در این باب
بسیاری از اینها را نقل کرده است و میگوید: «لأن لا یجوب» عدم از حد و در این باب
بسیاری از اینها را نقل کرده است و میگوید: «لأن لا یجوب» عدم از حد و در این باب

۵۳۱ این هم من بر منبر جمع شده است و در این باب است: ای رسول خدا، قسم بکن من خدا و دوزخ و الاضطرار من خروج از دنیا می چیده از تو می
فلا یجوب: الخروج الی ... من بعد علی من الادب، فلهذا لا یجوب

۵۳۲ در این باب است: ای رسول خدا، قسم بکن من خدا و دوزخ و الاضطرار من خروج از دنیا می چیده از تو می
فلا یجوب: الخروج الی ... من بعد علی من الادب، فلهذا لا یجوب

۵۳۳ در این باب است: ای رسول خدا، قسم بکن من خدا و دوزخ و الاضطرار من خروج از دنیا می چیده از تو می
فلا یجوب: الخروج الی ... من بعد علی من الادب، فلهذا لا یجوب

۵۳۴ در این باب است: ای رسول خدا، قسم بکن من خدا و دوزخ و الاضطرار من خروج از دنیا می چیده از تو می
فلا یجوب: الخروج الی ... من بعد علی من الادب، فلهذا لا یجوب

خرجت من هذه المرأة بعد مضي وأنت طالق، فأنذرها في الخروج، فخرجت يعبر حكمه لا تطلق، لأن عرقه أن لا تخرج مبرضا

٥٢١٠- وفي القودور: إذا قُدر لأمراة أن تخرج من هذه المرأة إلا بدين^(١) فثبت طلق، ثم قال لها: إن فعلت كذا [فقد أمت بك] لا يكون إذن، وهو قال لها: أجب لك أم لا أم لا، أو لا، أو كلما شئت، فخرجت منها، ولو قال لها: أنت بك عشرة أيام، كان لها فدية تخرج من العشرة فماتت، ولو عصىت ونهيات للخروج، فعاد الزوج دعواها تخرج، ولا يدهم به بكن يذن، إلا إذا بوي لأب أو قال لها في عهده اخرجي، ولا يملكه كان على الإذن، إلا إذا بوي اخرجي حتى تطلق، لأن الأمر قد عصى به الشهد [فقد] بوي ما يحمي لفظه، وبه سديد عب

٥٢١١- ولو حلف على سرائره مطلقا أن لا يخرج من ابنته، لم يحلف السلطان خلا لا يظن سرائره أن لا يخرج من البلد لا يذره، أو حلف صاحب القديس لم يذره أن لا يخرج من ابنته، لا يذره، فليبين مقبلة بحال ميام الزوجية، والسلطنة، والقديس فإن نائب المرأة، وحرر السلطنة وسقط القدير، سقطت بيمين، ثم لا يعود أبدا وإذا عاده فإلا به لزوم، السلطنة أو حلف القديس

٥٢١٢- وفي المسح عن أبي يوسف: سلطان حلف رجلا أن لا يخرج من حنبله فماتت إلا يذره، ثم عزر سلطان^(٢) فقد سقط القدير، وبه قال^(٣) فليبين على حاله

٥٢١٣- وخرج حرج مع الزوالي، وحلف بالطلاق أن لا يرجع لا يذره، فسقط منه شيء، فرجع ثم مات، لا تطلق، لأن هذا الرجوع لا يرتد بيمين مرنأ

٥٢١٤- وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: عيم حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من مطلق إلا يذره، فقال الرجل له: ذاك، وفوتعت المرأة الإذن، فالقول لزوج

٥٢١٥- ولو كان امرأته طالقين خرجت من القدر لا يذره، فماتت فلا يدين

(١) حكاه في ب و د م، وكان في الأصل: خرجت، ذلك طالع الأيمان، ر ١٥٥٠

(٢) حكاه في ب و د م، وكان في الأصل: فماتت طالق

(٣) حكاه في ب و د م، وكان في الأصل: فمات

(٤) حكاه في ب و د م، وكان في الأصل: فمات

(٥) أجب من ب و د م

(٦) وفي ب و د م مات

٥٣٦٩ وفي المتنون من بواقي القسم امرأة حلت بزوجها لا طلاقاً بل بالكون صحت
حائمه عند لها إن كتب جديعة في سيء قلب طلاقاً لا طلاقاً، قال إن يكتب في
صبر القسم لا طلاقاً

٥٣٧٠ ومن مر من امرأة حرت بولي خيافته عنها ثم حج بها إن كتب حلت أكثر
من ثلاثة أيام، كتب طلاقاً، ثم حلت في اليوم الثالث إلى يده زوجها، ثم رجعت ومكثت
هناك يوماً، قال لا نفى بالطلاق غير أن لا حشوط فيه إرسى ولكل الصبية بر الألبت وحده
في إن دخلت صمراً فربها ربيع، ثم رجعت لا تطلق، وإن لم يدخل فربها يبيع، إن طلق
لأو شرط طلق، إنك هناك أكثر من ثلاثة أيام في هذا الطلاق من هذه الفرية فلا تطلق
هذا إذا حلت عند فرية بزوج، ثم رجعت فهذا منك في طلاق حرة وصمراً بزوج
فإن لم يدخل عند فرية بزوج، فقد مكث في الطلاق لأول

٥٣٧١ وفي المتنون أيضاً رجل حرت امرأة من فرية كذا، فدار لها بالملوسية
تدريس بربها بولي، كتب طلاقاً، فاصحرت المرأة في اليوم الثالث من فرية أخرى، ثم
لصحت بوليها، ووافقت بوليها، فإذ كان مصر لها من مك الفرية على أن لا يعود، ثم عادت
لا تطلق، وإن كان صمراً بولي، ثم عادت طلاقاً، ثم عادت فليكونه في
نكاح الفرية أكثر من ثلاثة أيام في هذه الفرية، وهي غير حرة من مك الفرية على أن يعود
إنها فالكسوة الأولى مائة، وفي المسألة الأولى لم يذكر من هذا فصل

٥٣٧٢ ومن أيضاً من لا إجماعاً بين أن لا تطلق من جماع، كتب طلاقاً، وإن
لا يزوج من الإجماع، وفيه، فليكنه في اليب وسبح الإسلام أو بعض أهل حلق
رحمهما في حاله، إنه بجماعها، وإن لم يزوج من ذلك حتى أمهت، فقد سبها ولا يطلق، قال
الملك وفيه ربح، وإن فيه انفصال، إن لم يطلق كالد، فأنت طلاقاً لا طلاقاً، هذا على
الإجماع في الجماع، وإن لم يزوج من ذلك طلاقاً، وفي الطامع الأصغر أو الجماع كالد
هو أن يزوج من ذلك الجماع إذا حال لها إن لم يطلق مع هذه المسألة، فأنت طلاقاً
بالإجماع، فاحالة في ذلك بطلاق بغير حكمة، ولا يبيع الطلاق برب الفرية في يده حين

٥٣٧٣ وفيه، ثم هذه الفرية، وهو بغير حكمة من تلك الفرية على أن لا يزوج من ذلك
أخبره، ومن خرج من ذلك الفرية على أن يعود بوليها، فليكونه في يده

٥٣٧٤ وفيه، مثل هذا الكسوة

٥٣٧٥ وفيه، مثل هذا الكسوة

٢٢٩. هي إحدى نسبي. يقال لها ١. سالتني بعد ذلك عن مصنفتي،
فأخبرتني بذلك، فقال لي: إنهم لم يأتوا بك في ذلك، فإني قد
أخبرتني أنهما قد مضى في الدنيا، فإني لم أجد في ذلك، فإني
وأخبرتني أنهما قد مضى في الدنيا، فإني لم أجد في ذلك، فإني
وأخبرتني أنهما قد مضى في الدنيا، فإني لم أجد في ذلك، فإني
وأخبرتني أنهما قد مضى في الدنيا، فإني لم أجد في ذلك، فإني

٥٣٥٠ هـ. هجرى لأمام الفقه فى مكة وحده فله عالم نادى بها، فقضية
المرور من مكة إلى مكة، ومنها ما هو من طابع الهجرة من مكة إلى مكة
كله من خروج من مكة إلى مكة، ثم كونه من مكة إلى مكة، ثم من مكة إلى مكة
بعد طواف الحج، فلهذا ما لا ينفك عنه، وهو كونه من مكة إلى مكة، ثم من مكة إلى مكة
من مكة إلى مكة، ثم من مكة إلى مكة، ثم من مكة إلى مكة، ثم من مكة إلى مكة
الجميع، لأن مكة كائنا من أى مكان، وهى ليست بمكة من مكة، وإنما هى مكة
عروة السبيل من مكة، ثم خروجها من مكة، ثم من مكة إلى مكة، ثم من مكة إلى مكة
لما هى من مكة، ثم من مكة إلى مكة، ثم من مكة إلى مكة، ثم من مكة إلى مكة
لما هى من مكة، ثم من مكة إلى مكة، ثم من مكة إلى مكة، ثم من مكة إلى مكة
لما هى من مكة، ثم من مكة إلى مكة، ثم من مكة إلى مكة، ثم من مكة إلى مكة

[illegible][illegible]

١١٠ عتبة بن ربيعة (الوفاء) بن عبد الله بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

منه روحه فكل ان كان المخرج مذكور في قوله "بما وجدته من الروح" الا ان كان المخرج
الطريق قد مضى في المخرج "ان كان في المخرج" فيكون قد مضى في المخرج "ان كان في المخرج"
الروح من حيث لا يدرك من الروح "ان كان في المخرج" فيكون قد مضى في المخرج "ان كان في المخرج"
عند علي بن ابي حمزة "ان كان في المخرج" فيكون قد مضى في المخرج "ان كان في المخرج"
الروح من حيث لا يدرك من الروح "ان كان في المخرج" فيكون قد مضى في المخرج "ان كان في المخرج"
اذا ارادته حال المخرج "ان كان في المخرج" فيكون قد مضى في المخرج "ان كان في المخرج"
معقد في حاله عند المخرج

١٤٦٣ و به یقین او را ناله "دروغ گفتی، عیب، محال است علی حرام،
موردی بها" بر حسب عصب، فطرتی عصب و حس، روح عصبیه را که حال، پیغم علی
کی واحد فطرتیه، و شیخ مصطفی احقر، یقیناً می آید که "لأن البدن الاثری انصرف
الى فطرتی عصبی انصرف الى فطرتی کلی واحده مبداء ربیبی" که یعنی مصداق واحد
مبداء و اقترح امرایه به الحاصل قطعاً و یقیناً و کلاً و عصبیه و پیغم
تجسیر استی فطرتی واحد، مصداق فطرتی ایستاده، عصبی حس می شود و می
تجسیر رحمت او عصبی، و به عصبی که عصبانیت با عصبانیت که از پیغم فطرتیه عصبی
ایجاد عصبانیت است و عصبی و عصبی و عصبی فطرتی فطرتیه را به یقین محال است معاینه عصب
فطرتیه، و به یقین که پیغم فطرتی ایستاده مصداق فطرتی ایستاده است که
استی الامر که مصداق فطرتیه است که در امور فطرتی و عصبی فطرتیه را
فطرتیه و امرایان، پیغم فطرتیه، و عصبانیت فطرتیه را عصبانیت فطرتیه را عصبانیت
فطرتیه

۳۴۴-۱۰۱۰ لا اراهه في حاله الفحص ، ان تصب كذا ، الى حوض مني مضمون
مطلقة مني ، ان اريدت بحريها ، تصعب ذلك الفحص ، عندئذ ذكرها ، فيه سال
الروح على كذا حله ، على انها : ان امراته كذا طلبت مني بحريه ، بحكم موقع الطلاق
عليها ، ان اخرجها ، بحريه ، اني قوه : لا قول ، بحريه مغلقة مضمون ، ويحتمل بحريه
مغلقة مضمون ، مضمون ، بحريه مغلقة مضمون ، مضمون ، مضمون ، ان مغلقة
نطق لا مغلقة مضمون ، مضمون

[illegible]

في خاتمة الكتاب سميرت مظهره، مدحنت، عالي الزوج، أريدت شعوبه، لا يصديق

[illegible]

۱۳۴۷ هـ جامع اسماعیل مر حیاتہ - وفاتہا - سہ سالہ - اب اطفالک، بن
 اطفالک، بنت طائر، بھی مرانہ حیاتہ - وفاتہا - سہ سالہ - اب اطفالک، بنت
 اطفالک، بنت طائر، بھی مرانہ حیاتہ - وفاتہا - سہ سالہ - اب اطفالک، بنت

۵۳۴۸- "فانما لا یمنون ان یبدل ما فی یدخل فیہا یدخل فیہا" ، فأبطلوا (افطی) بها "مُنْتَفِعٌ وَجِلُّهُ جَبْرٌ ، مَكْرٌ ، وَیُفِیْ مِنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بِدَعْوَى الْأُمَمِ صَادِقٌ لَهَا فِي أَمْرِهُ شَكْرٌ ، وَفِي حَالِ لَا يُقَدَّرُ عَلَى وَدَعْدِهِ الْأَمْرُ بِالْإِثْمِ"

٥٣٤٩- إذا قال: يا حطيت فلانة، أو قال: كل امرأة احتسبت اسمي قدوة،
والسجين لا ينفذ، حتى يوترى لانه في الصورة (الأنثى) وتردج مرات في الصورة.
ثلاثة لا يطاق، لأن خطبه غير العدد، وهو مسموع احد، ولا يجوز هو به للمخاطبة
الطلاق إلى الملك، فلا ينفذ البعس

[illegible]

وفي عرف يوم نزلوا بحواهم، ففسر قوله: تكلمت ونبوءت، فنهض السجى والو

(١) حكاه ابن كثير في شرحه في بعض رواة قهر الأعداء عفا

١٩٠٥

(3) ما بين انشورفين مائت من لأصل والجند سرط ورم ورة

(4) ۱۹۹۱ و ۱۹۹۲

لم يخرجها، وتزوجها في غير تلك القرية، لا يطلق^١، لأنه لم يتزوجها في تلك القرية ولو
قال: كل مرة أتزوجها من تلك القرية فهي طالق، فخرج امرأة من أهل تلك القرية حبسها
وتزوجها، يطلق

٥٣٥٩- إذا قال: هو بي كه مر بود ماسي مالي، فهي طالق، فإن لم يكن يوشئ،
وقع الطلاق على التي تزوجها، ولا يقع على التي كذب عددها، وهذا الوجه: لأن قوله: هو رضى
كه موابود، صادر عنده، غير قوله: هو رضى كه رضى كنه، وأعرف، فأنصرف المطلق إليه
وكذلك الجواب ليد، إذ سوى ما يستعملها، هكذا اختاره الفقيه بوالبيد رحمه الله تعالى
حكى عن بعض مشايخ بخاري أن قوله: بود يقع على امرأته التي تحت له حال، وإن جرى
الحالية ولم يستعملها يصرف إليه، لأنه رضى ما يحتمله بعد، فإن جعل قوله: بود محذوفاً من
الكناية في هذا، أو عند المصطلح بالطلاق يفسد، وإحالية كانه والى بعدها
كذلك، وإن روى محالية غير ما بعده، لم يقبل من المتقدمين هو هذا القصة شيء، هكذا
ذكر المصدر الشهدى ولعله قال رحمه الله تعالى: والظاهر أنه يقع عليها، وقد ذكرناها
في بعض مشايخ بخاري أن قوله: بود من غير به، يقع على امرأته التي تحت له حال، ولا يقع
على التي تزوجها، وهذا أولى ولو قال: هو رضى كه لور، فهد وما لور، هو رضى كه
أبو يوسف،

٥٣٦٠- إذا قال: هو رضى كه لور بود ماسد، حكى عن الشيخ الإمام حسن
الإسلام أبي الحسن عطاء بن حمزة رحمه الله تعالى أنه قال: كذا المنقسمون من صايغ سمروند
يقولون: إن هذا اليمين لا تنعقد على نفس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لاني قوله: مرد
ويشد يعني واحد، فيصدر أحدهما المعنى فاصلاً بين المصطلح والآخر، فصافي قوله الرجل
فصدقت أنت حم وجر - إن شاء الله تعالى - صار أحد المصطلحين فاصلاً بين الحرف والاستثناء عند
أبي حنيفة، رحمه الله تعالى، فيجب أن يكون كذلك

قال محمد رحمه الله تعالى: علما مشايخنا وأسادنا من غير سمروند كانوا يقولون
بصحته هذه اليمين والعلل، وهكذا حكى عن مشايخ ربيع ومسيح بخاري، أنهم كانوا
يقولون بصحته هذه اليمين واعتقادها، غير أن بعض مشايخ بخاري أجازهم الله تعالى كتاباً
يقولون: بأن قوله: بود يقع على المرأة التي تحت له حال، وقوله: نشد يقع على المرأة التي

(١) تحت من ب و ف

(٢) كسى ب و ب

[illegible][illegible][illegible]

٤-٥- وهو اخصاص اسميه - رجل لقمه ثلثه رجبى احد هجما ذو الاشمى
والمش كاذم جوده طلاء و... ذكرا وانما هذا المعنى من ديب طامته مراده علفقت
انما هو قوله تعالى لا غير انما هو من يدسائ وقامه مسخرانه بحالهم

یہاں آخری غلط شرط بتھا ہے اس لیے

[illegible]

١١٣٦: من خمسه لاجل الشىء

4. *Explain the importance of the following:*

1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 26

الكلام لا بد من أن يكون له أثر في إبطال النكاح، وكل امرئ إذا طلق امرأته، فليعلم أن طلاقه على كل حال غير صحيح بعد نكاحه.

٥٧٧ هـ - ما يثبت في إبطال النكاح حتى يتم طلاق المرأة من الكلام، هو أن يتم طلاق المرأة من الكلام، لا بد من أن يكون له أثر في إبطال النكاح، وكل امرئ إذا طلق امرأته، فليعلم أن طلاقه على كل حال غير صحيح بعد نكاحه.

٥٧٨ هـ - ما يثبت في إبطال النكاح حتى يتم طلاق المرأة من الكلام، هو أن يتم طلاق المرأة من الكلام، لا بد من أن يكون له أثر في إبطال النكاح، وكل امرئ إذا طلق امرأته، فليعلم أن طلاقه على كل حال غير صحيح بعد نكاحه.

٥٧٩ هـ - ما يثبت في إبطال النكاح حتى يتم طلاق المرأة من الكلام، هو أن يتم طلاق المرأة من الكلام، لا بد من أن يكون له أثر في إبطال النكاح، وكل امرئ إذا طلق امرأته، فليعلم أن طلاقه على كل حال غير صحيح بعد نكاحه.

٥٨٠ هـ - ما يثبت في إبطال النكاح حتى يتم طلاق المرأة من الكلام، هو أن يتم طلاق المرأة من الكلام، لا بد من أن يكون له أثر في إبطال النكاح، وكل امرئ إذا طلق امرأته، فليعلم أن طلاقه على كل حال غير صحيح بعد نكاحه.

٥٨١ هـ - ما يثبت في إبطال النكاح حتى يتم طلاق المرأة من الكلام، هو أن يتم طلاق المرأة من الكلام، لا بد من أن يكون له أثر في إبطال النكاح، وكل امرئ إذا طلق امرأته، فليعلم أن طلاقه على كل حال غير صحيح بعد نكاحه.

٥٨٢ هـ - ما يثبت في إبطال النكاح حتى يتم طلاق المرأة من الكلام، هو أن يتم طلاق المرأة من الكلام، لا بد من أن يكون له أثر في إبطال النكاح، وكل امرئ إذا طلق امرأته، فليعلم أن طلاقه على كل حال غير صحيح بعد نكاحه.

۳۳۶۵- وقد قال الله تعالى فكلوا مما رزقناكم مما خلقنا لكم من أنفسكم ولا تأكلوا مما لم يذكر باسمي من الطعام ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه عدو مبين

۳۳۶۶- وقد قال الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر باسمي من الطعام ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه عدو مبين

۳۳۶۷- وقد قال الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر باسمي من الطعام ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه عدو مبين

۳۳۶۸- وقد قال الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر باسمي من الطعام ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه عدو مبين

۳۳۶۹- وقد قال الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر باسمي من الطعام ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه عدو مبين

۳۳۷۰- وقد قال الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر باسمي من الطعام ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه عدو مبين

الآخر شرط انعقاد النكاح مائة مائة ذكر في الجامع إذا كان رخصت الدار، إنه كلف ثلاثاً، فصدى حر، فدخل الدار، أولاً، ثم كلم ثلاثاً، لا يصدق عده، ولو كلم ثلاثاً أولاً، ثم دخل الدار عشى عهده، لأن شرط الأول وهو الدخول صار مؤخر عن الجراء، وصار تقدير المسألة إلى كلمت ثلاثاً، فصدى حر إلى دخلت الدار، وهذا لا يعنى النكاح ما لم يوحده الكلام قبل الدخول، كتابها

ووردى عن محمد بن رحمه به تعالى في غير رواية الأصحاب أنه رجع عن التقديم والتأخير في الشرط المفترض من الشرط، بل أقرراً^(١) كل شرط في موضعه، أصغر حرى العطف حتى صار تقدير هذه المسألة فيما إذا قدم الجراء - فصدى حر إلى دخلت الدار، وإن كلمت ثلاثاً أو صار تقدير المسألة فيما إذا أخر الجراء - في دخلت الدار وإن كلمت ثلاثاً^(٢)، فصدى حر، وصار تقدير المسألة يجب إذا قال في قوله: كل امرأة أكرهها إن دخلت الدار لمهى عطفى، كل امرأة أكرهها فإن دخلت الدار لمهى عطفى، فتعلق للزوج به قبل الدخول، ولا يعلق للزوجة بعد الدخول

٥٣٨٢ - ووردى بن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الخائف إذا ذكر الشرطين للرجل فعلا من حيث يعرف وهو قوله: إن ذهبتى إن أجبتك فصدى حر، إن كلمت إن شربت، فصدى حر، فإنه يعتبر على ترتيب الطاهر، ويعبر كل شرط في موضعه حتى إنه إذا شرب أولاً لم أكل، لا يعنى عهده، ولو أكل أولاً لم شربه، عن عده، لأنه الأكل يتقدم على الشرب فعلا من حيث يعرف

٥٣٨٤ - قال إذا ذكر شرطين غير مبرين فعلا من حيث يعرف بعد قوله: إن أكلت إن كلمت ثلاثاً، وهو قوله: إن شربت، إن أكلت يجعل التقديم مؤجراً، وأخرى مقدماً كما هو ظاهر من كتب محمد بن رحمه الله تعالى، ولو قال لها: إن دخلت هذه الدار فأنت طالق وهذه الدار، فليها لا يعلق ما لم يدخل الثانية؛ لأن قوله: وهذه لا يصح عطف على الجزاء، فيجعل عطفاً على الشرط، ويحق الجراء سيما لا يجمع صحت العطف، فكذلك ذكر المقدورى رحمه الله تعالى في كتابه

٥٣٨٥ - قال في الجامع: وإذا قال الرجل: كل امرأة أكرهها، معى طالق إن دخلت

(١) حكاه في النسخ التي عده، وكذا من الأصول

(٢) أثبت حرى

الثمة، وقول: «بسم الله» فكن امرأة أهلكها، فهي طالقاً^١، روى عنه يوم الجمعة امرأته ثم تزوج امرأة أخرى^٢ في الدخول، وامرأته بعد الدخول، فقلت التي كانت في ملكه يوم الجمعة، ولا تطلق التي استأجرها من غير وجه، وان، والله أمي أبو طلق التي يملكها في الاستئصال، ولا يصح أمي كانت في ملكه يوم السبت، وجه النكاح قد كسبه أقبل للاستئصال كقولها أصغر وأخروج، فكانه صرح بالاستئصال وجه الاستئصال أن صيغة أقبل بالاستئصال حقيقة، وللمحال حقيقة لا أثر مستند ليهيئ في الاستئصال كقول المرجح أن سفر وأزواج روى أحد كقول الرجل يبي يدي القاضي شهيد

هذا اختلاف عبارة سابع، بعضهم أنه تعالى، بعضهم فان، وبالحال حق، إذ ليس بالحال صيغة أخرى، ولا استئصال صيغة أخرى وهي سائل و سوف أفعل فلا كسب هذه الصيغة للحال أخى، فعند الإطلاق يصرف إليه، كأنه يصح على الحال وبعضه قالوا لما كانت هذه الصيغة حطفاً بها، ينبغي لأحدهما بحكم الحرف وعنه الاستئصال، كما تعين بالاستئصال في قوله: «بسم الله» وكذا تعين للحرف في قول السعد أشهد

طانكي لأملك، قد عتب أمي بعملي هذه الكلمة بحال، يقول الرجل أنا أملك كذا، أو فلا يملك كذا، ويريدون حال، وإذا عتب أمي بعملي هذه الكلمة بحال، صار الحال كالخصوص فيه، فانصرف إليه في الحال هنا

٥٢٨٦ - ونوع عصف أحد مسرطون على الآخر بحرف الفاء، بأن قال: إنه دخلت هذه الحروف، فوجه الدار بشرط مولوع إطلاق دخول الدارين، كما هو عطف بحرف الواو، إلا أن في هذه المسألة يجب أن يكون دخول الدار الثانية عطف دخول الدار الأولى (أو كذلك) إذا عطف كسبه به، بأن قال: إن دخلت هذه الفطمة هذه الدار، لأن كلمة «بسم الله» هي لفظة أخرى^٣، فاختص أن يكون دخول الدار الثانية شرطاً لغيرها في دخول الدار الأولى، ولم يقل: إن دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار، أو قال: إن دخلت الدار فدخلت هذه الدار، بشرط دخول الموقوف في الحرفين جميعاً، لأن في حرف الوقوف لا يغير الترتيب، وفي حرف الفاء يغير لا

٥٢٨٧ - وروى عن محمد وحمزة الله تعالى أنه إذا قال لها: «بسم الله» دخلت هذه الدار،

(١) من المرفوع ما في الأصل ووجهه في طردوف

(٢) ثبت في

(٣) هكذا في ب و ب وكذا في الأصل لأن حرف الفاء، للمعجب

مكرراً، وإذا جحدنا فبأنه نكر، كما كان شيئاً واحداً من حيث المعنى والاعتبار، فلا يعتبر فصلاً
ويؤيد ذلك حسنة من مسانفتنا ما لو قلنا: «هذه حرة» - إن شاء الله تعالى - ولو قلنا: «هكذا
لا يعنى العبد عبد أبي حنيفة» - حجة الله تعالى أيضاً، ولا يصح قوله: «حرة شاة» - فضلاً
ولأنه فيه لومه المستهتر أبو حنيفة رحمه الله تعالى.

فإن لم ينع على قياس مسنفة الطامع، ووراء مسائل من تلك السعة ما لو قال
له: «يا ابن حنيفة» - الدار، ودخل هذه الدار، فبطل حرة - وبوالله هكذا يعتبر العهد لنحو
على ما سنقول أن حرة حرة الله تعالى، ويصير قوله: «وإذا دخلت هذه الدار» - فضلاً
فإن في طامع أيضاً، وجب له امرأة ولم يدخل بها فقال: «هل امرأة لي»، وفي امرأة
أنه وجهها إلى فلاس، فهي طامع، ودخلت الدار، ودخلت هذه، وطلق التي كتب
عنده، ثم تزوجها في الدار، فبطلت ثم دخل الدار، وطلق الثانية، وطلقها باسمه، سوى
التمليك التي أوقع عيباً بالتحريم، فتطلق ثلاثاً؛ لأنه لم يعد عيباً، يكون بقوله: «كل امرأة
لي» - وبطلت امرأة لطلبت، وحده، ولم يعد في حده، لأن تزوج أيضاً بقوله: «كل امرأة
أخر وجهها إلى فلاس» - بشرط الخلق فيها، فبطلت الدار، فبطلت الدار، والشرط الواحد
يكفي شرطاً في أياد كثيرة، وقعت عيباً ظليفاً من حكم البطلان.

وما حديده فبطلان واحد باليمين، سوى ما أوقع عيباً بالنكاح، فتطلق بغيره.

الأول (المعقد) أن حرة هي حرة في حدة هي حرة في تزوج

ونؤيد ذلك حرة طامع، ولي مرة له يشرجه، حتى دخل الدار، ثم تزوجها، فبطلت
القدية واحدة بالحق في بين الشراء - بغير الشراء - إذا كان معقد في حقه عيباً، بين
الشراء وبين النكاح، لأنه حين دخل الدار قبل أن يزوجها، فبطلت واحدة بالحق في
بين النكاح وهي بطلت في حده، ولا في حده، فإنه يوجب إبطالاً بيمين لا في حده، وإنما
أحد به فلا يقع عيباً بالحق، لأن التقيد في حده بين الشراء، ووقع إطلاقاً فيها
معتق بالذخون، وحين دخل الدار لم يكن في حده، ولا في حده، فتبطلت
اليمين في حده، لا في حده، هي زوجها عية مرة أخرى، ثم عقد عليها بيمين أخرى،
لأنه عقد العبد بيمينه، كل ما لا يوجب نكاحاً العمل في امرأة حرة، فلا يتكرر العقد
أبداً عليها.

(١) وهي في مسانفة الإله

(٢) هكذا في جميع النسخ، وفي الأصل: «وإذا دخلت هذه الدار»

لامرأته أنت صديق ولأنه إن تزوجها لم يقع الطلاق عنى امرأته حتى يزوج بالآخرى؛ لأنه مبرح بحرف الشرط، فصار معلقاً بالتزوج، بخلاف مسألة الأولياء^(١) ولو غفل كل امرأة من سبب مدخل الدار، فهي طالق وحلقة، طلقت ولأنه بل حال، فإن دخلت الدار وهي في المدة حلفت أخرى

٣٣٩٦- قال في الجمع: إذا قال كل امرأة سم بدخل الدار فهي طالق، وعدم عيني حر، فدخلت برأب الدار طلقاً، وعنى عدم من عبده، وأما طلاقها فظاهر، وأما عنى عبداً واحداً لا قوله، وعبد، فسمه حكر ذكره في موضع لأنساب، والذكر في موضع الإثبات حصص، فلا يؤول لا عبداً واحداً، ولهذا قال ابتداء عبه من عبيدي حر، لا يعتق إلا عبداً واحداً، لو سم المذموم في المدة بما يجب ضرورة العطف على المرأة التي دخل عليها كلمة كل من حيث أن حكم المخطوف حكم المخطوف عبه، وسموم شيب في حق المخطوف عليه، ولا وجه فيه؛ لأن قوله، وعبد، عسر مخطوف على المرأة، ألا ترى أنه الاختلاف في الإعراب، فإن عراب المرأة كسر، وعراب العبد رفع، فبعد ذلك إما أن يصير مخطوفاً على قوله فهي لا ريب من الإعراب الرفيع، لأنه مبتدأ عسى قوله حال، لأنه مرفوع، والأوّل راسي الأربعة وعند السمع فرد لا يتصل بالفعول، وقوله فهي كتابة عن فرد لا يتصل بالفعول، وقوله حال في اسم فرد متصل بالفعل، ولا حرج في لعطف عطف الاسم المفرد عن الفعل على الاسم المفرد عن الفعل، فكان عطفه عن قوله فهي، أولى

وإذا صار مرفوعاً وعبد، مخطوفاً على قوله فهي، فنفس لا يجوز أن تستعمل في العبد المذكور مخطوف على هي لا، فهي فرد يصح، ولا يرب، مضموم به ضرورة كونه كتابة عن المرأة الداخلة عليه كونه كل؛ لأن الكتابة لا تسقط بعينه؛ فأخذ حكمها من المكتسب هو هو، أراء، ١١١٠، أن المرأة عامة كتاب الكتابة عنه ضرورة، ولا ضرورة في أ قوله وعند؛ لأنه أنس كتابة، من هي كلام مستقل بعينه، وبعد، وقال ابتداء وعبد من عبيدي حر، كان كلاماً مستتباً مفهوماً، فكونه حكم نفسه وحكم المخطوف، لأنه فرد بصوته

فإن قيل: إن يرب في المضموم في العبد من قوله الذي لنتم، يرب من وجه آخر، من

(١) قس ب د م

(٢) ما يرب المضمومين مطلقاً من الأصل في التام في ذوم وف

(٣) د م ل م م م الأصل في التام

[illegible][illegible]

بوع اجري الشرط دى بحمل اخذ والانتقال

[illegible][illegible]

(٩) رده هفدهم: در صحنه‌های چهارم و پنجم از فصل دوم، نویسنده

١٢٣٤

(*) من المتفق أن الله لا يخلق إلا ما هو صالح.

$$u^p = u^{\frac{p}{p-1}} u^{\frac{1}{p-1}} \in L^{\frac{p}{p-1}}(\mathbb{R}^N) \cap L^{\frac{p}{p-1}}(\mathbb{R}^N)$$

عنه المحضة، فإذا لم يمس سقر^١ لمحرم من العدة، فأنكبت بعد أن يكون نكاح السابعة تمام
 قتلاً، أو زناً معه، أو^٢ لأنه إذا كان عالماً بحظرها لا يكون له أن ينفذ في الطلاق
 بعد ذلك حصة أخرى، لأن ذلك سحبل فكذلك هذه بمعنى طلاق سحر، فكذلك
 وإذا سحر عد العتلات، لأن الدم إذا انقطع فيما دون العتلات لا يكون حياً، فإن كان
 لا يمس حقيقته بعد عس حدوث الحيضة غير المتعد، وكذلك إذا قال بعد أن حصدت وهي
 محبوسة، أو قال إن صرحت وهي مصروعة^٣، فهذا على التفسير الذي قلناه في الجعن
 ولا هو ولو قال بعد وجع حبيبته أو صرختها فأن طالق وقع طلاق حربي مكث
 يعني في الحال، كذا^٤، وإذا كان انصرافاً لم ينعكس ذلك طالق، وهي حصة حبيزة وقع
 فالحال، لأن هذا ليس بمعنى حدوث متعلق، بل هو موجود

قائل: وبأن النسيان، والقعود، والنسك، والركوب، فهو غير أن تكس ساعة بعد
 انبعاث، وأما الركوب فلا يكس، لأن عسى وحولاً مستكين، وكذلك الخروج لا يكس إلا على
 خروج مشتمل، لأن له حرماً غير الانفصال من خارج، بل داخل، والخروج هو الانفصال من
 داخل إلى خارج، وهذا المعنى لا يمس، وكذلك الحبل إذا^٥، محسب إن حبلت، فهذا على
 حبله، لا على أن حبل هو شيء العلوق، وكذلك العسر، وأذن على الحادثة بعد
 انبعاث.

٥٣٩٥ - وقال ابن حبان: لم يحض، أو ما لم يحض، وهو حائض أو حلى،
 فهي طلق حوس مكث، لأن يكون ذلك صاحباً، (سكوتاً، لأن بوي ما هي فيه من الحيض
 والحمل، فهي من الحيض فيه شبه وبين الله تعالى، فمن لم يمسح^٦، لأن الحيض^٧ دون
 أخره، وهو لا يسمى^٨ حيضاً، والحبل لا يرقط، هذه خمسة من الدورية

٥٣٩٦ - وهي الأصل إذا قال لها إذا حصدت حبيضة فأن طالق، وقد حصدت
 حبيضة، فأن حصد، حصدت وقع عليها طهيم، وكانت حبيضة الأولى كمال
 الشرط في السهر الأولى، وبعض الشرط في السهر الثاني، وهو قال: إن حصدت حبيضة فأن

(١) وهي سقر

(٢) حكاه ابن أبي شيبة، وأبو داود، وأبو حنيفة، وأبو يونس، وأبو عبيد

(٣) حكاه ابن أبي شيبة

(٤) كتب ابن أبي شيبة

والتي هي أن لا ينعقد راحة مبيتا أبداً، وحيث أن القيس في ذلك أنه على الإطلاق "فعلها" ولا يقع بفعل خدامه، لأن معنى الشرط، وبوجوده على الشرط لا يترك الخلاء، وجه الاستدلال أنه على الإطلاق معنى أحد أفعال، وإذا ثبت أنه أحد أو خاص بحد أفعال، فقد وجد شرط وقوع الفلأى على شرط

بما، وهو أن الروح ورد ذكر فعلها إلا أنه بعد العزم بمقتضاه، لأن ولادتهما ولداً وحباً، وبمقتضى حقيقة واحدة مستحيل، ويمكن جهة معار عن هذا، فالحق أن ذكر الثاني، وإزالة الواحد الثاني في البعثة، مستعمل فيما بين هذا الشرع، قال الله تعالى في قصة موسى عليه الصلاة والسلام ﴿فَلَمَّا كَوَّنَهَا﴾ أقام الصدق إلى الثاني، والقياس كذا من أحد، وهو في موسى، بذلك قوله تعالى ﴿فَلَمَّا كَوَّنَهَا﴾، وتلقى في ذلك، وقد قيس في ذكر الثاني وإزالة الواحد إلا لإزالة خصوص من المصوم، وإزالة الخصوص من العموم، ثم في النسخ والشرح، وإزالة جردت عن ذكر الثاني عن معار عن ذكر الواحد، ومعار نظير هذه، يمكن إذا ولدت إحداهما ونساء، في خاص إحداهما حقيقة، فأنشأ ما يقال، ولو كان كذلك فوئدت إحداهما ولد، وحدها إحداهما حقيقة حقيقة، كما أنها، وبما بين أن الطلاق يتعلق بفعل إحداهما لا بغيره (ذلك فعل كل واحد منهما كل الشرط لا بمعنى الشرع، ومن بعد أن يتعلق حصل به يكون، إذ لا أحد من أحدهما يكره

٥١٠٦ - ولز لال بهما، إذا ولدتهما، فوئدت بهما، إذ ولدتا، وبما طلقوه، فوئدت إحداهما ولد، لا نطق وإحداهما لم يمد كل واحد منهما، ولذا، بخلاف الصورة الأولى، لا الشرط في الصورة الأولى، ولا بغيره، لا ولادتهما إحداهما، وولادتهما مصدرة، وتشرع في الصورة الثانية، لا بغيره، بل لا بغيره، وليس "مصدر" ما شذ كل واحد منهما، فالعمل بمقتضى الكلام هناك يمكن فلا يصار إلى معار وكذلك في قوله، وبمقتضى حقيقة، العمل بمقتضى الكلام يمكن على معار ما قلناه في

(١) كتاب في و ب

(٢) الكوم ٦١

(٣) الكوم ٦٢

(٤) في القوم من، في، في السبع في في في

(٥) هكذا في

الموصوف بأنه هل يقوم بلاق يظهر بما يعرف بالعدول، صحيح العدول عند ط
والجواب أن في مسألة العدول يمكن جعل القدر م شرطاً لآب العدول بالعدول، وهو
على شرط لوجوده، وفي مسألة لا يمكن أن يجعل ثبوته شرطاً لآب غير معقولة بها، إن
كانت على حصر الوحدة قسم يجعل شرطاً، بل كان معروف بحصفاً، وكان يسميه حاله قال
لامرأته إن كان في يدي يجرأو حظه فقلت طالق، فحل الخو، ثم ذهبها حظه، ومع
الطلاق من حين حكم، إلى عرف كونه ما في الجوانب حظه، على وضعه لم يجعل
الحل شرطاً لآب من غير معقولة

٥٤٦- في الأصل، إذا قال بها كلماء ذلك، فالت صالة، وتقال لها أيضاً
إذا زلت غلاماً، فالت صالة، تولدت غلاماً، فإن مع منها تعدد صال باليمين؛ لأن علام
وولد، فصارت ولادة شرطاً لانهال اليمين، وهو يظهر من قولها إن كنت غلاماً كنت
طالق، وقد ثبت بها، كمن صالة فالت طالق، حكم بلاق بطلت بطلت، لأن بلاق
والصالح

٥٤٧- وكذا ثبت له من لامرأته بزوجت غلاماً، فهي صالة، ثم من كل امرأه
أزواجها، فهي طالق، ثم بزوج غلاماً بطلت طالق، لأن امرأه غلاماً بطلت طالق
وتعالى أعلم

زوج آخره

إذا حصل بين الطلاق وبين طلق، ووجد الشرط الأول، وهي في حكمه، ووجد الشرط
الثاني وهي لمسا في حكمه، لا في عدته، بأن أتاها بعد صدها، بعد الشرط الأول،
وانقضت عدتها، ثم وجد شرط الطلق لا يقع الطلاق ولو وجد الشرط الأول في غير ملكه
وعده، ووجد الشرط الثاني في ملكه، فإن تزوجها بعد ذلك وجد الشرط الأول، ثم وجد
الشرط الثاني، يقع الطلاق

٥٤٨- مثال الأول إذا قال لامرأته إن كلمت ربة، فالت طالق، فكلمت
أختها، ثم إن المزوج أبى برجعه وانقضت عدتها، ثم كلمت الآخر، فإن لا يقع عليها
الطلاق ومسا الناس، إذا بها، إن كلمت رجلاً وعمر، فالت طالق، فليتها بواحدة
وانقضت عدتها، ثم كلمت رجلاً، ثم تزوجها، ثم كلمت الآخر، وقع الطلاق عندا

حلالاً لمرور حجه الله تعالى مرفقون قيام الملك وقت وجود الشرط شرط وقوع الطلاق،
والشرط كلامهما، فيجب قيام ملك وقت وجود الكلام

وإنما يقول قسم الملك وقت وجود الشرط إنما يميز بين الزوجين، لا لوجود الشرط
نفسه، ووقت نزول طهره عند وجود نكاح الشرط، فيجب قيام ملك عندهما، وإذا حصل
التعليق بشرط واحد، ووجد بعض الشرط في ملكه، والبعض في غير ملكه وعنده، فإن
وجد أول الشرط في ملكه، وآخره في غير ملكه لا يقع الطلاق، وإن وجد أول الشرط في غير
ملكه، ووجد آخر الشرط في ملكه وقع الطلاق

٥٤١٦ - مثال جد إذا قال الزحلي لامرأته - إن أكلت هذا الرغيف وثبت طلاق، فأبانتها
واقضت عنها، فأكلت الباقي من الرغيف، ثم تزوجها بعد ذلك، ثم أكلت الباقي طلقت
عندنا ولو أكلت بعض الرغيف وهي في نكاحه، ثم أبانتها، وقضت عنها، فأكلت الباقي
لا تطلق، فعلى هذا العباسي يخرج حسن هذه المسائل

٥٤١٧ - وفي الأصح - قال لها: كلما حبست حبستين أدأت طالق، فحبست
حبسة في ملكه، ثم أبانت واقضت عنها، فحلفت حبسة أخرى لا تنكح البهي، حتى لو
تزوجها، ثم حبست حبستين لا يقع الطلاق قال المحاكم هذا جواب قوله إذا حبست،
وإن حبست، لا جواب قوله كلما حبست، وهي عروته كلما حبست، إذ تزوجها ثم حلفت
حبستين^(١) يقع عيب الطلاق، وإليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الجامع، إلا أن محمداً
في الأصل ذكر كلمة إذا وإن ركلمة كلما، وأجبت في الكل بجواب إذا وإن، كأنه
ذهب عليه سفل ظاهره، وهذا ما عرف أن كلمة كلما توجب التكرار بخلاف كلمة إن
وإذا

ومن السامع رحمه الله تعالى من قال - ما ذكر في الأصل حيرت كساً، وهذا التثنية
يقول في المسألة رويان، عن رواية الجامع القصير يقع الطلاق إذا حبست حبستين بعد
ما زوجها، وعن رواية لأصل لا يقع وهذا التثنية يقول بأن السامع بكلمة كلما في
الحال غير واحدة عن رواية لأصل، ويتجدد تنقذاً عنه بعد مرة، كلما حبست حبستين
أخرى، فإذا لم يكن في ذلك، ولا في غيره لا حالاً^(٢) تمام الشرط الأول الذي هو حال انعقاد
اليمين الأولى، لم ينفذ الأخرى، لأن اليمين لا تنفذ في غير اسم، إذ لم يكن مصافاً إلى

(١) ثبت من ب و ف و

(٢) هكذا في ب و ف

[illegible]

٥٤٧٧ - وكذا يد مال ان اسم انكم هلائنا و هلائنا اليوم ، و ما انه طائر ، فكلمه فاجدها ولم يكتم الاخر حتى مضى اليوم ، فطابت امره . وحده لا يصح ان اليمين من عقدت على علم . ففعل في محبين ، ينظر عيبا اني سوط خير ، وهذا عوام سوط اجر يمين الحث ، في اعدا طالع من باب من الايام في يوم الرجل على وجه

[illegible]

موم آخره یشتی عی اصل

[illegible]

(١١) ما بين المعروف من الحافظ من الأصل، والظاهر من مجموع

٤٤٢ من الشيخ الطوسي

(٢) ما بين المقررين سابقه من الأصل، البناء من قه ١٩٩٠ قه

قال في ما ذكرتم يضل في أول قال كل امرء مرد حسب ما دأب عليه من دينه ، وقال
حتى تحرق ، فهو ضال . ثم راجع عدم ، لا يظن ، وقد صارت عمدة معرفة بالاسم ، حتى أن
مدخل تحت اسم المكنى ، فهو مرفوع كل امرء ، حتى يظن ، إذا نزل حسب ، ومع هذا لا يفتن
قلنا عامة المذبح . ثم يظن أنه يعني من في قوله لعمري أن عمدة كتاب مشافهة إليها ، بأن
قال ما نطق به عمده هذه ، وأم يد غير نكح مشافهة يظن ويحذف تحت اسم المكنى
أحراف في أول الكلام ، وهو صفة التعريف العائدة لا تعرف الأشخاص من
التعريف الخاص إلا أن في المشافهة ، فربما قد قدمت على ذلك أو ميت يشهد بالاسم
والنسب ، وإذا دأب على خاصه خصوص الأسماء ، يد ثبت من غير أن يدع هذا خاصه
فيشعره بغيره إلا أنه ، أو لا بد من الكتابة ولا يوجد فلم يضر معرفتنا في معنى حكمه
في مدخل تحت اسم المكنى ، وفي مسألة الفلاح الإسم والنسب في الغالب لا في الخاصه
فحصل بهذا التعريف ، وبما هو عليه . حتى لو كانت هي الخاصه بالكتاب فلا يضره
لا يحصل بهذا التعريف ، ولا سم النسب ، فيبقى المحالة بأنه ويعيد ، فكذا في شيخ الإسلام
حمد الله على ما

٥٤٣١ وهو قال للمساءد انه رأى نبياً دخل مسجدك المذلل طافى، فحدثت مراراً من حبه
فانزل طيفه، ولا ينظر واحداً من قبل المحلول وكوفى امر به بغيره من ثم دخل الدار
طافى، طلف فلاتة سبحان ولا يتعلق بلاقها ويحزن لله لا في نفسه لأولى المسملة
من معرفه فمتعلق الحكمة بالهبة المذكورة، وعلمه بحكمي سره كنهه قال ابن دحلب مراراً
من سماني الدار، فهي طافى، ومن لسنة الثانية للمساءد مدونة: "يا يسبى، بمعنى ذكر النسخة
هيا أو محتجب نافع، كانه قال فلاتة طافى" وعلمه فبسر، مسأله عمره يسمى ان يقال،
على قوله عنه اقتضابهم رحمهم الله، انما يتعلق فلاتة للحال، وكانت فلاتة مشاء إلى
لأن الغريب لا يحصى، الاسم من كل وجه، فلا يلزم ذكر النسخة فيها، وعنى ما ذكره في شرح
الإسلام رحمه الله تعالى يحب ان يقال، لو كانت فلاتة حاضرة، لا بعدد الإله الطافى لأشياء
إذا كانت بأسره غير يرب بالاسم، فلا يصير معرفه بالاسم، ولا يصير ذكر النسخة فيها، ولو

(١) هكڙا ڪلام لکڻ جي عهدي، ڪان تي ٺاهيل ڪوئي

١٢٣ ما بين المصنفين مع قطع عن الأصيل وأشباهه من شذوذه

الكاتب: ماسي لكرم، ساطع بن الأمل وأبيته هي طر ورف

الفصل الثامن عشر في اطلاق الذي يقع بقوله: أول امرأة أتزوجها وبقوله: آخر امرأة أتزوجها

٥٤١٢- قال سعيد بن مسروق رحمه الله تعالى في الأصل: إذا تزوج الرجل أول امرأة أتزوجها، فهي طالق، فتزوج امرأتين في ليلة، وواحدة في ليلة، ثم نظر واحدة منهما، لأنه أوقع الطلاق على أول امرأة أتزوجها، والأول اسم لعدد سبب، أي امرأتين إلى أوجه السبب لم يوجد الترتيب، ومن واحد إلى واحد للترتيب، ثم يوجد السبب، لأن كان قال: أتزوج هذه، وأخر امرأة أتزوجها، فهو طالق، لا يطلق الثانية ما لم يمسك الزوج، فإذا مات وقع الطلاق عندئذ في حياة رحمه الله تعالى مستقلاً في وقت الزوج، وعندما يقتصر

٥٤١٣- ولو تزوج آخر امرأة أتزوجها، فهي طالق، فتزوج امرأة ثم تزوج قبلها ولا بعدها حتى مات، لم يخلو، لأنه لم يمسك الأولى، فلا تصف بالآخر، يعني يسجد

٥٤١٤- ولو قال: "أول امرأة أتزوجها، فهي طالق"، فزوج امرأتين إحداهما حية والآخرى ميتة، وقع الطلاق على التي صبح نكاحها، وكذلك لو تزوج امرأة نكحها فسداً، ثم تزوج بعدها أخرى نكحها صحيحاً، يقع الطلاق على الأخرى، وهذا، على أن ذكر التزوج من المتقبل ينصرف إلى النكاح الصحيح دون الفساد، فكلمة قال: أول امرأة أتزوجها نكاحاً صحيحاً فهي طالق، والتي صبح نكاحها أول امرأة أتزوجها نكاحاً صحيحاً

٥٤١٥- فإذا في جامع، قال: تزوجت امرأة ثم وجدتها طالقاً، فزوج عمره، ثم تزوج سبب، ثم نظر عمره قبل التحول بها، ثم تزوج عمره ثانية، ثم ماتت طالقاً، طلقها، لأن الطلاق جعل الأخيرة حصة للميت، ورأسه في الوصوة بذلك لا عمره، لأن عمره موصوفه بكونها ثلثي في النكاح، لأن رأسه لا تصف بالأولية في نكاح، لا تصف بالأخيرة في نكاح آخر، لأن ذلك لا يختلف باختلاف

(١) ما بين المتطرفين ما بين الأصل وأصله من طلاق

(٢) هكذا في نسخ إلى في إيداع، وكذلك في الأصل بعد ذلك

(٣) وفي م - وتزوج امرأة أتزوجها، فهو طالق، فتزوج امرأة طالقاً، فزوج حية أخرى، ثم لم يتزوج، ولو كان ثم أتزوجها

(٤) ما بين المتطرفين - الله من الأصل والنتيجة وهو

بصفة مكروه آخر بخلاف تقدم، لأن هناك جعل الأحرية صفة بمرأه، وغير هذه المرأة، فقد أصبحت بالأولية، فلا تنصير، انصافها بالأحرية.

٥٤٤٩ : كذلك لو نظر في عشرة مسوة وقال: آخر مروح أنزوجه مكى، فالتى أنزوجه طالق، فتزوج واحدة وطلقها، ثم مروح أخرى، ثم تزوج ثلثي سنهها، ثم مات الزوج طلق، فالتى تزوجها مرتين فالتى ركنوا، ولو تزوج العشرة ثم تعنى بالعشرة حتى يموت الزوج، فموت الزوج بين هذا وبين ما إذا كان آخر امرأة تزوجها مكى هاتين، حيث تعنى بالعشرة كما لو تزوجها، وإن لم يتزوج والفرق أن في هذه الحالة جعل لأحرية صفة للزوج، وقبل موت الزوج لم يست هذه الصفة للعشرة، فإنه إذا تزوج واحدة أخرى من العشرة، ثم مات الزوج كان زوجها أحرراً، وهما صدم جعل الأحرية صفة بمرأه، وفقد موت الزوج ثبت صفة الأحرية للعشرة.

٥٤٥٠ : هنا في الكتاب ألا ترى أنه لو نظر إلى المسمى وقال: غير تزوج، تزوجه مكى، فالتى أنزوجه طالق، فتزوج واحدة ثم الثانية، لا تطلق الثانية ما لم يتزوج، ويملكه ثم هل آخر ممره أنه حبس مكى طالق، فمروح إحدى هاتين زوج لأخرى، طلق الأخرى، فموقع مروح بين ما إذا جعل لأحرية صفة لمرأه، وبين ما إذا جعل لأحرية صفة للزوج، فكذلك تقدم - والله سبحانه وبه تولى العلم -

نکاحی بالکف و لا غیر به کفیه و المهر و مهری و لا غیر و لا تعین کسبه
مهری حقیقه حقه به مهری اصل یعنی به بقای مهری کسب المهر و نه
بغای

۵۵۵۱ - مرد سیه خدشده طلقها را در حین طلاق و در سیه و سیه آخر به
طلاق این طلاق و اگر در سیه و سیه اول و سیه اول و سیه اول
و اگر در سیه اول و سیه اول و سیه اول و سیه اول و سیه اول
و سیه اول و سیه اول و سیه اول و سیه اول و سیه اول و سیه اول

۵۵۵۲ - و کتب از سیه خدشده و لا به سیه و سیه خدشده و لا به
و سیه آخر و سیه سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه
و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه
و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه

۵۵۵۳ - و اگر سیه خدشده به طلاق و لا به سیه و سیه و سیه و سیه
و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه
و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه
و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه
و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه

۵۵۵۴ - و اگر سیه خدشده به طلاق و لا به سیه و سیه و سیه و سیه
و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه
و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه
و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه
و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه

۵۵۵۵ - و اگر سیه خدشده به طلاق و لا به سیه و سیه و سیه و سیه
و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه
و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه
و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه و سیه

ایکھا اکل۔ هذا الزعم، یہی سالی فصاحت کل من انہ صی بہ فی اثنی عشرۃ
 نفس سوادید۔ ان القاصی نفس کثرت احوالہ۔ لأن السط لکل کلمۃ عجمۃ
 واستحالی ان یکون کلمۃ واحدہ سید اکل کلمۃ الزعم، ب۔ ۱۰۰، جلدی تہتیں قبل
 الذہری وقصی القاصی، ہم کلمۃ الآخری تاغاصی لا یصل الیہا، وغیرہ ما عود
 ۲۹۶- وہی زوارۃ۔ ہم عن محمد بن عبد اللہ بن علی بن اذہب عن ابرقہ اذہ
 عنہا لانا وھر جحد، ہم عن الروح وھ عن الرأ تظلم بمرثا، قال ب۔ حدیثہ امرئ
 قبل ان یجوت، وغالب صلیک لہ بظنن ورسہ، وان ثم یرجع الی حدیثہ، حتی صلی
 لمرث

۱۴۴۳ هـ مرت مراد بی بدی حنی، فعال الرحلی ہی حالی، وسمع ناکت معہ ہم، ثم
 وایم معہ جاذبک، فلما، ہذا، مرئی، وکھف علیہ اہہ ہندو، فعال رحلی، فلما، ثم
 وہی ایست، حریفی، وقرح حبیب الیہ، وقرح تقیم، طلقہا من، ولامدی، واکسہ، مرآہ،
 ایلا لا خلق حبی بیدہم، علیہ اہہ فلما، "وہی مرآہ"

۱۶۶۶- در ساعه ثانی بر سره هر مسجد و محله و مسجدی فی دجل شهید علیه
سجده طایفه امرانه و احمد بابیه و شهید اسیر علیه نه طایفه ثلاثه بهمی و سه بیست و سه جمعه
۱۶۶۷- فی اسفندی عریضه جمعه خنده نه تعالی فی دجل باب امرانه طایفه ثلاثه
و کذا دجل الفجر بیوم شهید ساجد علیه و خلیفان امام باقر و ابان و ابوالفتح علی
حبر، این کشته را بی دخلت بنادر مسافه به کشتن کشته در بابی لایحکم علیه و سجد
بمهر لیسند، حتی مسجد ساجد علیه و اولین از الاولین سه نفره دجل و کشته نوکان بود و
فان عینی حریتم بکرم شهید عامی بود و لایحکم علیه؛ لانه بکرم لایحکم علیه
خبر و ساجد علیه فی امیر بر این کشته بیست و سه نفره دجل

[illegible]

٥٦٧ هـ قورسوس پاپى، ف محمد رحمة الله تعالى شهد بحدوث ابن عباس بن عثمان
وحدثة قبل ان يدخل به، وشهد امره به حتى يلاقيه، لا يهرى ايهما را قال اسلمانيا

(1) 1000

(٧) ما بين النقص على ما عهد من الألف وثمانين ألفاً وستمائة

هـ قلب ثلث أنت طالق، بمعنى حر، وشهد عليه شاهد أنه قال لها يوم الجمعة عذوه، أنت طالق، وشهد عليه شاهد آخر أنه قال لها يوم الجمعة عسيه، أنت طالق، وبنت شهادتهما وعنه أبيض في صورة أخرى إذ كان لا يراه، بن كلب فلان، فأنت طالق، وشهد أبو عبد الله عليه السلام أنه كلفه عذوه، وشهد الآخر أنه كلفه عسيه فلان، فمصل العتي مختلف، فلهذا، يعني مال عبده، إذا كلف فلان، فأنت حر، شهد فذكر أنه كلفه غيره، وشهد الآخر به كلفه من لا يميل الشهادة

٥٤٧٣ وعنه 'ص'، 'د' قال لاسرته 'يدكرت طلائك، ان سميت طلائك، انه
تكلت به، فعدي حر. ان هذا احد من طلائك اليوم، وشهد لآخر، طلائك اس، فبح
الطلاق، ولا بقدر العن.

٥٤٧٨- وعنه أيضاً إذا قال لها: إن دخلت لاني فأتيتك عدو، فنهد أحد الساعدين له
وعلى قنوة، ونهد الآخر أنه حبس عنقه ثم قيل

۱۳۶۵- وعده یمناً، که حجتی از ائمه اطهار، نسبت به عدالت اخبار و شهادت
یوم الخمیس، در مورد خرابی منابر بعضی یوم الجمعة، لایق شهادت است

٥٤٧٦ ومي بواكر هشام ثالثة، سمعت محمد بن حماد بن عمار يقول في رجل
 قتل بعد أمّ القوم، شهد عليه شاهد أنه طلقها حتى وهي أمه، وشهد عليه آخر أنه طلقها بعد ما
 قصعت ثلاثاً، فوجدت أمّ القوم في الرحمة قبل هشام، وسمعت يسير من شاهد شهد أن
 قتلها حتى أمّ القوم ثلاثاً البتة، وشهد آخر أن قتلها طلقها نسي البتة، قال هر عليه السلام في ذلك
 الرحمة

۵۶۷۷ و ذکر این مقامه فی نوادره عن آبی یوسب رحمه الله تعالی بذاسه شهاد
 انه قال فی حلیت هذه النسخة من رأس طائفة من علماء طائفة لای الادی سهریده فو هذه
 مسهله انه إذا دخل عبر الدار التي شهد عليها صاحبه أيقع الطلاء ثم لا يقع تحت يده ذلك
 بدخول القدر الآخر من النسخة، عیب صاحبها

۶۷۸-۶۷۹: من كتاب الانفسه من الفتى إذا سجد شهدت على رجل أنه قال لا إله إلا الله، فأبى طائر ثلاثاً، فاقضى بأن من أراه من يومه ثلاثاً

(١) وكما في ... م ٥، ك ١١ م ويشهد بحرقته هذا ابن وحيث شهد المير وعنده ذلك التي
شهد عليها صاحب أنه يعلم حيث لم يقع الحطب بعد تلك بدخول الدار الأخرى التي شهد عليها

صاحبها.

ذلك التيميم؟ فإن قلت نعم، سمع من الشافعي شهادة تيمم، وإن كانت لا لا يسمع شهادتهم، فإن كانت لا أدري، ومثل شهود اليهود بكلامها^(١)، سمع القاضي بشهادتهم،^(٢) شاهد الشهادتين على الجنب، وشهد الغيران على الكلام بعد ذلك فرق بينهما فإن كان حلف في ذلك بطلاء أو امرأة، وأنه امرأة أخرى عليه، وحسب بعد ما عد الحكم. فثبت القاضي بطلانها في قوله "في يوسف رحمه الله مدني"، ولا بطلانها في قوله "في حبيبه رحمه الله تعالى" حتى يبعد شهود الشهادة على الجنب، والشهادة على الكلام.

٥٤٧٩ وإذا شهد شاهدان عند المرأة بطلاقها، شهدا على وجهين، إن كان الزوج غائبا ومعهما أن تخرج، وإن كان الزوج حاضرا، أحاديا بطلاق لا معها أن تخرج، ولكن لا يسمها أن تخرج من نفسها، لأن في قوله الأول لا يحكم السؤال من الزوج، فيحصل على أنه مقر، وفي الوجه الثاني السؤال يمكن، فإذا أحییج إلى [النصف بالفرقة]، والنصف بالفرقة إذا يكره من القاضي بمحضه لخصيص.

٥٤٨٠ وفي نازي السفي إذا شهد اليهود على رجل أن امرأته عليه محرمة عليه ثلاث تطيبات، أو قالو حرم عليه ثلاث تطيبات، ولم يقولوا عليه ثلاثا قال هي الشهادة قصور، ولا بد من إضافة الطلاق إليه، وقبل لا قصور من إتيانها، ولا حاجة إلى إضافة الطلاق إليه، وعمر الأمة والأحوص.

٥٤٨١ وفي أيضا، إذا شهد شاهدان على رجل أنه حلف بالطلاق أن لا يفعل كذا، وقد فعل رحمه الله عليه، وقيل يبرأ من لا تقبل الشهادة بدليل لفظ التيميم، لأن الشاهد قد بطل احلف في دين ولا حلف فيه.

٥٤٨٢ وفي أيضا، إذا شهد الشهود أن هذه المرأة حرم على زوجها هذا، لا تقبل شهادتهم، لأن حرمة أنواع، حرمة بالإيلاء، حرمة بالظهار، وحرمة بالطلاق، وأحكامها مستتفة، فلا بد من المال، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) حكى في "رواه م" وفي "الأمم" يسجد كلامه.

(٢) حكاه في "رواه م"، كان في "رواه م" في قوله الثاني السؤال يمكن إذا عد، خرج بالجمع.

بلايا، فلهذا أطلقوا عليه هذا

وحدد عرض الموت الذي يصير الترويح بالطلاق فيه ذكراً، ولا يصح من الترويح من غير ذلك،
يكون من غير ما مر من هذه المسألة، فلهذا أطلقوا عليه، ويذهب في حوائجه، فيسبى بغير
و لا قالوا بذلك، بل هو مع ذلك، وبهم جعلوا ذكره محسباً، كما أنه، وهكذا ذكر الفقهاء في
منه، كما مر، بل يكون المذهب في ذلك، وفيه أحد، وهو ما مر، بل هو مع ذلك، وبهم جعلوا ذكره محسباً،
التي، حتى إن على قول الأول، لا يخلو، لا يكون من غير ما مر من الموت

واعتكفوا عليه، فيكون معنى قوله، قلنا الذي، حتى، وبهم في حوائجه، قلنا مشايخ
بلح، وحسبهم أنه تعالى، أ، به الله، إلى حوائجه في البيت من سببه في الحلال، وأما
فذلك، وعلى ما مر، وحسبهم أنه تعالى، أ، به الله، إلى حوائجه في البيت من سببه في الحلال، وأما
على قول من سببه، بل هو مع ذلك، وبهم جعلوا ذكره محسباً، كما أنه، وهكذا ذكر الفقهاء في
حوائجه في البيت، فهو من غير ما مر من الموت

(وهذا من ذكر في حق الحلال، قلنا المرأة لا يجوز الحلال من غير ما مر من الموت
من حوائجه، فلا يبعد هذا، بل هو مع ذلك، وبهم جعلوا ذكره محسباً، كما أنه، وهكذا ذكر الفقهاء في
السطح، فهو من غير ما مر من الموت

٥٢٨٧-٥٢٨٨، ذكره، فلهذا أطلقوا عليه، قلنا الذي، حتى، وبهم في حوائجه، قلنا مشايخ
الظلال على طريق ما، لا يكون من غير ما مر من الموت، بل هو مع ذلك، وبهم جعلوا ذكره محسباً،
الرجوع فهو في حكم من غير ما مر من الموت، فلهذا أطلقوا عليه، قلنا الذي، حتى، وبهم في حوائجه، قلنا مشايخ
أو كذا محسباً، أو به الله، إلى حوائجه في البيت من سببه في الحلال، وأما
الضريح، لا، الظلال، بل هو مع ذلك، وبهم جعلوا ذكره محسباً، كما أنه، وهكذا ذكر الفقهاء في
للحبيب، وإن كان في صف البيت، وإذ كان في حوائجه في البيت من سببه في الحلال، وأما
تسببه في ذلك، بل هو مع ذلك، وبهم جعلوا ذكره محسباً، كما أنه، وهكذا ذكر الفقهاء في

٥٢٨٨-٥٢٨٩، ذكره، فلهذا أطلقوا عليه، قلنا الذي، حتى، وبهم في حوائجه، قلنا مشايخ
في حوائجه في البيت، فهو من غير ما مر من الموت، بل هو مع ذلك، وبهم جعلوا ذكره محسباً،
فهو في حكم من غير ما مر من الموت، فلهذا أطلقوا عليه، قلنا الذي، حتى، وبهم في حوائجه، قلنا مشايخ

١١١ قيت من م

(١٦) من غير ما مر من الموت، بل هو مع ذلك، وبهم جعلوا ذكره محسباً، كما أنه، وهكذا ذكر الفقهاء في

الشرط صحتهم في كل على طريق العهد، فبعد هذا في التحويل، ونعمه، والمفطر ما دام
يرتد له ما له (هو هو حكم له يصح لأنه ما دام به بمرأه) من بعده فالحادث بقدر الحود الووب
فإن صلوات قد لا يبر، إلا أنها بحرية الأصحاب، لأنه لا يحطاف به الهالك غبال، ونملك المقصود
على هذا. وبه أحد بقصر من بعده رخصهم في ما سأل، وبه حال بمن الهالك حر مريد
الأئمة، والفقهاء العهد حرم من ومنهما الله تعالى. من قال من يستأنف إذا أخرج
للزوجه، فهو في حكم مريض، وهذا أخرج بقصاص وهو في حكم الصحيح

في النفي أو سيمان في أي يوسف في أي مجيد صبيح الله تعالى قد ليل
حالة كطال لصحة ، و . سلب ما ذكر في صافي الاما

تم میری موصی صدارتی حکم پر بھی، محفوظ رہا۔ وہاں زمیں میں بھاری بھاری
الغیر، اور بچہ آخری حکم کر کے الحاق تعمیر لائے۔ یہ حکم میری انور
مدار انور انوار عظیمہ و عظیمہ میں آخر مقصد البتہ کا موت مراعہ عظیم حرج
میراثیں لکھ کر انہوں نے ۱۰۰۰ کا علی البتہ و انہوں نے

٢٢٩٩ ولقد دعى لاصح المريض الذى هو صاحب فرس ربه طاهر امرته اى مرضه "علافا" ثم قيل "بانت" وبالفعل ثلاثا وهو مرثى وله سورته "فجبرا" يدخل يوارثان يورثان يكونان جديهما معا مع "ان تكون امراة" ايده فسلمه لادته لأن حكم الفرس لم يزل لا يبرح الا الشكاح لم يكن له "الخير" دعى "ادامه" انوهده ولا يسطر فلا يست حكم لفرس بعد ذلك

۵۴۹۰ ولہ صلی اللہ علیہ وسلم سے کشت آنے پر جبکہ تم اس سے بھی فی الجملہ،
 صہ الخیرات و مہر عیدہ، تم اسے فلا میراث کہد، والیہ فی الدارہ کو حرجت
 میں لے کر آہل اسحقان الیہ، جیل سے بھی الیہ، فلا یہود بالاسلام۔ عاصی
 انقیل لم یخرج من اہلہ الا انہ انقیل فی اہلہ بحر مہر و = = = لا فی
 الیہ، ولا مالہ، ولا حق الیہ،

٥٤٩١- واد، علو، مر من علو، امرأته عمل معه، نفس ديد المعنى هو مريض، ذهب

فتر - سواء كان سبب في ذلك صحة أو شره في حلقه المرض ، أو كذا التعليق بالشرط في حالة المرض ، أنه إذا كان في حالة المرض فطاهر ، وإنما كان الشرط في حالة المرض فلا كما بشر الشرط مع عدم وقوع العلق صله لا مصلحة ، وسقط ، حسب ما أورد ، سركاته أنواع الطلاق في حالة المرض - وبسوى أن يكون فعلا بزوج منه بدون اندار ، أو لا بد منه كالمصلحة والطلاق مع الأبوين وما سببهما ، لأن الله تعالى لم يرد له زوج منه أن لم يكن حيا في حق حقه ، فهو حيا في حقه من حيث إنه يصر بها ويظهر حيا ، وحيا مذهب مخرج من حي الزوج ، فيجعل شرط الزوج عدد في حقا كنشون من الغير عند الضرورة

٥٤٩٦ - وإن حصل النسيء على أجنبي ، إذ حصل النسيء ومباشرة الشرط في مرض الزوج وشفاء ، وإن حصل أن طلق في حلقه بالصحة لا يرب ، لأنه لم يوجد من الزوج حال تعلق حقه بطله ، لا مباشرة ، ولا مباشرة بالشرط

٥٤٩٧ - كذا في الجواب ، حصل التعلق بعمل سدون نحو سبب ، رأس الشهر ، من نسبه ، وإن حصل التعلق بغيره ، أي كان فعلا لها منه ، وبها لا ريب على كل حال ، لأن مباشرة الشرط صحتها عند وقوع الطلاق ، بعد طلاق في حقه ، كذا لو طلقه بسببها ، وإن كان فعلا لا بد له منه ، قد كان النسيء في حالة المرض أو شذوذا لاجتماع لأن من سببه العلة وجدت في حالة المرض ، أي بغير رضاء ، ومباشرة بشرط مبالاة نقل على أرض محكم ، ولا ، لأن ما هو مطلوب في مباشرة هذا الشرط ، من سبب ، فاختار ريب بوجوبها ، والمائن يكون مخرج من سبب الأول الشرط لتمام علاقتها ، فلا يثبت به الريب بوضع الفلاحة

٥٤٩٨ - وإن كان النسيء في حالة الصحة والشرط في حالة المرض ، فلو كان ريب في حقه ، وأبى يوسف ، رحمه الله تعالى ،

٥٤٩٩ - وإن كان محمد ، لا يرب ، لأنه لم يوجد من الزوج مباشرة ، بغيره في حالة المرض ، ولا مباشرة الشرط ، ولا يكون ريب ، كذا لو حصل التعلق بغيره ، أجنبي

لهما أن شرطه وجد من بزوج في حالة المرض معنى ، منه أنه محمول على جهة الزوج على مباشرة هذا الشرط ، فإنه سبب تعلقه بغيره من سبب ريب ، فمن هذا الفعل ، يقع العلق عند ، بغيره لا معنى ، فينظر بسبب الانسحاب من العمل ، أي أن كذا كان استيفاء ، أو من الآخر ، بأن كذا حصله مع زوج ، وكذا ، لأبوين فالجني بين الشرط

[illegible][illegible]

قلب را صرح بركش هي البركان اذا صبح از محله الكعبه للاح اص و اورد بلي ها غائب و يا ما ياب البدر و هي الا صرح للأمر اذا كان حال حرجه و بعينه لا صرح

[illegible][illegible]

۵۱۹- از آنست که ارضی در پناه و استقامت احدیه، علی وجه انبساط و
در دست وی صاحب به یزید بروم و انوار حق نیرد، مبصری شاد بر حاله خوش.

(١) الكسبي ف و ج ه ا

(۱) کنگام حیجرتو ره الی الله وعلیه السلام وعلیهما السلام

فالفرقه حاسب من قبلها بعد ما تعلق حق الزوج عاله ، فصارت فاصد بطلان حقه حقّه من الميراث ، فيرد عليها مخصص ما يمكن ، فأما إبقاء كات الردهه فيه في حالة نقصه ، والفريقه حلت من قبله في حال لم يتعلّق حق الزوج بطلانها ، فلا يصير دائرة مدهة بطلان حقه

٥٥٠٠ - وإذا ارد الزوج وراثته ما قطب في الفقه وان قاد الزوج صحيحاً ، لأن ردهه للزوج موجب ان ، يصير الروح على شرفه الهلاك ، فيصير كالمريض بسبب الوفاة ، والردهه موجهه للفريقه ، لمخصص الفرقه في حال المرض معي ، يصير الزوج مأسر بها فكذا ، بحالات ردهه المراه ؛ لأن لا موجب الفتره ، فلا يصير معي المرضيه

إذا قلنا سب وهو صحيح ، سم نكح بالإيلاء وهو مريض لم يثب ؛ لأنه لم يفسخ في مرض موته ، لا نفس الطلاق ولا سطره ، فلا يصير فتره ، ويؤكد الإيلاء في مرضه ، وورثه شافرة سب الطلاق في مرضه ، لأن الإيلاء طلاق مؤجل ، لأن المؤجل في مرضه ، كلفه قال ، إن قضى أمه شهور ، ولم يفرده ، فانه علق

٥٥٠١ - إن قال لامرأته في مرضه قد نكح طلق ثلاث من صحته^(١) ، فو قال جامع أم امرأتى ، أو بث امرأتى ، أو قال كس ترو حتماً بسر شهوة ، أو كان يتردها في النكاح ، أو قال تزوجها في العدة ، وأنكرت الفتره ذلك نكح منه ، وبها لم يثبت إن نكح وهو في العدة

٥٥٠٢ - ما إذا قال طلقك من صحته ، علأنه نكح بالطلاق في المرض ، وأدعى الإحصاء في حالة الصحة ، ولم يصح في في الإحصاء ، صيانة منه في ميراثه ، في الإقرار بالطلاق في المرض

٥٥٠٣ - ما إذا قال جامع أم امرأتى ، أو بث امرأتى ، أم إذا قال طلقك فذلك في المرض ، فعنه لانه بأسر سب الفتره في المرض ، وأما إذا قال طلقك في الصحة ، فعلاه لم يعلق في دعوى الإحصاء ، فادكرناه في الإقرار بياسره سب الفتره في المرض

٥٥٠٤ - وأما إذا قال ، كذا يمسحها ، أو قال يمسحها في العدة ، علأنه نكح بفساد النكاح من الأصل ، أو الإحصاء بفساد النكاح من الأصل ، من الزوج (جمعاً) إنشاء للمحرمة في الحال على ما عرفت في كتاب النكاح

(١) وفي ٢ من صحته صحيح

(٢) ثبت في ب و هـ

(٣) حكاه في نسخ الترمذيه ، وكان في الأصل - حصل

٥٥٠٥- وإذا مات برجل، وهات امرأته قد كان طمسي ثلاثاً في مرض موته، ومات وأتاهي المصدة، وفي الميراث، وقال الورثة، طلق في صحبه، ولا ميراث لك، قال قول قولها: لأن الظاهر شاهد بها، لأنها تدعى بقاء النكاح بعد الموت في حق الميراث، والنكاح كان ثابتاً، والظاهر في الثابت البقاء، وكان الظاهر شاهداً لها.

٥٥٠٦- [وحد آ] بخلاف ما إذا قلت للمرأة الرجل بعد موته قد كنت عفت قبل أن يموت زوجي، ربي ميراث، وقالت الورثة، لا، بل أعفت بعد موته، أو قالت، امرأة مسلم - وهي مبيوبة أو نصرانية - بعد ما به أسلمت قبل موته، وقال الورثة، بل أسلمت بعد موته، فاقول قول الورثة، لأن هناك الظاهر شاهد للورثة: لأن المثل عارض، والإسلام كذلك، والأصل في الميراث أن يحاق بسحبها على أقرب ما ظهر، أم هنا بخلافه.

٥٥٠٧- وإذا طلق امرأة ثلاثاً في مرض موته ومات، وهي نقول لم تنقض عتقي قبل قولها مع أبي جبريل بن تطلون، الله: لأنها لم تسمع في حديثها، وهو محتمل، لأن مدة المصدة قد طول، فإذا حلفت أخذت الميراث، وفي بكت فلا ميراث لها، كما لو أقرت بتقصده المصدة، ثم أنكرت اللفظ، وإن لم تقل نكاحاً ولكنها تزوجت مروج آخر في مدة نفقسي في مطلقها المصدة، ثم قالت لم تنقض عتقي من الأول، فبقها لا تصدق عني الثاني وهي امرأة الثاني، ولا ميراث لها من الأول، وجعل إقامتها على التزوج إقراراً بما به نفقدها عتقها دلالة. ولو لم تتزوج، ولكن ماتت أبست من الحيض، وعلمت ببلاله أشهر، ثم مات الزوج، وحرمت من الميراث، ثم تزوجت بعد ذلك بزوج، وجدهم يراد أو حاصت، فلهذا ميراث من الأول، ونكاح الآخر فاسد.

ولو جازم المرأة من أمه أو من مرضها، أو في حال طلقها مرة وراث الزوج منها لأن حق الزوج عتق بماله في حد مريض، كما أن حق المرأة عتق بماله في مرضه فكما يجمع للزوج عن يطلال حتمها ويرد عنه يطلاله في حقها فكما يرد على المرأة يطلالها، حق الزوج، ويبقى النكاح في حق ميراثها، لأن قيل كيف يمكن إيقاع النكاح مع الرد، و الرد تنافي النكاح، فبأن الرد تنافي إخل، أما لنافي ميراث، فإن المسلم يرث من الموتد، فيمكن إبقاء النكاح في حق الميراث إن كان لا يمكن إبقائه في حق الحل.

٥٥٠٨- قال محمد رحمه الله تعالى في "المجامع" رجل قال لامرأتين له في مرض موته وعدن بهما، طلق أنفسكما ثلاثاً، وقد حلفت إحداهما بغيرها، ربي: أي في المجلس

شرطه فاسترد أحدهما بالإبضاع، ومضى طلق كل واحد، فلا بد بإبضاع لأبي يمي^(١) إيهام التولية لأن الطلاق لا يبرأ على ثلاث. ولا يرتب شي ختلف أم لا لم يشرط على الفقرة في جموعها، وثمة التي طلقت واحدة، لأنها لم تسترد علة الفقرة، ولا شرط الفقرة، ولا أحد وحقق علة الفقرة، وهو أحد^(٢)، وقوله أن قول الآخر صفة، يعني ثانياً وصفاً بوقوع الفقرة إلا أن هذا رضاء لم يلتزم^(٣) بوقوع الفقرة^(٤) بل تأخر عنه، ويشي عد الرضاء لا يسلح عفاها عن الإرث، كما لو طين الروح امرأته في مرضه بغير سواه، وأنه يطلق بعد ذلك لا يطلق حقها عن الإرث بهذا الزوال، كما هنا

٥٥١٠ - ولو خرج كلامهم، فإن طالت كل واحدة منهما طلق يمي^(٥) صحتي معاً طلقاً، ولم ترتب وحده سبباً، لأن وقوع الطلاق يمي^(٦) و هذه سبباً ما يقعها على نفسها، لأن كل واحد منهما يملك نفسها حكم طلاقاً، وصاحبها بحكم الوكالة، فأنصح فيه حق كل واحد من طلبها وتطبيق صاحبها، ولا يمكن جزم بهما، لأن إطلاق لا يبرأ على اختلاف، فلا بد من تعبد أحدهما، مقبول تعبد تطابق ذلك، أي لأن تطابق ذلك سبق لأن كل واحد من طلبها بيمين يمين عارة الموكيل إلى الموكل، ومن بعد ذلك لا يحتاج إلى انصاف من بعد يمينه فكان بطور تلك أمي^(٧) من بعد أنه قد كان وقوع طلاق على كل واحدة^(٨) سبباً بطريق كل واحدة منهما نفسها كانت كل واحدة منهما مباشره علة الفقرة، فلم ترتب لهذا

٥٥١١ - وإن طالت كل واحدة منهما طلق يمي^(٩) صحتي معاً طلقاً، ولم ترتب وحده سبباً، لأن كل واحد منهما يملك نفسها حكم طلاقاً، وصاحبها بحكم الوكالة، فأنصح فيه حق كل واحد من طلبها وتطبيق صاحبها، ولا يمكن جزم بهما، لأن إطلاق لا يبرأ على اختلاف، فلا بد من تعبد أحدهما، مقبول تعبد تطابق ذلك، أي لأن تطابق ذلك سبق لأن كل واحد من طلبها بيمين يمين عارة الموكيل إلى الموكل، ومن بعد ذلك لا يحتاج إلى انصاف من بعد يمينه فكان بطور تلك أمي^(٧) من بعد أنه قد كان وقوع طلاق على كل واحدة^(٨) سبباً بطريق كل واحدة منهما نفسها كانت كل واحدة منهما مباشره علة الفقرة، فلم ترتب لهذا

(١) وفي ج ١

(٢) وفي ج ١ ثم تقدم

(٣) قلت من ج ١

(٤) وفي ج ١

(٥) وفي ج ١

(٦) وفي ج ١ كل واحد منهما يبيع نفسها صلت كل واحد منهما، بإبضاع يمينه، يعني أنه قد

بها، ولا خلاف الج

وجدهم الله على وجه لا يراد لأن كل واحدة إذا طلق من رجل واحد، فإنه أي أول الكلام يتوقف على آخره إذا رجعت في أحد ما يعتبر حكم أوله، وقد رخص في غيره كلام كل واحدة منها ما يعتبر حكم رده، لأن كل واحدة منهما لو انقضت عن إرادته طلق رجعي طلق كل واحدة منطلق صاحبها، ويراد به، إذا نسب قولها ونفس، فإن نفس كل واحدة خطيئة صاحبها من رجوع أول الكلام من كل واحدة على آخره، مما يرد ثالث كل واحدة طلق رجعي وصاحبها من رجوع.

٥٥١٧ - وهو المذهب عند صاحب المذهب أحد المذهب طلق رجعي ثلاثاً، وقال الأخرى طلق رجعي ثلاثاً، ولا يرد. لأن أول طلاق رجعي، فقد بان من عليه الفرفة ويرتبه الأمر لأمر من نفس من يجب تنكح به. وفي طلاق رجعي واحد من ذلك، إذا طلق طلق رجعي وصاحبها طلق رجعي، ولم يرد هي لأنها حرمت من غير رجوع. وإذا طلق طلق رجعي، طلق رجعي، ولا يرد من رجوع واحد من ذلك، طلق رجعي ثلاثاً ورجوعاً لأن التي تنكح أولاً من نفس أصلاً، والتي تنكح آخرها حرمت من غير رجوع، وإن طلق كل واحد من حيثها ورت لأن كل واحد طلق رجعي جعل غير رجوع.

٥٥١٨ - وجد كره إذا كان في المجلس، فأما إذا فات من المجلس، ثم طلق كل واحدة منها من رجوع طلق رجعي ثلاثاً، وخرج الكلام من صاحبها، أو على صاحبها طلق رجعي، لأن الأمر والتمريض خرج من به كل واحد منها بما ينفذ من المجلس، ثبت الوكالة، فصار وخرج الطلاق من كل واحد منها فصح أن صاحبها على كل حال، فذلك ورجوعاً وكذلك لو طلق كل واحد منها صاحبها.

ولو طلق كل واحد منها من رجوع طلق رجعي ثلاثاً، لأن الأمر خرج من به كل واحد منها من رجوع طلق رجعي، وإن لم يقع الطلاق بينهما من رجوع طلق رجعي.

٥٥١٩ - وجد في مرجع طلق رجعي ثلاثاً، لأن طلاق رجعي، وهذا طلق رجعي وطلق أحد المذهب منها وصاحبها ثلاثاً لم يطلو واحد منها، بطلاق ما إذا طلق طلقاً أنصكها ثلاثاً، لم يرد إن نسب وطلق حتى هما نسب وصاحبها طلق رجعي؛ لأن من جده السأله عن التوفيق بينهما، ولم يذكر لذلك سبباً، فالتوفيق إلى سبباً، وهو طلاقهما، فإنه إن طلق طلق رجعي، فذلك طلاق رجعي، ورجوع طلاق رجعي، فذلك طلاق رجعي.

٥٥١٥ - ومما كان من مذهبنا لا يبرأ من له وقد دخل بها - صحت انكسارها بانكسار درهم، والأصل في مدسها من الأمر بالطلاق في حق المفسوز بالطلاق نفوذي، وفي حق صاحبه يوكيل إلا أن في هذه الصورة لا يبرأ أحد منهما بالإجماع، لأن الأمر بالطلاق عيني مثل الأمر باللعن، والأصل في المدسوسين باللعن أن لا يبرأ أحدهما به عن صاحبه، لقائس هذا فتقوى، لو عصى كل واحد، سبهما عصبها وصاحبها، وشرح الكلامان معاً طلقاً لاجتماعهما على تطليق كل واحد منهما، ولا ثبات لأن كل واحد منهما إنما يبرأ من الآخر بتطليق صاحبه، لا بتطليق نفسه، والفرق بين البتة بتطليق صاحبه، والتطليق بغيره، لأن كل واحد منهما يبرأ من الآخر بتطليق صاحبه، ولا يبرأ من نفسه، وأما قوله لا يبرأ أحدهما إلا بتطليق صاحبه، فمخالف للفعل الثاني والثالث، لأن هلك الره بمقتضى ما عصى وخوف البتة، ولو ثبت ما عصى بها يتركها، ولكن واحد يتركها ويترك صاحبه، فلا يترك الره من كل وجه.

٥٥١٦ - وكذا بما حرج كلامهما على التعاقب لا ثبات بهما، لأن استماع الإثبات هنا يستلزم الصانع به من نفسه، وبما يدل، وفي حق هذه بعض لا تبارك بينهما إجماعاً حرج الكلامان معاً، أي التعاقب (ولو كان صلياً إجماعاً جازماً، ولا تردد) بطلانه نكاحاً معاً، أو على التعاقب، وإن كانا على المعلى قبل أن تقول لا شيئاً ثم عدا، أو شيئاً ثم دفع سي، ويرى

٥٥١٧ - قال في الجمع الصغير إذا قتل لها طلقته بلأناً في صحتي وانقضت حلفت وصفتها المولدة، ثم كثر له بدن، أو أوصى لها بوصية قبل أن ينفك من ذلك ومن المرات

٥٥١٨ - وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يعني امرأه ووصيته حرة، لأن نكاحها ثبت الطلاق وبث انقضاء العدة، وانقضت هي (بلا جنبيات، ولهذه أسباب أحكام الأجانب) في جملتها، حتى لا توجد بغيرها بغير رجوع، ويطلق حديث في النكاح والتمسك، ويحرم رجوع الزكوة، وتصل نكاحها بها، والإقرار بالجنس صحيح، وهو صلب له صحيح.

والأبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه عكس التهمة في هذا التصديق، فاشب الظلم في هذه الآية لمؤثر أسباب تصادف على ذلك لم يطل في التبرئة، فيصح الإقرار والرجوع، ويراد حقه

(١) وفي هذا إجماعهما على مدس كل واحد منهما

(٢) في مدس

(٣) في مدس

(٤) في مدس

وانكاح حسب التهمة، فبعض هذه التهم، لانه لا شبهة في حتمها، ولا دور لها فيها في حق
غيرهما إذ كانت هذا النوع. إذ كان المبررات أكثر من حوصبه وانظر في لا شبهة إذ ليس فيه
إبطال حق على الغير، فبعض نصيبها فيه. هذا كمال الوصية والمثلية أكثر على من الرقابة
تتمه. فلا جدب دفعه في حق الرقابة وسوء تصديقهم فيه لا يرفع النكاح فيما يرجع
إلى بطلان حتمها في الإرث، على لاوت ومع خفاء الإثبات لا يصح الإقرار والوصية،
وإنما ما ذكر من الأحكام فبذلك الأحكام نسب هذه التهم، إذ لا شبهة فيها، إذ ليس
فيها دور على أحد، بخلاف الإقرار والوصية.

[illegible]

في قوله وهو خير، عبد الله المسمى رحمه الله تعالى هو الذي ينسب إليه ربه، ويعبر عن القرآن في النظر في وهو ابن لسانه هو الذي يتسلسل به وهو المسمى، وميل الذي يختلف إلى باب القضاء، وميل هو الذي يطعم أهله مع الإمكان خير، الصغير وطعم السر في موضع لا ينفك

وفي المتن: رواه مجهولة أن السلطة الحسبي في عهده وذيه السافظ قد يكون على الحب، وعلى ما وصفه من الحبس في العقل والدين، وليس في نفسه من حيث وهو الذي لا ينجح أمراته من كشف الوجه عن غير حارم، وهكذا حكى في شمس الأئمة الأورجاني رحمه الله تعالى، وعنه أيضاً أن المؤمن لا يكون ما جود مرد، إلا يرى أنه يأتي بكلمة الشهادة، ويذهب في حاله لمؤيد، وأوصفت

٥٥٢٢ - من أفعال لها الحس من دور خيم ترا طلاق لا نطق، لأنه لا يردى حل هو دور في أم لا؟ فإن في الياس كل أحد يدخل الشرط الحسبي به حول الشر لا يسمي في وجهها، لأن وطه فيه مستند

٥٥٢٣ - وإذا حالت المرأة فبذلها في ثلاثة رده، هفت الزوج، إن كان هو ثلاثة رده، جانب طلق، وفردة العسل، لا تطلق في الحكم، لأنه لا يعرف كونه ثلاثة رده فيصا بين الناس، وإن عصب امرأة أنه من الر، طلق، ولا يسمعها الختام معه

وقيل في تفسير الكرخي إن يسير في، يصف من، وهو صعب في رقيه، فلي الكرخي في أنه امرأة عقيمة، فإذا أراد أن يزوج عليها أخرى (فيل في تفسير أنه يرضى أن يكون له حية طوبى جازب لحد حتى صارت عاراً) وقيل في تفسيره ربه أن يكون له مع الحية صفة، والدمع يدي لا يبتلى في الأخير ولا يسرمد

وعلى من صفة حمة الله تعالى - أنه يتل عن كرسج، وقال بعد أسد، فود كانت اثنين وثلاثين رده يس بكم ص، لأنه إذا كان بهذه الصفة كان رده لحد، في كانت أخته ثمانية وعشرين رده كرسج، لأنه إذا كان بهذه الصفة كان مضم لحد، وفي إذا كانت لحية حقه هو كرسج، لأن الس عاراً، إطلاقاً ليس كرسج، في هل هذا وقيل في تفسير الكرخي: هو الذي لا يبالى بما يسمي ووجهه بأجبي، ووجهه أنه إذا سجع ذلك لا يصب ولا يتصر عن حاة ولا يصرب، لا يلومها في ذلك، وأما إذا صرب عن ذلك فهو ليس بكحاشه.

٥٥٢٤ - امرأة عاتل زوجها، يك غضب ولا تحلف في السلطة، تعصب الزوج وتصد

غيرهما، فطالب ليس هذا بكلاء عظيم، فقال الزوج إن سم يكرى عسماً، فالتب طالق، وكراد
النتائج

فجعل في جوابه في روح إذا كان في غير محبب يكون هذه الشككة لعملة لا يعم
مضاهي، لأن هذه الشككة من مل هذا الشككة يكون كلاً عظيمة، في كاد دور ذلك دفع
الطلاق، لأن هذه الشككة من مل هذا الشككة لا يكون كلاً عسماً - راقه سبحانه ونعاني
أصم -

الفصل الثاني والعشرون في مسائل الزوجة

٥٥٦٥- إذا أراد الزوج أن يراجع امرأته فالأحسن أن يوافقها بأنفسه لا بالتفويض لأجل صحة الرجعة لأنفسه متى علمها، ورجعة المرأة بالتفويض مختلفة فيها، وبسحب أن يحتملها بالرجعة، وإن لم يعلم حجبها لأن الرجعة عندنا اسماء للدم وليس يشترطه فكان الزوج الرجعة متصرفاً في بعض حقه، ونصرف لإساده في حاله حتى إذا لا يتوقف على علم الغير، ولكن استحب لإعلامه بما يقع في القصة وإنما يريد تزويجها بنفسه عندنا، على رخصتها، ففهم في المعصية

والجماح في انعكاس رجعة، وكذلك التسهيل والنسب سهوة، وكذلك نظر إلى التفرج بشهوة، وهذا لأنه لم يجهل ذلك رجعة يظهر في الآخر أنه وصح حرمها، لأنما يرى عند انعكاسه فعمدة من باب الطلاق، والمعلوم عنه ممكن بأن يجهل ذلك من الزوج ولكن استدامة ذلك بعد الطرح

قلنا إن الراجع بشرط اختياره وطوبى الخيارات (التيهه في منه لها) كان ذلك منه دليل مستندة عليه، وفي ظاهر الكلام هو الوطء، ظهر من الآية والظاهر إلى التفرج، لأن هذه الأسباب دواعي العودة، فبطل حكم الوطء، وثبت شيخ لأسباب رجعة لله تعالى لفظ بالنظر إلى داخل التفرج، فلهذا نظر إلى خبرها موضح الجماح منه بشهوة لم يكن رجعة في فاس قول أمير حبيبه رحمه الله تعالى، هكذا ذكر القدر في رجعة الله تعالى لأجل التسهيل عنده لا يجري مجرى نكاح، لا يرى أن الوطء فيه لا يوجب انعكاسه، فكان التفرج إلى هذه الموضع وانتظر إلى سائر الأقسام سواء

٥٥٦٦- وفي بؤد رضى مسابقة عن محمد رحمه الله تعالى لا يصح النظر إلى الغير رجعة، ولا تفويض الرجعة، لا بالنظر إلى التفرج من فاحش، ويكره أن يرد في مجردة، قاله يرد الرجعة، وكذا يكره التفويض والدمس بغير شهوة؛ لأنه لا يملك أن يشي، فبغير مراعاة لها، فإذا لم يكن من قصد الرجعة طعنها من ساعته فيؤدى إلى تعويل معه، وذلك متى

٥٥٦٧- وإن كانت امرأة بنته بشهوة، أو شئته بشهوة، أو طهرت إلى فرجه بشهوة، فلا

(١) ما بين الطلاق والوطء من الأهل ذلك، أنه في طوم يرد

(٢) ما بين الطلاق والوطء من الأهل، وأنه في طوم يرد

كان ذلك يمتنع من الزوج، فهو رجعة بمعنى تكبير الزوج هو أن الزوج علم بذلك منها، فتركها حتى عدت، وإن تمت ذلك احتساباً لا يمتنع من الزوج

وذكر شمس الأب السرحس وشيخ الإسلام جواهر رده رجمها الله تعالى أن على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يصير فرجاً خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى، وذكر شمس الأئمة احتجوا أبي رحمه الله تعالى أن على أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير رجلاً

وعن محمد رحمه الله تعالى: ورويتان، والظاهر من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، إنه مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ثم إن ثبت الرجعي بمنعها إذا أقر الزوج أنها فعلت ذلك شهراً أو عاماً إذا انكر الزوج الشهوة والفرج ذهباً لا نسب الرجعة (وكذلك في شهد شهوة أنها فعلت ذلك شهوة لا نسب الرجعة) لأن اليهود لا يعرفون الشهوة إلا بقولها، وقولها غير مقبول إذا انكر الزوج ذلك فإن محدث سماعة، حبه الله تعالى في ماله، ولو شهد اليهود على الصلة والنسب شهوة لا أنسب ساداتهم، والشهوة غيب لا جوار شهاده غائب، وذكر في مكاح الخلع أن شهادة عن النفس لا تقبل، بل شهادة خاتمه في القصورى في مثل الفسقة لا تثبت له الرجعة عند محمد رحمه الله تعالى، وفي رواية بن مسعود أن فعلها ورجعه إذا فعلها أرواح في شهوة، أو مات الزوج، وصداها ورث الزوج، فصار عن محمد رحمه الله تعالى روايتان، كما ذكر شمس الأئمة احتجوا

٥٥٢٨ قال في "نوار السعدية"، وكذلك حوله وهو اسم أو معصية ثم مات وصداها الورثة في الشهوة

٥٥٢٩ - وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأمالي أن امرأة إذا لم تسته شهوة، وأقر الزوج أنها فعلت شهوة، فإنها حنيفة رحمه الله تعالى من جهة رجعة، وإن عقرت إلى فرجها شهوة، فهي لا أحطت بها مولا، وهو في العباس مثل ذلك ولكن هذا فاحش فيجب لا يكون رجعة، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى، إن نس أو من في الصلوة شهوة، فهو رجعة وشهد صلته، ونظر في الفرج شهوة فهو رجعة ولا يمس صلته، ولو كان الزوج في الصلوة، فغلبت له، فالقبس على الرجعة أو منظر صلته، لأن الصلوة وما أوردنا

(١) ما يردنا من أجل وأثبت من طرد

(٢) ثبت من طرد

سواء يعنى الترجمة وهو من الضلالت كبح، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا تركها قبله
وسمى بغير رجعة في الطلاق، بنفسه للصلاة، فإن فعلته خلافاً، وهو كبره لم يكن رجعة
ولا قضاء للصلاة، وإذا استأنه ومن مكره، سم تركها عليه، فهو رجعة

٥٥٣٠- وفي رواية مسام عن محمد بن حمزة بن عيسى قال: قال لأمراته: إذا
جاءتكم نائبات طلقن جميعاً، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا خرج ذكره، ثم أوجبه
فهر رجعة، وكذلك إذا قال: يا بني، فقلت: حلقه، فسبها، وإذا رجع به، فبها إعاد
فلمها نائبات رجعة، وإذا لم يجد رجعة له تعالى، إذا تركها بعد ما جالس، فإن لم يخرج
ذكره، فهو رجعة، وكذلك في: منى إذا لم يخرج يده هيبه، وأحلقه، فبها رجعة
لأنها لا يحتسب نائبات (أو قل: فعل لا يحتسب نائبات) إذا رجع الزوج، ما بعده لا يكون رجعة
ويعلى ترجمه راجع ما رجع، لأن الرجعة استأنه ملك الشكج فهو بائنه
ومن هو ترجمه مبرر ولا عوج، لما ذكرنا أن ترجمه، استأنه ملك الشكج وتكونه بغير
قبول الملك لا استأنه

٥٥٣١- ولعمدة من فتاوى جعفر بن محمد بن أبي كاسم: ما راجعه من سوء، فبها
كذلك، أقر الله تعالى أنه لا يبرأ منها، فبها عيباً، فبها لا نفعل ذلك، وإذا كان من شأنه أن
لا يبرأ منها، لا بد أن يبرأ، فبها عيباً، فبها لا نفعل ذلك، وإذا كان من شأنه أن
عيباً ليس عيباً، ولكن لأن مرأه في نفسها تكون في ثيابها عيباً، فبها يبرأ منها، ويكره
أن يبرأ منها، إذا لم يكن من شأنه الترجعة

٥٥٣٢- وإذا كان طلاق بينة فلو تزوج يقول: لم ادخل بها ولا رجعة له عليها،
والله لو لم أفصح بمقام الوطء، في حق الترجعة: لا ذلك من الزوج، ولا ادعى الزوج
الاحد بينهما، فبها عيباً، فبها الرجعة، وإذا لم يكن حلقاً، فبها رجعة له

٥٥٣٣- وإذا قال: رجعة، رجعتك، فبها عيباً، فبها رجعة له، وإذا كان ذلك بعد
انقضاء العدة، فبها عيباً، لأن من الفصح لا قبل انقضاء العدة، فبها عيباً، فبها رجعة له، ولا
سهم في ذلك، ولا كذلك في الفصح، فبها عيباً، فبها رجعة له، وإذا كان من شأنه أن
تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: عليه جبر ووقفة، فبها رجعة له، وإذا كانت
فبها عيباً، فبها رجعة له، فبها عيباً، فبها رجعة له، فبها عيباً، فبها رجعة له، فبها عيباً، فبها رجعة له

حيثة : رحمه الله تعالى مع اليقين [وإنما وحيت اليقين عند أبي حنيفة رحمه الله ^(١) ، وإن كان الاستحلاف لأجل النكول والنكول يدل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، والمبطل لا يجري في الأبصار ، لأن أبه في الإخبار عما في رحمها والآية تستدل بكفى التهمة ، فإذا تكلمت عى السبي فقد حلفت التهمة ، ومن بين قولها حجة لمكان التهمة فسمى ^(٢) عى حق الرجعة لانعدام دليل لا يعضد ، لا سبب النكول الذي هو بطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

٥٥٣٤- فأبواه قال لها طلقك فقالت صجيبة له قد انصبت عدي ، فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه ، منهم من قال القول دونها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما القول قول الزوج ، كما هي تلك المسألة ، ومنهم من قال القول قولها بالاتفاق في هذه المسألة ، ولا يقع الطلاق ، ومنهم من قال : القول قول الزوج بالاتفاق ، ويحكم بوقوع الطلاق ، قال شمس لأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهو الأصح

٥٥٣٥- إذا قال نكحت ، إن راجعتك ، فأنت طالق ، فنصرف بيمينه إلى الرجعة [الحقيقة ^(٣) لا إني المقدم ، حتى لو طلقها ثم تزوجها لا يطل ، ولو راجعها تطلق ، ولو قال لأجنبية إن راجعتك فعدي حر ، فنصرف بيمينه إلى العمد ، لأن في الأجنبية انحصار بالمعققة غير ممكن فنصرف بيمينه إلى بياض ، وفي النكحة السمل حقيقة ممكن ، فلا ينصرف بيمينه إلى المجاز

٥٥٣٦- وإذا تزوج ، انطقه طلاقاً وجعاً يصير مراحماً بها ، قال المنذر الشهيد رحمه الله تعالى في الباب الأول من إقامته ، هو المختار ، لأن العمل بحقيقة الزوج إن لم يمكن أسكن العمل بمحاده ، بأن يجمع محلاً هي الرجعة قال إمام مولانا رضي الله عنه ونسب في المشراة على الخانع الصغير أن عى قول محمد رحمه الله تعالى يصير مراحماً ، وعلى قول أبي يوسف لا يصير مراحماً ، قال ^(٤) لظلمة طلاقاً رجعي أبه عدي كما كنت ، وقال أنت امرأتى ، فإن بوى الرجعة يصير مراحماً ، وإن بوى في حكم نكحت زوجاً ، أما لم يكن له بوى لا يصير مراحماً في هذا الموضع أبناً قال لطلقة طلاقاً رجعي إن راجعتك فأنت طالق ثلاثاً ، فأنقضت عدي ، ثم تزوجها لا يطل ، ولو كان الطلاق بائناً تطلق ، لأن في الزوج الأول النكح

(١) حكمة في بقية السبع التي عند

(٢) عى جميع السبع التي عندنا علينا : عى ،

(٣) هكذا في السبع التي عندنا ، وكذلك في الأصل ، البينة

(٤) أنتم من بدو م

يقبل حقيقة الرجعة، فانصرت إليه، ولم يوجد في الروح الثانية لا يبيّن وانصرفت إلى الرجعة مجزئاً وهو الحكم

٥٥٣٧ رجل طلق امرأته ثلاثاً وجعلها فذهب إلى بيت أسبها، فقال الزوج أي رقة
هذه أوردت بيني وبينك الرجل تصح، وفي طي الأصيل إذا طلق امرأته ثلاثاً وجعلها، ثم
رأسها، وقيل: إذا في مهر لا يصح، لأن الزيادة مجهولة، ولو قال رجعتك مهر يأنف
منهم إن قلت المرأة ذلك يصح، وما لا ملاء لأن هذه زيادة في المهر، فيستلزم قولها، وهذا
يقتضي ما في جلد السكاح

إذا نقصت المدة ، فقد بطل حق الرجعة ، وإنما يعرف انقضاء بعده ، كتاب التوبة من
 ذوات الأجر بأن كانت آتية ، أو صيغة ، يحصى ثلاثة أشهر ، وإن كانت من ذوات الأجر ، فإن
 كانت قيام حبسها عشرا بمجرد انقطاع الدم ، وإن كان أيام حبسها أقل من عشرة ، فحرم
 تفنيد ، أو يحصى حبسها وقت صلاة كاملة . وأما مجرد انقطاع الدم لا ينقض المدة ،
 ولا يبطل حق الرجعة ، وإن لم تفشل ولم يحضر عليها وقت صلاة كامل ، من بيعت ، فإن
 كانت مسافرة لم تقطع الرجعة بحكم ذلك ، لأن قول أبي حنيفة ، أبي يوسف وحمدهما الله
 تعالى إلا إذا صلب بها ، وإن لم يجد ورع . فتقطع الرجعة بمجرد البسم ، فإن سرعه في
 الصلاة لا يحكم بانقطاع الرجعة عندهما ما لم يخرج من الصلاة ، هو يصحح من طهههما ،
 وإن بيعت ، وقربأت الطهران ، أو عتقت المصعب ، أو خدعت لمسيجا ، فيه اختلاف
 المشايخ رحمهم الله تعالى

وهي الفسودي. وأما الكتابه، فالرجحة في حقها منقطع بمجرد انقطاع الدم. وإن كان أيام حضها دون العشر.

٥٣٨ ولو اغتصب المصنف، وبقي عضو واحد لم يصيب الماء، فالرجعة قائمة
استحساناً، قال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى في بعض النسخ سواء كان الباقي يداً، أو
رجلاً، أو شبراً، فقد سوى بين الشعر وغيره، وقال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى - المراد
منه منابت الشعر وأصوله - لا أطراف الشعر - وقال بعضهم المراد كل الشعر ينبت على أنه
الجسد فلو انحاض يد اعتسلت، وأصاب الماء منبت الشعر وأصوله، إلا أنه لم يصل إلى أطرافه
هل يكفي ذلك من الاعتسال؟ نفع اختلاف الشافعي رحمهم الله تعالى، وعن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى فيه رويان، وإن كان أقل من ذلك يعني أقل من العضو، وذلك بحر الأصح

العدد من الزوايا المتعددة، حسب هي الحروف، فلو يكنى هذا، فكذلك الحرف

[illegible]

امریکی ہذا مظاہر اسی ارٹل و جزیہ و جزیہ ایف ٹیلی و لایا میں ہے۔

١٠ قال لهم يوسف رحمه الله تعالى: "يا قوم اني انا امراة مكرمة".

٢٠٠٠

للتعبه، وبالمجيبا، و بعد، رعبه، الإطلاق، بالخصوص، كعبه، ارجو، الأضياف، و ممعه

١٩٦٧ هـ، فكتب هذه المراسلة من تلك الجزيرة وكان الاحيدود هو المراسل

أبوابهم حمراء كالنعال يتوارى الخمرية بالخط في البوم مستورين حجب في قال

عليه الصلاة والسلام ما يظن ان من عرف الله لم يمسسه ، فكيف حاله خيرة خلقه

الحرمه ندمه مظلوم و علي هذا الاخلاقه رحمتي جلد و بوي و يوه لاصرايه آيت عس

عند الحفرة : عور كـ ، ان حل قيد حصى وباتر الحالة بـ ، بـ ، له مظهر مختلف

وَحُكْمُهَا: حَرَمَ مَرْفَعَهُ فِي عِلَالَةِ الْكَلْبَةِ وَهِيَ: الْمَدِينَةُ، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَعْنَاهُ

تتمثل في توفير نظام يربط بين مستخدمي الإنترنت، ومقويات عامة الخدمات الإلكترونية، والاتصال بالإنترنت من أجهزة

^vمیں نے حضرت کو دیکھا، وہ میری طرف سے آئے اور ان کے ساتھ ایک شخص تھا۔

وَأَمَّا الظَّاهِرُ مِنْ كَيْفِ مَقَامِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، فَحَسْبُ مَا يَصْنَعُ ذَلِكَ الْفَسَادُ وَالْخَبَرُ

والذي عهده لآل حاكم الظاهر حرمته مؤنة إلى هذه الكفارة والعبيد في الجوار يسا من

لنا اتحاد، كما اننا نلحق، وكذلك في هذا وحسب النظم، في يومنا هذا.

سید علی محمدی

(٢) هكذا في الأصل (كان في البيت اربع حبات) ونحوه في نسخة رومية في المتن. تجزئة مختلفة.

(*) خروج - لعل انى نكتب في ايام الفهم في اى - وهو من طر. جرح المرقه
ولت

١٣١) و. ه. ر. آیت علی بن ابراهیم (ع) ١٣١

* 2000 (1)

(۱) در بهمن ماه ۱۳۳۷ قمری در روز ۱۳۳۷ قمری در روز ۱۳۳۷ قمری در روز ۱۳۳۷ قمری

7. 400 000 000

روا القبط انهم هم من عصب الاله بعد ذبح صليبهم^{١٩} خدمت في ٧ القلندر لم اعد ذكر لانتها

تاریخ: ۱۳۸۵/۰۵/۰۵

مِنْهُم مَّنْ يَّهْدِي رَبِّي فَأَسْتَغِيثُ بِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ هَؤُلَاءِ لَتُفْتَنُونَ

والعقد واخرج به ظاهر وفي موضع آخر قال: وشرط ان يكون ذلك العضو ما يغير به عن جميع البدن لا بد لاجل من الظاهر التثنية بظهر الأم، وظهر لا بد من النظرية، ويصرفه عن جميع البدن، فكل عضو لا يجوز انظر إليه ويصرفه عن جميع البدن كان ملحوظاً بظاهره عن حق هذا الحكم ولا بد

٥٥٥- لو شبه عضو من امرأته بظهره، فإن شبهه عضو به من عن جميع البدن بغيره، أو شبه جزء من أمه بظهره، فهو بظهره، وإن شبه عضو من امرأته لا يغير به عن جميع البدن والثاني لا يصير مضافاً [٥٥٥] والكلام فيه بغير الكلام في الإطلاق، وفي الصدوري إذا قال له: أما كنت مظهر، أو ظاهراً منك، وعن الإيجاب، فهو مظهر، وفي غيره عن أبي يوسف، رحمه الله تعالى، إن كان له أنثى من مظاهر، فهو من، ولو قال به: أنت من كظهر أمي أو عتيد أو مني، فهو مظهر، لأن هذه الحروف تقام بعضها مقام بعض

٥٥٦- وبظاهره ما يمتد به يوماً، أو شهراً، ثم مضى الوقت، سقط بظهره عتداً، فلا بد من أن العبد كما يصبح مطلقاً يصبح مرفقاً، لأن حكم الظاهر حرمة موقفة إلى مدة التعذر شيئاً، ودلت بين معنى يقول التائب من قبل الزوج، وبه في الصلوات ٥٥٦- وفي غيره: إذا قال لها: أنت على كظهر أمي من عتد، أو بعد عتده فهو ظاهراً واحداً، وإذا قال به: أنت على كظهر أمي عتداً، وإن جاء بعد عتده فهو ظاهراً، فإن كهر اليوم لم يجر في الظاهر، لدفع بعد عتده

٥٥٧- وبه أيضاً: إذا قال لها: أنت على كظهر أمي ومضاه كنه، وجب، فكفر في رجب، سقط عنه ظاهراً واحداً، وظاهره واستحساناً، الظاهر واحد، وإن كهر في شعبان لم يجر، لأنه كهر وهو مظهر

٥٥٨- قال: رأيت نوحاً قال: أنت على كظهر أمي أبداً، لا يراه الجماعة، مع كفره، وإن كهر في يوم الاستنساخ لم يجر وإن كهر في اليوم الذي هو مظهر فيه أجزء عن الكل ورواه الحسن بن سعيد عن أبي يوسف، رحمه الله تعالى، إذا قال به: أنت على كظهر أمي إلى شهر من لا يكون مظهر، قبل معنى الشهر، فإذا مضى منه مظهر،

وكتب بحرهم الوعد على المظهر إلى غاية الكفارة، فكذلك بحرهم الدو عن محو التقييد واليسر، وما أسسه ديب، وروى بن يوسف عن محمد بن رحمه الله تعالى، إن كان يشبه المظاهر

أو أتته من غيره، كما هو في المتن.

ويصح بعد الظهور من خبره أن المصلي يجب حرمة كتابه الصلاة، ويصح

بما فيه من شرط، كما يصح من خبره في المتن.

٥٥٥ - في خبره من يقرأ في الصلاة، إذا لم يقرأ في الصلاة، يجب

إلا ما عداه، فهو من الصلاة، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

وشرطه أن يكون من الصلاة، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

الشرط أن يكون من الصلاة، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

المصلحة من حرمة الصلاة، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

المصلحة من حرمة الصلاة، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

المصلحة من حرمة الصلاة، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

المصلحة من حرمة الصلاة، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

٥٥٦ - في المتن، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

المصلحة من حرمة الصلاة، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

٥٥٧ - في المتن، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

المصلحة من حرمة الصلاة، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

المصلحة من حرمة الصلاة، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

المصلحة من حرمة الصلاة، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

٥٥٨ - في المتن، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

المصلحة من حرمة الصلاة، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

المصلحة من حرمة الصلاة، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

٥٥٩ - في المتن، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

المصلحة من حرمة الصلاة، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

المصلحة من حرمة الصلاة، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

المصلحة من حرمة الصلاة، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

المصلحة من حرمة الصلاة، كما هو في المتن، كما هو في المتن.

وكانت الآلة، بحسب ما نرى من التجربة والحدس، هي هذه: "الآلة هي شبكة
 وحيدة التكرار، بدون ذاكرة، لا يمكن أن

٥٥٦- شعر مني في حبها، شجرة في عذري، في ديار من عيني كهي، امي حلاله
 في ديار مني كهي، امي حلاله

[illegible][illegible]

والصحيح من ذلك أنهم إنما قالوا بسبب حرب الموحدين - وحيثما
 انقلب أي: ما، لأن انكسار عددها، قطعها، فدرسها، وحيثما كسرها،
 وانكسر لا يصح من لسانها.

[illegible][illegible]

على هذا الترتيب، فبعد، تفديده على المسكين، حال غيبه ففلا والسلام لهامة
 أن صحر وحسب الله تعالى عه "أه صحر له ولا تعد حتى تكفر"، ولو أنش بعض الرقية،
 سم وطىء، فليجبه أن يستعمل حتى الرقة في مول أبي حنيفة، حمة الله تعالى لأن الشرط في
 الإعتاق عذبه على المسكين ومن ضروريه إخلاء الاعتق من نفسه ولم يوجد الإخلاء عنه،
 لأن الإعتاق عنه بجرأ، وعنده الإعتاق لا يجرأ، فكذلك أعني أنه من غش الكفل، فتحتق
 إخلاء الإعتاق عن المسكين

٥٤٦٢- ولو جامع في خلال الصوم جماعة بجمد الصوم يستعين الصوم لوجوب
 أحدهما في الواجب صوم مهران مندهم، وقد علم التبع فاستعاض الصوم والثاني
 فشرط تقديم الصوم ومن ضروريه، حمة الله على الجماع، ولم يوجد الإخلاء
 ولو جامعها بيلاء، أو بهاراً، أو بيلاً، فلهما أصح من صوم أبي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله تعالى، وهذا هو يوسف، وحسب فيه، فأبى يوسف حمة الله تعالى أحسن للمعنى
 الأول، وهما عشر المصطفى الثاني

٥٤٦٣- ولو جامع في خلال الإطعام لا يلزمه الأمتد، لأن تقديم الإطعام على
 المسكين ليس شرط في كسب الله تعالى، حتى يثبت شرط إخلاء الطعام عن المسكين،
 ولا كذلك الإعتاق والصوم

٥٤٦٤- ولا يجرى في بكاء، أو رقة للمصيبة، ولا مقطوعه اليد، ولا مقطوعة
 الرجلين، ولا مقطوعه اليد ورجل من جانب واحد، وأما من أذا صور به رقة مقطوعة
 والمطلق بتناول الكفاي والمكاف من كل وجه، وكل واحد من سبب فأنه من وجه، ففوات
 جس المقصود، أما العيب، ومقطوعة الرجلين ومقطوعة الرجلين يظهر، وكذا مقطوعة اليد
 والرجل من جانب واحد لأنه لا يمكنه أمشي بالمعنى الإخلاف مقطوعة اليد والرجل من جانب
 حيث يجوز، لأنه يمكنه سمي بالعصب، ويمكنه أن يمشي بإحدى يديه، فتمت في حقه
 جس مكمه، وكذا لا يجرى لخرقاء لفوات جس المقصود وهي المص

ويجوز الصم، استعصان، وذكر في النواذر أن الصم لا يجرى وهو تقليد،
 وقيل، رواية النواذر ممنعوله على الصم الأحملي أنه لا يجرى عن طهر، لأنه لم يسمع

الحق انك مسرور يكون بعد ما سورت لانيه تاكنك معر كيا من ايدك الحياه في
 دنيا مبركه. ويكون قد عشتا بعد عجز فلانتي به لكبرياء. وبعد بي حياه خيمه
 انه تعالى لا يرحم

[illegible]

والفرق لا في معنى 'عجز' التعديلي في التصغير، بسبب هذه المنهجية لا
عز في الكلام، لأن بعد ذلك منه يمكن أن يكون له... بعد مشروطة في الكلام
أن التصغير لم يفسد من حيث، بل جعل كونه عجزاً أو لا عجزاً بهما المنصب الآخر...
المرة الثانية عجزاً من حيث... إذا كان أحد مشروطة لا يمكن أن يحمل العجز على الخاص
في المنصب ليدل على مشروطة في الكلام... لأنهم ما لم يفسد في ذهني المنصب... فظهر منه
التعديلات... المذكور... من جهة تصغير... من جهة... بعد مشروطة...
الذكر وهو... بعد... كأنه... الأقرب... المنصب

[illegible]

۱) «اینها را به من بگو» (چون در این مورد، من به شما می‌گویم که چگونه می‌توانید این کار را انجام دهید.)

٥٥٧٢- وإدراج باب على كتابي في فضيلة علي الصديق، وحي في الأثر، وهو في عقد

(۱) عکس در ظاهر است، اما در حقیقت سبب فقر و محرومیت است. (۲) عکس در ظاهر است، اما در حقیقت سبب فقر و محرومیت است.

(٢) $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{2} \leq 1$

(۳) در صورت لزوم

إبراهيم عليه السلام، فأنزل من القرآن: «وَمِمَّنْ سَأَلْتَهُمْ خِيَارٌ مِّنْ عِبَادِهِ عَنِ أَمْرِ هَٰؤُلَاءِ لَمْ يَخِمْ عَلَيْهِمُ الْعِلْمُ» (البقرة: ٢٥٥).
 «وَمِمَّنْ سَأَلْتَهُمْ خِيَارٌ مِّنْ عِبَادِهِ عَنِ أَمْرِ هَٰؤُلَاءِ لَمْ يَخِمْ عَلَيْهِمُ الْعِلْمُ» (البقرة: ٢٥٥).
 «وَمِمَّنْ سَأَلْتَهُمْ خِيَارٌ مِّنْ عِبَادِهِ عَنِ أَمْرِ هَٰؤُلَاءِ لَمْ يَخِمْ عَلَيْهِمُ الْعِلْمُ» (البقرة: ٢٥٥).

من ملك، فله العزة، وإن كان يحتاج إليه، وكذلك كل من ملك ثم اتفق به
الغني والفقير، فسكنى به من الغني، لا يدرى، كذا هو، غني
عن أبي بكر ربه، لا يعني أنه قليل، إنما هو الغني، لم يملكه، ومن محمد
رحمته على من له المال، ليس يعني في تحريفه، بل في الغني، فلو
تجر

٥٥٧٢- و. و. و. ان اسریتہ، قننتہ حرہ، ثم اسرہ سوی کفار، ان الظہور لا یجوز
عن الظہار، ولو قال عبد الیمین انی کفویت قننتہ حرہ، ویرث مال یعب، ید، اسریتک، حب
حر عن کفویت ہی ا. ان تظن عہ ثم اسرہ او تظن عن صہ، ثم یکن عن ظہارہ
٥٥٧٤- وکذبہ و قال ان قننتہ، حرہ حر تظنہ، ثم و. ان ذہریہ، وحر حر
عن صہ، ثم اسرہ، فهو حر تظنہ، ویرث. اعلم ان احبہ انی حباً اولاً، ولا یحبہ
کسبح وعلی مدد فان اسریت هذا العبد، فهو حر عن صہ و. ثم قال ان اسریتہ
فحر حر عن صہ، ثم اسرہ، فهو حر عن ظہار

٥٥٦- وكتبه في مالابا، بمصر سنة ١٢٠٧ هـ، وهو من علماء المالكية، له كتاب في الفقه المالكي.

[illegible]

أما الصالح، فـ: قرأ، قال، سمى الأئمة الحمد أنى، رحمه الله تعالى، قد حذف

[illegible]

٥٢٧٧- ١٠ ذو الحجة أو الذي أخره. وقد حلف شايخ محمد بن علي في طريق الحجاز، حال عاصمه بجوارها: اني فيمصر في عام الكفا، وديت نصف حجاج من قبل لحظه وما ينه، وديت ما الكرمي والقدوري حسمه لله تعالى. وقال بعضهم: بجوارها: اني فيمصر، ولا يسمي به له السلوك. وقد ذكره في النص مع حجاب في باب مذقه المجلد

[illegible]

وهي المفرد في نصف النعام الإلهي الذي يهبط عليهم ويهبهم، به يحصل له كنفته إذ
يقف في أفرعها، ويهبهم ويهبهم، وقد بينا في العدد ١٠٠٠ من معناه أو المعاني
التي هي في العدد ١٠٠٠ من أفرعها، وهو على نفس ما هو في العدد ١٠٠٠ من أفرعها، وهو
وهي المفرد في نصف النعام الإلهي الذي يهبط عليهم ويهبهم، به يحصل له كنفته إذ
يقف في أفرعها، ويهبهم ويهبهم، وقد بينا في العدد ١٠٠٠ من معناه أو المعاني
التي هي في العدد ١٠٠٠ من أفرعها، وهو على نفس ما هو في العدد ١٠٠٠ من أفرعها، وهو

(١) حکماء الاعيان، ج ١، ص ١٠٠، اسم الفی مقابل قیمة ١٠٠

(۱) نظام، ط و س و م، و خلایق و وحشی آدمی

آخر عني كل مسكن، فان لم يعد الأرحس فأعطى مسكن - سري، كن مسكن مندا
لا بحرته - لأن ما غود عنه لم باب تكفاره مراعاة عدد المسكن، وم هذا وجهه في مسكن،
وقد أخذ مقدار وجهه في مسكن فلا يجره.

٥٥٨٢- وإذا أعطى مسكن واحد، فله صدام من مسكن في يوم واحد دفعه واحد،
لا يجره، ولو صرف إلى صدام من مسكن في مسكن، يوم حار غدا، وقد ذكرنا في
يوسف رحمه الله تعالى عن مسكن الواحد في صدام الإباحة بخلاف هذا

٥٥٨٣- وم صرف صدام مسكن إلى مسكن، أحد دفعات متفرقات، اختلاف
المسكن ورحمة الله تعالى فيه، والصحيح أنه لا يجره، وفي صدام الإباحة لا يجره في يوم
واحد، وإن فرق بلا خلاف بين المشايخ ورحمة الله تعالى

٥٥٨٤- وإن أظهم عن ظاهر من مسكن في يوم واحد، كن مسكن صاغما من
حنقة جاز عنها عد محمد رحمه الله تعالى، وهذا ليس حنقة وأي يوسف رحمه الله تعالى
يخود عن واحد مثبته، فمحمد رحمه الله تعالى يقول: يجره [ووه] وجهه بالوجهين^١
ويجره، والمصرف مع التكفير في بحرته عينا وهذا يقولان في الأندلس^٢ لعمرو لأن
حصلت في غير محبة، لأن محبة شباك، والكفارتان من جنس واحد تأنيها تكفارة واحدة
لا عماد الجنس، والنسب، لو عد لا يكون سحلا للاقتضاء، بحوله لأن السحلا بالعد، وصار
كنه موى التكفارة لا غير، وهناك يلح من التواحدة: لأن التفتير في مد الب صدام من
الحقة ملح التفتير، لا مع ربابة، فيمع عن الواحدة احتياطاً، فداها، والله سبحانه يستل
أعلم

ومن حمود عاقل من أن الله سبحانه وتعالى قد أتى به إطلاقاً مسمى أربعة سمى بها الأئمة
الإيماء. لأن الأئمة أطلقوا في الأسماء، وحببوا فيهم ما يحبب الله، ودلت به أوجده الله
بما في من الشريعة أربعة أشهر، حتى يمد مسمى أئمة طلائعهم كان

وأيضا هذه الإيماء، لأن الله سبحانه وتعالى قد أتى به إطلاقاً مسمى أربعة سمى بها الأئمة
لأن الله سبحانه وتعالى قد أتى به إطلاقاً مسمى أربعة سمى بها الأئمة، وأما في قوله تعالى

قال الله تعالى: ولا يكون الإيماء، إلا خلف عن الجماعة في الفرج
خاصة: لأن الإيماء، من جهة إطلاق بواسطة القلم، مع حجب سجد، وجمعة الجماعة في
الفرج، وروى عن محمد بن عبد الله بن عيسى بن خلف لا يسي جندى جلدت، لا يكون إيماء
لأنه يحجب عن الجماعة، والإيماء، ما وقع الحديث فيه على جماعة، وفي قوله تعالى: إلا أن
يكون الجماعة، وكانت في قال، والله لا يملك، لا يكون، إلا، لا يكون الخدم

٥٥٨٨- وفي القدر الذي في هذا والله لا يملك، فرس من فرسك، فهو مولى، وقد
محمد، رحمه الله تعالى، في هذا، لا أصبح رأسك، ورأسك، وهو، به الخدم، فهو مولى، و
قد يسي الجماعة، فيس مولى، والله لا يملك، وهو، به الخدم، فهو مولى، ولا يسي، ويجمع
رأسه عليه، ولم أحسنه، فيس مولى، وهو، به الخدم، فهو مولى، ولا يسي، ويجمع

٥٥٨٩- ولو لم يكن، والله لا يملك، وهو، به الخدم، فهو مولى، ولا يسي، ويجمع
ولا يملك، وهو، به الخدم، فهو مولى، والله لا يملك، وهو، به الخدم، فهو مولى، ولا يسي، ويجمع
الإيماء، وإيماء عن الفرس، ولا يملك، وهو، به الخدم، فهو مولى، ولا يسي، ويجمع

٥٥٩٠- وأما حيث لا يملك، وهو، به الخدم، فهو مولى، ولا يملك، وهو، به الخدم، فهو مولى، ولا يسي، ويجمع
شرح: لأنه ما أحسنه من الجماعة، وإفقاك كذا، لا، هذا، الله، وهو، به الخدم، فهو مولى، ولا يسي، ويجمع
الأحسان خاص، وهو الله، وإفقاك كذا، لا، هذا، الله، وهو، به الخدم، فهو مولى، ولا يسي، ويجمع
عن محمد بن عبد الله بن عيسى بن خلف لا يسي جندى جلدت، لا يكون إيماء

(١) ما في المخطوطة: والله لا يملك، وهو، به الخدم، فهو مولى، ولا يسي، ويجمع

(٢) في نسخة

(٣) في نسخة

(٤) في نسخة: في قوله: والله لا يملك، وهو، به الخدم، فهو مولى، ولا يسي، ويجمع
والله لا يملك، وهو، به الخدم، فهو مولى، ولا يسي، ويجمع
والله لا يملك، وهو، به الخدم، فهو مولى، ولا يسي، ويجمع

مكتبة جامعة القاهرة - قسم المخطوطات

[illegible][illegible]

آية: وَرَحِمْنَا الْيَتَامَىٰ وَبَنَيْنَا لَهُمْ صُلُبًا وَعَيْنًا
المعنى: واليتامى: الذين ليس لهم أب أو يوصيهم
رحمنا: جعلنا لهم صلباً وعيناً

[illegible][illegible][illegible]

٥٥٩٦ - وقد كان لا يرأه بالفراسة ، كثر له كسب ، يكسب ثوباً ثوباً ، هر حلالاً ، يحولهم برص حرم ١٠٠٠ ، برود صحبت كثر ، جواب أنس كه "كريس" كدش
 بهد ، له لود صا موكنه صعب كوفه ، رن حواف شرب ديكس لإيلاء ؛ لأن القروج بيده
 ، صودة صر موشاعه سى بهد ، ومحمد وحدها ، ١٠٠٠

٥٥٩٧ - ولولا ان كثر من دم ، لفراركم : كسكال بكدا ، فهو مديا ، حتى لو موكها
 أربعة أشهر ، ولم يح ، بهد ، إيلاء : لأنه يرد به ١٠٠٠ مع ١٠٠٠ ، كرسه موزى
 كد وجامعه فيمادود المرح ، لا بحث في كسه وإن كان دس في السه

٥٥٩٨ - ولو فاهها إن عشت من جاني ما دت امرأى ، فأت صائب ثلثاً ، فهو
 موئى عنها ، حتى لو موكها ريمة شهر ولم يجلسها ، باله به نصيبها ، لأن عد المخط
 صا غير مخر صبا عده

٥٥٩٩ - مرأه داله بوجهها ، ما بسك عى دلى ؟ رجانه من شى ؟ أرسه موك
 دس من دلى ، عقد البرج ، كثر ما اركون ، يكسكال موكال ، موكال ، إن أراد به المصاع
 فهو موئى ، وبه ذاك السه لا يكون موكاً ، لأن هاهنا نصير بهج ، فلا بد من البه

٥٦٠٠ - إن فاهها ، لفريرك عصى كمره ليمير ، فهو موك ، وكد ، با فاهها ، إن
 موكك ، فطلى كيم ، لال "ليمين" سيب "الكلمة" ، ههنا رحن ذكر السبه ، واديه اميب

٥٦٠١ - ونوف فاهها ، إن موكك عصى حجه ، أو حجرة ، أو هدى ، أو مصفحة ، أو
 مصكاف ، أو صدم ، فهو موك ، لا إيلاء ، بله إيلاء ، علاه ، عل ، أن حرمه لمسه لاله موك
 ثمة عى اشراف ، ما دس من دس حرمه لمسه لاله موك ، فيصفو انظم دس حرمه الموك ، وهو
 الوط ، وهذا الموك موجود ، كد موكك عند طر بان لم اصح ، وكمه دس ذلك يمه
 عى القربان ، ولو فاهها ، كوكك ، فطلى ، فطلى ، كيمير ، فهو موك ، لأن اشراف
 كوكك ، موكك ، لا يمه ، عى "مرباناً" ، ولا يمه موكك عى ، ولا حرمه موك
 موك ، موكك ، موكك ، موكك ، موكك ، أو حجه ، أو حرمه

وعد ، لو يوسف حجه الله تعالى ، فيه "إد فاهها" ، موكك ، موكك ، لا يكون
 ، لأن له أن يمح بعد ، بشر ما قبل أرمه أشهر من غير أن يرمه موك ، وكذا موكك
 عى نى يوسف حجه الله تعالى ، باله لا يرأه ، إن موكك موكك ، لا يلفس دلاه ، أو دلاه

البراهین آخری، یہاں پہلوں میں، ولو کان فی جہنم مالا مالا، یعنی جہنم میں
 ۵۶۷۔ ہرگز ختم نہیں ہوگا، رحمہ اللہ تعالیٰ! مال نہ کرے، نہ لے، نہ ملے، نہ
 ہو اسکا کبھی، اب نہ ہی اللہ، یہی مولیٰ، وادعہ بر الصمد، یہی یس عیوبہ واثقول
 میں دلت قولہ۔

۶۰۴ ذکر ابن مسعود سے ہے کہ میں نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کو اپنے پاس سے دیکھا کہ وہ اپنے ہاتھ میں ایک چھوٹی سی چیز لے کر اپنے منہ میں ڈال رہے تھے۔ میں نے اسے پوچھا کہ یہ کیا ہے؟ فرمایا کہ یہ ہے جو اللہ تعالیٰ نے میرے لیے رکھی ہے۔ میں نے کہا کہ یہ کونسی چیز ہے؟ فرمایا کہ یہ ہے جو اللہ تعالیٰ نے میرے لیے رکھی ہے۔ میں نے کہا کہ یہ کونسی چیز ہے؟ فرمایا کہ یہ ہے جو اللہ تعالیٰ نے میرے لیے رکھی ہے۔

۱-۵۶-۵ - صحنہ ہمدردی حال تھے علی ان کا صوبہ سپریم میں ظہار دے کر بینک، اور مالی
و علی اور انصاری نے بھی سب سے پہلے اس کے خلاف ایک نوٹس جاری کیا۔ سو کہ ان مظاہرین اور
ان کے روزی شرعہ پر ہمدردی، انہوں نے کی یہاں تک کہ وہ

[illegible][illegible]

۷۵۶- وردی هشتم عن محمد باقر علیہ السلام، فی صوم شهر کد، یاں
ماز مثلاً: محمی صوم شهر رحمت، أو قال: عطی الله صاحب الصام، یاں ذان رجب عصر علی

أكرهه الأسهر، أو كره الخلع من المصم يحصى قبل الأربعه لأسهر، فليس مولى؛ لأنه يمكنه التردد في الفلحة، وذلك بعد عصى حب والخلع من غير شيء، يهرمه، فإن مضى الوقت لأطراف أنه المتدر على النذر، ربما كان لا يحصى إلا بعد الأربعه لأسهر، فهو مولى؛ لأنه لا يمكنه التردد من غير شيء يهرمه.

٥٦٠٨ - وروى هشام عن محمد بن حمزة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن فريضة إن أعتق هذا العبد عدا، فهو مريب، وموثة، غدا فصل، وعيب، بعينه بقرية، وهو يذلة قولك إن فريضة، معنى أن أعتق عبدي هذا أمس، فهو أمس عصى، وعيب، إذ بعثته إن قرية.

٥٦٠٩ - وهو قال له: إن فريضة - فأتى على حرام، يؤتى به الطلاق، فهو مولى؛ لأنه لا يمكنه التردد، لا طلاق يهرمه، وإن موى القمى، فهو مولى يفتى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد: حسبهم الله تعالى لا يكبر مولى حتى يهرمها، لأن قوله: أنت عتي حرام عند إيفاء القمى، فبغير الإيلاء، عتقا بالقربان، فكانت قال له: إن فريضة لله لا فريضة، وهناك لا يصير مولا سيد له، كما هي.

والأب حنيفة رحمه الله تعالى قال لا يمكنه التردد، لا يهرمه، بل يهرمه وعدا هو حرم المولى، كأن أعتق من مولى، أو لله لا فريضة، أو يهرم مولا له، يمكن تركه القمى سنة للضرورة؛ لأنه حلق الإيلاء، بالبرهان فقط، وصحته، وهرمه مريب للحد، صوت فائده التعليق من كل وجه، وهو أن عتي حرام، ليس يهرم فقط، و كان بنا معتبر، فلو سار مولا ففعلت غوب فبذلة التبعين من وجه، وليس إذ ترك القلب من ضيقة فائدة التبعين من كل وجه [مأخذ على تركه بعبادة دونه المعبود من وجه].

٥٦١٠ - وهو قال لامرأة: إن فريضة، فأتى على مثل امرأة فلا بد وقد كان فريضة من امرأته، فإن موى، أو لم يهرم لا يكون مولى، لا بد النسب لا يقتضي الاستواء في كل شيء.

٥٦١١ - وهو قال من امرأته، سمعنا لامرأة فخرت به، قد أشركت في إيلامها، كذا، أطلقا، لأن الأسيرك يهرم حكم الإيلاء؛ لأن قبل الأسيرك كذا يهرم في الأولى وحدها، وبعد الأسيرك لا يهرم إلا يهرم بها، كذا قال، والله لا يهرم بها، وهو لا يملك

بغير حكم البين

٥٦١٢ - روي أن لا إله أنت على حرام - سمعان لامرأة أخرى ، أنت كنت معها ، كان موث معها ، لأن الأصران هنا يقو موجب البين ، ويؤا لهما ، أنت على حرام ، يصير موثاً من كل واحد منهما ، ولم يره تكفاه بوطء كل واحد منهما ، خلاصه أنه والله لا أقر بكما ، ونفقه به أن قد به ، والله لا أقر بكما ، إنما صدر به موجب تكفاره ، عصاره أنك حرمة الله تعالى بينهما الشرط ، وفلا لا يفتن ولا يفر بهما ، إنما لولا أنت على حرام ، إن صر بإيلاء بغير ما مبني بالحرير ، وذلك موقوف على مو كل واحد منهما على حده

٥٦١٣ - روي أن الله لا أقر بك سنة إلا بعدة ، لا يكره موثاً ، لأنه استسنى موثاً منكراً ، عام من يود بعد به ، ولا يمكنه أن يجعل عنصر عن يمينه ، بغيره من غير شيء يلزمه ، والوفاي من لا يمكنه فريان امرئته إلا سبه ، فإنه قد نفى من السنة أربعة أشهر ، الآن صر موثاً ، لأنه صار يحال لا يمكن فريانه في الأربعه ، لأنه لا يشترط إلا بشي يلزمه

٥٦١٤ - قال في لجامع إرداعه لاسرائيل ، والله لا أقر بك إلا يوم الخميس - لا يصير موثاً حتى يفتن في كل خميس ، يفتن عليه بعد البين ، لأن الزن حسي يفتن عليه بعد خميس ، فبعد خميس من البين ، فيمكنه التفريل فيه من غير شيء يلزمه ، فإنه مضي فوس حسي (أنى عليه من ، قد السهر) ، لأن حد موثاً ، لأنه بعد أول حصر خمس يوم الاستثناء ، وفي البين بلا سبب

٥٦١٥ - روي أن لا تركمك ، لا يوم الخميس لا يضر موثاً بالبين أثناء ، لأن المستسنى في هذه الصورة من حسي يفتن عليه ، لأنه طهر الكرة وهو يوم ، يفتن صفة عامة وهي الخميس ، والكرة ، إذا أصبت إلى صفة عامة صحت ، لأن الإصافه بمزله الصفة ، وكل يوم تصعب كونه حراماً من كل وقت الاستثناء ، فيمكنه التفريل في كل خميس يفتن عليه من غير شيء يلزمه ، فأبعد لم يصح موثاً

٥٦١٦ - قال في لجامع الصمير ، إذا قال لامرأة ، والله لا أقر بك شهرين وشهرين ، فهو موثاً ، لأن جميع ببين بخلاف جميع ، فيصير بالو جميع ببين ، على ما قد قال ، والله لا أقر بك أربعة أشهر ، ، فكذلك إن قال ، والله لا أقر بك شهرين ، وشهرين بعد هاتين

١٣ روي ب ر م (بغير موجب أصح)

(١٤) حكاه في حاشي المصنف إلى حد ، كذا في الأصل بين عليه حد شهر

(١٥) قلب من ب ر م

اشهرين، فهو مؤثر د

٥٦١٧- وقال لا أثر لث شهرين، فكذلك يوماً له قال والله لا أترك شهرين بعد هذين شهرين، لا يكون مؤثراً، وإرادته قوله لا يكون مؤثراً، حق الطلاق، حتى لو ركب أربعة أشهر رسم بهرمه، لا يبرأ منه؛ لأن ملك كلام الأول لم يفسر مؤثراً في حق الطلاق إلا بالطلاق، في حق الطلاق لا يبرأ، على الأقل من أربعة أشهر، وقد دى مد ما مكث يوماً والله لا أترك شهرين بعد هذين شهرين، أو صلح مؤثراً في حق الطلاق، صلح مؤثراً الآن، وحده خمسة مؤثراً لأن به مع بعده عن ثمانية أشهرته في أصل سر أربعة شهر يوم، لأنه مضى من الشهرين الأولين يوم، حتى لو قال الفسخ الثانية عقيب أمك له (أو من شهرين مؤثراً)، مضى عليه في الفسخ.

٥٦١٨- وفي حاشي، إذا قال لها والله لا أطلقك لربعد شهر بعد أربعة أشهر، فهو مؤثر بمنزلة ما ترون، والله لا أترك أمانيه أشهر، وكذا ثبت به قال، والله لا أترك شهرين بعد شهرين، فهو مؤثر، لا يبرأ، والله لا أطلقك شهر بعد سنة، فلا يبرأ من شهر بعد سنة، فلا يبرأ من شهرين مؤثراً من السنة.

٥٦١٩- وكذلك به قال، والله لا أطلقك يوماً بعد شهر، فإنا هو خمس يوم بعد شهر مضى، وكذلك ترون، والله لا أترك شهرين على شهرين، فهو مؤثر.

٥٦٢٠- وإذا بر مسعدة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في، حتى ولو لا امرأته والله لا أترك أربعة أشهر، لا يبرأ، ثم قال من سألته، والله لا أترك ثلث أشهر، فهو مؤثر.

٥٦٢١- قال في حاشي، إذا قال لا امرأته أنت طالق ثلاثاً فلو أن أترك شهرين، لا يصير مؤثراً لغيره، لأنه مضى شهر بعد الشهرين، لأن المولى من لا يمكنه فريضة امرأته من غير من، بلز (أو من مضى الشهر يمكنه زواجها من غير شيء، بلز) لأن استمراره المطلقات الثلاث مضى إلى شهر مؤثراً منه قبل الفسخ، وإرادته شهر بعد البعض، مما لم يصر بعد لمضي (شهر قبل الفسخ، لا يبرأ من الوقت فبصرف إليه الطلاق، فلا يبرأ، الطلاق، فإذا مضى شهر بعد تيمم، فقد وجد الوقت مضى منه الطلاق، صرح بحد لا يمكنه

(١) ثبت في ب و هـ د

(٢) ثبت في ط و د و هـ

(٣) ثبت في جميع نسخ التي بعده

(٤) ثبت في ط و هـ و د

قریباً ۶۰ جٹلای جبرہ، فیبر موبل لای

٥٦٤٢- زمر اولیٰ ان فریبہ، فیلب خلق ثلاث و بی ر ذریۃ سہرہ جہت ربط
نصیرو حدیثا مستند ظریف لا، وخصی ثریبہ اسہر بعد العربان لا یسرہا لہ ذل حد
الفرج ہفتی و بلا است طایف از عربت شہرا^۱

۱۶۶۲ م۔ ق۔ دہلی میں یہ، اسکا علاقہ تین ٹلاں میں ان فرنگیسا سپہو، نہ پھر موٹیہ
تھانہ لایا، وہاں مسیحی شہر وہ پھر مہاراجہ، حصار وولہا میں، والیہ میں ان لا یہاں مریاں
نہ پھر، یہاں ۵۰ لال اندریں ہی لا چکے تھے۔ ان لالہ میں، یہاں، و مہاراجہ نہ پھر
[میں مہاراجہ] - یہاں لالہ اندریں نے مہاراجہ احمد شہزاد، یہاں شہزاد لالہ اندریں

فلما قرب أحد هذا إلى رعد محلى لا يمكنه قربان لأخر لا تطلق يديه، فحينئذ يصير
موقفاً، إلا أن لا ينجس وقتاً منه يصير موقفاً لأن قرباناً واحداً، ما كان لا يلزمه الإطلاق،
إلا أنه يضره إلى تطلق يديه أو قرب الأخرى بعد ذلك وحدهما وقع التعلق، وقته كان
الطريقه تطلق يديه إلى الأخرى وحدهما، فحينئذ يسر، لأن قرباناً واحداً في
مسألة ما بعد متى يسر، وبغيرهما فيه، ثم رجع، لأنه قبل السرد، فسلط الإيلاء
عند الخلود التي، إلى بعد العبد والملك، وهي مؤلفات من ١٠ ووركاها، أنه أشهر من
غيره، فإذ ماتت بالإيلاء، فإن قرباناً أو قرباناً من الأربعة الأشهر ما به تحت

[illegible]

الأستاذ المساعد في الهندسة المدنية - جامعة القاهرة

(۱۹) $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{3} \leq \frac{1}{4}$

(٢) جئت في الأسر ولكنني الصريح جرحه عيبه وإن مررت في الأمان

(٤) فليس من عجب السامع الذي منه

قُلْ أَتُتَمَوَّنُ^١؟ ودائم يكن هذا شرطاً، فقد وجد الوصف لصفاء إله الطلاق، فيقع الطلاق، هذا هو الفرق.

٥٦٥٥ - وإذا أتي من امرأته للدخول بقاء، ولم يقرب حتى مضت أرسه أشهر أو يات منه تطليقه ورجعت حبس العدة، ثم مضت أربعة أشهر أخرى ولم يقربها^٢، وهي في فسخه، لم يثبت طهرها، لا يقع عليها تطليقة أخرى عند عامة المشايخ، رحمهم الله تعالى، وإليه مال الفكر حتى. وإليه أشبار معجده رحمته الله تعالى في الجامع، في باب التيسر في الإيلاء على إحداثها دون الأخرى

[وقال بعض مشايخ يقع عليها تطليقة أخرى^٣]، وأجمعوا على أنه لو تزوجها بعد ما بئث بمضى أربعة أشهر، ثم مضت أربعة أشهر أخرى من غير قربان، أنه يقع عليها تطليقة أخرى، [وكذلك في الكرة الثالثة، وأجمعوا على أنها لو عدت إليه بعد الفرج الثاني، ومضت أربعة أشهر من بئر قربان، أنه لا يقع عليها تطليقة أخرى^٤]

وجه قول بعض المشايخ رحمهم الله تعالى أن بعد وقوع الطلاق يحكم الإيلاء الإيلاء باق، ألا ترى أنه لو روجها، ثم مضت أربعة أشهر من غير قربان، يقع عليها تطليقة أخرى يحكم الإيلاء بالإجماع، بل إذا مضت [الأربعة أشهر بعد ذلك، فقد مضت^٥] مدة الإيلاء حال قيام الإيلاء وجه وجوب وقوع الطلاق لو لم يقع الطلاق، إن لا يقع بهم البيونة من الفحل، إلا أن قيم البيونة لا يمنع ولو وقع الطلاق يحكم الإيلاء، ألا ترى أنه لو أتى مبيهاً ثم ألقاها تطليقه، ثم مضت مدة الإيلاء، وهي في الفسخ، يقع عليها تطليقة يحكم (إيلاء).

وجه قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى أنها ما يات بالإيلاء مرة، يحتاج إلى استيفاء مدة الإيلاء عقيب، وليانة ليس محلاً لايتناه الإيلاء، [فلا يكون محلاً لاستئناف المدة؛ لأن استئناف مدة الإيلاء معبر، بابتداء الإيلاء^٦]، لأن بطله أنكر إيقاع الطلاق، كما

(١) القبر. ٢٣٧

(٢) ما بين الطرفين ساطع من الأصل وأثبتته من ظروم وف

(٣) كلفت من جميع النسخ التي في تناول أئمتنا

(٤) ما بين الطرفين ساطع من الأصل وأثبتته من ظروم وف

(٥) ما بين الطرفين ساطع من الأصل وأثبتته من ظروم وف

(٦) وفي م ر آ ب : وهي معدلة يقع عليها تطليقه

(٧) ثبت من م و م

لا يصح القول بأن اختلافه من الذي جاء في الحديث لأن هذا لا يثبت مدعى من وجه الإثبات،
و مع ذلك في إبطاله بالضرورة أن يمكن إبطاله من وجه أن الحكم الذي وجه لا يمكن
إبطاله من حيث الصلح حتى من وجه، فلا حيل في ذلك على أن لا يمكن إبطاله
بإطلاق بخصيصه، وقد ثبت البرزخ في جميعها في إجماع في هذه المسألة وقد أوردنا هذا
فيكون ثم بين أنه من قبل ذلك في البرزخ، فلا تحسن قسم ولا حجة في استصحاب
ذلك من حيث إثباته، فلا يقع الإطلاق

٥٦٦ ويا هذا الرجل لأمراته . معه . فله لا حركه . (مفسر صوليا من المرحله)
لنجد له حركه من الحركه . ويا امراته إلا سى . مغرب . ويا غيرك لا ميه يحكه من بلاد
المرحله من غير حركه . ويا ميه من ميه من ميه لا بد من المرحله من حركه

٥٦٧- وبهذه السنة استقر رجوعه الى بلده فم رحل فلما ارجع سبكه
 في لا افرى كما علمت له على ما اختلفت وجهه في سنة ١٠٠١ هـ
 استعان حتى لو فرغ من ارضه في سنة ١٠٠٢ هـ وبهذه السنة
 لا يدبر مولانا حتى يفرج بالانسانين في ارضه مع ثلاثين من نصير موت من ارضه وكنيسة
 في ارضه لا افرى له ولا لا في كما علمت له في سنة ١٠٠٣ هـ في ارضه لا افرى له ولا لا في
 في ارضه لا افرى له ولا لا في كما علمت له في سنة ١٠٠٤ هـ في ارضه لا افرى له ولا لا في
 في ارضه لا افرى له ولا لا في كما علمت له في سنة ١٠٠٥ هـ في ارضه لا افرى له ولا لا في
 في ارضه لا افرى له ولا لا في كما علمت له في سنة ١٠٠٦ هـ في ارضه لا افرى له ولا لا في
 في ارضه لا افرى له ولا لا في كما علمت له في سنة ١٠٠٧ هـ في ارضه لا افرى له ولا لا في
 في ارضه لا افرى له ولا لا في كما علمت له في سنة ١٠٠٨ هـ في ارضه لا افرى له ولا لا في
 في ارضه لا افرى له ولا لا في كما علمت له في سنة ١٠٠٩ هـ في ارضه لا افرى له ولا لا في
 في ارضه لا افرى له ولا لا في كما علمت له في سنة ١٠١٠ هـ في ارضه لا افرى له ولا لا في

[illegible]

٥٦٢٨- في العمود اد عثر فيها : قه لآ حركات فيه ، فاستبعد أوله المشهور

[illegible]

٥٦٦٩- وصفي بن هـ. لسانه ويريد صفة دشرها بعده امسك، وهو ما إذا دل
لا يفرق له. ولله لا فرق وحده ممكنه فموت واحده ممكنه، والكسار، ولله لا يفرق
حتى مفتاحه سحره. (بلا) خاص في حق الناس، وعلم في حق الملائكة
وذكر القنوري رحمه الله تعالى في شرح هذه المسألة: وذكر في قوله: ولله لا فرق وحده
ممكنه، خلاي بين اثنين يورث، ومحمد وحججه الله تعالى، وقد علم من هذا نصير قوله
من واحده ممكنه هو الكسار، والطلاق، حتى حال فيه مذهبين، مذهب مالك ومذهب
ابن حنبل، والشافعي، وهو النقص، وشيخنا دشر في عبود، ومذهبهم هو الجامع
فوق في حقه، وأبى يورث، رحمه الله تعالى، وقد علم من هذا نصير قوله: ولله لا يفرق
فوق لكل، كذا لحد، رحمه الله تعالى، قد لا في المسألة.

ثم أخرج على جوارده الأربعة، ويبيع هذه الشاة ويوزع ثمنها، قوله وقوله
 إن كان غاصاً لفضاً، فهو غاص معي، أيها مكررة في موضع المعنى، والشاة في موضع النفي
 معناه غاصت معي، وهو في حد الإطلاق، معني غاصت في حد الكفاية، وإن غاصت
 معني المضموم في حد النفي، لأن حكم إطلاقه مع حكم الكفاية لا يرى له ثبوت
 والله لا أقولك، جهالت نفس ربيعة الشهيرة بزوجها، فلهذه أربعة عشر حرفاً، فحطبه
 أخرى، وكذا في غيره.

[illegible]

مهر للإيلاء؛ لأن الإيلاء انعقد على واحدة غير عينا من حق حكم الحد والمهر جسد، وهو
يرد في جملة منفقة على الزوج في حق الحاكمين جميعاً، ولكن إذا ثبت الإيلاء وثق وقوع الطلاق
على أحدكما، جبر على البذل، فكذلك المسألة في الخلع

وذكر في منتهى هذا المسألة في توضيح، وذكر في أحد لموضع خلاف بين
يوسف ومحمد، جميعاً في معاني. قال إذا وقع الطلاق على أحداهما بعد ما عقدت أربعة
أشهر، ثم مضى أربعة أشهر أخرى، مات الأخرى على قول محمد رحمه الله تعالى،
وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يبين الأخرى، وفي موضع آخر قال إذا
وقع الطلاق على أحدهما بعد ما مضت أربعة أشهر، لا يبرأه الإيلاء في الأخرى،
وتم يدك شه حلالاً، وإن أن يذل إلا المذكور في الموضع الآخر قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى، أو يكون على المسألة عن محمد بن أبي

٥٦٣١ وفي منتهى إذا قال لأمرأته إن فرتك، فعصى هذا حر، فمكث أربعة
أشهر ولم يهربها، فرفعه إلى القاضي، فقرر أن هذا العبد عيباً، وأنه قال لها إن فرتك،
فعصى هذا حر، وإن قد مضى أربعة أشهر من غير فربان، ففترق القاضي بينهما بالإيلاء،
وحميهما طلاقاً، ثم إن العبد أقام البيعة لله حر الأهل، وقضى القاضي بحريته، فبطل
الإيلاء والطلاق، ويرد نسأله على وجهه؛ لأنه تيسر أنه لم يكن مولياً

٥٦٣٢ - يوم يتم لعبد البيعة على أنه حر الأصل، ولكن أمام رجل أئيبه أن العبد
عنده، وقضى القاضي بالعبد المستحق وقال الزوج: العبد عيب، وشهوده ورور، فإن هذه
في الاستحقاق، والعش سواه إلا يرى أنه أراد في هذا، على ما نعلمه بالنسبة، فكذلك بطل
الإيلاء عيب، وقال بعد هذا، مثلاً مضى بالإيلاء، والعروة ماضى على الزوج بقرائه أن العبد
عنده، وإن ما مضى به لازم، ثم قال بتصلابه والمتفق ولا يستحق سواه في جميع ذلك ما
لم يكن في السابق سبب معه، وإن أمر مشهور، فإذا جاء الأمر على ذلك أمثل قضاء
القاضي بالإيلاء، وقال هو هذا الموضع أيضاً إن كان لا يستحق سواه لأمره الأشهر (أو
بعضها) قبل أن يضيء القاضي بالعروة، فإن القاضي يعض الإيلاء، من غير أنه قد مضى بالعبد

(١) وكان من الأهل له عيب

(٢) وفيه فـ وشهوده قال القاضي هذا، والعش سواه، وإن قد مضى في بعضه، وثبت في
سواه

(٣) أتت من فـ د ج ب

نمبره - وثيقة سبحانه وتعالى أعيم -

نوع آخر من الإيلاء في العينة.

الإيلاء المقنن من عده به حكمه في أحدهما حال عدم العينة، وشأنه بعد حوث العينة قائم حكم حال قيام العينة، والتميز بين كتاب العينة وبين كتاب يومهم بقوله إلى تمام مدة الإيلاء، فإن بعدد الإيلاء، إن كان يومهم وجوز في مدة الإيلاء، حال قيام التكاثر وبها، وذلك كالغنى والغلاء، والصوم، وإن كان بعدد سنة لا يحق بها، ولا يشترط بالتكرار وإن كان يومهم وجوده في مدة الإيلاء حال قيام التكاثر كمثل عبده ودخول أعبده لا بعدد الإيلاء، وإن كان لا يومهم وجودها في مدة الإيلاء، حال قيام التكاثر وبها، فإنما يومهم وجوده حال انقضاء التكاثر وبها، كقوله، أو غنيتها بعدد لا، وهذا كله قول في حكمة ومحمد ورحمته الله تعالى

فأما على قول أبي يوسف، فإنه الله تعالى، إن كان الله به مد يومهم، وجوده في مدة الإيلاء حال قيام التكاثر وبها، فإنه لا يستبعد الإيلاء، كذا في العينة كما يحل في يومهم لا يستبعد بها، يومهم وبها، في مدة الإيلاء، فإن لا يومهم، إن كان بعدد سنة لا يستبعد لا وجوده في مدة الإيلاء حال قيام التكاثر وبها، وإنما يومهم وجوده حال انقضاء التكاثر وبها، يستبعد الإيلاء على كل حال

٥٦٣٣ - بيان، إذا كان يومهم، والله لا أقرب حتى أعز حتى فلا، أو حتى أطلق امرأتين فلاته، أو حتى أصوم شهر، فإنه يعتبر بمبدأه في حقيقته ومحمد ورحمته الله تعالى، لأن العينة في حقيقته سنة، يلزمها سنة، ويومهم وبها، إلى تمام مدة الإيلاء، فلا لا ينقض شرطه، ولا يعتبر بعدد حتى ينقض مدة الإيلاء، وبعد أن يرسد رحمه الله تعالى، لا يكون مرئياً، لأن العينة يومهم وجوده في مدة الإيلاء حال قيام التكاثر وبها

٥٦٣٤ - إذا كان يومهم، والله لا أقرب حتى أقل حتى فلا، أو قال حتى أصوم حتى فلا، فإنه لا يعتبر بمبدأه، فأما هذا لأن العينة في حقيقته سنة، فلا يلزم بالشر، وأنه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، فلاته يومهم وجوده في مدة الإيلاء حال قيام التكاثر وبها

٥٦٣٥ - لو قال، والله لا أقرب حتى تنكح، أو قال حتى تنكح، أو قال حتى أفعل، أو حتى تفعل، كان موجباً عنهم جميعاً، أما على قول أبي حنيفة ومحمد ورحمتهما

الله تعالى لأد العابه إن كان شيئاً لا يحلف به، إلا أنه لا يبرهم وجودها في مدة الإيلاء حتى قسم السكاح ويلب، وأما معنى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلأنه لا يبرهم وجود الغلبة في مدة الإيلاء حال قسم السكاح وقضاء، أو يقول بأد فيها أو مده لا يصح عليه؛ لأن العاية في الجبر إن ذكر لإخراج ما وراء العاية، بحيث يولا العاية لتناول الجبر كلها، والجبر لا يسدول ما وراءه فكل حداهما، لأن السكاح لا يضي بعد موت أحداهما، والفرقان لا يتصور، فلم نصنع منه لأشياء هذه، فصار ذكرها والعدم بمره، ولو لم تذكر العادة كان موقفاً، كذا هنا

٥٦٦ - ولو نال لأمراته وهي أنه لم يبره وله لا أدركا حتى اشترىك فلم يكن موقفاً عندهم جميعاً، لأن ما دعاه عن يترهم وجوده في مدة الإيلاء حال قسم السكاح ويقال به بأن استمراره لغيره، وير قال، لا أقربك حتى [أفطكتك] لو أمك سعت منك، فهو موقف عندهم جميعاً؛ لأنه لا يبرهم وجده إيمانه في مدة الإيلاء مع هذا السكاح وقضائه، هذا أصل حكم الإيلاء، فإن قدم حكم العابه

أما بين حكمه حد فوب العابه، فعقول إذا طالت العابه، ما مسخ السكوت، بحيث لا يوجد على ما عابه العابه فإنه يسقط الإيلاء، وأما العابه بما يلزم معها دياً في القصة حاق حوائب، متى كان مستوراً بها كالصوم، أو لا يبرم مثلها دياً في القصة حال قرانها، فإن كان مستوراً بها كالطلاق والعنف، وهذا على فوب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يسقط الإيلاء هوأب العابه أي شيء، كانت العابه، ويصير البصر مرسلاً، فيصير موقفاً حين طالت العابه عنده

وعلى قول محمد بن رحمه الله تعالى، أن كانت الطاهية لا يبرم معها دية في القصة حد قوامها، لو كان مستوراً بها كالتفلاق والساق يطل الإيلاء، فإنا كتب أنصته به بفرم مثلها دياً في القصة عدمه به، لو كان مستوراً بها كالصوم، فإنا كتب أنصته به وقت بعبه وهذه قامة، فإنه لا يبطال للإيلاء مع ما قبل هذه العاية

٥٦٧ - بيان هذا، إذا قال لها والله لا أقربك حتى أفر دلاً، فإنه لا يكون موقفاً بمر

(١) ما بين المعهود ساقط من أصل وأنته من طوم وقد

(٢) وفي ف وجود العابه في مدة الإيلاء مع قيام السكاح والعابه، هذا به حكم الإيلاء - بلغ

(٣) وفي ف و ط متى

(٤) ما بين المعهود ساقط من أصل وأنته من طوم وقد

موت فلان بالإجماع، لأنه بقرهم، وحيد العلم في هذه الإيلاء حال قيام المذبح وعلمت عما لا يحل به ولا علم بالمرء غيره، أما إذا ماتت طلت النسب عندها، لأن العلة ثابتة على سبيل التيقن، وعند أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى، كتب مات فلان صار له ليس برسلة، ولو قال له: والله لا أنفرك حتى يأخذ لي فلان، لا يصير موب، لأن العلة مما لا يحل به فلا يتم الضرر، وشوهم وجودها في المذبح مع ذلك الكرج رد منه وتكن اليمين معقولة، فإن مات فلان قبل الإلزام سقط اليمين عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى، وعند أبي يوسف ورحمهما الله تعالى نصير العسر مرسة، عسر موب من حين المذبح، حتى لو قريبا قبل مضي أربعة أشهر بدمه بكماله، ولو لم يقرب حرم محبس أربعة أشهر يات به بالإيلاء.

٥٢٣٨ - ولو قال له: والله لا أنفرك حتى أصوم شعبان، قال ذلك في رجوعه لا يصير موباً في قوله جملة، أو على قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى، لأنه لا يتوهم بقده المصية إلى تمام هذه الإيلاء، فعلى ما رتبنا على العلم في هذه الإيلاء، من غير شيء يلزمه وعنه أبي يوسف رحمه الله تعالى بوجه، وجود العلم في المذبح مع هذا الإيلاء، محقق للوجود أولى وتكن اليمين معقولة، فلو طلع فجر من أول يوم من شعبان، فأنك ومصح مصعباً لا يستطيع معه الصوم، بعث يمين عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى، بصحورة العلة صالحة للوجود. وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لقول العلم صار بيمين مرسة، وصار موباً من حين أكل، رد معاً، رحمه الله تعالى، كما أنك يهرز موباً، لأن هذه غلبة يلزم منها ما في القدم، حار فوات لو كان مندوراً، فإن من هذا لأمر أنه إن فركت على صوم شعبان، لو قريبا بعد ما مضى شعبان بدمه صوم شهر غير مصر عنه، فوات أصل هذه العلة لا يجب إعلان اليمين، لأنه يكون ما كنا على خلاف، فإذا عيب اليمين، عند محمد رحمه الله تعالى صار موباً من حين حلف، لأنه من حين حلف صاراً، بحال لا تمكنه قراءتها من غير شيء.

٥٢٣٩ - ذكر ابن منبه عن أبي بن كبر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لامرأته والله لا أنفرك حتى أكون فلان، زيدته مرلة أخرى له، ثم قال لفلانة والله لا أنفرك حتى أكون فلان، قال لا ينفك، وذكر ابن منبه عن محمد رحمه الله تعالى، إذا قال لامرأته والله

(١) حكاه في ب و ف م، قال في الأصل وظ لا يتوهم

(٢) لا ينفك حتى ينفك من الأمر، والله في ظروعه.

[illegible][illegible][illegible]

بوع الخرمي مسائل يعي

٥٦٤٢- الفاء هي باب الايلاء مسروقة، حرف ميم عينه ميموله بحالي ﴿لَا يَلْفُ أَهْلًا﴾^١،
 واية ثمة عيدة عن الرجوع، يقال: هذا الفلان (أي رجوع، سعى يلو، يلو باب الايلاء حيث
 لأن الميم في الايلاء قصد مع جمعها في الجمع، والميم يرجع عند قصد، و به على خسرين
 الحليم مانع، والآخر الفاء على العجز عن العودة، فيستلزم في حال الرجوع متى إلى من
 لبيت الايلاء هو سلا، فإذن كتاب صاحبنا قلنا على الجمع في كل هذا، أو في حال يائس
 الايلاء قصته بالجمع، وإن كان مريضا في كل المدة، قصته بالعدد، غير أن الفاء بالجمع يعبر
 في حق حكمي الايلاء، بالفاء بالعدد يعبر في حق عدد حكمي، حتى إنه إذا شاء إليه

(١٦) د محمد پ لافزې

(۴) حقہ فی لیل ۶

(٢) ما بين العثرتين ما يقدره اللاعب وأخصمه من طومر وف

(۱۰) فی م و د لا ۱۰ من جملة الخرافات.

والجماع، ومضت لمدة لا تفوق ثلاثين يوماً، ولكن لو جمعتها على إحداهما بعد يومه الكفارة
 ١٦٤٣-٥٠٠٠ حاصل أن في ذلك من حسن على جميع من حرى بذلك الإجماع في حرى
 إطلاقه، ولا يصح من حرى حدث ويحوز أن يبيض الإجماع في حرى إطلاقه ويضيق من حرى
 بحيث ألا يرى أن من إلى من امرأته ثم خلقها ثلاثاً بعد الإجماع في حرى إطلاقه
 ولا يظن في حرى حدث، حتى لو جمعتها يومه، يكفارة، ثم لا

۶۶۲- هـ. د کاتب مریدي في کلي اسماء، د لوګاډ مریدي في غرض خدا، وضح في
عص الله، قطر عی حمدا، د نیکو والی او پوهی وایښه بڼه، هغه داچې د

٥٦٤٥- وعوكت له بيعة بدمشق هو مريض، ثم قال اني من مريدين فقدموا على
 اجتماع بعض القضاة بالقدس، وهددوا ذلك الايلاء بقطع مرسلا، فان كان مريضا بالشرط
 فانه يفتقر للمصلحة والمريض في حق حرم القضاة بالقدس وعمره وقت خروجه من شرط لا وجه
 وجود الايلاء، حتى بان قال الامر انه وهو مسحيح بان نزل حيث يريد لا يفتقر، ولم
 يرد عليه حتى مرض من هذا لا ينقطع الحكم معه، ثم وجه هو مريض، فهدد القضاة
 كذفيه مسحيحا، وهدد لان القضاة انهم يمسرون بعد انعقاد الايلاء، وان كان مريضا بالشرط، فلما
 بعد ايلاء بعد مصادرة الشرط، فكانت العبرة بحال وجود الشرط مع هذا، وانه في
 غير القضاة بالقدس من العجز حقيقي دون العجز بحكم.

وهو من عجائب حيلهم التي ان يكون الزوج من غير الاستطعام جسداً، لو كانت
مريضة، ثم تمت بعد الاستطعام جماعة، أو كانت عاتبة وبسبب مسافة لا يقدر على قطعها
في مسافة لا يلائم، هكذا ذكر في الجامع، ووالدهم يتفقون على عدم أن يكون سامرة
محتاجة هي مكان لا يعرفه، وتكون المرأة غداً، فليس في جميع ذلك ما تقول، وذلك بأن
يقول، قلت له، أو أحسب، وبما أنه ذلك من الأشغال التي لا بد من الرجوع عنها، ثم عليه.

[illegible]

وأما المسمى بجماع كما يعتبر حال قيام الزوجه بعينه بعد البيعة، حتى لو تصحيح إذا
 فني من امرائه ومعتق أو غيره شهر، وماتت منه عاتقة من حرمها بعد ذلك بقتل الإيلاء، حتى
 لو تزوج بعد ذلك ومعتق بها أشهر أخرى من غير جماع لا يقع عليها طلاق حر
 وإذا اعتقها لأن المسمى بالجماع لا يستلزم العتق إلا إذا كانت حرة على سرف امرئ أو
 تسمى عتق الإيلاء، وهو هو حد المسمى، وهو مسمى شيء حر، بالجماع واستلزمه ثلثه، أما ما
 شرح لأبطال التبعين لأن بطلان التبعين حكم اجتهاد، فالحق بجماع لا بالمسمى، وتكسر
 وإذا كان المسمى بالجماع مسدوداً لاستلزامه الملك، فإنه لا يدرج في حاله العتق، وما روي
 البراءة من حاله العتق، وإذا ألقى بالجماع كونه لا يستلزمه ذلك، شرح لأبطال
 التبعين، لأن اجماع المسمى بجماع في الإيلاء، وقد نظروا التبعين بعد البيعة إلى غير
 مبررة، تصحيحه سداده فبطلت، أمكن تصحيحه هذا لا سيما، فصحت ما رواه شيخنا

بمدني أعلم

الفصل الخامس والعشرون في مسائل اللعان

يجب أن يعلم بان اللعان مشروع فيما بين الأزواج، سب شرعية بنو له تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْتَابُونَ أَلَهُمْ جَهَنَّمُ ذِكْرُكُمْ يُكْسِرُ بِهِمْ سُجَّاتُهُمْ﴾ الآية، وقد روى أن رسول الله ﷺ لا يمر بين المسلمين وبين امرأتين، وبين هلال بين أميته وبين امرأتين، وسببه قدس الرجل امرأته الزانية، وهو إذا ما قال بعد رجاء الله إلى من لأصل: أن هذا القاضى الزوج يقول: لا، ثم قال: لا، فجاء الرجل يقول أربع مرات: أشهد بالله يس من الصادقين فيما يمسونه من الزنا أو يقول في المرة الخامسة: ان لعنة الله على من كذب كما كذب فيها، مثب به من الزنا، ثم يقوم المرأة وتقول أربع مرات: أشهد بالله إنه كذبت فيما زعماني به من الزنا، وتقول في المرة الخامسة: عجب له على من كان صادقاً فيما زعماني به من الزنا، وهذا الترتيب المستعمل من كتاب الله تعالى، ومحمد رحمه الله تعالى ذكر قيامهما عند اللعان، وأنه ليس بامر لاوم، ألا ترى أن كلمة الله تعالى م تشر من له

وعلى من يوجب رحمه الله تعالى أنه يحتاج إلى نطقه بمواجهته، وهو أن يقول: فيما زعمتكم به من الزنا، لأنه لا ذكر لفظ لتعاليمة، يتمكن فيه سبب واحتمال، وقال أبو الحسن النكح رحمه الله تعالى: لا ذكر بدهة العاهة وأخباره، كمن: لأن بالإشارة بقطع الاحتمال.

وهذه عندنا من كان أهلاً لمساهلة، حتى إن اللعان لا يجري من الزوجين عندنا إذا كانتا محدودتين في الثقل أو أحدهما، أو كافأ وتيقين أو أحدهما، أو كانا كافرين أو أحدهما، أو مسرورين أو أسلخه، أو صبيين أو سدهما، أو مسجونين أو أسلخه، ولقد علم ذلك بغيري

(١) القدر ٤

(٢) أخرجه البحارى ٤٣٧٦، ومسلم في القضاة ٢٧٤٦، والسي في المطلق ٢٣٤٩، وأبو طرد ١٩١٧، والبيهقي ٢٠٥٦، ومالك في الموطأ ٢٥٠، وأبو داود ٢١٣٢

(٣) أخرجه البحارى ٢٩٥٨، ومسلم ١١٢٦، وشمس صدى ٢٠٧٧، أبو داود ٢٣٩٢، والترمذى ١٤٨٠

(٤) ما بين الطفرير ساقط من الأصل وأثبت في طوموف

(٥) وهي فتاوى له أنه ليس له لاوم

۵۶۱۸- وحکم حرمة الاستمتاع، كما قرعنا من النعمان من غير حكم القاضي، قد بعد الثلاث لا يمين لا يمين لا استمتاع بصلحه، يعني عنه بعد، رحمه الله تعالى في الفتوى، إلا أن العرف لا ثبت بينهما إلا يقضاه القاضي بالفرقة بينهما، وإما ثبت هذه الحرمة بنفس النعمان باخلاق، قال عليه الصلاة والسلام: «الطلاق لا يضمنان أبدا»^(۱)، وفي زيادة الاستمتاع اجتماع، بحره الاستمتاع

وإن نوعه وفروع الفرقة بينهما على قضاء القاضي بحدث العجلاني، فإن رسول الله ﷺ لما لا عن بين العجلاني وامرأة قال طلاقا، كذب عليها رسول الله ﷺ إن استكتبا، فهي طلاق ثلاثا، ولم يكره عليه الصلاة والسلام مثله^(۲)، وبو كتاب الفرقة يقع على الطلاق لأنكر، وعن عمر رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن شيء بين امرأة وبين رجل، انتصرين بينهما مني من غاير الله

ثم إن النعمان، رحمه الله تعالى، اختلعا في حصة آخره التي سبب بينهما نفس النعمان، قال أبو حنيفة ومحمد جميعا في معنى، ثبت حرمة طوقه إلى طاه تكذب أحدهما نفسه، وقال أبو يوسف، رحمه الله تعالى، ثبت حرمة مؤلفه على حرمة الرضاع والتصهرية، وتعمد الاختلاف بعد إبداء الكتب فلا غير نفسه بعد ما فرق القاضي بينهما

ثم [إذا] أراد أن يزوجها، قال أبو حنيفة ومحمد، جميعا الله تعالى له أن يزوجها، وقال أبو يوسف وروى رحمه الله تعالى، ليس له أن يزوجها، حجه في يوسف وزهر وجميعهما الله تعالى قوله عليه الصلاة والسلام: «الطلاق لا يضمنان أبدا»^(۳)، حجه في حنيفة ومحمد، جميعا الله تعالى أن الثلاث بالنفس المذكرة من الزوجين، والثابت بالإجماع فصل الحرمة، ومن جهة حرمة المودة، فقد أثبت الزيادة على نص والإجماع، وقته لا يجوز، والمضى أن النعمان غير موضوع للفرقة، وإنما حكم بالفرقة لغرض الاستمتاع بالزوج، وبغير سبب بالاحسان، وقيام القاضي مقدمه عند استماعه عن التبرع بالاحسان، وسئل هل لا يكون طلاقا لأن فعل القاضي بانه كتمه بغيره، وإذا ثبت أنه

(۱) وفي ب و هـ - لا يضمنان

(۲) أخرجه أبو داود ۱۹۱۸.

(۳) قد تقدم تفريع الحديث

(۴) لئيب من م

(۵) قد تقدم تفريع الحديث

طلاق فاعلم به القوم به الصلوة لا ساء

والحديث لا يصح فيه، لأن النبي ﷺ لم يأت بأشياء من هذا الاسم لم يكن في شريعة لا في الفهم، ومما هو في معنى التعلل في حقه حكماً، وعدمه، لا يحميها في معنى التعلل، وما حكماً، وما يعلمان إنا قال الفهم حكماً، (كذلك) لأن واجب فيه حد مختلف، يؤكد فيه عدمه، ومن صدوره في الفهم

[illegible]

٥٦٥٩- ولما تعدد عندكم فلم يبق يهود حتى غرر رءوسهم في الحياض فقتلهم
 واستقبل ثلثهم سباً من بني أمي حبيبه وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وهدل محمد
 وحمه لله تعالى. لا يسمن، ولم يلقها نالاً، أو مايتألمه النصف، فلا جد، ولا ليد،
 وكما هو رزقه بعد ذلك، ولو كان مطلقاً، حباً لآخر. لا الزوجه فانه من ثلث وجهه
 فكان الخبيث بعد الفراق ان جرد وجاله فلهذا.

وفان الزهراء (عليها السلام) في كربلاء، لا تسمى المعركة، بل تسمى «الغدير» و«الغدير» هي المعركة التي جرت في كربلاء، و«الغدير» هي المعركة التي جرت في كربلاء، و«الغدير» هي المعركة التي جرت في كربلاء.

٥٦٥- وإذا سئى ولد وحسنه فأشرف هذا الولد يس من ، بلعيا ، يقول القزوح
أنشد بالله إني لصديق صديقت به من منى الولد ، وكذا من جدب له أو ، ولو فعلها بالقول ،
وفي الولد ، وذكر في اللعن الامري ، كما ذكر القزوح في اللعن الامري ، وإذا جرح من ذلك
ففي القاصي به ، ورم الولد معه . ترى من منى يوسف رجمه به تعالى ، أن القاصي
يقول سيمد في عيون أولاده ، وأخوته من مصبه الولد ، لأنه أن من ضرورة القتل ،
بالنصرين ، في القاصي ، كما حد القزوح ، "عروق" ، ولا يعني رجم الولد ، فلا بد أن
يصرح القاصي مني ، بأنه يحد . ركن من ركن يحد أو يحد أو يحد ، ثم يحد بعد ذلك
الحد .

(١) ما هي الكهوف، ما هي الأسماء، وما هي الأسماء؟

(†) ۱۰۰۰ و ۱۰۰۰۰

(۳۱) $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$: کثرت و کثرت الی

ما اذناست بفرمان ائمه و بعد از ان اقرار به معجزه و ما قامت من طرف
الطاهر و ائمه و رؤسای من بوجه حق علیه تعالی من طرف و ما امر به یونس فیما کان
«ما کان من ذلک الا ان یؤمن» و بعد از انکه ائمه و رؤسای من بوجه حق علیه تعالی
تقدیر کردند و بعد از انکه ائمه و رؤسای من بوجه حق علیه تعالی

[illegible][illegible][illegible]

لَا يَعْظُمُ، لَا يَكُونُ أَمْرًا عَنِّي وَفِي الشُّعْرِ

١٦٤٤- وبنو وبنات جديده، بهر عبدالله، لرحه الخلدان، بلال بن عاصم بن ميماء، لاني

الخدمة منسوبة الى صاحبها لا ينقطع به حسب الوالد، فيكون بها، وهي غير التبرع

بجملہ اللہ الاولیاء، علیہم السلام، اے یوسف! رحمت اللہ تعالیٰ

۶۹۰ : لا یسجدن لی من دینی جہد ولا یسجدن لی من دینی حیة

در صورتی که این عملیات در طول زمان انجام شود، می‌تواند به بهبود وضعیت اقتصادی و اجتماعی منتهی گردد.

من سلكه لاحياء والى كماله، ثم يلقى، واجمع فوجد ردهم الى صفه لا يفر.

[illegible]

ومع أي علمه أخرى، لم تكن النسخة، بل هي من قبله، بل هي من قبله، بل هي من قبله.

الأحابي، غلايقام مع السبه

ہی وکلام پر امی حبیبہؓ، حبیبہؓ، حبیبہؓ، اُمیاء، خاندانِ لافس میں سے اُشیرہ، یقیناً

ان احسن كان موجوباً حبس نفسه، فكان هذا هو بعد الولادة، سواء رأيت حقيقة

حرمہ اللہ تعالیٰ تعالیٰ مع الطوبیٰ بہ اذکر محمداً و آلہ مریم یصح علیہا منہا - عیسیٰ

لقدود في خمس ايام كانه قال : يا حبيبي ، والله اني والله اني والله اني

بأسرط - ولله سبحانه وتعالى العزم -

الفصل السادس والعشرون في مسائل بعدة

٥٦٥٦ المدة بالحبس يجب على المطلقه، وكذلك بانفرقه من النكاح المفسد، وكذلك مدوله بسبب النكاح، لأن المدونة يثبت بالطلاق في حق الأحكام، وأثبت مدونه بالتحقيق في موضوع الإحصاء، وسقط المدونة في النكاح المدونة من وقت سريان كذا ذكره الكرخي والمتهور، هل من المحرم، لا يحبس لصبر، أو كسر، أو فقد حبس، يعني به الآية، فأخوة عند مدونة حبس، أو ثلاثة أشهر، والآية: (٥٦٥٦: حبس، أو شهر ونصف

وعله امرى عبد، جده إذا كانت غير حامل وهي حرة أربعة أشهر وغيرها، يستوعب في ذلك المحرم وعدم المدونة، والصبر والكبر، ولا يجب هذه المدونة لأي نكاح الصحيح، حتى إن النكاح بكنة، فمادة إذا ملك عبد زوجها أو عند مدونة حبس، لأن الله تعالى من على "أرواح منصف يموت" (والذي يثبته) "بكم ويدروا، ج ٥" ومطلق هذا الاسم لا يستلزم إلا: (٥٦٥٦: الصحيح، وإذا كتب نسوة عبد وحبس "ق ٥٦٥٦: من غير حلال"، فعندما شهد المدونة رجسة أيام، ولم يعمل عليها أو نصح حبسها، سحروا الآية والمطابقة والمحرر عبد، ج ٥، في ذات سواء؛ لأن ق ٥٦٥٦: (ق ٥٦٥٦: لا ضمان أجنبي) لا تضمن حلاله "لا يحبس بر مرة الآية والمطلق والمحرر عبد روجه، سواء كانت حرة وقت وجوب النسوة أو حدث بعد الوجوب

ولا يخلو في حد لآسه بالنسبة في الآية، ولياسها على هذه الرواية المطلق من النسوة لا يحبس مناه، فإذا بعت هذا الملع، ونقص الملع بحكم يواسف، فإن ما بعد ذلك قد يكون حبساً على هذه الرواية، ويظهر كونه حبساً في حق بطلان لأعداء الأسيرة، وفي حق المداكنة والى الآية فيها نسوة، اختلاف الأفراد في التفسير، فإن المصدر السعيد رحمه الله تعالى، واختار عيسى ونسوة منه، وعليه أكثر من سراج رحمهم الله تعالى، فإذا سب هذا الملع ونقص منها بحكم يواسفها

(٥٦٥٦: نسوة ٢٢٤

(٥٦٥٦: ما بين المصنفين، ما لم يأنزل وانتظم في حديثهم

(٥٦٥٦: آية مر ٥

(٥٦٥٦: الصلاة ٤

٥٦٥٧- وإن رأيت أدم بعد ذلك، هل يكون حبيباً علي هذه المرأة؟ هذا اختلاص
المسايح رحمهم الله تعالى فيما بينهم، هل بعضهم لا يكون حبيباً، ولا يهبط به الاعتداد
بالأشهر، ولا يظهر لساد الأئمة، ولقد بعضهم يكون حبيباً ويهبط به الاعتداد
بالأشهر، لأن الحكم بالإياس عند عصره، حينئذ كان جهاداً، وادع حبيباً يقصر،
فإن رأيت أدم فقد وجدنا بعض خلاف الاجتهاد، فعلى حكم الإياس الناس بالاجتهاد، ولهذا
قال هؤلاء المسايح رحمهم الله تعالى أدم الذي بعد هذه الأمة، إنما يكون حبيباً إذا كان فاضلاً
أو أسوداً، أما إذا كان عصره، أو صغيراً لا يكون حبيباً، لأن كون هذا من حبيباً
بالاجتهاد [مغلاً] يهبط حكم الإياس الثالث بالاجتهاد، بمعنى قول هؤلاء يهبط الاعتداد
بالأشهر، ويظهر الفساد في الأئمة

وقال بعضهم « كان القاضي يضي محو ذلك الكحل ثم رأته الدم لا يضي يصاد
فذلك الكحل . وطريق مصبه ان يضي أحد الزوجين يصاد الكحل سب تمام المدة ، فيضي
القاضي بجواز . وما تصبه المدة بالأسهر . وكان تصبه السبب جسم بدم . رحمة الله تعالى
يعني بأنها لو رأته الدم بعد ذلك ، عسى أن يصفق . وأب يكون خيف . وبني بصلاح الاعتماد
بالأشهر ومصاد الأنكحة . إن كانت رأته الدم في تمام الاعتماد بالأشهر ، ولا يضي بطلان
الاعتماد . الأشهر بعد . والأكحة ، بـ كـ رأته الدم بعد . الأشهر . لا اعتماد بالأشهر .
قاضي القاضي بجواز الأنكحة . لا

٥٦٥٨- وعنه أم الوليد ثلاث حبيبات إذا احتفظوا بها، أو مات عبد هشة، والأصل فيه ما روي أن ماريه الفخبة رضى الله تعالى عن عبد الله بن عبد رسول الله ﷺ ثلاثة أشهر، وكانت هي م ولد رسول الله ﷺ، ولا تصرف الهدي من قبله، فالظاهر بها سمع من رسول الله ﷺ، ولأنه لم يرض م بولده بعد بعثته لمحق معرفته حرره لسكونه في حق حكمه بعثته بتمام الفرائض وهو حب، حتى يميت بسبب ولدها من عبد دعوى، ولا يلزم بمجرد ثمن، فالحق بموافقه لسكونه في حق حكمه بتعليق بولادته فرائض وهو العدة أيضاً.

٥٦٥٩- وإذا رجع العدة بالنسبة في انقلابها في طوفاً، من اتفق ثلاث في مدة الشهر.

(١) حكيماني معروف م، وكان من الأعيان في بابل

(۲) وقوفہ: جس کی طرف سے

(۳) دوم طے وین کتاب

(٤٤) أخرجه البيهقي في الخبر (١٥٣١٣)، ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤/٢١٥).

فيهم، إن كانت الزوجة لمع من النروج من غير ذكر مالك الزيادة، فوجهه أن الملع من النروج على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما كان يوجب لوجوب العدة، بل لأن في طهها ولذا ثابت النسب ألا ترى أن الولي إذا زوج أم ولدته وهي حامل، فإنه لا يجوز وإن لم يكن عليها عدة؛ لأن في طهها وإذا ثبت النسب، وإن كانت الزوجة إن كان كذلك في ذمتهم، يجوز أن يقال بأن منع من الشرايح لوجوب العدة؛ لأن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يرى وجوب العدة على النكحة لحق روحها القدي إذا كان روحها بدن ذلك، ولا عنه على المهاجرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالا يحسد.

معي المسألة للحريية إن هاجرت إلى دار الإسلام مسلمة، فوجه قولهما إن الفقرة وقعت في دار الإسلام وهي مسلمة، فكذلك كسائر المسلمين، ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله تعالى ﴿بِأَبِ الْغَيْبِ نَشْرًا لِّمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْمُنْذِرَاتِ لَّئِنْ لَّمْ يَأْتِكُمْ مَنَافِتٌ مِّنَ الْكُفَرَاءِ فَإِنْ يَأْتِكُم مِّنْهُنَّ فَإِذَا جَاءَكُمُ الْمُنْذِرَاتُ مَطْمَئِنُوا بِهَا حَقًّا وَأَعْتَدُوا لَهَا يَوْمَ يُؤْتَى السَّاعِدُونَ حَقَّهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾، فجاء النروج من المهاجرات مطمئناً، ولم يشترط انقضاء العدة، وهذا دليل على أن العدة غير واجبة، ولأن العدة أمر من آثار النكاح، وبما في الأخبار حقيقة وحكم بما في النكاح على ما عرفت في موضعه، سيما أنه وهو العدة فإن كانت حاملاً، فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ورويتان، وروى أبو يوسف ع، أنه يجوز النكاح ولا بطلاناً حتى تنفع حممه، وهو اختيار الكرخي، وروى محمد ع، أنه لا يزوجها

وجه رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الملع من النروج من الحاصل إذا كانت مسلمة لحق صاحب الفرائض، ولا حرمة لحق الحريم. وجه رواية محمد رحمه الله تعالى: أن النكاح وضع لإتيان الفرائض الذي هو أساس النسب، وهذا كان في طهها ولذا ثبت النسب، كان عليها فرائض لصاحب النسب، فلا يستقيم غير ما ذهب إليه الفرائض لغيره.

وفي التنبيه من أبي يوسف رحمه الله تعالى ما يدل على أنه لا عدة على المهاجرة، فإنه قال: إذا خرجت وترك زوجها في دار الحرب وهي حامل فترودها - جاز - وإن جاء النروج مسلماً، ومركباً في دار الحرب، فلا عدة لها^(١) في قولهم جميعاً، عند مرفوعين القصة أو الحرية، علو حواء العدة على الدمية^(٢) من المسلم، ولم يوجد من غير الحرية.

والفرق: أن الدمية من أهل دار الإسلام، والمطاط قد شاع في دار الإسلام، فأقيم

(١) للمنفعة. ١٠

(٢) وفي م فلا عدة عليها

(٣) ما بين الحرفين، ما بين الأصغر وأكبره من ط وم و ف

فتشيع معام البوع، فأب عوييه في دار الحرب ولا شيع في دار حرب، فلا يقام معام
الفرقة، ويكون اسوع لا يب حكمه النكاح والطلاق المصححة، ويجب للعدة في النكاح
المصحح دون نكاحه، لأن طهره إنما أقسمت معام البوع، بوجوده، لا بغيره، لا يمكن في قوله،
ولا يمكن في النكاح المصحح، فلا يتم الخيرة عقله، والخيرة التمسك على صريح، وكل طهره
بشكر معام البوع، حكمة وهو شيع في النكاح، نعم العدة كما لو كان حكمة معاماً، لو
محرماً، أو حكمة، وكل طهره لا يمكن معام البوع كحكمة، البصر، لذلك، أو القصة،
أو الصبر والمصبر، ولا علة، هكذا، ذكر القلوبي في ته حه

٥٦٦٤ - وأخصي الفاضل في حه، ذكره في الأهل، وذكر في الأهل، وذكر في
بها وهي رشاء، فلا علة، هكذا، ذكر القلوبي في ته، وفي ته، وفي الأهل، وفي الأهل،
العدة، لأن البوع، معام، والبوع، ولو خلاها وهو مجبر، فمعي العدة في قول أبي
حيفة رحمه الله: لأن إحصاء نزل الله بالنكاح، وفي العدة، من الولد وحز الله تعالى
قربانها، وأما على قولهم، ذكر أبو الحسن في ته، أن العدة حجة على قوله، أيضاً،
وقال أبو يوسف، إذا كان ينزل لمعها العدة، وإذا كان لا ينزل، فلا علة، عليها

٥٦٦٥ - وإذا طلق رجل امرأته وهي صغيرة ثم نكحها، وقد دخل بها، فعلى أن يعتد
بثلاثة أشهر، هذا هو جواب الكتاب، وحكي في نسخ الإمام أبي بكر محمد بن
الفضل رحمه الله: إذا كانت صغيرة من أهله، يتابع مثلاً، وقد كان دخل بها الزوج، فعلى
أن يتنقض بالثلاثة، بل يوفى عنها بما في أن تظهر أنها طلق، حبس بدت لوجه أم لا؟ فإن ظهر
أنها حبس، كان انفصال عدها، بوضع الحمل، وإن ظهر أنها لم يحبل، كان انفصال عدها بثلاثة
أشهر، وفي حاشيت في الأشهر الثلاثة، تحتلف العدة بالخبر، لأب، قدرت على الأصل، في
حصول المقصود بالبشر

٥٦٦٦ - ذكر محمد بن عبد الله بن أبي شيبة في ته، أن العدة مسايها في إتمام الأهل
على الصغيرة أكثر من غيرها، جميع الله لا يطلون لفظ وجوب، لأنها غير محاطة، تكن
بشيء من حال، عدة مسايها، وفي نكاح، طلق أبي الخطاب، رجل نكح عمة ست عشر
سنة، وحلاب وقال، ثم ادخل بها، ثم فارقتها، فإن العدة، بر مقام، أحب إلى أن يعتد
بثلاثة أشهر، قال، لأن من النساء من غسل أعضاءها بثلاث عشرة، وأعد في ذلك بالشمع
٥٦٦٧ - في القلوبي، امرأة ينفق غرضاً يوماً، ثم انفق عنها انهم، حتى مضى

سنة، ثم طأطأها روحها، فعدديت بالأسهر! ألا بها لم يخص، فعدديت تحت صرله بحالي
 طويلاً "تم يخص"

٤٦٦٨ إذا أقر الرجل به فهو إقراره من شخصه به. فلو كذبه لم يدر من الإقرار. لو
قامت لأخرى، يجب بعده من ذلك الإقرار. فأنزل هذا جواباً على قوله "اللعنة
والسكنى لأحسن فيهما اللعنة والسكنى" أي في (من) من الزوج بأخيهما وتزويج
مهما، بعد العدة من زوج الطلاق. هكذا ذكر في الجامع في ذلك كما يحفظه

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في شرح إجماع الأصول أن "نفس حي القدرع ما عسيما وأفرع
سواها، يصير القدرع من وقت الإبراء، نصفاً، فيدخل عند الصبي من صدق الإبراء هي الاستعداد
قال محمد رحمه الله في طلاق لأصل، لمح القدرع من وقت الطزى، لا، حياً، لا، مشايخ يلج
على أنه مح القدرع، من وقت الإبراء، محضية عليه خراء على كسبه، خلاي، ولكن لا مح
له، مح القدرع، ولا محه البسكى، أن ذلك محها، وقد البره هي سبعة طه، ويهي على
موق هؤلاء، أن لا يحل له خروج بالأخت وأربع سواها ما لم يمسس القدرع من وقت الإبراء

وحيث ان سراج الاسلام في نفس السفلى له كالبعوض ما ذكر محمدا ، رحمه الله
فما في كتاب الإقرار ، ما نال من وقت الإطلاق ، محمدا على ما ذكرنا صريحا من
أنه في نفس السفلى له كالبعوض ، فما ذكرنا من كلامه صريح - على ما ذكرنا
في الإستاد ، قال محمد ، رضي الله عنه ، قال الرجل امرأته ما بنا ، ثم قال : كس خلقك
من كذا ، والولد لا يعمد ، يعني بهما ، ويعتبر عليهما في ذلك الوقت

٤٦٦٩- وأما طنب الرصم فإنه من عرض مائة ثلاثاً أو ثلاثاً مائة، بامتداد قبل القضاة
الغلة حورث، أعني بمارقة شهر رجب، وفيه إعلانات خاص في أول أبي حنيفة ومحمد
وحمهما لله، وقال أبو يوسف: غلب ثلاث حنيفة، وكذا كل مسلمة ورتب، يريد به إذا
ارتد الزوج ثم غلب أبو طالب في الرد، وروى عن غلب من العلماء ما يب من الاختلاف، وجه قول

1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 26

(3) ما بين الموعودين ما قبلهم إلا أن يوالدهم من قبلهم

(۷) حکماء

(1) ویدیو ۹ و ۱۰ مکتبہ عربیہ

(4) $\mathbf{A}^2 = \mathbf{A}$

(٦) مكنامى ه و م ، رتبه بر الأسير ٢٠٠

في يوسف. أن النكاح انقطع بفسخه قبل المولد. والطلاق الذي، أو بالطلاق الذي،
ولهذا يجب التحذير، لأن النكاح قد يفسخ بفسخه، فلا يفسخ بفسخه، وهذه بطلان النكاح بانهائه
النكاح، وبطلان بطلان هذا المفسر.

فإن قيل: إن نكاح، من النكاح، لا يعتبر النكاح، لأن الزوج لم يفسد
النكاح، وهذا السبب فيه ففسده، فقام الفقه بفسخ النكاح في حق الأفراد في حوائج،
فالزوج يعتبر النكاح لا باعتبار النكاح

ولهذا أن الزوجية في حق الزوج قائمة^١ لأن الزوجية لا يفسد من الزوجين عرف
بالنكاح، ولكن يجب لأمر، باسم الزوج، فهذا يفسد على أن يفسد الزوجية، فإذا
في الزوج، على معنى هذه الزوجية في حق الزوج، فإذا فسد الزوجية في حق الزوج، فسدت
بأنه في حق الزوج، ففسد هذه الزوجية بالنكاح، وقد كان هذه الطلاق واجباً بالطلاق
النكاح سبباً في حق النكاح، ففسد سبباً احتياطاً، وإن كان الطلاق رجلاً في صحة،
أو مرضاً، ففسد أربعة أشهر وعشراً، وقد سئل عما أحصى في نكاحه، لأن الطلاق
الرجعي لا يفسد النكاح عند سبب، فكان الزوجية قائمة لدى الزوج، وهو تعالى خال كل
لواجب عليه الزمان، هذه مولا الزوج التي أربعة أشهر وعشراً، فكان من شرطه سقوط
لا اعتباراً بالنكاح

١٧٠ - د. د. ماب النكاح في سورة وهي حامل، ففسد أن يفسد حملها في حال أبي
صحة ومحمد، محمد، الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: غداً بالظهور، فوجه
قوله: إن طهر لزوج، نفس، والذين يوافقون منكم^٢ الآية، يفسد وجوب الأعداء
بالأشهر على كل مولي غيرها، جهنم من غير ففسد من ماب، كان الزوج بائناً أو صبيلاً، لكن
بأن طهر الآية ففسد، كان الزوج بائناً، لإجماع، ولا يجمع فيما إذا كان الزوج صبيلاً،
فيصلى على جأه، ففسد من ماب، إن طاهر قوله تعالى: والذين لا أحساب أن يفسد
صحة^٣، يفسد بفسد النكاح، في حق إجماع، بوضع الحمل مفسداً من غير فصل بين ما إذا
كان الزوج صغيراً أو بائناً، وإن كان الحين حادثاً بعد الثوب، ففسد الشهور في قولهم: لأن
للغير من حق الزوج، هذه في الزوج، وهذا الزوج، ففسد من ماب، وإذا لم يكن

١٧١ د. م. م. ماب

١٧٢ مفسر ١٣٤

١٧٣ طلاق ١

حاشا عند ثبوت، وكتب العدة بالأشهر بأربعة أشهر^١ "بعد موت الحمل بعددته
 وذلك أبو الحسن العدة نفسها يوضح حملها، مما هو كذا عند ثبوت أو غير متناهية
 والذي لا ينحصر به العدة الحرة، وهذا صحيح، لأن شرط الذبح هو ثبوت الحمل
 ﴿وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ الْحَيْضِ﴾، بناءً على أن كونه ظاهرة عند الحمل، فإن هو الحرة، حاشا
 معاني فرد حملها إلى حد الطهر بعد الطلاق حملًا حادًا، فعندها أن يقع حملها وإن
 قد لا يكون من مسبق، وإذا علم أنها حملت بعد لزوم العدة، لأن لأصده بالخص، كما صرح
 لتعرف برأيه المرحوم، ومع ذلك، على أن لا يحصل معرفته برأيه المرحوم، فلهذا، ويصح حمل
 لأصده العدة

٥٦٧٠ وفي مكاح فتاوى أبي القاسم رحمه الله تعالى: "حاشا امرأته ثلاثًا وتكتم طلاقها
 عن الناس، فلما حاضت حبسها وولدت، جعلت ثم ثمر حملها، كان في الشهر من لم يبع
 حملها، لأن علقها في هذه الصورة لا تنقض بوضع الحمل عن ذكرها

٥٦٧٢ وإذا وقع امرأه طلاقاً روحها، أو صوته، فعندها العدة من يوم مات أو طلق
 عتد، لأن العدة أصلها إلا أنه صحت، أو انتفاء الحمل، أو انتفاء المكاح من كل وجه
 بالموت وغيره، ومضى أنه لا يترك حتى يعلم

٥٦٧٣ وإذا طلق امرأته ثلاثًا، فلما أصبحت بحضرة نكحها على المهر، إلا كان
 مكرراً طلاقاً سبيل بعده، إذا كان مكرراً بطلاقها، مع هذا، حاشا على وجه الرأى لا تنقض
 العدة، وكذلك من طلق امرأته ثلاثًا، ثم قام بها، فإن كان مكرراً بطلاقها لا تنقض
 عدتها، هكذا حكى صاحب المسبب رحمهم الله تعالى رحمه الله، وإن أقام مكرراً بطلاقها
 انتقض عدتها

٥٦٧٤ ولو عدتها، وأدعى شبهة بأن قتل حبيب أبي حنيفة، فإن يستل العدة
 لكل وطئة، وبعد خبره لا يرد إلى أن ينقض الأولى، وإذا انفرد الأولى وطئت الثانية أو
 الثالثة، عدتها لا تنقض بغيره في هذه الحفلة، لأن هذه العدة واحدة، لا تعد للمكاح، والمراد
 لا تنقض انتفاده في هذه العدة، وإن كان لطلاقاً واحداً، وأما ما وطئت في العدة من
 غير دعوى النسيء مع العلم بحرمته، مستأنف العدة، وذكر في مجموع التوازي أنها
 لا تنقض العدة، والأول أصح

٥٦٧٥ وكذلك هو حاله عند حال أو يغير حال، ثم وطئ، أي العدة مع العلم بحرمته.

تستأنف بعده بغير رجب، وبما حل مع الأمة الأولى من أول نفقته الأولى - وهذا لأن
يقتلح من كتابه المتقدم، وفي ذلك يكمل لاختلاف المصنفين، ربي له تعالى عنهم أنها لو أس
رواها، على ما هو من يقول، راجع كما يظهر بعد الطلاق الثاني، فدل عليه وعلى من حل
علم التكاح، على ما عده، يجب لاستئنافه، فثبتت منه بعد الطلاق، ويجب الاستئناف،
فإذا انفصلت الأولى، وعقب الثاني، وألغته، تكب الأمة أو التالية عدة النكاح، حتى لو طلقها
لزوج في عدة، فإنه لا يقع طلاق - بالأصل أن الأمة - بعد الطلاق - لا يملك لها طلاقاً،
ولمعة بعد النكاح، لا يقع الطلاق

٢٢٣-٢٢٤ - قال: مع عدة، أحرم من نفسها أو غيرها، ولو هي مدة لا تنقض
في مثلها العامة، ٢٢٤ - مع ذلك، كذا لا يفسد طلاقاً، أو أحرمت ذلك نفسها، وهذا
معلوم، فكل من الأمة - حتى حرمه الله تعالى - لأن منفسه ما هو محرم من إسقاط
سقط مسبق الخلل، معرو، فحيثما يقبل في لها

ويؤاخذ من غير ما من انقضاء النكاح، في عدة نفقته في مثلها العامة، وكذلك له،
في حرمته من زوج، ولا حرم على عصاة الأمة، ثم بعد طلاقها، فهو على هذا
الخلاص، من عدة، مع الزوج، وحده، فدل على أن الحرام، الأول من شرح كتاب
التكاح

٢٢٥-٢٢٦ - وأما حبس عدد من من جسد، عدة، شطبه، أو من حبس في عدة، فوطب
لذلك، وفي حبس، أو من حبس، كذا في غير زوجها، رخصت، وبذلك، في انقضاء
بما رتبته من الحبس في الأصغر، مما كان أكمل، لأن الأمة في الأصل، حرة، وسبب تعرف
إلا في حرم، خاصة لأرجح، من صلته ما فهم من الإحصاء، رخصت، هو تعرف، براءة
أمر، دحل، لكن، دحل، من، من، الأمة، كذا، في، فلاح، إلى
شرائط ما، من، حرم، الله، سبحانه، وعالي، علم

نوع آخر في انتفاء العدة الصغيرة

٢٢٧-٢٢٨ - إذا حدثت بعض الشهوة، ثم رأت طهر، انقضت اليه مبتنة، كما قرأ محمد،
وكذا الأئمة، عند بعض اليهود، ثم رأت الدم، سقطت به، هكذا في التنوير، رحمه

١٢٩ وفي صحيح الشيخ أبي عبد الله

١٣٠ أبي عبد الله رحمه الله

الله تعالى في شرحه ، وهذا على رويته فتنى لم يقدر الإيدس فيجب وهي الرواية التي قلنا
 الإيدس قبيحا ، على قول بعض المساج رحمهم الله تعالى ، ١٠٠٠٠ عذب بحمصه ، أو حبصيه ،
 ثم أيسب ، استغشت العدة بشهر ر ، ولو ظفقت الأمة ، ثم اعتصمت ، فإن كان الطلاق رجعي
 منعت إلى عدة أخرائ ، وإن كان بائنا لا تستحق ، والفرق أن الطلاق إذا كان رجعيًا فالعنى
 حلها ، وبمسك الكناح قائم ، أما عرف أن الطلاق لرجعي لا يريل منه كبح فبشرى بالعتي ،
 وظللك الشرف لا يزال بعد لطلاق إلا بمضي ثلاثة أشهر ، أو ثلاثة أشهر كسماي أخوة
 الأصيلة ، ثم الطلاق الذي ركن منه ، الكناح مطلقا إلا في حق الصلابة ، وإدراكه مطلقا
 لا تصور شره بالعتي

٥٦٧٩ - وأما خطفه إذا مات محب ووجهها ، فإن كان الطلاق رجعي ، انقلب إلى عدة
 النجوة ، وإن كانت مبرئة ، فإن كانت لا توث لم تنقل إلى عدة مرفاة ، وإن كانت مرفاة فقد ذكرت
 الاختلاف فلا نجد

وعد ذكره ، أن خطفه إذا حبست بعد الطلاق ، عطلت أن يصح حبسها ، وإنما القوي بمحب
 روحها إذا حبس ، بمحبته ، وهو ر ، ولأن عدة الطلاق في نفس بائس ، لأن المقصود حبس
 تصرف ر ، الرحيم ، ووصف المحب الذي على تصرف يراعى الرحم ، أم المقصود من هذه العدة
 ليس تصرف يراعى الرحم ، ألا ترى أنه يجب قبل الدخول ، وبما المقصود منها ، فلهذا انقلب
 على عواطف بمسبة الزوجية ، وفي مثل هذا المقصود لا بد من ولأن محبته رحمه الله
 تعالى إذا حبست بعد الطلاق ثم جاءت بالولاء لأكثر من سنتين ، حبست أمرها على لها
 تروحت بعد نصف العدة ، من وضع الحمل ستة أشهر ، حبلا لأمره من الصلاح

٥٦٨٠ - وأما روح الحي أمه لده ، ثم حبس عدها ، هي تحت روح ، أو هي عدة من
 روح ، فلا عده عليها (بعض من مولوي) ؛ لأن العدة إنما تجب من نوى لزوم النكاح ، ولا فرائس
 لمولوي عليها إذا كانت تحت روح ، أو في علمه روح

٥٦٨١ - وإن ظفقتها الروح بعد الاعتناء ، فعدتها عدة الحر ر ، فإن ظفقتها أولا ، ثم
 عنتها القوي ، فإن كان الطلاق رجعيًا ، انضمت العدة إلى عدة الحر ر ، وإن كانت لا ينقل

(١) وفي م : لا يزال ملك الكناح بعد الطلاق

(٢) وفي م : و م انعمان

(٣) وفي م : و م و م

(٤) وفي م : و م و م

٥٦٨٢ هـ - انتقض علقب من الزوج تم طلق الأولى، فعقب ثلاث حيض عدة المولى.

لأما [عدلت] فراث لمولى بالنفساء عدة الزوج

٥٦٨٣ هـ - وقد استلزم من زوج ولها منه ولد، وأعتقها، فعقب ثلاث حيض، حيث من النكاح يجب فيها ما يجب المتكوجة، وحيضه من العلق لا تختب فيها؛ لأنه كما اشترطها، فعدت النكاح، وحسب العدة، ألا يرى أنه لا يجوز له أن يبرأ منها من غير ذلك، إلا أنه لم يظهر حكم العدة في هذه، لقيام حل الوطء له عند البين، فإنه وإن هذا المسمى فيه حكم العدة في هذه، فيجب حيضتان لفساد النكاح بهما وهي أمه، ولها ثلاث حيض بالاعتق، إلا أن العدة بين غلاته، فما وجب من الحيضتين بفساد النكاح بمسيران من الإعتاق، لكن يجب أحد في الحيضتين الأولى، ولا يجب في الحيض الثالثة، لأنها معدن عدة أم الولد، ولا أحد في عدة أم المولود، فإنه كان نكاح من الشراء ثم انقضى بها، حل له وطءها، لأن عدته السبع من حل الوطء، والطفقة الواحدة لا تمنع عن هذا، وفي حاصت ثلاث حيض قبل حتى لم اعتقها، فلا عدة عليها من النكاح، لأن صارت معتقة بعد الشراء بفساد النكاح، لأن أثر السدة لا يظهر في حق الزوج، وإنما يظهر في حق غيره.

وإذا صارت معتقة انتقضت عفتها بمسمى للعد، ويجب عقيب العدة بالاعتق ثلاث حيض، ومولود من النكاح حاصت ثلاث حيض قبل حتى وقع لها، وبصحيح حاصت حيضتين؛ لأن عدته بعدة وحيث بفساد النكاح وهي أمه، وهذه الأمة، وحيث بفساد النكاح مقدرة بحيضتين، والله سبحانه وتعالى أعلم.

زوج آخر من يد ما يلزم عدة في عدتها؟

٥٦٨٤ هـ - انتقض من الطلاق لا يخرج من بيتها قبل ولا يبرأ، دام لزوجها عتاقها، فلا يلزم بالمرح بالنهر لحديثها، ولا يبرأ في غير مرجع، والفرق أن عتق المتوفى يجب زوجها عليها، وعسى لا نجد من يسوى أمرها، فتحتاج إلى الخروج لسوى أمر معيشتها، غير أن أمر المعيشة هذه يسوى بالنهر دون الليالي (فليج لها الخروج بالنهر دون الليالي)، فعدت المطلقة معقبها من ماله الزوج فلا يحتاج إلى الخروج، حتى لو كانت محتلة على أن لا نفقة لها، فقد قيل مانع + الخروج بها لمعاشها، فكأنوا من زوجها، وبطل لا يساعدها.

(١) حكاه في السبب الباقية من هذه، وكان في الأصل صارت

(٢) ثبت من يد ما يلزم

الخروج^١ الآية من س ح ب بعدد النسخة، فلا يصح هذا الاحتار في إبطال حق عليها،
 به كان يفسر الضد السبيد حـه انفس. حمة الله تعالى، وقد عملة ما نو حنطع على ان
 لا سكي لها، فإنه يفتي مؤنة السكي عن لروح^٢، بل هو، أن يكثرى بيد، ومنها قلنا ان
 يخل لها الخروج فلا

وهن ابن سماء عن محمد رحمه الله تعالى انه قال: الخرفي عنها روحها لا يلى ان
 يعيب حر يشبأ من نصف بيل، هذا شمس الأتمه لموسى رحمه الله تعالى وهذه
 لروية صحيحة، لأن محرم حسب السموة في غير هذا لها، البس به هي الكيوبة في جميع
 البس، او أكثرها

٦٦٥٥ - وسعد المصد، في المكان الذي تسكنه قبل مفارقه بروح رجل موته، قال الله
 تعالى: ﴿لَا تَخْرُجْ مِنْ مَنِّمُونِ﴾^٣، ولا يضافه اليوس باعتبار السكي في البسوة التي
 سكر فيه قبل المفارقه، ولو طلقها وهي غتته، كذا عديان محرم من سرتها، فتعديه
 ٦٦٦٦ - وقد طلقه ثلاثاً، أو واحدة ياتيه، هـ يور له لا سب واحد، فمضى له أن يحصل
 ... وسه حجة ما حى لا يع الطور سب ريبين الأخير^٤، وقد كسى سحائل: لأن الزوج
 معرف ما حرمه، فإن كان داسة، بحداف عليها حة، فإنها نخرج، وسكر من لا حرا حرا من
 الحصة، وإن خرج الزوج وبركته، فهو له لى، وإن تركه القاصى أن جعل معها امرأة حرمه
 (أنظر) على حيلولة، فهو حى

٦٦٦٧ - ويمنعه ان يخرج من سها إلى صحن الدار، ويبس في أو مراء سابع، إلا
 أن يكره في الدار ما ل غيرهم، فلا يخرج من سها إلى ذلك سار، لأن صحن الدار
 عملة تسكنه

٦٦٨٨ - وإن كان له روحه في منزله هو ملك الروح، فصارت الزوج هي كان
 مصدا بكسها، فب سكي في عسها في المنقة، وتشتع عن سس حة، م لها س روحه
 الروح، وإن كان يعيب لا سكي حة، فإن وهو، به الروح ان سكر حة سكت، وإن لم
 كانت هي سعة من نحره، وتكون عذرا لها هي النحر
 قال الله، وبن رحمه الله تعالى في كسها، والطفعة ثلاثاً، و... بعب، أو سقاء وسائر

وهو القبري، أي ما عدا ما عدا من النكاح الصحيح والفساد، وهو ما عدا من حق حرمة
الخروج من بيت الزوجية، لا سيما في الموضع من طلاق مولا، رضى فيه لك
من الاحتياط، والتمس من لاسميه، وذلك لا ينعقد، وهذه مسألة منسوبة إلى النكاح
مذاهبنا، بعد ما في ما عدا، وحكي قوله في ما عدا، لا سيما رحمه الله تعالى
أي لا ينعقد من الزوج، لأن ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج

٥٦٨٩ - وفي ما عدا من الزوج، لا سيما من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج
في مكسب من ما عدا من الزوج، لأن ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج
فإن ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج
سكن به، وإن ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج
على الزوج، وإن كان وجه ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج
وسكن ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج

٥٦٩٠ - قال ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج
رجل، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج
نحو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج
وسكن من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج
فإن ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج

٥٦٩١ - وفي ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج
الذي لا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج
كان ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج
عليه ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج

٥٦٩٢ - وفي ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج
إذا كان الزوج مكرهاً، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج، وهو ما عدا من الزوج

(١) وفي ما عدا من الزوج

(٢) وفي ما عدا من الزوج

(٣) وفي ما عدا من الزوج

(٤) وفي ما عدا من الزوج

(٥) وفي ما عدا من الزوج

لزوج، وكرد في الأصل وهي دأصل أيضا إذا كانت بالسواد، وهي تحلف على نفسها أو عليها من مطلق أو غيره، كانت هي معه من ثلثين إلى ثمانين

٥٩٣ وهي المدون. د طلق امرأته ببنائية وهي معه في الخيمة، وروح بنخل إليه موضع آخر في الكلا، ولاء، من يسهه لم يتعل بها؟ يظنون كان يدخل عليها صورا بين من نفسها لوجاها بتركه من ذلك الموضع، عنه أن يتقل بها، وإن كان لا يدخل عليها صورا بين من يسهه أو مذهب، يركب في ذلك الموضع " فليس به أن يسفل بها، ولأنها أن تتقل في ذلك الموضع، لأن لا عسده في موضع الطلاق واجب، والخروج حرام إلا بصروقة وفي الوجه الأول تخلف الصورة، وفي الوجه الثاني لم يحق.

٥٩٤ وإن كانت معه مدة فلها أن تخرج حده المسمى في الوفاة والطلاق، سواء كان الطلاق رجعي، أو بائن، أما في الطلاق الرجعي فظاهر، لأن نكاح قائم، وحتى بعد تعلق الكحل فيه، وبين خلافه بين لها الخروج لحده مولى، نكاح بعد الطلاق وإن كان الصلوات مائة حكمت، لأن الصلوات لا يثبت حرمه جديده، بل تؤكد ما كان من حرمة، هذا لم تكن حرمة الخروج لعدم الصلوات لا تؤكد بالطلاق، حب أغتف في العدة لزومها فيما مضى من العدة فيما يلزم آخرها.

٥٩٥ وهي الظهوري، إذا كان المولى بوا الأمة، لا يخرج من دأب على ذلك، إلا أن يخرجها المولى باعتبار ما قبل الطلاق، وروى عن محمد رحمه الله تعالى أن لها أن تخرج وإن لم يأمره المولى، وندوة وأم الزولد والمكاتبه كالآمة في إباحة الخروج وهذا الخروج مشكل من المكانة، لأنه ما كان يباح بها الخروج حال تمام النكاح لخدمة أحد، فيجب أن لا يباح بها الخروج من العدة كمن في الحرة، بخلاف آمة وندوة وأم الزولد، لأنه كان ليجل في خروجها لخدمة مولى، فيجب كذلك

والحرام أن مكانة تحتاج إلى الخروج لاكتشاف ذلك المكانة، لأن ذلك واجب عليها وأما المكاتبية فإنه يجعلها خروج أبان الزوج، ولا يجعل لها الخروج إلا بغير إذن الزوج سواء كان طلاقا رجعيًا، أو بائنًا، أو مائتًا

(١) كتب من النسخ التي عثرت

(٢) وهي م و ت و ع حرة

(٣) هكذا في طبع التي عثرتا، وكذا في الأصل يجعل

(٤) ما يور للخوف من أن يسهه من الأصل وأما ما في ط و ع

٥٦٩٦ ر أخره مسلطة لا تدح ، لا يرد الزوج ، ولا بعيد إده لأن العدة على الخرم
 لمصلحة كماله ، حب حب لا مردح حباً " الله تعالى ، وإن حب حباً لله تعالى لا يفسد
 يرد الزوج (أو العدة من الدنيا) ومبينة حقاً للزوج لا غير ، فبذلك يستقطب الزوج " أ
 فإن أسست في العدة ، ثم بعد فبقى من العدة ما يلزم الخرم مسلمه
 ٥٦٩٧ ، وأما الصبي فإن كان متعلقاً رجعيّاً ، فله أن يرد الزوج " ، وليس له
 أن يردح بعد إده كما هو المتعلق ، وإن كان متعلقاً دائماً ، فله أن يردح يرد الزوج ، وغير
 يرد ، إلا إذا كان له أهله ، لا يردح غير يرد الزوج ، وكذا حصاره المسايخ رجعيّاً
 الله تعالى

٥٦٩٨ ، وأما في إده أم القومدة قلها أن صرح ، لا هذه العدة ، إنما رجعت لزوال
 الغرض لا لزوال الكاح ، وحرمة الخرم يحصى بعد حب نراهن سكاك
 ٥٦٩٩ ، وهو حب ، فإسم زوجها فلا سكتي له ولا يرد ، إلا أن يحتاج الزوج إلى
 خط طام ، فحبها لصيانة ما

٥٧٠٠ ، رعي بن يوسف رخصه الله تعالى في إفسار إلى " طلق النصارى ، إدها
 كعفة ولا سكتي لها ، لأن من ر ، أن الله يحب الله من الدنيا ، إلا أن للسكتي
 لا يخرمها ، لأن من السكتي حتى الله تعالى وحق الزوج ، من غير سكتي محصور الله
 سكتي ، وحق الزوج لا يجب إلا بطله ، بخلاف العدة ، لأن دت حبها على الزوج ،
 فلا يفسد حتى طاب الزوج

٥٧٠١ ، وإن قبضت امرأة بن زوجها ، فلا يفسد لها ، رله السكتي ، رداً لجوارب فله يرد
 عنها ، أو لغيره الدين الفرفة ، فيها السكتي والعفة ، وأم زوج السكتي في هذه المسألة ،
 لأن من السكتي حتى سكر ، وحق لتزوج لا يفسد ، وأما الزوجين مسألة تسقي ،
 وحب مسنة امرأة العبد ومعه ، مع أن الفرفة جانب من قبيلها من السكتي " كنها ، لأن من
 التسقي ففوقه غير حق ، ومن حياها امرأة العبد ، والعفة نفسها الفرفة حتى حوات مسنة
 وتعالى أعلم

(١) ثبت من ط و ع و د

(٢) من ط و ع و د

(٣) من ط و ع و د من الإصم وللتلاد من ط و ع و د

(٤) ما بين الطوم من ط و ع و د من الإصم وللتلاد من ط و ع و د

نوع آخر في الخداد

٥٧٠٢ - لأثر في ٤ روجبه بوجه الخداد في ٤٠٠ تفسير في الاجتهاد عن
 النبي، والحدس، وبكحل ومن الكيف، والمصير، وما يصح من غير ان، ليس اشبه
 ، طرد، وليس اخفى، والتميز، لا منقطع.

٥٧٠٣ - وكنت سمعاً بوجه الخداد في حدس، وان وجوب خداد عن آثار في عينا
 روجبه لإظهار التأسف على من سمع الشكاح، كما فيها من نصا، سهوا، وحصول القصد،
 وفرد، لشيء غلب، وقد نعى في نص، وجوب الخداد على من سمع، وبوجه الاحتياط
 عن هذه الأسماء، من الرغب، أما من حلقه الأصغر، فلا من بها، بل انفسك، وتبين، او
 عينا، نص على الحدس، أو كحل لا من شاعره، فلا من به، وبك لا قصد إليه
 لو كان ان اعتاد بالحدس، وجب وجب، بل ان لم يعلم، فلا من به، وبك لا قصد
 لوجه، "انما كان الحدس هو الحدس، لأن المصير الذي يحدس عينا من المصير، فيجب
 الاحتياط عنه، لكن لا قصد بوجه، كما قلنا

وكذلك بل لم يحدس، إلا لثوب مصوغ، فلا من به، لأن من العود، وجب، وإذا
 لم يكن بما ثوب، فحدس، الله من يحدس، الحدس، وكنت سمع أن لا قصد بحدس طرية
 هذا منسب إليه، حدس من جملة الله تعالى، والمراد من الحدس، الحدس، كان حدساً مما يقع
 بها الطرية، فما كان حدساً لا يقع به، إلا من، فلا من به، لأن من حدس، وما سير العود
 لا الترس، والأحكام، من من المقاصد.

٥٧٠٤ - ولا حدس على الكتاب، إلا إذا كتب بحدس من حدس، أو من عينا روجبه،
 ولا على العينية، ويجب على الاسم، والكتابة، لا يجب على خطه، أو جملة، أو من
 الشكاح ما كان من حدس، فلا يجب حدس، وهو شكاح

٥٧٠٥ - لا حدس في عدة الولد، وكذا في عدة من الشكاح، فحدس، لأن الحدس
 إنما يجب لإظهار التأسف على من سمع الشكاح، والشكاح فحدس، وليس به حدس
 ولا شكاح، بل من لولد، بل من أصلا

وإذا احتاج بحدس، لا منقطع، كما تقتضيه بالأسنان بوجه، ولا منقطع بالطرف
 الآخر، لأن الطرف، الآخر، بوجه، والطرف المخرج، دفع الأذى، به سبعة، ونحوه، أعظم.

بوجع آخر في أسنطقه سافر في عذتها:

٥٧٠٦ - قال محمد رحمه الله تعالى في إجماع الأصحاب عراب حبيبه وحملة الله تعالى في ٩ رجل يخرج مع امرأته من حراسه إلى الحج، كتب من الكوفة ماتت الروح، ثم طلقها ثلاثاً، فكتب لا يخرج من الكوفة إلى حراسه، ولا إلى مكة، ثم بكى لها ثم رجم محرم، فذلك، بها دور، محرم لم يخرجها فكتب في عذبة، ولا بأس بالتحريم إذا انفصلت عنه، وقال محمد بن محمد رحمه الله تعالى: إذا كان بها دور محرم، فلا بأس بالتحريم في عذبة، لأن الله تعالى في حراسه

يحب أن يحميه، لا خلاف في أن خروج إزاعات، وطلب ثلاثاً ريب، ريب عقدها ومصرها قال من السفر، ثم ما قبل أن تلتفت ريب، سواء كانت في السفر، أو في غيره، ومضى؟ بهما محرم، لم يكن، لأنه ليس في حلاله حرم، لا سفر، وخروج السفر، سوى في وجهها ما دون السفر، لا بأس به، إذا سبب الحاحه إلى محرم، به غير محرم، إلا أن الرجوع أولى، فيكون الإحصاء في سفر الروح، وإن كان أحد له جهيز سفر، ولا حرم، بهما محرم، ما دون السفر، وهذا سفر، فإذا كان مثل واحد منهما سفر، فإن كانت في السفر، فإن عذبة محرم، وإن كانت رحت محرم، به غير محرم، لأن الله تعالى في حراسه، ولا موضع الاعتداء، وبك الرجوع أولى

للمر

٥٧٠٧ - وقد كانت في عهد لا يخرج به غير محرم، لأن ما كان عليها في السفر بالاعتداء، أعظم، بحال عذبة في السفر، وإن لم يكن في سفرها، فكانت المكتة في السفر أولى بخلاف السفر، وإن كان محرم لم يخرج من العدة عنه، في سفره رحمه الله تعالى، وقال لا يخرج، وهو ليس من حبيبه أولاً، وهو أول حبيبه، حبه لله تعالى الآخر، نظراً لأن هذا موضع طمأنينة وقرار، ودخول عذبة في القلا، حرم مع محرم معهم ما يملك عليها إذا مكنت في هذا السفر، لا محرم، لأنه السفر موضع من (وحيات)، والأصل فيه الأمان من القلا، فإذا كان هذا، استغنت به عنها العود، ولهذا موضع من يدوم العاتق عذبة، فإذا كان به بها الاعتداء على محرم، والرب دفع ذلك، وعسى لا يكثر، فكان ذلك به أولى من الخروج، بخلاف العدة، لأن جوهره في المكث أكثر، وهذا حالها، يستمر من غير وجه محرم، وبخلاف، إذا كان بها ما بين عهد، قال

٥٧٠٨ - حكاه في عهد ورجع، كان في الإمل، ورجع

الفصل السابع والعشرون في المتعزات

٥٧١٠- سئل بحم الدين الشافعي رحمه الله تعالى عن زوجين زوجت بينهما عتدا جريءا . ففعلت المرأة من مائة على مائة من طلاق كذا ، فقال الزوج طلاق من قسمه ، أصاب ، وهذا به غلط ثلاثا ، لأن مائة طلاق مبكّر بمحض الحيض ، وهو محرم بخلاف ذلك قسم ، لأنه متعزّز للاستقبال ، وهو بعد بغيرية قوله أطلق ، لا يكون مطلقا ، لأنه لا فرق بين الطلاق والاستقبال ، فلم يكن تخفيفا مع التلف حتى به لو ذكر في موضع ثبت استحبابه للحيض ، كان تخفيفا لقول الخلفاء الشهد أن لا إله إلا الله ، وكهول الشاهد ، به أن يقرأ على قدام كذا ، وكقول الخلفاء : لا إله إلا الله من كذا . وهذا الاحتفال بالعرس مما انفرد به فقهاء من كم لحن ، وقوله كم للاستعداد .

٥٧١١- في السعي قال برزوخا طلقني إلى نزع حب فلانة ، أو ذلك إلى نزع حب فلانة على ، فقلنا الروح ، أب حار ، وهو يوزن جواب كلامها ، ومساءه أن تزوج ، وهذا ليس بجواب قضاء ، وفيما به وبين الله تعالى ومساءه أن تزوج .

٥٧١٢- وفي فتاوى القسبي امرأة طلق زوجها من طلاقه ، فقال قسم . ذكر الخاء مكان الدال ، فإن كان هذا بعد بطلان الزوج لم يصدق أنه سم برزوخا ، وخلفاء وضع الطلاق ، لأنه جواب ظاهر أن ذكره بعد ذلك لأن الظاهر من الاستعداد بكم بعد بطلان ذلك ، وإن كان هذا بعد من الاستعداد ، كان حار ، وإن لم يكن حار بعد من الاستعداد ، لم يكن جوفيا ولا يقع الطلاق .

٥٧١٣- وفي كافي بسني من يرجع إلى زوج بوجوبه ، فقال عليه فقهاء ، فقيل له : أين سه طلاقه عا ، نعم . هـ . يقع ثلاث طلاق . ولا يصدق زوج من قوله أنه ما سمعت ، قوله : سه طلاقه هـ ، وإنما حسن أنه بعيد الكلام الأول .

٥٧١٤- امرأة طلق زوجها من مائة على مائة ، فقال الزوج أنكر مني باسمي من مائة طلاق ، فقال بعد ذلك من باسمي ، أحلف الخنا بوجههم الله تعالى به ، عتصم على أنه يقع الطلاق . لأنه محقق لا يمتنع لأن فعل هذا إنما يدكر على زوجين ، وهذا مؤجبي هذا وعلى هذا دبر الزوجين أنه لا يقع امرئته ، فقال هو أراد أن يحوس بيست ، كذا زوجي مكنت ، فقال الأبى كبر بر يا زوجي بيست ، من دمن من سه طلاق ، فقال الأب بعد

أقول فثبت، مع واحد، لأن هذا يحصل التكرار، لأن مره واحد يحصل التكرار
فثبت أنه 1، لأنه كما قال الأستاذ، يقال أنت وأنت، ونريد لك الأمر الأخرى
يقع على كل واحد، عليه، لأن هذا لا يحصل التكرار، فثبت أن 1 مع خلافه آخر

۵۶۲۰ درین معتمد رحمه الله تعالی فیما یزید قال: ذکر او در حدیث است عالی و آنست: یقع
تغیض علی، ما حکرت من العبری، ید، قال لامرأته: مت طلقی ابی، لامرأته نعمری، انه یقع
علی کل واحد منهم تعلیم، بواسطه ذکر من السقی فی اوله هذه طلق هذه لامرأته
نعمری، و یستأنف ما ذکر من ساری

۵۷۳۹- ذکر می نماید اصل سمرقند - غی و حل حکمی مع رجل ، صفا بلع ای ذکر
الطلاق خطر باله امراته ، این بوی عند ذکر الطلاق عدم احکامه و دست ب کلام طلاق ، کذا
الکلام موصولا بحیث یصح بلابیاع علی امراته ، طلقت امراته و این به بود لکن لا یطلق
امراته ، وهو محمول علی طلیکانه

٥٧٦٢- حكى عن المعاصي لإمام شمس الإسلام محمد لأورخدي في رجل
يذكر مثل الفلأف من يدى ام أنه يقول أب طافى وه لا بون بعد طلاق امرأته؟
لا تظن امرأته

۷۲۳ء میں درج السہ خلیفہ امیرک؟ قبا، یلی، حدیث، لازلی جواب
لاستفہام بالانبات، فکانه دار، عذیب امرتی، ولی فقل بعد، لا تنقل امراته، لانعم
جواب لاستفہام مانعی، فکانه دار، ما خلقت امرتی، و بدلیل عیبہ یوبہ محلی، خلقت
بریکم قالو اذلی؟، و دنی للابت، و می و ا می صلاہ ہم، بعد صلاہ

٥٧٦٤ صاحب برسمه ماہی مرثیہ، قلمنا صحیح فانی طلبہ ہم آئی، ہم عالی بعد حفظہ
 ایضا قلت ذلك؛ لأنی لم یجیب له العلق بعد وجع، وإن کما یفر به فی سیر حال عند کثرة التعلیق
 الفنی کما قد فی حال برسمه، لا یصدق؛ لأنه صحیح عندی أكثر العلق برسمه، وواحد
 یفرقوه وإن کما فی حال مد کثره العلق، قلت یحیی، لأنی مد کثره العلق، وقل عینی یزیدته
 قلت العلق

بذات الامر ان اكثر من ١٠٠٠ كسبرايك طلاق و دو طلاق ثم بررسيها، بيج واحد

(٦) ما بين الحقوق: *last* من الأخر وانتهاءً ط ومروف

(۷) رقم ۵۰ - كقولہ : اے اے

॥४८॥ अ. ५० (१)

واحد ونوى الطلاق، يقع حيب نظيره فخرى، وقد لأن صيغة هذه الصيغة لا يصح، بل
مع قوله أنت والحدائق حاله تعيناً واحدة، قصير الحكم بصريح، ولكن لا بد من الصيغة
بصية حد المصير، ليس. ووقع لطلاق هنا عند الصيغة مع الثلاث، وانتقلت بوائرها
وانتقلبه لا يصح. البراءة، لأن لا يقع الثلاث هذه، بل يقع ما يلي من الصيغة، لأنه
وقع صيغة واحدة بالخارج، ولشأن رجعتان، إلا أنه يقع للصيغة مع، لأن الثلاث عليه لا لأن
بواقع، وتنت، وهو يعتبر عدم حال منه ختله نظيره أنت، طالق، يقع الطلاق، وإن كان ادا
وهم يسلط الصيغة، وطرفه ما سأل

۵۷۲۵ درجل قول لامرئته بر خیز و صفاته حاضر در او سه تا عدد است بطول و عرض و عمق یک طلاق، ثم قال این صحر آخری بدان قسم که نباید که معنی صحر اول بدانسته
بسی، فقد قبل یتبع عیبها ثلاث تعلیقات، الاول قوله بها طوسی من بدولات الطلاق
۵۷۲۶ وكمكك لونه ذهبی إلى بیت املك، وقد عطف هذا على الاول فكذلك الثاني،
ثم ما صرح بالطلاق بعد ذلك وقال این صحر آخری بدان قسم که نباید که معنی صحر اول
بدانسته مانی، قد سیر نه ردی بقدیم الملاق، وقد تقدم كلامی فی وجه تسمیة الملاق
فصارا تعلیقا، وصریح ثالثهما تصحیح الثالث، وقد عین یتبع متطابقا احداها قوله
بر خیز و الثاني بالصریح، ولا بد بطوله سبحانه صحر در وجه، بحث بدان، لأن قوله
بقوله بر خیز، عذبه الطلاق البان، والواقع بقوله خانه ما بر و گذشت را بانی لا ینحق
لیکن، أما الصریح بصرح البان

۵۷۲۷ وید قال لامرأه: هينك، اوقش وحبك حلايت، نساك مويك أن
 يكون ظلال من سما، لا يس من امة سما لآل ظلاله: نساك مويك وحبك
 لا يبع. لا يجعل الخلق إلب. لا يبول ملك أن رجل من المرأة،
 قد موي، عمر الإطاع، قد موي، لا حمله تصه
 وروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يقع طلاق، لأنه يعشمل وعتك
 طلاق، ولو أراد أن يطلق، طلاق حلال طلاق، أي أمر من صفة، فقال وعتك
 طلاق، صدق من الصفاء

١٠) حكاية م و م ، وكان من الأصل و غ و ق . وقد ذكره جده السلف في فصل منسب الملقب
بـ «م و م» في الأصل وحده إنه «م و م» في الأصل ، جده ، السلف في القراء
والإجتهاد في الحجاب

من ضرورة كونه في مدة بقاءه في يده^(١)، بين الأمر المطلق بمنصر على جسر، فقد بدل
فيطلق ولو أنه مثل قد استسب، فهذا إقراره بكون الأمر في يده في الخط، فيصح منه
الطلاق.

٥٧٣٥ - من هو أخص من قال أسبغته ماكراراً، علق، وقال: ما عبت امرأتى،
لا تطلق امرأتى لا لعدم الإضافة، وب، وقد مر حتى هذا قال لامرأته^(٢) علق برذلو ويرو
هذه التوقيض الطلاق إيب. فإن طُفعت نفسها في المجلس طُفعت بما لا دلا، وعلى قبلي
قوله، خذى طلاق، نسى أن يكون هذا إيقاعاً، لأن مقتضى طلاق يستلزم وجود الطلاق
وجود الطلاق بالإيقاع، كما أن خذ الطلاق يستلزم وجوده، وجوده بالإيقاع

٥٧٣٦ - امرأة تلت بر وجه، من جبين كثره بخيرته، بهنم بؤده^(٣) فقال الزوج:
بؤدهم وعزيموى طلاق، قال شيخ الإسلام أبو الحسن رحمه الله تعالى لا تطلق، قبل له
إن قال لب المرأة: كثر بخيرته، بن بؤده، فقال: تادم وبوى به طلاق، ما طلق، ويكون
هذا بمنزلة قوله لامرأته: اعمى يأمك وهو يدهى الطلاق

٥٧٣٥ - إذا قال: امرأته طالق ثلاثاً، وله امرأته معتدة به من طلاق باقره لا تطلق هي
إلا إذا أشد إليها، أكد أن امرأته هذه طالق، أو قال بالثالثة^(٤) بن رن وإطلاق
٥٧٣٦ - وسئل أبو نصر رحمه الله تعالى عن قول لامرأته: (إن اشريت أمة أو زوجت
عليك امرأته، وأنت طالق واحدة، فقلت لا أرضى بطلاق واحدة، فقال أنت طالق ثلاثاً
إن لم ترى بواحدة، فإن هذا الكلام يراد به الشرط، ولا يراد به الابتداء، فلا يقع في الخلاف
منه.

٥٧٣٧ - قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصمد: إذا قال الرجل امرأته
ببذلان شهراً، ونم بسم شهر بهنم، فالشهر من يوم قال ذلك، وإن ذكر أشهر مكرراً
لأن عينا هذا الشهر الذي على هذه الحاقة مدالة لفرف، فإن العرف للظاهر بعد من الناس أنهم
إذا أطلقوا: أشهر طلاقاً من التوقيض، يريدون به الشهر الذي بين التوقيض، هذا ولأن الحمل
على جعل الأمر بيد غيره طقساً، بطبيب قلبها، أو ساحه الروح إلى الخلاص، والطلب
موجود في الحال، واجبة إلى خلاص قائمة هي الحال، لأن جعل الأمر باليد لا يختص

(١) هكذا في ٥٠، قال في ٥٠ وليس من ضرورة ما قال في يده، بين الأمر المطلق بمنصر
من الحسن، وفي ٥٠ ليس من ضرورة كونه في يده في يده

(٢) ما بين التوقيض، ما بين الأصل واليد، بن ق وموى

بعد ذلك، وقرئ سبباً، أيضاً في مجلس علمه، وقصد البرهانه لا بعد مضي أشهر من
الأمريتهما، وتوقف الأمر عن مجلس علمهما، وقد اجتمع عن السبب في مجلس
علمهما فضع الفرد.

ولو قد أبدى علم أولاً بقرئ سبباً حتى قام عن مجلس علمه، أو استعمل بمن آخر
بذلك على فرد، بطل الأمر، لأن الأمر خرج عن يد الذي علم، ولا الغلام عن مجلس، يخرج
من يد الآخر غيره، لأن الآخر لا ينفرد بالتصديق، أصح لأمري صرور، وإنما لم يتقرر
الآخر بالتصديق، "بوجهين أحدهما أن قرئ التصديق عليك وبعبء الطلاق مشتة المتوضي
إليه، ولها لا يملك الرجوع، فصار كما لو قال: إذا شئت، فهي طالق، ولو قال: هكذا،
فتشاء أحدهما لا يقع طلاق، كذا.

والثاني: أن هذا الصرف يحتاج فيه إلى لشورة والرأي وقد روي برأيهما، وانراعى
برأي الثاني فيما يحتاج فيه إلى رأي لا يكون واقعياً يردى بر حد، فلا يعود أحدهما
بالإيقاع

٥٧٤- وفي استغنى إذا قال لها: طلقني نفسك إن شئت، واعتق عدي إذ شئت،
هذان بحث الجيد، ثبت تطبيق سبب خبر وفي الثاني، إذا قال لها: طلقني نفسك إن
شئت، واعتق عدي إن شئت، وهاتان بحثان، ثبت تأييد سبب، وهو قال لها: طلقني
نفسك إن شئت، وإذا لها رجل آخر اعتق عدي إذ شئت، وهذا بلا عدي خرج الأمر من
يعداه وفي الثاني أيضاً، "ألم يطلق نفسك فأنت طالق، عهد، ثبت

٥٧٥- وفي استغنى إذا قال لامرأته: أنت طالق عهداً وهذه، كتاب جيباً على تعدد،
ولو قال: عهد طالق عهداً وهذه طالق، طلقنت الثانية ساعتها، وكذلك عهد في عنق المستغنى،
وكذلك في عنق حلال، قال لامرأته: أنت طالق عهداً، وهذه حرة، وأشار إلى عدله، كان
معتق على العهد^(١)

٥٧٦- وفي أمية إذا قال لامرأته: إحداهما ريب، ولآخرى عمة يا عمة؟
نسب طلاقه وباريب، ثم يطلق ريب إلا أن يوجب، ولو قدم اسميهما، يقال: يا عمة؟
واريب! أنت طالق، لم يطلق لأوس إلا أن يوجب

(١) ما يورثه المستغنى من الأصل وأبيه من ذموموه

(٢) أنت من م م

(٣) وفيه ريب

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

[illegible]

٥٧٤٩- في لافين لاد لها صطلو، وهه مد بعيرة ده عايت
على فيه حا هده سب، اوما اووح قناربعون دال مديع واحد لا
ايورس قضا الجودوز دك ده فدان طما حوه سدس دية بزل لا ده

[illegible]

٥٧٥٠ نصرالدین، درجہ اولیٰ، ۱۳۵۰ھ، ۱۹۳۱ء، ص ۱۰۰

٥٧٢٩ وحي من الامر ته بعب ملك امر الملك دهم - حسان بن سعيد في
ملك اعم الضلالي . ثم بعد امار الاله ملك اب عباس الضلالي حان ، حرب التمسك
بتميز على المنصور وقد تميزت بهما في تحصيل " ف " هذا الملك

٥٥٢٣- وفي محمية المزارع دخلت أميرت. كانت تسمى في حوض
 حوض المزارع. يوجد في هذه المزارع والحدود التي كانت لأحرار
 وكانت تسمى في الماضي. وكان في حوض المزارع. وكان في حوض المزارع
 المزارع. وكان في حوض المزارع. وكان في حوض المزارع
 في حوض المزارع. وكان في حوض المزارع. وكان في حوض المزارع

51-35. اے اہل بیت! تم کو میرے لیے خیر ہے، لیکن اگر تم کو میرے لیے خیر ہے، تو تم کو میرے لیے خیر ہے۔

[illegible][illegible][illegible]

٥٦٥- سید علی محمد باقر (ع) نے فرمایا: "معاذ اللہ! میں نے کسی شخص سے نہیں سنا کہ وہ اپنے آپ کو اللہ کا نائب کہے۔ اللہ تعالیٰ کے نائب صرف وہ ہیں جو اللہ تعالیٰ کے احکامات کو اپنے دل سے سمجھیں اور ان کو اپنے بندوں کو سکھائیں۔"

[illegible][illegible]

١١ : مکالمات و مباحثات

لأن بدل الخلع مستحق، وإحكام في مثله ما قلنا، وما جرى فيه وبين امرأته خلع غير صحيح،
مما أنه وجب ما دون حد كرهى؟ يقال نعم، فهذا إذا كان منه زوجاً، وإلا فإنه عليه ولو
كان قال بذلك خلع حدسي كرهه، وذلك الخلع غير صحيح، لا يقع الطلاق

٥٧٥٩ - قال في ٧ من روي أن خلعته المرأة في زوجها [عني حصل إثني عشر
مسيماً]، فخلع حرة، وحسن من قبله، وإنما خلعته كفلاً، أو هذا يدل الخلع جائز؟
لأنه في مصنف عقبة، يذهب إلى الرضي والكشاف كثير الدبر، قد خلع من زوجها
يألف درهم إلى الخصام والدم، فخلع جائز والأصح جائز، ولو خلعته من زوجها ألف
درهم إلى موهبته، فخلع جائز لا على ما قلنا، وكل واحد من الطرفين مجهول، وإن
كان كذلك؟ لأن الخلع في مبيى الخصام والقياس يسير، ٧٥٧٠ فلا بد من أن لا يخلع إلا بمثل
شهر أو أقل، وإجماله في مروت فلا مخالفة، لأن عدم فلا بد من وجود منه يسيره، وقد
لا يبرح أحد إلا بمثل، وهو، والأصح أن لا يخلع إلا بمثل، لأن كل شيء صحيح الناحيل في
الخلع، والسر لا يخلع، ولو ذهب خصام في ملك نفسه، فربما يفسد الوعد، لأن الخصم قد
ذكر الخصام الوقت لا غيره

٥٧٦٠ - خلع من، حرة على عبد يمينه، وخلعت أمة من السليم، وحرم خروج
عليها بيمينه، وقد مرّ حسن هذا في فصل الخلع، وإن مهر أنه لا بد من دفع الخلع، صلى قول
أبي حنيفة ومحمد، رحمه الله تعالى، يرجع الزوج عليها بدفع الب من مهر، على قول
أبي يوسف رحمه الله تعالى، يرجع عليها بيمينه لو كان حراً، وهذه المسألة مرجع ما إذا خرج
على عبد يمينه، قد مرّ حر أو مك، فعلى قول أبي حنيفة ومحمد، رحمه الله تعالى، بها
مهر للزوجة، فعلى الخلع يجب عيب، ما قضيت من المهر، لأن حكمه في التسمية في الملك
وجوب مهر للزوجة، وحكم نكاح التسمية في الخلع رد دفع الب من مهر

٥٧٦١ - وإذا خلعته من، زوجها عني خدام، أو وصيف بغيره، فخلع جائز،
وكان للزوج خدام وسط، وصيف وسط، لأن الخلع في التسمية، لا في الجسر، وحيال
الصمة لا يقع صحة التسمية من معاوضة ما لا يائس لها، عني ما عرفت في النكاح

٥٧٦٢ - وإذا خلعته عني عبد أو موهب، فإن كان موهباً، لا بد من دفع، وإن للزوج غير
ذلك، وإن كان موهباً، لم يخلع بغيره، لأن أمة موهب، لا بد من دفع، وإن كان موهباً، لم يخلع بغيره

(١) ما يبرح أحد إلا بمثل من الأصناف وأهله من موهب ومهر

(٢) وفيه رجوع الزوج عيب الخلع

لاخر بخت منك هذا انت، بعد الذرهم وده ربح، ولاح بعلمه، وده وجمع الجميع باخيه،
وتمامه بخرجه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،
ما اذنا نادى لا بعلمه، لا اذن له في مسئلة الجميع، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،
البحر لا بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،
البحر لا بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،

۵۷۶۵- احسب ما عسى يوسع في يده اصغر فضائله، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،
هو مصدق، كان له ريب هروى وسط قاتوا، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،
من لم يكن هروى، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،
لغيره تكتسبه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،
لمع هروى، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،
انه

۵۷۶۶- عسى عسى يوسع في يده اصغر فضائله، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،
ولا اوسع منك در، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،
على معرفته، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،

۵۷۶۷- عسى عسى يوسع في يده اصغر فضائله، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،
عسى عسى يوسع في يده اصغر فضائله، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،
اسمع حوائجهم، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،

۵۷۶۸- عسى عسى يوسع في يده اصغر فضائله، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،
عسى عسى يوسع في يده اصغر فضائله، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،
بفضل عليه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،

۵۷۶۹- عسى عسى يوسع في يده اصغر فضائله، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،
وجه جدا لخدمته، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه، ولاح بعلمه،
۱۱

۱۲

۱۳

۱۴

۱۵

۱۶

الطلاق، - من بينه، ولا يذهب امرأته، لأن بينه المصداق ليس من المصنوع ههنا، وإن دفع
 غيره من بطون المرأة مع غيرها في نفسه، لأن - قد تخرج المرأة، لا إذا كان بينه وبينه المصداق
 وزاد جهده في الاستمرار ما لا يغير كإحدى منهن حاله من مال صاحبه ههنا، ولا يغير بينهما
 ممتلكاته فيما يملكه من - ههنا بينهما من مال صاحبه ههنا، فحينئذ يزوج أو يبرأ - لأن هذا بعد
 دفع غيره ههنا، - فإن كان هذا الرجل قد دفع غيره حبسه لأجله، بك - أمسية بالحبس ههنا
 المصداق، فإن كان غيره الذي أنزل سبحانه الله من هذا القربة في بينه، وإن كانت
 بهيمة فما بعد مهرها أم لا لا يبرأ من بينه، لأن مثل هذا إذا دفعه من بينه لا يبرأ - فجمع
 التحريم على الصاهر بعد التمسح

٥٧٧٦ - قال الإمام أبو القاسم: إذا تزوجت كريمة في هذا الموضع ههنا طلقته طلقاً
 ثلاثاً، فوعد زوجة من غيرها، أو طلق الطلاق، أو الطلاق، طلق امرأته، لأنه يزوج - وإن
 سقى زوجها ماء غيره، أو قصد لا طلاق لغيره، (لأنه ما به يزوج لا يسمى كسب زوجة،
 تزوجت إلى غيره من غيرها، أو استخرا غيرها، فزوج - لأن نفس امرأته) فلا يكون
 ذلك طلاقاً من بينه ذلك بهيمة

٥٧٧٦ - إن تولى لا يبرأ من غيرها، طلق امرأته لا يبرأ ما يحتمل بطله، وفيه تعلق،
 فإن كان ههنا زوجة له أو زوجة غلامه، وقد كان يحسن به في ذلك، طلق امرأته، لأنه كان
 يزوج من الحبس بعد العلام، وبعد لا يبرأ - فمثل هذا النوع يجب سمي به في تولى عنه،
 لأنه يبرأ من غيرها، كلاله

٥٧٧٦ - إذا قال: يا عمر في هذا البيت عذرة، فامرأته ههنا، فحرمه فطلقها
 هذا البيت، فجمع بين رجل آخر فحرمه، وكان في هذا عذرة البيت، فامرأته طلقته امرأته
 ومثل ما يجمع حبسه لله تعالى عن هذا، هذا الإضافة مع حقيقة الفجر غير مأثورة، لأنه لو لم
 لا يبرأ من الإرادة مع حقيقة الفجر

٥٧٧٦ - إذا قال الرجل لامرأته: إنك قد ذهبت بك من بيني، فامرأته طلقته.

(١) وفي - لأن هذا بعد - ههنا، فامرأته

(٢) وفي - وهذا النوع

(٣) ليس من غيره

(٤) وفي - حبس الحبس لا يبرأ منه، لأنه يبرأ من حبس

وهذه من بعض العرب ، وأحمدهم القسوس "وحسبهم ، لا ينقض امرأته ، هكذا حكى عن النبي أبي حمزة ، رحمه الله تعالى ، قال الفقهاء أبو الليث ، هذا ، يقولون : لو لها في صلاته الكوز .

٥٧٧٤ وفي هذا الحديث ، ينبغي أن يقال : لا امرأته ، إن لم تنقض نفسها ، فأنك طالق ، وهذا على المجلس ، وهو أن يرد في التلقيب ، فيلزمها ذلك ، بطلانها .

٥٧٧٥ ابن سبابة قال : سمعت ، أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول : فيمن قال : كل امرأة أتزوجها بشرط السويق ، يعني طالق ، أو قال : كل امرأة أتزوجها بنسب المعصوم ، فهي طالق ، فنزوح امرأته ، فهذا يعني أن تنسب السويق ، ونسب المعصوم بعد الزوج إلا أن تكون به على ما قبله .

٥٧٧٦ الأئمة من أبي يوسف رحمه الله تعالى ، رجل من لامرأته ، كل امرأة أتزوجها بغيرك إلا أن لا تزوجني بغيرك ، فهي طالق ، ثم إن المخلوف عليها أبت أن تزوج نفسها معه ، فنزوح الزوج بالمرأة الأخرى ، ثم إن المخلوف عليها روجت نفسها معه ، فإنها إذا تزوجت هذه طلق كل امرأة تزوجها بعد اليوم .

٥٧٧٧ سر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : إذا قال لامرأة لا يملكها إلا أبو جنتك فأنك طالق ، ثم قال لامرأة أخرى لا يملكها إلا أبو جنتك ، فقد تبركت في هذا التلقيب . فنزوح القبة مع الأوس ، أو بعد الأولى طلقته ، ولو تزوج الثانية أولاً ، لا يقع عليها الطلاق ما لم ينزوح الأولى ، فلا نزوح الأولى إلا مع الطلاق عليها .

٥٧٧٨ قال في الإجماع : إذا قال الرجل إن دخلت دار معيدي حر ، وإن كلمت فلانة عامرتني طالق ، يدخل الدار ، تنسب ، ولا ينظر فيه كلام فلان ، ولو كلمه ثلاثاً طلق امرأته ، ولا ينظر فيه دخول الدار .

٥٧٧٩ ولو قال : ب طاس عفاك أم عدي حر بعد ما لا يقع شيء ما لم يجيء بعد ، وإذا جاءه حد عد غير بين أو احتار الطلاق ، أو احتار العلق .

والفرق أن في المصدرة لأبي كلمة أو دخلت عني مسخرة ، ودخلها على الشرط لا يكون دعي لا عني خبر ابن " لأن الشرط يمنع للحرم ، لأنه يجب الحرام حالاً ، وهو ما أخره ، وما هو يجب لعمره ، حالاً فهو كالصفة ذلك الغير ، والصفة تابعة لموصوف ، وإذا

(١) المعسر ، من يخلو ما يملك من ثمن ، ويكتشف أهل القرية

(٢) هكذا في ف و ب ، وكان من جميع نسخ المتن : «تو لا غير طلق»

اليسير كما ذكر في الجمع سم جمع غداوقل (د) من الأسماء وهذا "لو غطت حث في اليس الأولى، ولم تلمه لأنه

٥٧٨٠- وهي يوم برسماعه على محضر حجه به تعالى إدا كان لامرأته ثلث طلق
 في ذلك المدة شبر قال هي طالق بدحوه ائله تفر - وكنت بد لسانا ثلث طالق بر
 وحيث قدم ثلاثا كذب حاس ثلاثا، وكنت بد حذل أمه هالي بد دعت مغرنا ثلثا قلت
 حلقا بدحوه الفرو واحدة نكته، بر فذل ثلث طالق واحده بر دعت بد بر يتي كانت حلقا
 السبعة تبي ولدا دعت الدار طلق واحده أخرى. حال الإدمي له لو د بها ثلث طالق
 واحدة بر دعت الدار طلق كانت طلقا السبع واحده بشونه طلق، فكانت الأولى على
 دحوه الدار.

٥٧٤٦- ہنر عن برہنہ رحمتہ اللہ تعالیٰ فیمن قال: کل امرء مر — عن تخیل
 جلد انوار، فیہ عالی وفلاں، فسمع بعض مسلمہ وقع الطلاق عن مسمی قبل الذحول،
 عن دخلت انوارہا 'حری، برہ، یہ إذا كانت فی لحدہ، فسمع عیب بظہنہا احدہما
 بحکم الیہ فی اللحد، فوبہ کل امرأۃ فی سہاق، وأخری بمعہا، وقد موت ہذا المذک
 فی قبل

[illegible]

٦٧٨٣- وكذلك ، فإن الأمر أنه - حسب طائفتين من دحض الدارس بسبب طائفتين قهر
طائفتين للحال ، فإن دحض الدارس هو في القعدة لزمها أحسن ، ولو قال أنت وفلاته طائفتين
فيخلف الدارس ، لم تضيق واحدة منهم حتى يضحى فلاته اندرس [وذلك إذا قال لها أنت وفلاته
عائتي إلى دحض فلاته الدارس ، ثم يعلل واحدة منهما حتى يدحض فلاته الدارس]

٥٧٨١ - من بحب العيب المسمى وحبه لله تعالى عجز به امره حلان وامرأه حرمه عليه

(۶) حکماء م و ف ، و کاپ فی الاصا و ط " ارهت

(۱) **آنها را می بیند و**

(۲) لیٹمز پی و ای

(1) فیتہ ب ب ب

سَلَّاتُ، فَمِنْ الرِّجَالِ عَمِي أَمْرَانِهِ بِحِلَالٍ، فَحَالَتْ لَهُ، وَوَيْحَهُ أَنْ رَأَى سَهَ طَلَاقَهُ، فَقَالَ
الرِّجَالُ: «سَهَ طَلَّاقُهُ دَ كَسَرِ سَهَ» فَهَ الْوَدَى دَامَهُ طَلَّاقُهُ مِمَّنْ كَيْدِهِ، هَلْ تَطْلُقُ عَلَيْهِ ثَلَاثًا؟ قَالَ:
بَعَم

۵۷۸۵- وَسَلَّ هُوَ أَيْضًا عَمِي قَالُ الْكَرْمَلِيِّ حَتَّى جِيْرِي الْبَدْرُ رَمَازِ مَادَ كَدَحَلَايَ"
فَقَرَأَتْهُ طَالِي، بِسَرِ اِبْنِ مَرْدِيَهَ بَدْرُ اِهْدُ وَيَعْمَلُ شَدُ وِبَدْرُ كَسَتْ" اِهْدُ بَا اَهْلُ وِي بِحَتَّ نَا
جَمَلُهُ جَوْرِي، نَا بُو عَدَا بَه بِمَرِيَهِي وَجَدَهُ لَا تَطْلُقُ اِمْرَأَتَهُ وَهَ كَانِ بِحِلَالَهُ تَطْلُقُ

۵۷۸۶- وَسَلَّ هُوَ أَيْضًا عَمِي قَالَتْ لَهُ اِمْرَأَتُهُ: «وَرَسَ بَيْتُ سَوِي لَرَقُو سَهَ بَيْتُ سَوِي
فَعَالُ الْوُجُحِ هَمَّوْجَالُ كَبَرُ، هَلْ تَطْلُقُ بَه؟» قَالَ: لَا [لَا نَهْ] بُو دَايُ الرُّوْحُ لَهَا، بُو تَوَمِي بَيْتُ سَوِي
وَمِي لَرَقُو مَتَ سَوِي لَا" طَلُقْ لِأَنَّ هَذَا لَسَ بِمَرِيَحٍ وَلَا كَدَ

۵۷۸۷- وَسَلَّ هُوَ أَيْضًا عَمِي [قَالَتْ لَهُ اِمْرَأَتُهُ: طَلُبِي فَحَالَتْ لَهَا] دَامَهُ طَلَّاقُ مَاتَهُ
اِسْتَهْ وَهَ مَكَّاحُ بِرَحْمِ وَبُرُو قَانْ هَذَا اِئْتَرَا قَتَهُ قَدْ طَلَّقَهَا مَلَّاتَا

۵۷۸۸- وَسَلَّ هُوَ أَيْضًا عَمِي [قَالَ طَلَّاقُ اِمْرَأَتِهِ أَنْ لَا يَشْرَبَ حَمْرًا، وَكَانَتْ اِمْرَأَتُهُ
تَشَدُّ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ التَّحْذِيفِ، فَقَالَ لَهَا: اَكْشُرْ جَوْنُ هَفَا دُو طَلَّاقُ شَدِي دِيْكَرُ جَه؟ قَالَ
هَذَا اِئْتَرَا بِالطَّلَاقِ ثَلَاثًا

۵۷۸۹- وَسَلَّ هُوَ أَيْضًا عَمِي قَالُ لَامْرَأَتُهُ: «هَمَّ رَمَا حَوْبَتُهُ» اِزْ مَرْدَانِ خَوْبَتُهُ قَدَمِ
خَوْبَتُهُ اِزْ بُو مِي حَوْمِ مِي هَرْدِي؟ وَنْ كَسَتْ اَكْبَرُ طَلَّاقُ نَرَسَكُمِ مِي اِسَبْ دَلَّاسَهَ مَمْدَلَرِ
طَلَّاقُ، مَرْدُ كَسَتْ هَالَايَ دَامَتِ وَبِكُوَيْدُ اَلْمَحْسُومِ وِي حَوَاثِمِ، وَنْ سَحَرِ وِي قَالَ: سَهَ
طَلَّاقُ اِئْتَرَا، لِأَنَّ صِبْغَهُ مِمَّا يَتَّخِذُ وَيُسَمَّى اُدْ يَدَلُّ اِنْ غَيْرِ اَلْمَدَّةِ بِحَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّهُ اِزْدَا بَه
اَلْمَحْسُومِ بَدَ، وَنْ سَحَرِ وِي لَا تَطْلُقُ، وَقَدْ مَرَّ شَيْءٌ هُنَّ هَذَا فَبَعْدَ تَقْدَمِ

۵۷۹۰- وَسَلَّ هُوَ أَيْضًا عَمِي قَالُ لَامْرَأَتُهُ: اِكْرَارِي بِسَ مَرَعِ دَلَرِي تَرَا طَلَّاقُ؟ مَرَعَا
رَا بَكْسِي دِيْكَرُ مَادَ، اِبْرَ بَا اَنْ كَسِي مَدُودُ قَالَ: اِنْ كَانِ بِسَهَ لَلْوَبِ مِمَّا فِي بَيْتِهِ فَلَا اَسْمَكَه
عِيْرَهَا فِي بَيْتِهِ لَا تَطْلُقُ، وَهَ كَانِ بِسَهَ لَاشْتِقَالِهَا بِاَسْمَاكِهَا وَنَدَبِ بِبَصْفِهَا وَغُلْفِهَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ
ذَلِكَ حَاصِلُ اِبَّاسَاكِ لِبَرِهِ بِأَمْرَهَا.

(۱) وشر الخمر في كل سطح

(۲) الله تعالى (خمر)

(۳) حبس ب و ف

(۴) ما يبرر للمطالع من لاصل ولا يكتفى من خروج

۵۷۹۱- وشن هر چه، هم نان اگر می خورد دیادسب گیره رباروی به طلاق،
منازل پدھر از خضر من نطق امر نه؟ قال نعم و قال هذا یكون بناؤن محمد بن یثمد، قیام
عینها لا استول مظدر دسر دها، و بناؤن فی الزمان فصله ان حد لاه لا یفسق ،
ذکر یقتل انی مکاد السجول من بعضی قال: نعم و انهم یحظر بدنه عن التیمین الاخذ
انشر

٥٧٩٢- وسن موافق خمس لیل العربیہ ودر چہ ماہ است فی ذل عتسہ وکلادسم
مرفقہ فاطمہ وفعال رب دین الیہ وکہ تر مکانہ سد عتسہ دم بویصلی اکر
موفاتی ویراہی صا بم، فرمایند، هل تظن امرأۃ ان لا، وھذا عتسہ
٥٧٩٣- وسن هو نصاعی فان لامرأۃ کثر زدر کسوم مرنگی حوروم، مو
لر من مطلق، جمعت ودر صعب ووجہ لاخر، ثم ان الوھوب، واما، الی اللہ انہ انکله،
فل طبع سرائ، لآء کل من خر کسوا ویرھاء، لآء مالہ لا یدرح عیہ من عطلہا،
أو أفر یرھاء، فان وھذا بحلاب ما شو قل ان انکلت مال وولی لساۃ محلہا، حیث
لا تطلق، لآء عرج من ملکہ مالہ وافتلج، فلا یكون مای، اذ ہذا بحلاب

٥٧٩٤- رمی تندوری : حلف لا یأکل من کس لادن، فانص کسبه فی غیره
شتره، اودویه، ناک، مخالف لا یحت، لانه صلو کسب بنانی، والشرقی والموصی له
یکت، علی حکم نکت الاول، فلی عمل ما ذکره الفندوری رحمه الله ثانی، بیسی له
لا تطلق فیما اذین له، اگر ر کار کرد تو خورم؛ لأن انکب عربیه کار کرد [واللصی له
لصیف ص الملك، واحلاف ص الملك یل عرلة اختلاف العر عی، عرق] ^(١)

۵۷۹۵- ومی: حضرت القسسی رحمہ اللہ تعالیٰ، اے خاں لاسرائیل! سزا تیرا انکو پیسیدار شوم، خاں لا بیع بخلای سرا۔ ہم فی الحال، اُس ہم سدیم، اما نہ نعدہ فلا شد۔ وگد: قالہ ہندم خلاہ مسو ہمد می نشانی

٥٧٩٦ إذا قال لها : ألم تحببني مع عبد القية التي علمت ، قلت : لا ، فترغبها
وقلت : لا ، فترغبها ، فترغبها في ذلك ، أن يبيس الزوج خبيد ، ويحب بها فلا تظن ، لأ ، حاسمها مع

(١) عكاشة الأحمر في وجود عكاشة البلاتينوم، لا تكون، نظراً إلى
الحمى

(۷) ونفی م و ف لا ینک

(۴۳) اکتساب و وف

المجلة

[illegible]

٥٧٩- من سر، قسرحه، فاصلت به لمرایه هدا، اقل من می، قد حدوتک
و حلفی علی ذلک بحقی، و قال له علی بن ابي طالب یکن مد، فاب صلی جانا، فاحیه فی ذلک
الطریق المأتم، رحمه الله، یورن، جه نعم کفلائی و لا لعنا بالث

[illegible]

٥٨- جی میں لاہور کا ایک علاقہ ہے جس کی آب و ہوا، خصوصاً فصلوں کے لیے، بالکل مناسب ہے۔

[illegible][illegible]

(١٢) ما بيننا وبينكم وبينهم اننا لنكونن من الخاسرين

(9) مرفوعه

٥٨٩: - حرف لا مرارة راقم تأييدي سي، كلمة الله هي ما هو بلان على بسى
 الله معه سر، فإن الله تعالى، فلم الله، قال الله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا
 دُخِلَ فِيهِمُ الْمُحَرَّمُ﴾

[illegible][illegible]

٥٨٧- حل في الاسم به امرتك بيديك، فقال حبس حبس، انقلها
 احملها، فقال حبس حبس ومن طلق، نقلها من بيديك فقال حبس حبس
 طلق، قالع صرنا، جاع ما، فرميتك حلق جمع، ولا تهر الدين به حبس به،
 وكان لا جمع اليك، غير، خرمه به، وبه يفرقه برون، جمع حبس يفرقه فعل ما،
 لم يفعل.

[illegible]

فابهما جاء أول مرة فعلقته وحده وقد جاء الآخر لا تطلق إلا أن يرى تطهق فيكون على ما يرى

٥٨٩ - رجل قال لامرأته أمرتك بطفك وطفك بميت عبدك فيها ان تطلق نفسها في الحقل، وحوته، وطفني بميت عذراء مشورة

٥٨٩٠ - رسول الغيبة أبو حمزة رحمه الله تعالى عن أبي حمزة عن أبيه في يدى رجل أنها له والذي في يديه يكره دعوى مدعى حلفه أنه مدعى بطلاق امرأته بطلاقاً أن سداً في ولم يكن له به. وأندى يقول عن يميني في الدلالة في. هل يسح لامرأته أن يقيم معه؟ قال: بغيره والأحوط أن يحميه فإن حلفه بغيره. وإن نكل راجعه إلى الحاكم، فإن بي أن يخلصه في يمينها

٥٨٩١ - رسول أبو حمزة عن سلام: حلفه الله تعالى عن رجل قال لامرأته إن حصلت من هذه الفار إلى نلت النار سباً، فأتى طالق، ثم إن هذا الرجل أمر رجلاً أن يذهب كل ما طلبوا في. من نلت النار، فجاء إسن من تلك النار وطلب سباً، وأعطى الأمان ما طلب منها، فلم يرضى الطالب بذلك، فقامت امرأة ذلك الرجل تلجأ به. ذهبى وحمل من لى الأحرار فرجعت ولا. لا يجوز، وذهب بذلك إلى ذلك يدار، ففقد إلى قلبه دلائله ظاهراً، على أن أعدت من ذلك سراً لها. حلفت عليه بحت، وزادت دلائله على أنها لم تسمع على قوم مو لا ب، وإن أصحط على أمر من لاها، حو ب أن لا يكون حقائقاً. وإن حلفت بالدلالة بسبب عذوبة، فإن شئ عرفت عن نفسها من طاعها ومعدبها، رجوب أن يسح الاعتماد على ما عبرت

٥٨٩٢ - رسول أبو يوسف عن رجل قال لامرأته إن دعيت من حطى أو من سحبرى وبعثت إلى القمى^(١)، فأتى طالق ثلاثاً، وكان بين الرجل في لى بردود. وكان بين يديه سحر يحفل من أنكه بعدد كب على وجه الحلق في صحابه، معدت المرأة ودعت الصلابة مع بقية الشعيير، وملاب صحابه من سحر اسم هو سحر الأروج، وبعثت بالصحابه إلى القمى، دل. ينظر إلى في الشعيير، وإلى حال الرجل، فما كان لا يبايى بذلك اقتدار، ولا يعلم من سحر. رجوع لا يحن. وإن كان يلى بالث الله أن يرضىها لو شح قلبه

(١) هكذا في الأصل و ط ، وكان في ب و ف وجب

(٢) وفي ب و ب ذلك الشئ،

(٣) وكان في جميع النسخ القمى، ولكن الصحيح القامى

المشروع : تطوير برنامج تعليمي

[illegible]

۵۸۶ هـ غر محمد بن الحسن رحمه الله تعالى انه سئل عن انه لا يزوج
الموتى من يمارع به ، قالوا لم يرد به زوجة ، قال (لا يرد هذا) لا يرد به

[illegible][illegible]

١٩٦٧ م - س. ا. هـ ١٤٠٨ م - جمعة ٢٥ شعبان ١٣٨٩ هـ - انصراف المرحوم الى جوار رحمة ربه
م - من مدينة جدة المحمدية ، وكان له زوجه محببة و ٥ اولاد : ١ - محمد بن علي ، ٢ -
علي بن علي ، ٣ - فاطمة بنت علي ، ٤ - علي بن علي ، ٥ - علي بن علي .

[illegible]

۶۱ قسم میں ۷۵ سال میں چل کر کربلائی در حد خیر و نصیب پہنچا

— 175 —

٥٨١٩ - ومي امر حدود لئنهي عز محمد رحمه الله تعالى إنه قال الرجل لا امرأته. قال طلق إن لم يمت سدا ، أو قال : نعماً حتى سكرت ، فشهد عليه شاهدان لهما وحدهما سكران ، ووجد منه رائحة الخمر ، وحانوا به إلى الحاكم عن تلك الغالة ، فإد الخلقم يحدده ويهرق به وير امرأته ، ولا يحصل حقا على أنه لو يجر ، وإد يحصل على أنه شره . قال ثمة . الأخرى أنه إد وجد الم جل سكران ، أو وجد منه ريح الخمر أو انشرب ، فله يحد ولا يحصل " على أنه أكر ، فيه

قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى يحصل أن يكون هذا قول محمد رحمه الله تعالى . فقد ذكر في الأصل أنه لا يحد بالريح ولا بالسكر . وفي حد الموضع أيضا قال محمد رحمه الله تعالى إد قال : امرأتي طلق إن سكرت بيه حتى سكرت ، فشهد عليه شاهدان أنه سكر ، وقال : لم نجد منه رائحة الشرب ، ولا نرى من أي شيء سكر ، فأنقض القاضي عليه الحكم بالطلاق ، ثم رجع إلى كم أمضى ص ٥٥٠

٥٨٢٠ - مثل محمد بن سلمة رحمه الله تعالى عن رجل حلف بطلاق امرأته إن فعلت كذا ، ففعلت كذا ، قال لا يخلق إلا أن يبري ذلك . ولو أدرى رجل شيئا ، ففعل الكفاية عن وصيته . مثل أبو القاسم رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته إد غسلي ثيابي ، فغسلت ثيابي ، فأنقض طلق ، فغسلت كذا أو دبه ؟ قال : إنه كلف غسل ثيابي لا نسي غاسله انقباض في إرساء الكلام ، ثم يلزمه الحث . قال القاضي أبو الفتح رحمه الله تعالى روى عن محمد بن سلمة ، أنه لا يقع الطلاق بحسب هذا ، فقد روي عن أحمد : بهذا الشرع وبه أحد

٥٨٢١ - حلف بالطلاق أن لا يأكل من ثمار خشته شهيداً ، ففعل خمره فأنقض في دفع الخلف ، وخبره فأنقض ، قال الحنفية يرد رحمه الله تعالى لا يرد به بالطلاق لأن الخمرية قد دعت

٥٨٢٢ - مثل أبو نصر رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته ، إن فعلت كذا ، ففعلت كذا ، فأنقض رأس مع رأسها ، فهو طالق ، أو قال : كل جارية أقبح رأس مع رأسها ، أو قال : كل جارية

(١) من الإجماع أن النسي خمر في خمسة كالأول وهو كذا . وفي ب و د : وإنما على أنه شره قال . ثمة

(٢) وفي ب و د : ولا يوضع

(٣) وفي ب و د : حصل ذلك الطلاق لا نسي . - إلخ

(٤) حكاه في بعض النسخ التي موجد عنها ، وكان في الأصل ولم يسلط

أُظهِرَ فِي حُجْرَةِ قَفَرِيهِ، مِمَّنْ بَرَّوْجَهُ، «مَوْصُومٌ رَأْسُهُ مَعَ دَسَدِهِ» وَ أَتَقَرَّبُ حِينَئِذٍ وَ يُوْطِّئُهَا،
وَالْزَمِيَّةَ الْحَبِيبَةَ لِأَنَّهُ حَلَفَ عِنْدَ لَا يَفُتُّ، وَ مَا أَتَصَافَّ أَحَبُّ إِلَيَّ الْكَلْبِ، حَتَّى لَوْ كَذَّبَ فِي
بِكَلْبِهِ امْرَأَةً أُخْرَى وَبِالْحَلْفِ، أَوْ كَانَتْ فِي مَلِكِهِ حَبِيرَةٌ وَبِالْحَلْفِ، مَدَّ عَلَى مَلِكِ الْخَلَارِجَةِ
أَوْ وَصَحَ رَأْسَهُ مَعَ رَأْسِهَا يُبَرِّئُ الْخَبْثَ

٥٨٦٢- ترسل دو شهر رجعة الله تعالى عن فخره الامر له ان لم يؤمن الساعة ويحيى
 بكي ودفن والدتي ، فانه طاهر ، فاما القاتل فخرجت من الدار ، ثم رجعت وحطبت ، ثم
 ردت إلى بلاد الدنه ، فان لا مطعم بها ولدت في قبور الذخاير ، ورجع عنها ، وحيث ساءت
 حالت في ميمية الدخان لا يكون برزخا لنفسه ، وكذلت في حواء الموت وبانت قبل ميراثها
 لم يمت اثنيان لا مطعم ، قال الاموي ان رجلا لم يقل الامر له ان لم يؤمن الساعة إلى
 الغرض فالت طائر ، فمما في تشجير فلك الامر حتى طال ، عنده ، ان لا ينطق ولا ينطق
 القوم قبل له فزأنت ان . فدهاء وقت قصيرا فصف ، قال الاموي عمل اخر . وهي
 صلح المموي .

۵۸۶۲- دوی بی دبادی وحش حائل لغزائے آب حلالہ، این اکملہ، این - روتہ - این
اکملہ آب شرب طیب واحدہ در دل این اکملہ، وین شرب، آب حلالہ، لا تطلق ما
لم ناکل وشراب وعلی ذکر ما شربہ فی قیومہ این شرب وین

٥٨٢٥- ميكر " شاعر مع ليرة - عبق الى ذلك ليعبر نذر هدم ابكر " .
 فقال اناسيت بيكر ، ، ولا نوا هدم من الحكم ، و حط على ديك عيلا امراته ، قال
 أو القاسم رحمه الله تعالى بينه على ما يصحبه الثاني حكم " ، اذ معي كلامه ، معاشته ، فهذا
 على ما يصحبه الناس ميكر ، ، بطلن براته

[illegible]

(٦) وفي م ر د ا و مع ، مع ، كذا

(٦٦) وقد تم الأمل من السكرى

(۴) یہی ہے کہ

(۱) وہی = سکرہ

١٣٩٧- إذا زال الأمر، فإن تم تصوي غدا، وأنت طاهر، فاصحب من نعمة مائة
فلما مضى مائة من قد، ومضى اليوم، طلقه - هكذا ذكر في الفتاوى قال الإمام نوح التلي
السنن رحمه الله تعالى - هذا الخبر من مسند علي بن أبي يوسف رحمه الله تعالى، غير
مسند علي بن محمد رحمه الله تعالى، أنه على ما إذا غلبت فيه من سب الماء الذي
في الكروية من، فانصب قبل مضي اليوم، والصحاح أن يظن عند كل ولاية أشار
محمد رحمه الله تعالى إلى أن الجاهل

۵۸۱۸ دستل عقبه ابو جعفر و حمله فقه تعالی عس قال کرم مر هرگز حر از فلا دیو
نشد و سلاها ارم بهر طلاقی سم آزادان پشورج امر آغا میردا، نصال صمی ان سنا،
فیر روج مرداد رجالتی بر دکانه هجر قابل : طقس لای وند م صمد هودا شم
پروج شوی یزد نکاحها ب حب ، ولای ظفر ایر لم یکن لیحالف به کل امر سر وجهه ، زده
الکائنات نسیر الی البین بعد نصفه یعقوب علی امره واحدة

۵۸۴۹- سئل بو عسر رجمه الخ مدالی عمر و دخل انهم امرأته برقع سی من المبراهیم و
 و شکرت، فقلت للزوج بو من سبه طلاق هسته اگر سرداغنه، نم ظهر أمهاتم برقع و قال
 طلق ثلاث و احد، عمر، لأن الزوج علق صلاحه به بر داسنه، و قد بدت و عات، تو از من سبه
 طلاق هسته، که در انچه، نم طهر از انچه شروع، قال جائدت ثلاثاً لأن الزوج علق و
 رجمه، و أخذ دنت به یمن، و کان سرط و فوج الطلاق غیب عدم الرجم

۵۸۵ : هو نذیر ما روی عن آی بوسم وحب ان نذالی فی السواد وبقائه
لا مرقه . تب عدس ای دحب النار . ولم یکنی دحب هلقف . لأنه غیر عن المدخول . واکله
مالم یح . وکذا غیره . حیث عدم المدخول

٥٨٨٦- مثل "مصر رحمة الله تعالى على الامم" خلافا لادام خريدي،
فضالب جريده "مرييس" و"باز هشتم از دي"، فقال لها الروج انسى، فقال ان اولاد
موتك و سى (انجار)، وقع اسباب، و بان لم يردده الى جاره، ثم يبيع لا و حده، رحمة
٥٨٨٧- مثل وال الله، بر رحمة الله تعالى من سكران ذهب الى در صه، فقال انى
خلف طلاق امراتى ان اتقى بها مينة، فوافقت عليه، فاسمى، فاسم ابنى اذوت بدلت
بحويصه، و نه اكن حلفت بالطلاق؟ قال طلقب ابرانه

٥٩٥٤- وسئل هو أيضا عمن قال لا مؤثره إن يكون من أمر من غير عدد، فثبت له أن
لا مؤثره قال: إن طعنوا وحبته بأنه لا يؤمن بالله، أو هو الجحد، ثم مضى الجحد، سقطت الميم،

وله أن يبرأ منها بعد ذلك في العدة، وبعد معنى العدة ولا تنقض.

٥٨٥٤- سئل أبو بصير رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته: "أكره أن تكس حرام كس". فأتت طالق ثلاثاً، سمى الزوج صنفها وحلة بنتاً، وحاصها في عتقها، هل تطلق ثلاثاً؟ قال لا، ويؤيده على غيره.

قال الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى: "عدي أن كسأه يوجب أن تكره على الخلاء، على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى. تطلق ويقع بينه وبينه وهي حرة، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يفسد أصل المسألة إذا قال: "بها" يثبت بوجوب على امرأته فقال الزوج: كل امرأة لي، فهي طالق.

٥٨٥٥- سئل أبو بصير رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته: "إن أعصيتك دراهم تشتري بها شيئاً، فأنت طالق"، فمدح إليها دراهم وأمرها أن تعطى ثلاثة تشتري بها شيئاً، ثم تذكر بينه وبينه الدبر لهم ميب. هل يطلاق امرأته؟ قال: "إن كانت امرأته هي التي تشتري الأشياء بعها لا تطلق، وإن كانت لا تشتري شيئاً بعها سبها يباح أن يبيع عيب الصلاني. قال صاحب مجموع البرزق: سألت عبد الدين رحمه الله تعالى عن معنى هذا الخبر، قال: لأنها إذا كانت تشتري بعها ولم يشر إليها الدراهم، ولم يأمرها أن تدفع إلى ثلاثة تشتري بها، وأما إذا أمرها أن تدفع إلى ثلاثة، تشتري بها فلا، يعني أن لا تطلق امرأته على كل حال.

٥٨٥٦- سئل أبو بصير رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته: "أكره أن تكس حرام كس". فأتت طالق ثلاثاً، سمى الزوج صنفها وحلة بنتاً، وحاصها في عتقها، هل تطلق ثلاثاً؟ قال لا، ويؤيده على غيره.

٥٨٥٧- سئل أبو بصير رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته: "أكره أن تكس حرام كس". فأتت طالق ثلاثاً، سمى الزوج صنفها وحلة بنتاً، وحاصها في عتقها، هل تطلق ثلاثاً؟ قال لا، ويؤيده على غيره.

٥٨٥٨- سئل أبو بصير رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته: "أكره أن تكس حرام كس". فأتت طالق ثلاثاً، سمى الزوج صنفها وحلة بنتاً، وحاصها في عتقها، هل تطلق ثلاثاً؟ قال لا، ويؤيده على غيره.

مذہب کتب خانہ : ۲۸ - فصل دوم : مذہب و عقاید

[illegible][illegible]

۱۹۶۶ء - سید نور محمد رضا احمد شاہ - دم کی رٹو سے، غازی خان
جنگی و حیدر آباد، کتب خانہ سید محمد قیصر، ایبٹ آباد، پاکستان، لاہور
الکتابیات اردو، محمد یونس

[illegible]

۸- علی به اسم مادر، قاضی الاحمد صاحب سے ملاقات میں پہنچے۔ اور ان کے
جو دو نمونہ پر سے تصانیف میں دیکھے وہ اس سے لکھائی ہوئے۔ لا مطابقت و عدم

$$f_{\alpha} = 0 \quad (1)$$

"مَنْ كَانَ فِي حَقِّهِ الْمَالُ فَلْيَصِلْ إِلَى الْوَلَدِ"

الحمد لله

المشرك في

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

۵۸۶۳- سال ۱۳۸۵، در این سال، کمیته‌ای برای بررسی وضعیت آب و هوا در استان تهران تشکیل داده شد. این کمیته در سال ۱۳۸۶، گزارشی در مورد وضعیت آب و هوا در استان تهران تهیه و به وزارت نیرو ارائه داد.

[illegible][illegible][illegible]

۱۷۱ء میں سلطان علی گڑھ نے لاہور سے آکر لاہور میں مقیم ہوئے۔

(۳) متعريفه: علم لشيء هو ..

(2) ویدیو، اسکرین کاپچر، و غیره، همواره استعانت به

هل يغفلوا امرأه؟^{١٠} قد كان المصطفى في هذه الحالة يغفل ولا يفكر

[illegible][illegible][illegible]

۵۵۶۴ مثل جو میں جسے اللہ تعالیٰ عسی فی الامرانہ میں پڑھیں کہ یہ سجدہ می
اکو میں پڑھیں عید پیدم مر سے حلال، وایسہ بعد اچھ عورت دے وہ ہم مطلق امرۃ عاق
۵۵۶۵ زانہ، طبع، ودر اجماع، بیل کہ ایلی می وھت بعد ادم بعدہ در الی سہ امام، عید
تلاذہ امام زید وجماعہ، بعد دس بی عدم الاسوچ ای الخرب بجم مری ہی ہذا الاشامہ
ویمرو دھت مالک باز عید، وامل السوق لا شعرت الامان تصاعد وائجرہ، وکھٹ
ایلی الدارس لا بجم مری فی عیدہ الامان بشوہس، ویموہ دھت دارگی عید

٤٨٧٢- رجل منهم يعين ففعله، فزادوا ان يحدوه شلاب عذيقا من انه - وغيره
 فيحدوه ولا ياكل من به ما احبه في فله؟ فصل الحجة " فطوي امر به بتسعة نأمة - ثم
 يقول " كما امرتني، فهي طائفة من اهل بيتك، ولا يكون امر به الحجة ولا تطوق هي

ووجه آخر انه كان له ام بجي انسا وبه عها دس . يا حب لمعنه . مهم بده .
وهون سده فرب بضر امي . حبل عفا الصن . لوك كيمت مده حبل . فمراته
طال ثلاثه سوي دس المبركه ميعال دي تولا . ان لم يكن له دس باري عرافه القريه

عياولة، وثله، يدور غيره، يعني لم يولد، بل ولد لأحد الآباء، بحاجته، وبهول، عداوة،
عن قادم، بعد من البعض

٥٩٧٤- رجل من بني - منسب، كما فعلت، منسب، ربه، طلاق، اندري، بعد ذلك
العلم، لا يفسد، امرأته، لأن منسب، لا يفسد، به، طلاق، لأن لا، لم يفسد، به، يفسد
مطلق، إلى، امرأته

٥٩٧٥- رجل من بني - منسب، كما فعلت، منسب، ربه، طلاق، اندري، بعد ذلك
العلم، لا يفسد، امرأته، لأن منسب، لا يفسد، به، طلاق، لأن لا، لم يفسد، به، يفسد
مطلق، إلى، امرأته

٥٩٧٦- رجل من بني - منسب، كما فعلت، منسب، ربه، طلاق، اندري، بعد ذلك
العلم، لا يفسد، امرأته، لأن منسب، لا يفسد، به، طلاق، لأن لا، لم يفسد، به، يفسد
مطلق، إلى، امرأته

٥٩٧٧- رجل من بني - منسب، كما فعلت، منسب، ربه، طلاق، اندري، بعد ذلك
العلم، لا يفسد، امرأته، لأن منسب، لا يفسد، به، طلاق، لأن لا، لم يفسد، به، يفسد
مطلق، إلى، امرأته

٥٩٧٨- رجل من بني - منسب، كما فعلت، منسب، ربه، طلاق، اندري، بعد ذلك
العلم، لا يفسد، امرأته، لأن منسب، لا يفسد، به، طلاق، لأن لا، لم يفسد، به، يفسد
مطلق، إلى، امرأته

٥٩٧٩- رجل من بني - منسب، كما فعلت، منسب، ربه، طلاق، اندري، بعد ذلك
العلم، لا يفسد، امرأته، لأن منسب، لا يفسد، به، طلاق، لأن لا، لم يفسد، به، يفسد
مطلق، إلى، امرأته

في ذلك حلف بعد سره ان لا يدين حتى يسي. فهذا على عبوة السق

٥٨٨٦- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

مما خرج، وذهب بعضه فخرج فابى به في ثلاث طلق

٥٨٨٧- قال في الموم ان كان يدين من ذنبه ان يدين فادركته يدين فادركته فادركته فادركته

مينا، لا طلق امراته

٥٨٨٨- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

مما خرج، وذهب بعضه فخرج فابى به في ثلاث طلق

٥٨٨٩- قال في الموم ان كان يدين من ذنبه ان يدين فادركته يدين فادركته فادركته

٥٨٩٠- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

مما خرج، وذهب بعضه فخرج فابى به في ثلاث طلق

٥٨٩١- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

مما خرج، وذهب بعضه فخرج فابى به في ثلاث طلق

٥٨٩٢- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

٥٨٩٣- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

٥٨٩٤- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

٥٨٩٥- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

٥٨٩٦- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

٥٨٩٧- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

٥٨٩٨- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

٥٨٩٩- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

٥٩٠٠- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

٥٩٠١- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

٥٩٠٢- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

٥٩٠٣- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

٥٩٠٤- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

٥٩٠٥- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

٥٩٠٦- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

٥٩٠٧- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

٥٩٠٨- قال لا يبرأ من ذنبه الا ان ياتي به حتى يخرج من ذنبه ذنب طلق، فقلت

[illegible][illegible]

٥٨٨٨ - من أجل سج لا لام من الحسن وحده لا بدلي عنك لا احرقة. انك حبيبي
لوهل من مرقق دهن. فاند من تاشا. فامرت لرفا افرقة حتى غريبه. وعطت احريها
بريا حلقا كان ملكا به. فمصب نوب الخلق. ثم دامت هذا نوب من المراء. يسي من
تغير الخلق. فمصب ادم من جهات الخلق. فقل. فقل ما انه لان. لان هرقى الزوج لا
لا يعطي شيئا من ماله. وقد اعطت وقد قيل يعني لا لا تظن. لان المقصود في باب الحبر
من عني عند الامكان. ولا يكون باب حنا

[illegible]

١٩٩٩

٤٦. جنکبایہ فرح مہر گادی الاکسزور طہ حبی جولہ جا

(*) وفيه في ص ١١٤

۱۰۹۵ و ۱۰۹۶

۵۸۹۰- در محل مرأیض عن رجل یقر انمی د لحد و السعداء و معی ذلك فی
وجره المصیبت و حد مختلف کر کسی را از دو دعوای داد باری کم، و مرأه طائی ملاک
رد خویش را از دو دعوای رها کرد، لا ینظری امر آتیه، بلکه احباب و صحیح امید
طلان. و قد ذکرنا جس حد لساناً یحاکم

۱۳۹۱-۱۳۹۲: استیل محمدی، عباسی و لایحه‌های خلیل میرزا، حلال‌الحای بر من حرام، اکرم ماییک‌دار، عام (چهار روز و شش فقره گفت‌وگو) با: رباب‌الدین، قال: چون "سنگ‌نیک در محفل روی حرام شود"

٥٨٩٦- مثل هو أيضاً عن حذف بـ لا في قوله: أنه يعطيه في يوم درهما، فـ لا جمع
 إليه عند الموصوف، ورتد، فـ لا جمع، عـاء، قال في التام: يجوز أن يـ لا جمع، عـاء، فـ لا جمع، عـاء
 لا يجب، فـ لا في ذكر اليوم على سبب العموم، وسمي اليوم على سبب العموم يستتبع ما جـ لا
 من اللطائف، عـاء، من حيث التفسير فإنه قال: أعطيتك في يوم وديار درهما، وفيه عـاء

[illegible]

٥٨٩٤- وسئل هو أيف عمن وثق بالملوسية انكر من سرورين بولهم بولهم من سده
 طلاق، ثم ان الخلاف دم عسى فاشته، وجاهد امراته فوصفت أسف على سادته قال إن
 كانه الزوج عسى بيده معاه اجتماع فهو إيلاء، وإن تريب عسى لأ بعد لاسهر طلفت ثلاث، وإن
 لم يترجأ عسى عصب الأربعة لاسهر طلفت واحدة فائنة بالإيلاء، وإن لم يترجأ عسى عصب
 بضع رأسه عسى وسدنها، سو، ك، معها أو وحده، فإن (طرح) سه لا عسى وسادتها
 لا يثبت، سواء كان معها أو وحده

۵۸۹۵ و سئل هو ایضا عن جیة و سجدة فی فوط حله فقال ار ما یجوز من کل شیء الا ان لا یلحق بالرجل

(1) *سبحانك لا يفتقر إلى مدد*

$$u \in \mathcal{H}_0^1(\Omega)$$

(2) لیٹس پروف

$$v_{\text{eff}} = v_{\text{eff}}(1)$$

نحوه لوم، پس قابل دحمت، عهه این سه دور آورد، هر سال از حق حقیقه و اجال
مهره لا یدان، و این را به ملک حق بخت و داخلای بی بیهوشه بخرجها و لم بجهت
تصلی.

۵۸۹۶- درین عصر عسقلان آخرتیه اکثری دستور بر «سهم جود و جرم» و غیر
به طلاق و اسامیه و دست دستور دلف و تادیه، و دست دستور دامت که ربه
روزراد است. امر دهف و هم پچی اکثری عسقلان که آنرا لا یقدران آمد، و عسقلان
آن لیسر لطفه و حق الدعا و غیر این، و لدعا و کس بدون الا ان ملک ملک کس
شیر و ایلان لم یکن پدر، و این المصنف مالتعلل عهه

۵۸۹۷- در عهد یف و این لامر و دعوی بی نفوت، و دست طلقی حق زعب
فعل و بر ما بر عسقلان و دست و دست لا طلقی بهد و عسقلان لا یقدران و عسقلان
و لیسر بعضی و عهه نص و دست ایستاده و عهه و این حال و عسقلان و جرم
مقال این عهه و عهه بر این مطلقه: لا یقدران بعضی عهه کلام سالی و کلام
جلال و عسقلان و عسقلان و دست و کس و عسقلان و عسقلان

۵۸۹۸- در عهد یف و این لامر و دعوی بی نفوت، و دست طلقی حق زعب
فعل و بر ما بر عسقلان و دست و دست لا طلقی بهد و عسقلان لا یقدران و عسقلان
و لیسر بعضی و عهه نص و دست ایستاده و عهه و این حال و عسقلان و جرم
مقال این عهه و عهه بر این مطلقه: لا یقدران بعضی عهه کلام سالی و کلام
جلال و عسقلان و عسقلان و دست و کس و عسقلان و عسقلان

۵۸۹۹- در عهد یف و این لامر و دعوی بی نفوت، و دست طلقی حق زعب
فعل و بر ما بر عسقلان و دست و دست لا طلقی بهد و عسقلان لا یقدران و عسقلان
و لیسر بعضی و عهه نص و دست ایستاده و عهه و این حال و عسقلان و جرم
مقال این عهه و عهه بر این مطلقه: لا یقدران بعضی عهه کلام سالی و کلام
جلال و عسقلان و عسقلان و دست و کس و عسقلان و عسقلان

مكتبة الخديوي، إذا ما تم الاستدعاء من قبله¹⁴ لإعطائهم نصيبهم من

[illegible][illegible]

۳۰۶ - محمد در میان صفای امیر و امیریه می‌نویسد: یوسف نفس نگفته ام و در میان مع
مرتبه خلاص می‌کشی هر چه بود و می‌کشی هر چه بود و کارها را به من فرستاد؛ و خود یوسف گرفت
است. خلاص می‌کشی هر چه بود و می‌کشی هر چه بود و کارها را به من فرستاد؛ و خود یوسف گرفت

۳۹-۳ واصل ہو، اسی طرح دوسرے تمام جہات سے آئے ہوئے مسافر، مہاجرین اور پناہ گزینوں کو بھی یہی حکم ہے کہ وہ اپنے اپنے وطنوں کی طرف لوٹ جائیں اور وہاں رہیں۔

۹۰۲- قول سماعی در رسم ، حضرتک واحد کس می هم در بطلای امرای
 ای که یا خدایه و لم یجد احد من مدبر ، حضرتی و احدی مدبر خدایه = نظیر در حد آنگاه خاصه
 می رسد به مع - قول غریب ، در حد آنگاه حضرتی و احدی مدبر خدایه = نظیر در حد آنگاه خاصه
 و حضرتی و احدی مدبر خدایه = نظیر در حد آنگاه حضرتی و احدی مدبر خدایه = نظیر در حد آنگاه خاصه
 در حد آنگاه حضرتی و احدی مدبر خدایه = نظیر در حد آنگاه حضرتی و احدی مدبر خدایه = نظیر در حد آنگاه خاصه

۲-۳۹- وک م ی ب عر دهقان جرجه ورز ساره گار، صحت "لکار میوه

كتاب الطلاق في حق من يملك نفسه حتى لا يزوجها ويملكه ثانية الكتاب
كتاب الطلاق في حق من يملك نفسه، وكتاب بيان أحكامه في حق من يملك نفسه
كتاب في حق من يملك نفسه، وكتاب بيان أحكامه في حق من يملك نفسه

۱۹۶۸- وکیل ہوئے۔ علم و عقلیت کا اعتراف کیا، و نہایت اہم قراءتیں
کے حالات پر درمیان حرام، مذہب و حق کا لاٹھوئی و نہایت مراد کاتب کی حکایت
عبد الحمید

۹-۲۰ رسنا هو پنه عمر احدثه رجل فقال سوز له من ویر وکرم و
ملاق، وسجه نورده ان یکن شکب بدو انکلار؟ قال لا ایله ظهر

۹۹۰ (سنبل هو ایست) عربی ریو مکعب میردانی غیب و دلعه الی غیره، فقال صاحب
المکعب در اینج کتبش ثوب و دسته مارده [مقال] اربع حر نه بر داسنه م، اصال صاحب
المکعب بر دلاو هلاق نه بر داسنه و علی نه ۵ در داسنه اصلا و باکیسه عقول
الایع، [صحنه] نیا هله مر نه [لانه عقول] عنان، و هو جاب شرحه، علیه علیه
بر بر دعه و علیه له فی الحال، کتب

۱۹۹۱ء کے ہفت روزہ میں شائع ہونے والی ایک کتاب "آپ بپتہ گد" میں یہ تحریر ہے کہ:

۵۹۱۱ دره یشت بسی سبب و دل حلالی اورد مر در دهه صر علاه حردو
سم درهم دلدیست شمر گرداد و دروه و فودنت آید و لایطی امراته و دلوقل مرا
بقالی دو سم دلدیست و شمر کرد و درهم و فودنت مر و نهی مر آن لایطی الوحه
الارب می اریاده عن درهم و نهی و کشت و دره ایحه السی آذ و نهی و نهی
و می یکن کلا و بطیر ده سده ساه دکره می اطامع بس می کتاب لایطی و صوب
إذاء ال الرحل عده حر ال رب أملاك الأحصی اعداده ذلت لأعسره درهم
لایحی می به لار العسره بعض احصی و الخبوس بسی عن انیس و کنگلک
عضه و صمغ لایطی مر یضار در درهم درهم لایطی و درهم درهم مستقی عن

١- لا يجوز للمسلم أن يبيع ما لم يكن له إلا بعد أن يملكه.

۱۰۰- بگویم که در این باب من که طلاق، هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من
مخارجها، و در خلاصه لیست من در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من
من لیست من در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من

۱۰۱- و در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من
در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من
در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من

۱۰۲- و در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من
در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من
در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من

۱۰۳- و در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من
در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من
در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من

۱۰۴- و در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من
در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من
در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من در این باب هشتصد و هشتاد و پنج نفر از حب لیست من

السكة دار ظهرها إلى هذه السكة ، وبها في سكة أخرى ، مدخل نكاح الدار من سكة أخرى
عليها عيبا ثم خرج من ذلك الباب ، لا يبحث ، وهذا ظهر الدار ، لأن باب الدار إذا لم يكن في
السكة المحلوف عليها ، لا يكون الدار من جهة السكة المحلوف عليها ، فلا يصير داحلا في
هذه السكة ، وإن كان ، فإنه يدرب من باب حرج من السكة المحلوف عليها ، فمدخل الدار من الباب في
غير السكة المحلوف عليها بحث ؛ لأنه إن كان الدار في السكة محلوف عليها ، يصير داحلا
في السكة المحلوف عليها بدخوله في تلك الدار ، فإنه يدرب من باب الذي في السكة المحلوف
عليها ، فلم يبق لها باب من تلك السكة ، فدخلها من باب السكة بوجه بحث ؛ لأن طريقها من
هذه السكة لا يردع بسبب هذا الباب ، وله أن يصح ذلك الباب من ساء ، بسبب هذا الباب
لا يخرج من أن يكون من هذه السكة ، فإن لم يكن لهذه الدار باب في سكة محلوف عليها في
الأصل ، ففتح لها باب إلى السكة المحلوف عليها ، فدخلها من باب السكة الأخرى ،
ولم يخرج من الباب ، فإنه يدرب من السكة المحلوف عليها لا يخال ، لأن مدخل الباب للمدخل
السكة المحلوف عليها " لا نصير الدار من السكة

٥٩٣ - رحمه فليس حال الأمر أنه اگر يتي بر سر بورد کیم به خلافی ، چون لم یو
الجماع لا يصير موبيا ، لأن هذا اللفظ غير مستعمل في إرادة الجماع ، وله حقيقة وهو جعل
رجله في فراشها ، عند الدخول يصير إلى ما هو حقيقة ، حتى لو جامعها من غير أن يدخل
فراشها لا طلاق ، وإن نوى الفراش عصى في حق تعلق خلافتها بربابها ، ولا يصلح في
حق صرف خلافتها عن دخوله في فراشها من غير قربان ، فعين له أن يقع الدخول بمجرد دخوله
في فراشها وهي سبب في الفراش ، أو تنقيد الحيض بدخوله في فراشها وهي في الفراش ؟
قال : إن كان الحمل له عيب المبرأة كراهة استعمال فراشها ، عصى بدخوله في فراشها أو طوبى ،
فإن كان الحمل كراهة مضاعف ، لا بحث ولا بدخوله في فراشه " وهي جها

٥٩٤ - رحمه أفتى فليس حلف خلافتها أمر أنه كراهة من جيل بوجه سهم بشر
مذهب ، وقد أخذ مال إسماعيل لرضاء ، ولم يترك ذلك كل شهر أربعين درهما في الحسنة على ما
هو القصة ، ولكن لم يطرأ ذلك شيئا إلا هل تطلق ؟ قال نعم ، وهذا ظهر فإن كان أعطى
شهر ، وهو يخاله ذلك في حسم على العادة ، بر في عيبه ولا مدد ، بغير وطيلة شهر ؟
لأن موته ، مذهب صحيح حال

٥٩٤٨ - وعنه عيسى بن مالك لا امرأته أكثر من مائة وخمسة عشر روي عن ابن عباس ثلاثاً، ذهبت مع امرأة أخرى إلى الفلج واشترت من ثوبك، وشرب لواء لحي، هل طلق هي إذا لم تشرب منه؟ قال نعم، لأن أبا حنيفة لم يذهب عن مائة، سقط لا على ما روي.

٥٩٤٩ - وعنه أيضاً نفس قال لا امرأته أكثر من مائة وخمسة عشر ثلاثاً على دوم، حدثنا أبو عبد الله، أن عبيد بن ريث - قال: هر كجا هو می رود که من - وروی غی بهم صحت بی ملک الموضع من لا تطلق امرأته لأن هر لها هر كجا هو می رود، وروى بها أنه من دستورى بعدهم يعيل، من، لأنها قد تفت لها، قبل بطلان، لأن دولها هر كجا خواهي بود هر ما بويه، که من دستورى قبلهم، پس باید، بر موبد بيف وتهدید.

٥٩٥٠ - وعنه أيضاً، قال: رجل كان يأخذ أموالاً جارية فلكفه، جرى به ويبي، هل لكفة كلام حذفت منه لفظه، أكثر من مائة وخمسة عشر كبرم جلال حد، من، من عوام، ودفع كي ما كان من حيد على كل واحد من أهل السنة، وفي شيء قليل كان، صعد في سنة، صحت وأحد ذلك من سنة، حاد، به عن يده، ودفع إليهم، قال: صلو امرأته، قال: لا، لأن أبا حنيفة، الفجيرة يند، فخذ أحد، من، من مائة، لأن فيه تعدد من جبان، دفع في التمسيل، لا على جبانة ماضية، هذا هو الشعار والمكالم، والذليل عن صحة، ذكر، أنه إذا خرج ما كان في جبهه قلب الحلف، يدفع من أهل السنة لا تطلق امرأته بذلك، وإن وجد لأحد ما كان الفريق إلا ما قال.

٥٩٥١ - وعنه أيضاً، من روي عن سفيان الثوري، قال: لا تطلق من صاحبك سبع مرات، قال: أكثر من مائة، من، من خود در يك سوره خد، من، من مائة مرأه او اكثر يند، روي عن ابن عباس طلاق، من، أما مع هذا الرجل قال: إن قلت: حدودك من يدم لا تطلق، لأن عتي لطلاق مائة من صحت فيه، فيعتق بالرجاء، عه عن ما عرفت.

٥٩٥٢ - وعنه أيضاً، نفس قال: أكثر من مائة وخمسة عشر من امرأته طلاق، ثم ركب في الليل، فأنفجر النصح، قال: أن يأتى بها، من، تطلق امرأته، لأن يمينه معصية على الله، وأرو، من المني، وأبلى لا تطلق، لأنها بعد من عني الذهب، بل، وعلى الرقية مائة.

٥٩٥٣ - وعنه أيضاً، نفس قال: امرأته من مائة، كبرم بكار، يند، فهو صلت.

طَلَّيْ سَ، ظلم بعض دین دصغی عَدَا، فقی طَلَّیْ وَلَا فَرَدَ بِه فَوَیْه طَلَّیْکَ طَلَّایِ
سَت، وَبِه عَوَلَه فَوَیْ طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ وَبِه عَوَلَه فَوَیْ طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ وَبِه عَوَلَه
طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ
طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ طَلَّیْ سَ

[illegible]

۱۹۵۹ء - ویدہ پتہ: مہاراجہ رشیہ تیسریں این ایچ جیو، گاندھی مورتی
 من پلائی، خاکس من حصہ ویدہ پتہ، رشیہ تیسریں این ایچ جیو، گاندھی
 مورتی، رشیہ تیسریں این ایچ جیو، گاندھی مورتی، رشیہ تیسریں این ایچ جیو، گاندھی

٥٩٥٩- روضة أيضا فيمن كان اذ حسب كذا ح ١٠٦٠ ، كل صريح به اسم - فذكر انه
 طلق ، كان اخلف باسمه ، فري بعد ذلك ورثا آخره ، وهو في النسخ ، بعد سرب الخمر
 فان لا تنصو سرقة ، لا ربه ، على البرية الاخيرة ، الذي هو في روضة الفهود من
 ابرم بحكم الفري روضة

[illegible]

١٩٦١ م. حينئذ بالمرور على ديوانه هذا الباب وفتح الباب لكل من شاء
فدخلت الحفلة على مرانه لا ياكل من طعامه ولا يشرب
ولا مسحه فأكس من هذا الغبار من أنه يحفظه كل منظره بالاولاد
يخفف إليه عبدالعزير عرف عنه أو سمع أقامون ذلك لا يفتى قبل
حينئذ لأن الأمانة لا يفتى به ولا يفتى به من حيث يحفظه ومع غيره

عن ابی حنيفة، قال: سمی بکر به قال: امر هو محض به احتساباً لم یسجد، علیما له
أن لا یسمیه هذا الخلف من الاحتساب

۵۹۶۲ - وعنه یفتی فی مریض ماتت له امرأته فلا یر عادت یخود ویروب معه،
فقال: من یر حرم یر حیره، یردیک وی یروم ویوی سخی یگوید (و یربروم ویوی سخی
کوی نور من طلاق، ثم: فلاناً عاده فی مرضه ولقد یر به بداب، کمنه سخی عاده من
مریض علی حاته، لا یمنع امرأته لأن یره اندکد علی الکلام معه بعد عاده من مرضه،
حسب قول من یصح، ثم کمنه انفاق امرأته، ویس فی ان یر به (و یرح من مرضه وذهب إلیه
و کمنه، تخلت امرأته، لا یر حال ان یروم ویسخی یگوید

۵۹۶۳ - وعنه یفتی فی رجل لهما علی رجل غیر مسرک، فحلفا بطلاق یهده
انتمیة کمر واد ما یوسی، یروسه طلاق، فحلف علی ذلك ما حکمة، فقال: لا
یفسد، علم بالطلب، ویر یسبه نفسه یسحب طلقت امرأته، ویر اسدی مختصاً یسحب
لا یطلق امرأته لأن یر یسبه لا یر یسحب فی غیر ساعه و مال عرفاً و عده، یر یسبه
یهدا فی لا یسحب یسبه غیر القلب و علمه بالطلب، ویر یسبه یر یسبه أحد یسبی داره، ویر
یوسه، أو کمر به، ویر یسبه، ولم یعلم بالطلب، لا یسحب امرأته یسبه ویر یسبه یسب أحد یسب
لا یسبی الیسبی فی حقه، لأن الیسبی یوسفه یسب یسب الیسبی یسب

۵۹۶۴ - وعنه یفتی فی رجل فوجده یسب راسب کمره من حرمه که فلا یسب
یکم، ویر لا یسب امرأته، لأن الحرف هو قوله عرجه یسب راسب، فیر لا یسب
عرجه یسب راسب، فیر

۵۹۶۵ - وعنه یفتی فی رجل فوجده یسب راسب کمره من حرمه، ویر یسب
کمره، یسب راسب کمره، ویر یسب راسب کمره، ویر یسب راسب کمره، ویر یسب
کله راسب ویر یسب مع صیده یسب، ویر یسب غیر امره یسب یسب، قال: ان
کمن عاده ان یر یسب کمنه الیر یسب نفسه، لا یسب یسب البعض نفسه، لا یسب غیره یسب
امرء ویر یسب امرء یسب یسب، ولا یسب یسب یسب یسب یسب، ویر یسب یسب
له یسب یسب یسب، ویر یسب یسب یسب یسب یسب، لأن یسب یسب
إلی یسب یسب یسب، لأن یسب یسب یسب یسب یسب، ویر یسب
ما دام یسب یسب، ویر یسب

۵۹۶۵- وعنه أيضاً، فيمن حلف طلاق امرأته أن لا يزوجها، فنجس بوجوبه بيمينه، فمهرها له من بعد، قال صاحب «م» وقلت طردوا ما يدعي، هل يكون عدل إذا؟ وهل يطلق امرأته؟ قال: لا، لأن المهر من قبيل الإبقاء لبقاء الزوج، لو بطل مثل هذا أو بعد بطلانها، لم يفسد، بل كان له على نفسها في مثل هذا، لا يجوز.

۵۹۶۷- وعنه أيضاً، فيمن حلف بيمينه بيمينه الطهارة كرسبه من «د» رصير روي أن تزويجه طلاق، فحلف من ذلك وأعطاه مقرر دفعه و«د» قال طموحه أنه: لأن سبني مفرقة، حسم من يمينه مائة مائة، لأن «د» حسم: أعطاه مائة، ومعه المصحح وهو جميعه فوالله الحق له عليه.

۵۹۶۸- وفيه أيضاً، فيمن نكح امرأته، أكرهه جوابه بعد نكاحه، فلا يملك، وهذا ذلك نكاحه، والرجل بعد حلفه بيمينه، خوفاً من طلاق، فإن الزوج بوي شهرته كسبه ميتة من يمينه بيمينه، فثبت له من شهرته بيمينه، قال: لا تطلق بهذا، لأن الحلف إذا لم يخرجه بعد الحلف، وإنما لم يخرجه، فلا يكون جواباً، وفيه طهارة لأن الحلف لا يوجب على الحلف لا محالة سرفاً وغارة «د» إن الله «د» وأما بعد ضمان المتامر، من ذكر غيره، مثل عيبه سمع، فمدح ذلك، فغير مقالته، بعدارضة يمينه ويقول: جيبه من عدم.

۵۹۶۹- وعنه أيضاً، فيمن نكح امرأته، ثم تزوجها من بعد، في يمينه، فلو من بعد طلاق، وكذا روى وحده، فله وجهه، قال: «د» حسم من أن يمين الله، ونقض يمينه ونقض ربه، فثبت له من الزوج بذلك، فقال له: «د» وسهم منه وكفه بيرون آخر، فذهب قسم يمينه، «د» حسمت له نكاح زوج من آخر، حتى يمينه الامور، وخرجت من ماله بعد ذلك؟ قال: لا تطلق، «د» فله بعض مباح عشرة، رحمه الله تعالى.

۵۹۷۰- وفيه أيضاً، في رجل نكح امرأته، ثم تزوجها من بعد، في يمينه، فلو من بعد طلاق، وكذا روى وحده، فله وجهه، قال: «د» حسم من أن يمين الله، ونقض يمينه ونقض ربه، فثبت له من الزوج بذلك، فقال له: «د» وسهم منه وكفه بيرون آخر، فذهب قسم يمينه، «د» حسمت له نكاح زوج من آخر، حتى يمينه الامور، وخرجت من ماله بعد ذلك؟ قال: لا تطلق، «د» فله بعض مباح عشرة، رحمه الله تعالى.

۵۹۷۱- وفيه أيضاً، فيمن نكح امرأته، ثم تزوجها من بعد، في يمينه، فلو من بعد طلاق، وكذا روى وحده، فله وجهه، قال: «د» حسم من أن يمين الله، ونقض يمينه ونقض ربه، فثبت له من الزوج بذلك، فقال له: «د» وسهم منه وكفه بيرون آخر، فذهب قسم يمينه، «د» حسمت له نكاح زوج من آخر، حتى يمينه الامور، وخرجت من ماله بعد ذلك؟ قال: لا تطلق، «د» فله بعض مباح عشرة، رحمه الله تعالى.

يكون في ثراسه طلاق قال - يعرف المظهر بالقبضه إذا انضم إلى الطر كزوج أو عمل من عليه ، وهو أن يمارعه أو يسوي إنيب يده ، أو شيء له سحر ذلك

۵۹۷۲- وعنه أخت في رجل له امرأتان ، فقال أكر ما به فله به سحر ، وي أن من طلاق وخر دور ، في سحر ذي بخصته سرياً بذكر ، أي مرد ، ويد ويان حيث كره من وي سوكتة محوذة بده و ، في سحر في سحر بده و في يان ، لا تطلق في دم عسها قصداً فيان ؛ صبح يده على ، جل الآخر سحرها من جوفه قصداً ، فان لا تطلق بده ؛ لأن الإخراج لم يدخل تحت الدين ، وليس لأجل الإخراج لا يكون داخل تحت الدين ؛

۵۹۷۳- وعنه يده في جمع من الأمل فاه اعراف لا حصر في موضع معلوم كل ميت ؛ لكشاور في مورده ، فحلف واحد منهم بقا اللفظ أكثر من ، يك سال ما بين جمع كرفهم و الزم سه طلاق ، في جمع مع ثلاثة معهم يوم السبت ، قال لا تطلق امرأته و في اجتماع مع حنهم في عر بزم سبت ، فاد كذا ، اجتماعهم في عر يوم السبت ، للأمر الذي يخصصون له يوم السبت تطلق امرأته ، وإن اجتماع معهم يوم السبت للأمر حر ، سوى ما كانوا يجمعونه يوم سبت قبل هذا ، بأن كان اجتماعهم في هذا بزم السبت ؛ لأن امرأته ، فاجتمع معهم في سحر بده ، لا تطلق امرأته

۵۹۷۴- في طلق امرأته طلاقاً حراً ، ثم حلف خمسة بآن ، أو بآن ، فهو بائن ، وثلاث عداير حبيبه رحمه الله تعالى ، وسدس إلى به سحر رحمه الله تعالى ، يكون طلاقاً لا يكون طلاقاً ، أو عند محمد لا يصح ما ولا ثلاثاً ، ذكر مسألة في سحر دعوى الأصل

۵۹۷۵- وفي استص عر أي يوسف و زوجه أسرى ، أنه يكون ثلاثاً ؛ قال في الشئ عر أي يوسف رحمه الله تعالى ، وهذا إذا قال ذلك في بعداً ، أو بعد قصده المدة إذا قال حلف بآن ، ثلاثاً لا بزمه ، ولقد أمر يوسف رحمه الله تعالى إلى الفري في ما إذا قال حلف ثلاثاً ، وبين ما إذا قال حلف ثلاثاً على ظاهر الرواية ، قال مقدمه في انحصار ، كانت التثنية بانه لا يصح كلام ولا يكون ثلاثاً ، هذا كلام به يوسف

۵۹۷۶- وفي لئني أيضاً إذا قال لها إذا خلفت رحمه الله ، فأت بآن ، أو ثلاثاً ، فطلقها واه لم يكن ؛ ولا ثلاثاً ؛ من قل أنه قدم فقول من روى الطلاق ، وكذلك إذا قال

(۱) ما بين انقشورين ما لم يمس الأصابع فله من طلاق و

(۲) ما بين المهرج من سائر الأصل و فله من طلاق و

(۳) وفي ب و ف فله بائن

لها إذا وقع الفدر فأنشأ طلق، ثم قال: جعل هذه خطبة، به أن ثلاثاً وروى أبو جليص عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قل لها أنت طالق عطف بك في ثلاثه فليس ثلاث.

٥٩٧٢- وروى أبو أحمد: إذا طلق امرأته واحدة، ثم قال: هي واحدة قد انقضت امرأتى ثلاث خطبات سبب الفدر، قال أبو أحمد: ثم مضى بعد في تلك الخطبة، فإنه يقع حينها تطليق ثلاث في الفدر، الأول: في معنى ثلاث، الثاني: وهو أن يكرر قوله جملتها مع عليها، يعلقه من أولي، في معنى تصديقاً، أو ثلاثاً، وكان ذلك قول أبي بكر بن عمر: ٥٩٧٤- وروى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: ثم دخل طلق امرأتى واحدة ثم قال: جعلها ثلثاً، ثم أمسكها وقال: إن لم يوافقك، ليس بار، وإن أجمعها فما بين ذلك لا يجوز في بدوه، وروى عنه خطبة رجعية، ثم قال: حينها ثلاثاً رأساً ثمهر، ثم واحد، قال يدرى ثلاثاً وليس ثمهر، عليه فوجه جعلها ثلثاً قوله جعلها ثلاثاً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد ذلك لا يكون ثلاثاً، ويخبر واحدة بآلته

ثم كتاب الطلاق، من محيط محمد بن عبد الوهاب وحسن بن يوسف، يدرى - إن شاء الله تعالى - كتاب العناق.

وحسن بن علي بن محمد وهو الأمام محمد بن علي، وصاحبه وسيم

كتاب العتق

هذا الكتاب يشتمل على أحد عشر فصلا

فصل الأول	في الاعتاق إلى يقع بها العتق
الفصل الثاني	في الاعتاق التي لا يقع بها العتق
الفصل الثالث	في حلق العتق وإضافته ، وما هو من معاهده
الفصل الرابع	في عتق للهم
الفصل الخامس	في عتاق بعض المقيدين
الفصل السادس	في عتق ما في العتق
الفصل السابع	في خصوصيات الوارثة في العتق والحريه ، والشهاده على ذلك
الفصل الثامن	في موقوفات العتق إلى غيره
الفصل التاسع	في اختيار
الفصل العاشر	في مهاب الأولاد
الفصل الحادي عشر	في استرقاق

الفصل الأول في الألفاظ التي يعرب بها المعنى

بوجه ذكرهم أله الأله من بهم ما الذي موعان صريح وكيفية ، الموضح لفظ
المتن والمحرفه ، وهذا لفظان موضوعان لا يصر فيها اليه ، لأن اليه في مصر يجمع كان مراد
للكلم مشتق ، ولا انه من الموضوعات ، فإن استعمال اللفظ ، وضع به أصل - وثبت
المتن ببعض الخطيبين ، ذكرهم على حين الإخبار بحقوقه ، أغفلت وحورثك ، أو على
سبيل تصدع بحرفه ، أنت صررت حثيث ، أو على حين ليله بحرفه ، يا صر يا هيبه
أو على سبيل الإحصاء بحرفه ، هذا صر هذا حثيث

۵۹۶۹ خود مدحه، رحمة الله تعالى في الأصل، وادعائه بعدد 'سبحان وجهه الله تعالى عبق'، فإن عبادهم رحمة الله تعالى، ذكر وجهه الله تعالى بس، أي سهل الشروط، فليقل أن محمدًا رحمة الله تعالى ذكر في التكميل إذا قلنا بعدد، أي حر وجهه الشيطان أنه يعني، والأصل فيه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، من يكسر بكلام يطلو أو عتاق فهو جدير عليه من غير فصل، بكر ذكره، مع أنه كان ثياباً فيه قصصاً يفتح الغربة

۵۹۸۰- یعنی دردی این بیش از همه که شای آن من شاهد آن اسم عجبی است. ثم
 و الله یا حیر! لا یفتقر ویریه بالدرمیه یا تزداد حقن! لأبی شوحه لأول دهده باسمه،
 و فی الوحده الثانی دعاء عشر سعه رعنی عدا الو سعه اراد، لم یدع و اراد لا یفتقر و لو
 و صله حر حق و ذکر فی عصر سبع الأمل إذا قال له یا حسن یمن سوی الحرام سو
 لأل الفتی مصدر، و المصدر یتراء مضام، الأسیر.

٢٩٨١- ولو قال لصديقه يا حرمي لو قال لأختي يا حرمي وقال: ادوبك الله، يمين
فيه وقصده: لأن أجد راحتي في أعتق علي سواء. ولو قال: ادوبك به يكذب لأخيه
ذممة؛ لأن الكذب لا يمين به حكمه، لا أن الله يمين لا يصدق به دعوى الكذب؛ لأنه دعوى
أمر بخلاف الظاهر؛ لأن الظاهر في الخبر المصحح^(١) هو: عمن ادوبك أو يكون صدقاً، أما الله
تعالى يصح من الظاهر جميعاً، والخبر من نفسه محتمل لصديق والكذب،
فيصدق فيه، لا أن أحتمل الكذب؛ وإنما جأني في الإخبار لا في الإيجاب،
ولا يصدق به دعوى الكذب في الإيجاب. ولو جري لفظ البحر من حده دعواً بأن أراد أن

چند کتاب الکترونیکی

٣٠٦ - مذكره لادب - لادب لادب لادب لادب

بقوله عليه السلام: "أما إذا كان فيكم رجل فاضل عاقل، فليؤمركم على ما يأمركم به الله ورسوله، ولينبذكم عن غير ذلك، فإنه خير معسر".

[illegible]

١٩٤٨- موتى ودين الثالث رحمه الله تعالى اداء الرجل علامه الى ملاده
 يولد له ابناء مستحقين في نفس بي حرة فنهضت اعلامه وملكه من و آله و ابا
 قاله تعالى بغيره و خذوا في ما تولى من حيث حوا و هو من حرة لا يصبى أهلا ولا
 له باهر الذي حرة و هو من حرة و هو من حرة و هو من حرة و هو من حرة
 حرة لا يصبى و هو من حرة و هو من حرة و هو من حرة و هو من حرة
 حرة و هو من حرة و هو من حرة و هو من حرة و هو من حرة
 حرة و هو من حرة و هو من حرة و هو من حرة و هو من حرة

٥٩٨٢- وفي مصر في سنة ١٣٠٤ هـ الموافق لـ ١٩٨٦ م، تم اكتشاف بعض النسخ من كتاب "الدرر المنيرة" في

۵۹۵۵ دہلی راجنامہ - ستمبر ۱۹۵۱ء میں علی محمد علی صاحب نے ایک خط لکھا تھا کہ ان کے پاس ایک کتاب ہے جس میں ان کے بارے میں کچھ لکھا ہے۔ ان کے پاس ایک کتاب ہے جس میں ان کے بارے میں کچھ لکھا ہے۔

۵۹۶۔ کہ یہ ادھار کی عہد شکنی ہے نہ حرام، لہذا میرے عہدہ ان کا نہیں ہے۔
 لا یتوبہ علیہم، جو معصا، حبث اللہ تعالیٰ، ورنہ لا یتوبہ علیہم، جو حصہ ہے۔

۱۳۹۷-۲- دکتر بنی در ۱۳۹۶ عن محمد حیدر علی ۴ بنی خراسانی حیدر علی
کلیا، و جرنلہ دار، بنی خراسانی خراسانی، بنی خراسانی دار، بنی خراسانی

[illegible][illegible][illegible]

۵۹۹۶ رفیداشت : قال مرجعیه : قل اعلم ان الله عز وجل قال له انه
عز وجل العبد : اعلم ان الله عز وجل قال له : ان الله عز وجل اعلم ان الله عز وجل

۱۹۹۶ هجری قمری میں ایک سفیر رحیمہ اللہ تعالیٰ نے ایک نیا ٹیپ حاصل کیا، جس میں بالاحوالہ، "اُو قاتل لایہ عذکہ" جملہ دہ خبر، لا یصل فی شیء من اعداء، وکذا فی چی در صحتہ انب موسیٰ فلاں، اب اس عیب دلالہ، بعد خبر و جملہ اعتقاد فلاں، جس میں، "والفرق ان فی الحقیۃ الاول احمر من عتقہ ولا یحق فی حقہ الا بواحدہ ایاد، شہید ملایہ عتقہ یہ، وافرارہ محض علیہ رہی التبعی الثانی یستخرج من ادقی فلاں"، وقد جعل عتق فلاں خبر عتقہ فلاں۔

مؤلف: محمد صالح المنجد

(۱۷) وئی م عمر شہر اہلباک دہلی پہنچ کر کچھ ایسی ہی جگہ پر رہا جس کا

يقصر هذه الملقط ودفع الفلاني إلى منسج الفلاني لا يجب له أن يثبت ملكه بعد
- فوعده فاعلى ١٥٠ ربيع الفلاني بعد ذكر الفلاني في ذمته منسج الفلاني عن أي حجة
بمحمدة وحبيبه انه تعني بسلامة ما ذكره فيها، وقد ذكرنا دست في كتاب الفلاني وإذ كان
لعمد راسك راسك حر، أو من يدلك من حر، فالتكلم في معنى غير التملك في الفلاني،
هو على ما يجمع بملاني بالعمدة اليه يجمع الفلاني إلى صفة اليه، وما لا يجمع الفلاني إلى صفة اليه
لا يجمع الفلاني إلى صفة اليه، وقد في فصل الفلاني في كتاب الفلاني

١٠٦٠١ - من من يورث ربحه انه تعالى فيس قال لفلانة زكريا حر، انه يعق كذا
لوقال لها فزكريا حر او قال لفلانة وملك أس حر أو قال لفلانة حر، على
- لا صفة لا حتى عمده لا ربحه مثل أس حر، مثل من حر، انه يبيع والشيء
لا يقضي الفلاني، من من حر، ويورث فقل، راسك اس حر، لست يد حر عتو - لا
هذا صفة وليس نسبة، وم ٥٠ - ما أتت الأصل الحر - لا يحر إلا بعد أن كثر التسمية
زكسية لا يجب العتق ولو دل ما أتت الآخر عتق لا دلالة لست على الشيء
والآل - وهذا كله لا يكون من الإتيان، وذلك هذا وقوله ان حر هو

٦٠٠٢ - فوأن، 'ألم لا ولاه أفلاني من م - كذا فلانة تولى أفلاني بعد
كود لا يحر بعد، لا يحر منه انه فخر بالعتق لا يحر من حال عمده أتت حر
غير ملوك، هذه لا يكون عتق منه، ولكن ليس له من بعده، وما كان له من بعده، ولا
قال لفلانة بعد ذلك من عتق منه - تصدق كذا على كذا، زود براهيم عن محمده ربحه انه
يعاني

٦٠٠٣ - وفي الفلاني هذا خذ من قبل مولاه وولعه بعه، فلما المولى يورث حر
دستار من من يملك، يرثه وحم، لا يحر لست هذه الملقط لا يحره الفلاني م ٥٠
وبعد لا يحر لست هذه الملقط

٦٠٠٤ - قال بعدد بصدق أو قال بصدق أو قال بصدق أو قال بصدق أو قال بصدق أو قال بصدق
لها بصدق أو قال بصدق أو قال بصدق أو قال بصدق أو قال بصدق أو قال بصدق أو قال بصدق أو قال بصدق
قال بصدق أو قال بصدق أو قال بصدق أو قال بصدق أو قال بصدق أو قال بصدق أو قال بصدق أو قال بصدق
المستأجر يبيع له بل لا يحره، بل لم يورث الفلاني من من يورث الفلاني من من يورث الفلاني من من يورث الفلاني
وذا الفلاني من من يورث الفلاني من من يورث الفلاني من من يورث الفلاني من من يورث الفلاني من من يورث الفلاني

وبمعناها الإنسانية وبشيء ذكر ما يختص بإحسانه إياه، ولو قال فعلمه يا رب فمردود على

حرف الألف، لا يفتقر إلى نون العطف، فكيف حكمي عن إجماعه من غير جملة ما يختص

١٠٠٦ - ولا والله لا أعلمه أن لا شيء أو ما لا شيء يا مولاي، اختلف المشايخ

وجمهورهم في معنى قوله، وذكروا أن الله تعالى لا يحتاج عبداً إليه، وقال هشام - سأله

صاحبنا رحمه الله تعالى عن معنى قوله يا مولاي أو لا أعلمه يا مولاي؟ قال

بعضهم قلت وإن كان يا مولاي، يا سيدي؟ قال لا يعنى، وهذا ليس بشيء.

وقال إبراهيم بن عبد الله - سمعت صاحبنا رحمه الله تعالى يقول، لا يعنى في قوله يا مولاي إلا

في خصائصه من حر، وبها مولاي، وبها مولاي، وقال هو لم يزل ابن حنبل رحمه الله

عنه، وهذا لا يخلو عن شيء، وإن كان معناه مستوحى من قوله يا مولاي، قال الله تعالى،

فذلك بأن الله مولى الذين آمنوا، ويألفهم، قال الله تعالى، فوالله عفت

النبوة من ورعي؟ وذكر بعض المولى الأعلى، وذكر بعض المولى الأسفل، لا أنه تعين

المولى الأسفل هو، لا أن يكون الأسفل معناه علاقة، مع العبد المعروف، فتعني معنى

الأسفل ومعنى من العلم كذلك، ومعنى المولى الأعلى منسوب إليه مما مر، فمعنى المولى

الأسفل وإن لا يجمع بينهما، لأن اللفظ المشترك فيهما يجمع بينهما، فكان الحكم في

ذلك هو جهة ثانياً طريق خفيته، فلا يحتاج فيه إلى شيء.

١٠٠٧ - إن قال من كونه منسباً، قال ذلك لسلامة ولائهم، على بعض ما فيه

اختلاف المشايخ، وجمهورهم في معنى وأحوال الصلوات، كشهود الكبرياء، لا أنه تعالى لا يعنى

لأنه لا يرد به الله عز وجل، لا يرى أنه بعد في العرف من كونه كان من دونه، لا يرد به

التعظيم، وإجماعهم على أنه لا يعنى في قوله، في القلب من باب به للتعظيم.

ويقال، قال العلامة رحمه الله، من يردى بعبادته من يردى، يكون له معنى بعبادته

أو انشور، فقد قبل به بعض من المصنفين، لأنه في قوله لا يعنى، لا يعنى بكونه لا يرد به

في معنى، رحمه الله تعالى، كذا في قوله لا يرد به، لا يعنى بكونه، لا يعنى بذلك، وهذا لأنه

ليس من ضرورة أن لا يكون عبداً، أن يكون عبداً، أو أن يكون عبداً، وسواء في عباده

(١) وفي نسخة لا يرد به

(٢) سورة محمد - ١١

(٣) سورة مريم - ٥

(٤) وفي نسخة ولا يصحح كلامي

ولو قال لا عليك في عيب ويري به لمقريت كذا حاشا، لانه السبيلون في اللغة يدركون ويرا
به الحقة، ويدركون به لا سبلا، والله، فكانه قال، لا حجة في عيب، لا يدري، ولو
علم هذا لا يحق وان يري، كذا، هه

موت يرحموا، لا عيب في عييت، وبير قوله لا يد ر عيب، لا حجة في علك،
جعل قوله لا عيب في عيب من كتاب الحق، ولم يجعل قوله لا يد في عيب من كتابه
الحق، والقرآن قوله لا يد في عيبك، يتبرهن تصديق الله لا في عيبك، والله يهدي من
يشاء لفرقه، كما هي لإحاطة الكتاب، لم جعل كعبه من عيب قوله لا يد، وذلك
يؤيد إلى أن بسبب باللفظ أكثر مما يصح في قوله، وانه لا يجوز، وقد نوه، لا حجة في
عليك، يتبرهن لغير الطبع لا في عيبك، ويتبرهن ما مر

وإذ أرسله لا مذكور، يهرع في كفى الملك حليف، الرب والد به سواء، فلم
جعل كتابة عن النفس رب يراله من أفرقة واليد، لا يخرج إلى بيت بالعدد كثيرا وصح له
الملك : وهذا هو

۹۰۱۲- ولید بن لامه، ابن طالق، از دیگر ششاسر کتابت اصفای معروف است
می، او حرم است، ابن علی، از مدائنه و هو یحیی العس، لا یعرف، جميع ذلك
مختار.

وعسى أن يرزق الله تعالى ذو ذال الآفة الطيبين ويرى من عبد الله
الإخلاص يفتخر به رجال من هذه بئرته قوله حبيب سيديك رسول الله عز وجل عن
حرام، يردد العنصر لا معنى له، لا حرم الحلة على نفسه، وكثير من المنع بهما مع الفرق الأخرى
أنه لا يسرى أحد من الرجال، لا يسرى في حارة عدو طي، بها، مع وإن كان القيمة حراماً
عليه.

[illegible]

١٤١٤ هـ: وقد دال عليه هـ.س. وعنه بول. الله. عن النعمان، هـ.س. كان معروف
بالبس. فو كان مجهول النساب. وقد كان مثله لا يوجد له. عن النعمان، هـ.س. حقه

٦٠٠٩ حصار يثري رجل عيال له أختان هما: دينا، ودنيا، أي نعم، لا يفتق، ولو
كان في يدي رجل مملوك، أو في يد أهله، أو في يد من كان نعمه، بعد ما يبيع منه،
ومهره، وهو أنكر، مني بامرئ، لا أشوه، لا يفره، هم العباد، سيد الد...، شيه، أم
ثك لا يخلن ثوبه بالعر، الأبرى أن أولاد أولاد مني نعم أي نائب الرئيس من صاحبه
فمرش وإن لم يضره به، بعد أن يستدلا سارة

۱۶۰- وراثت خان بقیدہ اس کے لا یقینی خود ہی حیدر علی احمد اللہ بدایونی نے مرقع
لاذکر بعد بصرہ ہو گیا۔ اس کا حب القدر لکھنے والے کی عمر ۷۴ سال تھی اور وہ ایک
محقق و باقی کا بیٹا تھا۔

[illegible]

۱۰۹۱-وفی ۷۵۰ھ ، اقامت لاهور اخذ کر کے تہذیب و تمدن کو خارج کر دیا ، عصر انور کا
ایک نئی تاریخ آغا بہت ، وہاں کا الخراج نگر لاہور ، اس لاکھ حکم الکر ، لاہور کا
و ذکر ہشام و العلی بن ابی یوسف ، رحمۃ اللہ تعالیٰ فرما دیا لائے الحسی ، وہ حرج سے
عبادت اللہ ، اُنہ حرج و کر ، ان کا الخراج لکھتے ہوں برائے ، لہو ملوث ، و ذکر
خارج الخلف ، صاحب البرائے ، و معارف ان کو الخراج میں اسد میں برائے تصدق ، قاتل
حرج - و لکھ معارف و معارف

الفصل الثالث في فتن الفتن وإصابتها وما هو في مصابها

٦٠٣٢- ذكر في معنى إظهار الفتن في الدنيا وما حرمه الله عليه من
 تركها وإدراكها من قبل الله تعالى، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن
 من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده.

٦٠٣٣- في معنى إظهار الفتن في الدنيا وما حرمه الله عليه من
 تركها وإدراكها من قبل الله تعالى، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن
 من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده.

٦٠٣٤- في معنى إظهار الفتن في الدنيا وما حرمه الله عليه من
 تركها وإدراكها من قبل الله تعالى، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن
 من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده.

٦٠٣٥- في معنى إظهار الفتن في الدنيا وما حرمه الله عليه من
 تركها وإدراكها من قبل الله تعالى، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن
 من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده.

٦٠٣٦- في معنى إظهار الفتن في الدنيا وما حرمه الله عليه من
 تركها وإدراكها من قبل الله تعالى، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن
 من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده.

٦٠٣٧- في معنى إظهار الفتن في الدنيا وما حرمه الله عليه من
 تركها وإدراكها من قبل الله تعالى، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن
 من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده، وذكر كيف أن الله تعالى يفتن من يشاء من عباده.

محبته، عشق كنهه، لأن الإعتاق عندهما لا يحرر، وكان من العبد ألف درهم في لوجهين
 جميعاً، لأن الألف معاني بجميع [العبد]^(١)، وقد سلم بعبد جميع الرتبة من جهة، ويرجع
 الساكن منى الملتقى بصفاء مد أخذ من العبد، ثم لفتني بصفاء مد أخذ من العبد، ثم العبد
 يرجع بذلك على العبد، هكذا وقع في بعض الفسخ، ووقع في بعضه لا يرجع الساكن على
 العبد بما أخذ من العبد، فبرأ ماويل مادكر أن الساكن يرجع على العبد، أن يكون للزنى
 كمال الزنى، فكون كماله مشترك وماويل مادكر أن الساكن يرجع، أن الزنى كمال
 ما وجد الإعتاق، وعنده (عقاً لا يحرر)، فكان هذا كمال حر عندنا

٦٠٣- زلى أبواب بيوت من الرقاب إلى الجدران بعدد أن حر بألف درهم، أو
 وار، عنى ألف درهم، فقال العبد: ملئت فتمنى في نفسي، لا يجوز عندني حيلة رحمه
 الله قصتي، ولا بعني ولا يرمه شيء، وعلما يهتق ويرمه الألف، لأن الإعتاق عندنا
 لا يحرر، وأما لو، ولأنه في النصف، فبألف في الكمال، وهذا أبى حيلة رحمه الله تعالى
 الإعتاق يحرر، قد صح قبول في النصف بعني نصف حسنة، ويخرج النصف الآخر إلى
 الحرية العامة، فيفسد بالزنى عن عبيد بإيجاب الفس في ثمة رأيه مفلس، واندلس في ذمه
 الفس تزنى فيفسد به الفس، فز قال لولي: قبلت فتمنى في نفسي بحسنة، فزحل
 بالإجماع، أما هذا أبى حيلة رحمه الله تعالى فظهر، وأما عندنا فلا نقول المنز في
 النصف كمال جبراً من الكمال عندنا، صار كماله قبل الفس من الكمال بحسنة أو قبل
 الفس من الكمال بحسنة^(٢) لا يجوز (ولا يحرر)^(٣)، لأن لو ما رمى به، كذاها

٦٠٣- ولو قال العبد بولاه أعتقني على ألف درهم أو بألف درهم، فقال لولي
 أعتب بملك، فبى فوهم، عن كماله وعليه الألف، وعلى قول أبى حيلة رحمه الله تعالى
 إن كان الفس من أعتقني بألف، فقال لولي أعتب بملك، عشق نصفه بحسنة،
 ويجب عليه السعاية في النصف الثاني^(٤)، وأما كماله من أعتقني على ألف درهم، فقال
 لولي أعتب بملك، عشق نصفه بغير شيء

(١) عتق في ف و ظ وكان في الأصل بجميع الفس

(٢) قلب من ظ

(٣) قلب من ف

(٤) وفي د في النصف الثاني

مسألة أخرى غيبت في مسائل المتعارفات وما فيها من اختلاف السامع وحسبهم الله تعالى.
فلما إذا كانت الخشبة ثقيلة بحيث لا يقدر الواحد على حملها، فالتكثرة ضرورية موصوفة
بحمل بعض الخشبة، لأن العمل بجمعية الكلام متعارف، لأن حمل جميع خشبة لا يتأتى من
كل واحد في هذه الصورة، فعمل بمحلله ويجعل الشرط من كل واحد منهم حمل بعض هذه
الخشبة، وهو نظير، لو قال نعيده، أنكم ضرب ماء هذا البحر، مبرح، فمرب كل واحد
سهم قطرة عتقوا، لأن العمل بحقيقة هذا الكلام متعارف فحمل بمجرده، وجعل الشرط في حق
كل واحد من الجيد ضرب بعض الماء.

ثم إن محمد، رحمه الله تعالى يقول في الكتاب (إذا كانت الخشبة ثقيلة يقدر على حملها
الإنسان، فحملها جميعاً) ويجوز، لأن الشرط في هذه الصورة حمل بعض الخشبة، ولا يعنى من
حيث أنه يعنى لا يحصل فيه بين قدر واحد، ويقول أيضاً: إذا كانت الخشبة خفيفة بحيث يقدر
الواحد على حملها، إذا حملها واحد عتق، وإذا حملها واحد بعد واحد عتقوا.

وفيه روح إشكال، لأن هذا اللفظ إن كان عاماً بمعنى أنه إذا حملها الواحد وحكم
بعتقه، أنه لو حملها آخر بعد ذلك أنه لا يعنى، وإن كان عاماً بمعنى أن لا يعنى واحد منهم، ما
لم يحملوها جميعاً واحد بعد واحد، كما لو قال: إن حملت هذه الخشبة فعتقوا أحرار،
والجواب أن هذا اللفظ خاص بصورة، عام من حيث المعنى، فإذا حملها واحد عتق
بخصوص الصورة، وإذا حملوها جميعاً واحدة بعد واحدة، فعتقوا، حملاً بمصوم للمعنى،
بإختلاف قوله: إن حملت هذه الخشبة، لأنه عام بصورة ومعنى، مما سم يحملوها لا يعتقون.

٤٦-٦ وفي الفتاوى رجل قال: كل حماره أشرب ما لم أشتري لئلا يلهو (أسماءه)
فهو حرة، ثم إن حماره اشرب عنب غلب لومائه، واشترى حماره حرة، في الموت
لا يعنى هذا معنى حبة ومحمد رحمه الله تعالى: لأنه وحده الشرط والسبب ساقط عن
قولهما: لقوات العانيه. وفي العيبه يعنى ما لم يظهر موتب بلا خلاف، لأن مجرد العانة
لا يبطل البيع بلا خلاف.

٤٧-٦-٦ إذا قال لعتقه، أنكم بشرى بقدوم فلان فهو حر، بشره معاً عتقوا، ولو
شربه واحداً بعد واحد عتق الأول خاصة. ولو أمر واحد منهم عنب، نحو أن يذهب إلى مولاه
برساقه، فإن أضاف الرسول الخبر إلى المرسل بأن قال: إن فلاناً يفر لك، أجزأك بقدوم فلان.

(صبيحة في جنوس الإهداء، يعلف الأسعبد، لأن الأسد قال له صبحي
خديسي، وهو صبحه سرب افعى، وكلف هذه الكلمة هو لحن من الأوجج
والصوت إليه) فإن عسى، يستعمله صاحب كافر حين دخول بيتك النحس، لا حتى
من الجوارم خذلية عن يمين ألفتها عبدة

٦٠٥٢- وفي الخراج: إذا قال العبد لأدركك أو لكاتبك، كن بموتك أملاكه فيصير
المستغنى، فهو حر، فملك بموتك معه ما عتق، لا يفتن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى،
وعنه عتق، يعني هذا اختلاف إذا قال كل موتك مع به، فهو حر، فموتك مع ما عتق
معتق، وأجمعوا على أنه إذا قال: إذا العتق فكن بموتك أملاك، فهو حر، أو قال إذا
أعتقت فكن بموتك أملاك، فهو حر، فملك بموتك مع ما عتق، وبأنه يفتن عند أبي حنيفة
يعتق وأجمعوا على أنه إذا قال: كن بموتك مع به، فهو حر، وفان كن بموتك أملاك، فهو
حر، فملك بموتك مع ما عتق، لا يفتن.

عن حذیف بن یمان، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ما ذكر من الخلاف يجب أن يكون على
الأكثر، وعلى أن من لم يملكه بعد، اعتق منه من حقه، رحمه الله تعالى خلافاً لهما، وردوا
عنه، السائلة إلى مسألة أخرى، وهو ما إذا كان الزوجي لأخته أو ولد سديته، فهو حر، أو قال
لها، بنو ولدت، فهو حر، يعني قول أبي حنيفة، رحمه الله تعالى، بصرف عنه إلى الله -
الحق سبحانه وتعالى، فهو، يجب أن يصرف بيته إلى ما يثبت به العتق، نصيحتهما تنجر،
وعلى قولهما في نسب سبانه، بصرف بيته إلى تولد في البيت، بهما يجب أن يصرف
بيته إلى ما يملكه من أقال، ومن ما يملكه بعد الفتح.

وعادهم عن ان اختلافهم هذه المسألة على انه جه الحق كثر في مجامع وصرحه
مولاه انه ذكر انما في بعض مطلقا، فصرف إلى ثلث شاك من كل وجه [لا عرف ان
مطلق من آدمي فصرف إلى انك من، وغير تخلص من كل وجه] وبما استأثرت الملك لهما
من كل وجه بعد حق، فصرف به إلى ان يملكه بعد اعتقادهما بحالات قوته قول اول
نسبته فهو حر مني ما يصيبه لا بالوجه الله وقد من كل وجه، فصار مطلقا بعد قول
ملك صرورة إلى صرف من كل وجه، أما ههنا بحالاته.

(۶) کسب و کار

(۶) حاجی عثمینی ساندہ اور اُچل رائیڈہ میں ظ و عوف۔

ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله: أملاك، للحال على ما مر، وقوله: وما تسبق له
 بيعه، إن يكون نصيراً، قوله: أملاك، فمصرف الاستقبال، وهو ركنه ملك الحال،
 فمصرف كانه ثم قد غفل هذا الملك، لم يوجد للحال فيما يستعمل، وما احتمل هذا، واحتمل
 ذلك، وليس على أحد لا اعتبار دليل، ثم يصح قوله فيما سبق، مما عايناه من ذلك، إلى
 الاستقبال، يعني الحال، فكان مر جياً لمعنى ما هو تارك له الحال، كما مر على الحال أو لم
 نص على الحال، لا يفتى ما بينك بعد الثمن، فمما كتبت

وحرره : ذكر مدح مطلقاً ، فهو معروف بئى ثلاثه من كل رجه وهو الملك عبد الحقيق ، فلهذا
 ما ذكر الملك (عبد الحقيق) مطلقاً ، بل ذكره مقيداً بالاحرف و حرف ذات بقوله : فملكه ، فلا يمكن
 صرحه إلى ما بعد العنق كما لو ذكره مقيداً بالاحرف صريحاً

٦٠٥- وهي "سنى" و"يه عسرة" من نبي محمد، من محمد، رحمه الله تعالى، في
الإسلام، أنه جعل قومه كغلوك أمك هذا الشهر، وهذه السنة، فهو حر، يمد له قوله
كل غلوك أمك هذا، أجروا من حب إليه يسر ما غلوا في ملكه، وما يستفهمه في الوقت الذي
يملكه

ہاں میں ہی ہر جمعہ میں حلال والاسبقیال، وہم لا یزاد فیہ واحد، فقط لیس
کے ملک، لای قولہ، اُمیکہ الیوم بتناول التفتہ ہی ملکہ لکھا، لای الیوم سم نلوتہ من عین
خلو الخ الشمس لای دے عروب الشمس، والیغیر جہ قد مص، والیغیر منہ قیام، واسم
الیوم بتناول لکھا، لیبتذل اللہ ہی ملکہ یحکم الحلال، نہ الخ لای جہ، عروب الشمس
بتناول لکھا، لیبتذل اللہ الخ لای جمع ہی حلال والاسبقیال

٦٠٥٧. يك قال: كل مملوك اسلكه السعد، فهو حر. فهو على ما في نسخة دوه ما يستعده، وإن قال: كل مملوك أسلكه رأس الشهر، فهو حر، مكن مذكور جاء في الشهر وهو مملوك، أو تملكه في ذلك رأس الشهر ويومها، فهو حر في يومه. أحمد حقه أنه تعالى: **وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى** حر علي ما يستعده في بلد اللبث ويومها.

٦٥٨ وعنه بعد الاختلاف اذ قال كن مطلقاً أمرك الله، فهو حر، عتق ما اجمع
من ملكه من العدد من هو في ملكه لغيره، ومن يملكه في لونه مبعده، رحمه الله تعالى،

(۶) سب سے فضول ترین مسائل اور ۶۷ ہیں ان کے نام یہ ہیں

(٦) ما بين القوميين هو جود في الأخير، جمال

وعلى قول أبي يوسف حجة الله تعالى بنحو ما سجد في الله لا غير
فوجه قول محمد بن حماد بن عمار، أن قوله أملاكه يشار إلى جميعه، فلا يترك حقيقة
ما تمكّن، وقد ذكر حصار جميعه أحد أوليائه أحد الأماة، لأن قوله يستعمل - مرة - ويقتضيه
ذلك إلى العدة، عصار العدم استداد أصله بقرنة الدم، فصار هو وما هو قال كثر مخلوك
أملاكه اليوم سواء، ولأبي يوسف رحمه الله تعالى أن العدم لا يوجب لادب لخالقه لا شك
الآمرى أنه يقول ما من ذلك عدد وعرف السير لا يدخل لا على المستحق، فصار
الامتناع مرافاً له التمتع بخرج أحد من لا يكون مراد، بخلاف قوله من خلقه ملكه
اليوم، لأن اسم اليوم يشار إليهم بغيرهم، ثم الحال يشار إلى عروب الشمس، فيقول
الكل ما عصار أملاكه الحال

٦٠٥٩ : قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أنه قال من رجل قال كل مخلوك أملاك
يوم الجمعة، فهو حر، فهذا على ما ملكه يوم الجمعة، ولو كان كل مخلوك من
الجمعة، فهذا على ما ملكه له حال، ويقتضي يوم الجمعة، وهو من الملائكة، لا على
أنه دخل على ملك، فاصبر إلى المخلوك في ذلك يوم من أملاكه اقتضيه الوقت
دخل على أملاك، يعني قوله أملاكه يتناول الخلق، ويصير عنه، هذا من ذلك الوقت ولو
قال إذا دخلت الدار، فكن مملوك من يوم الجمعة، فهذا على ما كان من ملكه يوم دخول
الجمعة، سواء كان مملوك من يوم الجمعة، أو من بعد الأربعين لا بد منه يومه يصرف إلى
يوم الدخول، فلو أنس البعض بخل من كان من ملكه يوم الدخول، ولو لم يكن يومه
وبقي أملاكه حاله، فما دخله بعد سبعين لا يقتضي لأن قوله من مملوك من يتناول الخلق،
والصواب أن الدخول من الحرب دون الملك، فقد ثبت عند الدخول حرب من هو مملوك له من
أحد ولو قال كل مملوك مملوك، فهو حر، إذا جاء على هذا، وهو مملوك من الخلق من
قوله جميعه، بخلاف قوله كل مخلوك أملاكه هذا

٦٠٦٠ : ولو قال كل مملوك أملاكه إلى ثلاثين سنة، فهذا على ما يستعمل في الثلاثين
بلا خلاف، ولو دخل من كان من ملكه يوم الجمعة، لأن الأملاك هي صار مرافاً، لأن الخلق
لا يمتد إلى هذه المدة، صبر، فصار لا يستعمل مرافاً فيه التمتع، فلا يبقى حال مرافاً، وعلى
هذا إذا قال إلى سنة، وعلى هذا ما قال إلى ثلاثين سنة، وقد سألنا

الشرط على ملك المربي وهو الأداء بعيني، فكان من إيفاء الكتابة فائدة.

ولو أدى العبد من مال اكسب قبل هذا القول عتيق، لوجود الشرط وهو الأداء، ألا ترى أنه لو أدى من مال غيره من إسهال بعتيق، وطريقه ما قلنا، ورجع للمولى عليه مثله، لأن مقصود المولى حب العبد على الاكتساب؛ ليرد من كسبه بعد هذا القول، فملك المولى ما لم يكن مملوكاً به من هذا القول، وهذا المقصود لا يحصل من أدى من كسب اكسبه قبل هذا القول. ولو أدى من كسب اكسبه بعد هذا القول، لم يرجع له على العبد شيء لحصول مقصوده، وهو ملك ما لم يكن مملوكاً له قبل هذه المقالة.

٦٠٦٦ - ولو قال له: إن ادب إلى ألف درهم، فأنت حر، فما اكسب بعد هذه المقالة لقيمة الألف درهم وأدى مائة ألف، قال للمولى قد يأخذ به الزيادة الألف لثباته؛ لأنه إذا يصير مكاناً عند الأداء، يصير أحسن مكاناً عند الأداء بمصر مائة، فإنه دال له عند الأداء كتابته على صحت، وعلى كسبه ألف درهم، ولو صرح بذلك دخل في الكتابة ألف واحد، صغر هو أحسن مائة واحد، ويكون الباقي للمولى، فكذلكها.

ولو جاء العبد ببعض الألف يجبر على القول، فإن لم يرضه وهذا استعسان، والقيس أن لا يجبر على القول، لأنه لا يحصل به العتيق.

وجه الاستعسان أن المولى لا يقصد بهذا الكلام حب العبد الألف جملة، وإنما يقصد أدائه إليه على التصاريح، فكيف يقصد أدائه إليه جملة، وإن العبد مطلق؟ وإن كان لا يحصل به العتيق، هذا لا يدل على أنه لا يجبر على قوله إذا كان ذلك مقصود المولى، ألا ترى أن المولى إذا قال لعبد: إن ادب لي اليوم ألف درهم، وإذا قدم مائة ألف درهم، فأنت حر، قلدى اليوم أجبر المولى على القول وإن كان لا بعتيق، لأنه لا أن المولى قصد ذلك كذلك هذا.

٦٠٦٧ - ولو كان مال أمة هذه المقالة، فوكلت مع أدت، مع بعتيق وإعفاء لأن هذا التصرف ملين وميسر استعفاء، وإن ثبت حكم للمملوك عند الأداء، أثبت الأداء هو تعليق، فلا تعلق إلى الرد كسائر التعلقات، ولو حظ المولى ثبت من المال المرسوم، لم يعتيق بأداء الباقي، لأن هذا التصرف في مالهان تعليق، والتطبيق لا يحصل حظ بعض الشرط، فيبقى الشرط أداء الألف بتمامه، ولم يوجد، بخلاف الكتابة، لأن مملوكاً للمال، وكان ذلك الكتابة واجباً شرعاً، وإن لم يجرع تبرعاً يحصل الإسماع، ألا ترى أنه لو أبرأ المالك من كل ذلك الكتابة صحيح، وكذا إذا حظ البعض، أما جهة المال غير، أحب، ليصبح حظ نفسه، ولكن

أعيد إليه... إن كان حسد... لأن هذا الكلام... ومما فيه المبالغة...
 من الشاهد... إن كان... ومما فيه...
 وقد سمع... من...
 وبما هي... من...
 على هذا... من...
 فأنت... من...
 وإن... من...
 ذكر... من...
 تعني... من...

وعلى... من...
 واحسب... من...

وإن... من...
 فليس... من...
 لا... من...
 بال... من...
 ف... من...

و... من...
 إن... من...
 ١٠٥١... من...
 حيث... من...
 بخلاف... من...
 وتكون... من...

١٠٥١... من...

(٢٥) ... من...

١٠٥٢... من...

١٠٥٣... من...

الانبياء^(ع) فقد عظموا في كل عصر من عصور الانبياء

١٠٦٣ ونور الدين - كتب الى من شئت فقل جدي ابي ربه عسا الله
لا يخبر عن القبر ويكن برئيسي لان لغيري من رعاياه والمقادير
عليه - فكل من ياتي في القبر فليكن له من رعاياه ما يشاء ومن
حكاهم فليكن له من رعاياه ما يشاء فليكن له من رعاياه ما يشاء
فليكن له من رعاياه ما يشاء فليكن له من رعاياه ما يشاء

٣٤ : وفي حال ما ثبت في سنة واحدة من هذه السنين، كان هذا هو
حسب قوله في السنة التي فيها لم يثبت في السنة الأولى من هذه السنين لا معنى له لأن معني
المراد به لا يتبين من ذلك المعنى الذي هو المراد به من هذه الحقائق

٦٧٤: يوليو في وقت الذي التفت عليه، عبد وأن كركم ٦٧٤
 مع عهد بني و... قبل العرب لا...
 قبل إداره... أو قال...
 ليس... هذا...
 في ذلك...

[illegible]

442

[۴] مائیکل ب. راب و جیمز ایلر، طاعت

(3) ما بين القنصل في ماسا من ٧ ص ١، ألب و م. ج. و ج. و ج. و ج.

(2) $\mathcal{A} \in \mathcal{A}_1$ و $\mathcal{B} \in \mathcal{A}_2$ ، $\mathcal{A} \cap \mathcal{B} \in \mathcal{A}_1$ و $\mathcal{A} \cup \mathcal{B} \in \mathcal{A}_2$

منه قبل ذلك، وإن لم يعلم من أن يأخذ من الخوي الألف من دفعها العبد إليه، ويحس الخوي
للخسر من أجرة العبد لغيره أخرى، لأن الخوي مع العبد بالعين من أن يدفع ما عليه من الخوي
وإن شاء الخوي من الخوي، ويجوز بيعه ولو أن الخوي أخذ من العبد ما كسبه العبد بعد هذا
الوقت من غير أن يؤديه العبد إن شاء جاز ذلك له، لأنه ماله، ولا يحق العبد لأعلام الشرط

نوع آخر متصل بهذا الفصل^(١)

٦٠٧٦ - إذا قال عبدي إن أخذت من الخوي ألف درهم، فأنت حر، أي أودعها، فلو
أخذها أودعها من عند نفسه بالمال، خمسمائة من، وخمسمائة من، وأتبع بها غيرها،
لا يعتق، لأن شرط عبيد الأودع، ولم يوجد الأودع، فلهذا لا يعتق، ولا يعتق إلا أن
يقول، خمسمائة من عدي، وخمسمائة من، فلهذا يعتق، لأنه وجد
الأداء من أودعها حقيقته، ومن الآخر يعتق، لأن قال الرسول مغلول إنني مرسل.

ولو أودعها من عند نفسه بالمال يقول، تؤدى الألف لعملي، أو قال، على أهدى
حر، فإذا قيل عتقت لا يحكم باليمين الأولى، بل لأن الأداء حصل من الأجنبي معاملة
عقلها، وقد روي أني به بالمال، فكان لا يعتق، لأن ما أخذ من حر، لأنه أدى ذلك
بيع حر، لأن هذا العتق لا يجب على غير العبد بالصلح بخلاف ما بالطلاق

٦٠٧٧ - وفي الرضا، عبيدي، حلي، قال أحد، هذا بعد أن أودعني ألفاً،
فأنت حر، فإذا أتت ألف درهم، عتقت بصلته عند أبي حنيفة، رحمه الله تعالى لا غير.
والسريك الحائك أن يأخذ من بيتي نصف ما أخذ من بعد، ولا يرجع فمعتق على العبد
شيء، ولو كان قال، إن كنت أرى ألفاً، فعتقتك من حر، فإذا أتت ألف درهم، عتقت
بصلته لا غير عند أبي حنيفة، رحمه الله تعالى، وإذا أخذت ما كان من البيت نصف ما أخذ من
العبد، ويرجع المعسر على العبد بدنه، بخلاف النفس الأولى.

والفرق أن في الفصل الثاني المعنى ذليل الألف بصلته، وقد سمع بعد صفة ميراثه
كل الألف، وفي المعصر الأول ما الألف بصفة العبد، ولم يسم العبد بصلته من جهة

(١) وفيه نوع آخر ما بين

(٢) ما بين المعصرين ما بين الأصل والكتب من طوموف

(٣) وفيه جملة

المعتق، فلا يلزمه كل الألف، وهذا كله هو، في حقه رحمه الله تعالى، غاية على قولهما
عز الصد كله في المعتق، لأن لإعتاقه عنده لا ينجي، ويرجع السكك على المعتق
بمقتضى ما قصه، لأنه كتب بعد موتهما

[illegible]

يوم آخر متصل جيد الفصل ٤١

٦٠٧٨- فإذ قال يعقوب في صبحه إن أغشقت عيني غداً، لو لم أجد حراً، فإن أتعذر يصير
مأزقاً في النخل، لا تعين الحري بالاعتناق إطلاق عيني لأعتقني، وإن يصنعني الإثم في
النخل، يصير في الم بعد البعد، وهذا قوله إن أغشيت إلى غداً سرّاً، بينه أن المولى
عطف على العبد، والعبد غداً حر مولى، فهو معنى قوله إن أغشيت غداً، إن غشيتك
غداً أي، وأعتقك ليهبني أنا، فإث حر، فهو معنى قولنا إن غداً ولو لم، لا أكتب إلى غداً
سواء، ودلت بصراف من الوسط، كذا هنا

[illegible]

٦٥٨١- وفي هذا، ابن عنت عبدنا، غائب حر، أو فاس، نحو عرفنا، وأنت حر،
ولم يزل، حتى، ماكن عبدنا وسطا، فالتباس أن لا يصح عتانه، ولا يبيح حر ابنا، لأنه

(۱) دیگر فـ : جـ : احمـ : فـ

(٢٦) فتحة من السنة النبوية التي في كتابنا الحديث وثلاثون الأعمام

لم يقل: عتي. كان من مذهب من عملته بأعماس عبده عن نفسه، وهذا شرط لا يكون في الاستحسان. يضح ويغنى هو أيضا، ويدرج كلمة عتي تصحيحا للأمر بالاعتاق. وإذا كان المولى قال: دعت من مرضه، فأعتق المأمور بعد وسط من مربي، يصح إعتقه مستحسنا، وعلى المأمور لو حذر ففطرط لكانت. وإذا مات المولى بعد دعت من مرضه ذلك، ينظر إلى قيمة العبد (المأمور) وإلى قيمة العبد الذي أعتقه، فإذا كان قيمة العبد الذي أعتقه مثل قيمة المأمور أو كثر، فلا شبهة في معنى العبد المأمور؛ لأن عتقه حصل مرضه بعبده أو بغيره عليه؛ لأن تميز كلامه منكبي عربا وأعتقه عتي، وعلى عبد الذي أعتقه لمصلحة في ثلثي قيمته. إذا لم يكن ثلثون سال غير، لأنه إذا أعتق من جهة مربي، لأن المأمور أعتقه سال المولى، وإذا كان المولى أعتقه بعبده، والإعتاق في مرضه المولى بد كان يعبر عوضه يعتبر من العبد ولو كان عتقه العبد الذي عتقه دون قيمة العبد المأمور. فمقدر قيمة العبد الذي أعتقه من العبد المأمور عن مرضه بعد، فلا يضر فيه حكم الوصية، وما زاد على ذلك عن غير عوض، فيصير فيه حكم الوصية. والعبد الذي أعتقه عن كنه بغير عوض، فيصير فيه حكم الوصية. حتى إذا كان قيمة العبد المأمور مثلا مائة، وقيمة العبد الذي أعتقه ثلث مائة، ولا مال له غيرهما، لمقدر من المأمور عن مربي، ولا وصية فيه، وبذلك المأمور عن مربي عوض، فيحتو على الوصية، ويحصل عن كل بقية عوض، فيصير فيه الوصية، فينظر إلى ثلث مال الميت، ويصدق وصية من ثلثه، ومال الميت ثلث ثلث المأمور وقيمته عشرون، وجميع العبد المعلن وقيمته أربعون، لخصته سبعون فثمة وهو عشرون ينقسم دعت بينهما على قدر وصيته، ووصية المأمور نفس عشرين، ووصية المعلن قدر أربعين، وينقسم الثلث وذلك محسود بينهما أثلثا، فذلك لعبد المأمور، وثلثا لعبد المعلن، فيعتق من العبد المأمور بحكم الوصية سدس، ويسمى فيما بقي من قيمته وذلك ثلاثة عشر، ويسمى الثلث من العبد المعلن بحكم الوصية ثلاثة عشر، ويسمى فيما بقي من قيمته وذلك ستة وعشرون، وثالثا، فيقسم لهما بحكم الوصية عشرون، وتسلم للورثة نظيرين الصدقة أربعون، فيقسم الثلث وثلثان.

(١) ما في العمود: سأل من لا من راكبي طرود

(٢) وفي م و د: وعد وصيته فيه. ومال الميت ثلث ثلث المأمور

(٣) وفي ب و هـ: من العبد المعلن

٦٠٨٢- ولو قال به: أعتق حتى عتق بعد موتي، ونسب حر، فهذا وإن أدى في حال الحياة وفي النسابة الأولى سواء، إلا في خصلة واحدة وهي أنه إذا عتق المأمور عبداً وسطاً عن المولى بعد موت المولى، لا يعتق العبد للمأمور إلا باعتق الورثة، أو الرعي، أو القاضى. ففى حالة الحياة إذا عتق المأمور عبداً وسطاً عن المولى، يعتق للمأمور من غير أن يعتق فيه إلى يعتق أحد.

والفرق: لأن العبد للمأمور يعتق المولى ينتقل إلى ورثته، لأن الثالث في حقه للمال مجرد التعليق، ومجرد التعليق لا يمنع الإرث، وبعد ما صدر علم كالميراث لا يمكن تغيير المني فيه بخصائق المولى، لكن يجب للمأمور بهذا التصرف استحقاق العتق عند عتقه عبداً عن المولى، لكن ثبتت له أمور كما أمره المولى، وينتقل إلى الورث بهذه الصفة كالعبد المرحوم ينتقل إلى الورثة على الصفة التي كان في ذلك الزمان مشتملاً بحق الميراث، فإذا بقي استحقاقه وجب على من قام مقامه من وارث، أو رعي، أو قاضى، إعتاقه عند عتاقه عن المولى. أما في حال الحياة أمكن تغيير العتق من حقه المولى، لبعده ملكه، فلا حاجة إلى إنشاء العتق عند وجود الشرط من جهة أحد، من فاعله الورثة للمأمور. أعتق عبداً أولاً بصفة، لا يلتصق إلى تلك، ولا يشك للعبد استحقاق العتق عند عتاقه عبداً عن الميت، وليس للورثة إبطال حق العبد.

وفرق بين الورثة وبين المولى، فيقال للمولى في حال حياته يملك بيعه، والورثة لا يملكون ذلك بعد وفاته. والفرق أن هذا الحق لم يظهر في حق المولى، لأن الحقيقة تنتم للمولى مطلقاً، غير ظهر أثر حبس الحق في حق المولى، يخل أثر حقيقته وإنه لا يجوز، أما في حق الورثة لم يظهر أثر حله الحق، لا يردى إلى إبطال أثر الحقيقته، لأن الحقيقة قد ثبتت للورثة بهذه الصفة، ولكن يعمول الأمر إلى التقاضى فيمجهله القاضى ثلاثة أيام أو نحو ذلك على حسب ما يرى؛ لأن تركه مؤبداً كحدث يظل حق الورثة، والتعجيل ليعمل بطلان حق العبد، لأنه عسى لا يظفر على الإعاق في الحال، فيجب على القاضى مراعاة الخلق وذلك فيما قلناه. وإن عتق المأمور عبداً وسطاً في المدة التي أمهله القاضى، أعتقه وإلا برده إلى الورثة، وأمرهم ببيعه، وقضى بإبطال وصيته.

٦٠٨٣- ولو كان المولى قال نورثته إذا أعتق عبيدى عسى عبداً بعد موتى فأعتقهم فهذا وما نحو قال لعبد أعتق حتى عتق بعد موتى، ونسب حر سواء، لأن في الموصيين جميعاً لا يشترط الحد بإيجاد الشرط ما لم يعتقه من قام مقام الميت، هذه خيلة من الريايات.

٦٠٨٤- وفي الأصل إذا قال للمولى لعبده: أعتق حر على أن تصبى سناً، فعلى

الجنة" ذلك، من كذبوا فإنه اتهموا على أنفسهم الذين لا إله إلا الله المولى عز وجل
 عليه السلام وآله، وأخبروا العبد بأن من الله من جنة، وقد قال أي يوسف رحمه
 الله تعالى، وهو يقول: أي حبه رحمه الله تعالى آخره، وقال محمد، هو نور أي حبه رحمه
 الله تعالى أولاً، وحمداً على من حبه أخيراً.

ولذلك هذا خلاف ما يظهر في اختلاف فيه بينه وبينه أخيه ، بأن كان قصة العبد
تفخرهم ، «هيمه خدمه منه حسيه» . فمن حال بر جميع ما يلي من ليله العبد . يتوق
يرحم برحمتهم . من ليله . بر جميع برحمه اخيه . يرحل بر جميع عائلتي وحسبي

١٩٨٥ - وُلِدَ بِأَبِي عَدْنَةَ بِمَدِينَةِ الْفَيْحَةِ، تَوَلَّى حَرْبًا، وَهُوَ حَالٌ إِذَا حَلَسَتْ وَيُؤَاهِمُ
بِهَا، حَسِبَ حَرْبًا مَعَهُمْ فِي حَقِّ لُجُودِ الْعَرَفَةِ، فَوَسَّاتِ نَوَاسِرَ فَيْحَةِ الْبَيْتِ لِيُجْعَلُوا
بِهِمَا مَعَهُ الْعَرَفَةُ بِأَبِي حَمْدَةَ لَوْحِي، وَكَوْنُ حَرْبٍ إِلَى مَنِ خَدَمَهُ نَسَبًا وَمَا، بِأَبِي الْبَيْتِ.

۶۰۸۶ روی پشتی از نثار الحارثیہ - اسب حرہ، عینی از محمدی علاء - قطب، قصبی
حرہ، و غیبی از بردہ شہد - [لا] الحارثیہ صحیفۃ - [لو] عینی از محمدی علاء شہد،
مقتل حسی غیبی - مع م مردم علاء، قتا ابو جعفر بردہ شہد، و مال محمد و رحمہ
اللہ تعالیٰ - کتب قیمہ خدمتہ سہر

٦٠٨٧- و، ای اسم علی بن یوسف حمزه الله تعالیٰ به من الی چای لعلده آت حر
علی بن محمد همدان، غانم، علی بن علی، فایه شل غز، وایسم بعدده رد، همه

٦٠٨٨ ورود بر ما بهت باوقار از آخوندی که نان جیره، ثلث آمر حیدره رحمة الله تعالی بهت السابعة ولا شيء علیه، وقال أبو يوسف رحمة الله تعالى - لا یسألنا الخلع قبل أن لم یسأل ووعده یقل سنة، وحده شمس بسبی حیدره، عتق عبد فی یوسف حیدره تعالی

٦٠٨٩- هو المسمى لوالد أنت حو واحمد بن سبه، أو عا، سب حو، وأعطى
الفا، ملاك جيل ديت، مهر حر الباعه، وعفيه أن يقدمه سبه، ان كان العن على الخدمه، وإن
كان شريك على الباع، لعب ان يعطيه الألف

١٠٩- ربي محبتك الزور. إذا قبل لعنه الله حر، أو إلى الله و هم، هم.

(١٩) **وَمِنْ قَبْلِ هَٰذَا** : من قبل هذا

(2) ما به شیوهی ملاحظه از الیوم و استناد به روش

حر، ولا شيء عليه. ولو قال: أدبني كلف درهم وأنت حر، لا يعتق ماله يؤداهم درهم، هكذا ذكر في الفصل الثاني من الزيارات.

٦٠٩١ - إذا قال لأنت عبد وصيته إذا خلعت أبي وأبي أبي مني، فأنك حر، فإن كانا صغيرين بمحضهما حتى يدركما، لأن استثناء الصغير لهما، وإن أنكر أحدهما دون الآخر بمحضهما جميعاً حتى يدركما الآخر، وإن كانا كبيرين نحلدهما أعتق حتى تروج، والأب حتى يحصل للأب ثم جارية، لأن استثناء الكبيرين يهبط، وإن روجت الابنة، وبقي الأب نخلهما جميعاً، لأن الشرط خدمتهما حتى يستنبا، وإن مات أحدهما وهما صغيران، ولو كبيران طلت الزوجية، لأن عدم الشرط وهو خدمتهما حتى يستنبا.

٦٠٩٢ - وهي خمس من أبي مطيع رحمه الله تعالى، من رجل قال لمطوكة، أخدم ورشي بعد موتي سنة، ثم أعتق حر، فمات بعض الورثة قال: يعتق العبد من الوتر الذي قال له الميت؛ لأن حكمة الورثة ليست بوجبة صحبة لهم، إن هذا شيء، امتنع من هذا العبد، وهذا الخوالب يخالف ما ذكر من الخوالب في قوله الولي للعبد، إذا خدمتني ووليتني مرة، فأنك حر.

٦٠٩٣ - ومثل المشبه أبو جعفر رحمه الله تعالى، حر، قال له عبده: صم عني يوماً وأنت حر، أو قال: صم عني كمين وأنت حر، قال: يعتق العبد صام أو لم يصم، صم أو لم يصم، ولو قال: حج عني حجة وأنت حر، لا يعتق حتى يحج عنه، وإن أجاز الإمام بحج الغير التمسى رحمه الله تعالى إلى الفرق، فقال: تصوم وأصلها لا مؤنة فيها، فلا بد على اشتراط ذلك خلا، وحج فيه مؤنة ليدل على اشتراط ذلك بدلائله، كما في قوله: خط هذا التوب، فأنك درهم.

٦٠٩٤ - وهي الثماني، إذا قال لعبد: أعتق حر، على أن يحج عني حجة، فلم يحج فعليه فيه حجة وسط، وفي شرح الروايات، إذا قال له: حج عني مني حيا، فمات حر، لو قال: إن حججت عني مني حيا، فمات حر، لا يصح هذا التعليل أصلاً، وإنما قيل له: قد أتى ألفاً الحج بها وأنت حر، أو قال: إذا أتيتني ألفاً أعتق بك، فمات حر، وأدى الألف يجبر المولى على القبول، أو أن يقبل حتى حج أو لم يحج، ولو قال: أتيتني ألفاً، فمات حر، فمات حر، فأدى الألف لا يجبر المولى على القبول، وإذا قيل لا يعتق حتى

الفصل الرابع في الفرائض

يجب ان يعلم بان هناك من حدد عليه لا يجه صحيح ، لان لا احد مما قبل الطلاق
 بالشرط ، وقد يحل التعليل بالشرط يصبح ايضاً في نفسه راجحاً ، لان الايجاب في
 مذهبنا في حق المهر يتركه بتدبير ، ايضاً ، ويجب للمولى حيا المهر ، لان الايجاب كان من
 جهته ، وبما قال أحد من حرة ، وقد روي عن ابي جعفر (ع) لا يجه او انما ، حيث بين
 حرة ، وأحد من كان هذا وماله أحد من حرة ، وقد روي عن ابي جعفر (ع) لا يجه او انما ، حيث بين
 احدهم ، أحدهم احدهم على ما يقع المهر على أحد من حرة ، لأن كل واحد من حرة يرد حاله بين
 الحرة والفرقة ، فقد روي عن ابي جعفر (ع) لا يجه او انما ، حيث بين احدهم وقع الحرة
 حرة ، احتار .

قال محمد رحمه الله تعالى : وبما قبل ذلك من حرة العدد ، م ١٠٠ خيار المولى قائماً ،
 هو ، وهذا قبل ذلك من حرة العدد ، يظهر في أن الفرائض لهم غير ناز

٦٠٩٦ - اعلم بان ما يباح لهم من حرة ، احتار ، لا يجه او انما ، حيث بين احدهم وقع الحرة
 الحرة ، هذا هو من حرة ، ايضاً ، وقد روي عن ابي جعفر (ع) لا يجه او انما ، حيث بين احدهم وقع الحرة
 احتار ، لا يجه او انما ، حيث بين احدهم وقع الحرة ، لا يجه او انما ، حيث بين احدهم وقع الحرة

٦٠٩٧ - بان خلاف لالفاظ في بعض المواضع ، بان ما يباح لهم من حرة ، احتار ، لا يجه او انما ، حيث بين احدهم وقع الحرة
 له اوقع ، وهذا يشار إلى الايجاب منهم غير ناز ، وانما ، حيث بين احدهم وقع الحرة ، لا يجه او انما ، حيث بين احدهم وقع الحرة
 بأمره بالبيان ، حيث بين احدهم وقع الحرة ، لا يجه او انما ، حيث بين احدهم وقع الحرة ، لا يجه او انما ، حيث بين احدهم وقع الحرة
 التباد يظهر

والاحتكام منه ، بعد ذلك في نكاح الأصل ، حيث بين احدهم وقع الحرة ، لا يجه او انما ، حيث بين احدهم وقع الحرة
 لم يدخل بها أحد من حرة ، لا يجه او انما ، حيث بين احدهم وقع الحرة ، لا يجه او انما ، حيث بين احدهم وقع الحرة
 الطلاق لهم بالمر ، لا يجه او انما ، حيث بين احدهم وقع الحرة ، لا يجه او انما ، حيث بين احدهم وقع الحرة
 ٦٠٩٨ - وذكر في الزيادة ، رجل له امرأتان ، حيث بين احدهم وقع الحرة ، لا يجه او انما ، حيث بين احدهم وقع الحرة

(١٥) وفي - يقال نكاح بالمر

(١٦) وفي - يقال نكاح بالمر

سلطان و قضاة و علماء و اشراف و اعيان و اهل بيت و اهل بيت الله

الإيجاب عندنا، فبعضنا حرمه الجمع في أحسن أخصر يرجع إلى أن الجمع، وهو في حصة
الجمع طمس، والإيجاب منهم يرجع في أحسنه، فلو كان ما بين الطرفين وجه حرمة
الجمع بين الإيجاب منهم يرجع إليها، وهو عندنا يرجع على خصيه، أو حرمه، والإيجاب إليه هو
قد مر في آخر حصة، ونفسه جازم.

[illegible]

وغير هذا لسانهم يعجزون، ووصفها في الحديث، «حاشا لعامة بني النضر»
 «الحق في الجوارح» «الحق في الظلمات» «وحيثما اعتدلت الشمس إلى اليمين» «حاشا
 لآحاد بني النضر» «الحق في الظلمات» «وحيثما اعتدلت الشمس إلى اليمين» «حاشا
 لآحاد بني النضر» «الحق في الظلمات» «وحيثما اعتدلت الشمس إلى اليمين» «حاشا

وَأَمَّا الْعَهْدُ فَهُوَ عَهْدُ حَسَنَةِ بَعَثَ فِيهِ رَسُولَهُ الْوَالِدُ الْأَبِي وَأَبِي جَدِّهِ
وَالْعَهْدُ مَسْمُوعٌ عَلَيْهِ، رُبُّهُ، بِهَرِيقِهِ، فَجَعَلَتْهُ خِدْمَتُهُ دِينًا لَهَا، وَهُوَ وَرَدُ إِجْرَاهُ
عَنِ عَهْدَةِ الْأَوَّلِ إِلَى جَانِبِ الْأَخِيرِ عَزَمَتْ عَلَيْهِ نَهْدُ لَا يَحْرُكُهُ، فَلَا صَبْرَ
لَهُ قَرِيبًا عَلَى مَا هُوَ فِيهِ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجَلْدِ وَالْطَّلَعِ وَالْعَتَمِ وَالْمَوْتِ
الْمُتَأَخِّرِ الْأَدَلِّ لِمَا هُوَ فِيهِ مِنَ الْخَوْفِ وَالْمَوْتِ وَالْمَوْتِ وَالْمَوْتِ وَالْمَوْتِ
عَبْدُ اللَّهِ وَالْمَوْتِ وَالْمَوْتِ وَالْمَوْتِ وَالْمَوْتِ وَالْمَوْتِ وَالْمَوْتِ وَالْمَوْتِ وَالْمَوْتِ

[illegible]

(1) اذني الخبير في جات من (المجلد 1) 1994

(٢٦) ما ج. الحفرة - حديد - الحبل - النحاس - زجاج -

انصرفت في إمارة الملك على [النخعي] ، فقبل ذلك كان على حكم ملك الموالي ، فيشوع العتق فيما لم يزل يبطل هذه التصرفات في إتادة الملك على العتق

٦١٠٨ - روي عنهما من رجلي صبيحة واحدة فسلمهما إليه ، فاعتقهما المنسري ، أخبر الطائفة على ذلك ، لأن أخبارنا منع في الياء تم يبطل بهما ، ولا يعتق المنسري بيلعما ، لأن المنسري قبضهما بحكم عهد فاسد ، وأحللتهما حر والأحر عبد ، فهبت العبد صبيحة بالبيعة أو لجهالة ، لا يجمع الملك تعاسد بالمع ، فإذا عتق المنسري العتق في أحدهما ، مع أن ذلك التعاسد بالبيع في الآخر ، وعتق الآخر على المنسري بالقيمة

٦١٠٩ - فون صاحب البائع قبل اليونان ، فقال للورثة : يسر ، فوفا بهوا عتق الآخر على المنسري ، ولا يبيع العتق فيه ، لأن الملك قال عن العبد مبيدا بالبيع الفاسد ، فعتق القول بالسبي ، وجي الخيل ، همام الزر ، منضم المورث ، وليس بيت الخيل لورث في هذه الصورة بطريق الإرث ، وأي سب له اختيار ابتداء ، لأنه مسح صفة أحد العبد ، فكان لهم العتق كما قلنا فبصر ما عتق أحد العتق على أنه بالخيار ، وخصهما المنسري بمات في يده ، ثم مات الطائفة كان لورثة البائع حيا العتق

٦١١٠ - روي لم يخطهما منسري ، ولكن مات البائع ، لم يبيع العتق فيه ، لأن الملك رآه في العبد مبيدا بالبيع الفاسد ، فلا يمكن القول بالشروع ، إلا أن العهد الفاسد يستحق بعبه ، فعتق البعض بعد العبد إلى عتق ملك البائع ، ويبيع العتق صبيحا يموت البائع من أنان ، ولما عمل الفصل من العهد على عتق المنسري ، فلا يمكن له ما يشوع العتق

٦١١١ - روي عنهما رجل مضاف ، فمات المضاف نصف قيمة كل سبي للموالي أو نصف حيه كل واحد منهما لورثتهما ، هكذا ذكر في بعض الكتب ، وذكر في الأصل عليه نعم فيه كل واحد سبه وديه حر ، وهذا لأن العتق يزل في سكر والمنكر فيهما ، هذا قتلى عتقا وحررا ، إلا أن محمدا أضاف القصة إلى كل واحد ، ولم يصف الدية إلى كل واحد ، لأن ديه لمحر لا يتكلم ، فأن سبعة مائة ، فلو قتل ، عليه دية حر ، قيمة عتق ، فالحق يقنع أهل المجتمين ، والورثي بهالة أكرهما ، فأوجب النصف من سبه كل واحد منهما مضافا لعتقه ، إلا أن القيمة لمحب للموالي ، لأن وجب بؤراه الصد ، والديه بدل آخر يكون لورثتهما

[١] هكذا في روي الأصل و ط البتة .

[٢] ليس في و ب

٦١١٢- مَن قَتَلَ أَحَدَهُمَا بَعْدَ الْآخَرِ ، فَغُلِيَ الْقَاتِلُ نَصَبَ قِيَمَةِ الْأَوَّلِ وَدِيَّةَ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَلْقَى خُرْجَ مَنْ أَنَّهُ يَكُونُ مَرَحِمًا لِلثَّانِي ، فَتُعِينُ الثَّانِي لِلْحَرَةِ ، فَتُصَلِّى الْجَنَازَةَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْحَرَةِ ، فَجَبَّ تَبَهُ

٦١١٣- وَيُجْزَى قَتْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِثْلَ رَجُلٍ مَعًا ، عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ قِيَمَةُ عَبْدٍ ؛ لِأَنَّ قَتْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُدَادُ الْخَمْسِينَ ، وَالْعَقْبُ فِي حَقِّ الْخَمْسِينَ^(١) يَتَعَلَّقُ بِالْبَيَانِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قُتِلَ هَذَا وَرَجُلٌ وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ الْعَقْبُ مَازِلٌ فِي الْمَكْرِ وَالْمَكْرُ قِيَمَتُهُ ، لَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِحِدَةٍ . وَإِذَا قُتِلَ هَذَا وَرَجُلٌ وَاحِدًا ، صَارَ تَنَازُلًا هَهُنَا ، فَجَبَّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قِيَمَةُ عَبْدٍ ، وَيَكُونُ نَصَبُ ذَلِكَ لِلْوَرَقَةِ ، وَالنَّصَبُ لِلْمَرْسِيِّ . لِأَنَّ فِي حَقِّ الْمَوْلَى الْحَرَةِ ثَلَاثَةٌ فَلَا يَسْتَحِقُّ بِهَذِهِ ، فَيُورِثُ ذَلِكَ بَعْدَهُ .

٦١١٤- وَلَوْ قَتَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رَجُلًا عَلَى الْعَتَاقِ ، عَلَى الْأَوَّلِ قِيَمَةُ الْمَقْتُولِ الْأَوَّلِ لِلْوَلَاءِ ، وَعَلَى الثَّانِي دِيَّةُ الْمَقْتُولِ الثَّانِي لَوْرَثِهِ .

٦١١٥- وَلَوْ قَطَعَ رَجُلٌ يَدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعًا ، أَوْ أَحَدَهُمَا بَعْدَ الْآخَرِ ، كَانَ عَلَيْهِ لَوْثُ الْعَبْدِ فِيهِمَا جَمِيعًا ، مَحَلَّاتٌ مَا إِذَا قُتِلَ هَذَا وَرَجُلٌ وَاحِدًا ، فَقَدْ جَعَلَ الْوَاحِدَ فِي الْقَتْلِ إِذَا قُتِلَ هَذَا مَعًا ، فَتَلَا لِلْمَقْتُولِ [الْمَجْهُولِ] الَّذِي هُوَ حُرٌّ ، وَلَمْ يَجْعَلِ الْوَاحِدَ فِي الْقَطْعِ إِذَا قُتِلَ يَدَاهُمَا قَاطِعًا لِلْمَجْهُولِ الَّذِي هُوَ حُرٌّ ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْقَطْعَ يَدُهُ يَنْقُطِعُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لِلْبَيَانِ ، فَيُجْبَرُ الْمَوْلَى عَلَى الْبَيَانِ ، وَمَنْ بَيَّنَّ الْقَتْلَ فِي أَحَدِهِمَا بَصِيحُ بَيَانِهِ فِي حَقِّ الْأَصْلِ ، لِأَنَّهُ قَاتِلُهُ فِي حَقِّ الْيَدِ بِطَرِيقِ التَّبْعَةِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ تَبَعٌ ، وَلِأَنَّهُ مُعْتَبَرٌ لِلتَّبَعِ فَرَأَى الْأَصْلَ

وَلِإِذَا صَحَّ الْبَيَانُ فِي الْيَدِ وَالْأَصْلِ جَمِيعًا ، وَالْبَيَانُ فِي حُكْمِ الْإِنْسَاءِ مِنْ وَجْهِهِ ، وَفِي حُكْمِ الْإِنْظَاهِ مِنْ وَجْهِهِ لَا يَجِبُ فِي الَّذِي بَيَّنَّ الْقَتْلَ فِيهِ وَبَيَانُهُ عَلَى نَصَبِ الْقِيَمَةِ بِالْبَيَانِ ، وَفِي الْآخَرِ عِبْرَةٌ بِإِنْشَاءِ الْإِنْشَاءِ ، لَمْ يَصْرُ الْقَاطِعُ قَاطِعًا يَدَ حُرٍّ مَجْهُولٍ ، وَفِي الْقَتْلِ مَا بِهِ بَيَّنَّ الْبَيَانُ عَلَى الْحُرِّ مَجْهُولًا كَذَلِكَ ، وَلِذَا صَارَ تَنَازُلًا لِقَوْلِكَ لِلْمَجْهُولِ مَنْ قُتِلَ هَذَا مَعًا ، فَكَانَ عَلَيْهِ دِيَّةُ حُرٍّ وَنَصَبُ قِيَمَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَمَا كُنْصَبُ مِنَ الْمَالِ قِيَلُ خَمْسِينَ ، مَهْرٌ لِلْمَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْكَسْبَ يَجُوزُ أَنْ يَمْلِكَهُ مَنْ لَا يَمْلِكُ الْأَصْلَ ، وَالْأَوْثَرُ لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا مَالُكَ الْأَصْلِ ، فَهُوَ اسْتَحَقَّ لِلْوَلِيِّ الْأَوْثَرُ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ الْكَسْبَ كَأَنَّهُ أَوْثَرُ .

(١) مَكَلَّفٌ فِي بَيِّنَةٍ وَبَيِّنَةٍ ، وَكَانَ فِي الْأَصْلِ وَطْ : حَاضِرُ الْحَقِّ وَالْمَسْ مِنْ حَقِّ الْمَسْ بِمَعْنَى الْبَيَانِ .

(٢) قِيَمَتُهُ مِنْ نَبِيٍّ وَنَبِيٍّ .

وهو من النطاق لا يتجسد شيء ، بل عن (أمانة الشهود) ، حاله ، من وجد الطريق
عليها تطبيقه ، والمعمس ما ذكر

١٠١٢٠ - فإن قال: ليس لمن عصى أحد لعرب أن يقع العتق إذا جاء أعتقه على ذلك
 العبد عنه كان باطلاً لأن في رد من أعتقه في عصى أحد لعرب العتق ليس إلا لأن عصى
 أحد لعرب على أمر من عصى أحد أحد أحد لا يصح، وأن صح هذا انتفى عن عصى أحد لعرب
 أحد أحد عاصيه، وإحالة لا يثبت بعير موحى أحد أحد، لا يثبت بغيره، وكذلك غيره
 أو حلفه لا يكتم أحد هذين أمرين، ثم عصى أحدهما للغير لا يصح، حتى لو كتم الذي
 كتمه بعينه بحيث في يده، وليس بذكرها، وكذا العتق فيها إذا كان العبد على عصى لوجه
 من سائر أن لا يملك بغير العتق في أحدهما بعينه لما فيه من غير موجب، بل لكونه
 القباسي معه خبره، وكان يعنى ما عصى من ولادة الله، وأمر عصى، وكما ما قبل
 التخصيص من المحذور، عسى ذلك، لأن العمل بملك لأحكام لا عكس إلا بعد تعيين أحد هما
 وهذا القيد، وهو محذور من المحذور، لأن العمل بملك غير ما قبل من وجوه، ثم هو

فوق قبة ، أنيسر أن من معي . بعد ذلك التعمير بالسبع ، مرة دبايح خدش جميع الآخر
المعقود ، وإن كان فيه غير موحى بالسبع ؟

و«هناك إذ يبيت العجيب حكمة لتدعو اليه في احدهم ، اذا رغب لطلبه عام ، غير
الغالب ، والشئ قد يبدل حكمة بعد ، و« ، كذا ، لا يبيت ، معبود ، على ، غير

٦٨٤ - وهي جامع نصف (داعا) اشرحل لمدنيه . اي جده سد ، فاحك كبحر ، ثم
 باع احد هما حم و سدر ، محي ، المد (نور عجمه) ثم اسمر احف جبل محبي ، العثا ، ثم جاء
 العبد غنى أحدهما . والبيان له

۱۱۲۲ ولو به حبس هم اسیران علی مجتبیٰ بعد، شروع لاهور، و کم پسترو حتی
جہ ظلم علی لای بی منکہ عدم مجتبیٰ احمد، ولایطیل سیمہ تابیع، لایہ لہو بطل بطل مر
حسہ ایہ عالم جروہ ملک، و لا حہ بلیمہ ایہ لای تیسیم معدمت بالہ و شکت جمیعہ
قلایطیل مروال احمدیہ، ہو سب، او لای قیام ظلت اعلا بسر ط حن اعتماد البیجہ و حال
مروال اخراہ حبس ہن دستہ و ذی اسم بطل التیسیم مظہر الی حال رجوع شریط، و حال مروال
الحراہ، خلی کتاہر منکہ عن اسمہما غیر عین، تہیہ الی احما و میحہ التانی، و ان کان

وإذا جمع بين عبده وبين من لا يجمع عبده العبد كالمبيعة والمخاطبة، فقال عبد بن عمر أو عبد، أو قال أحدهما حررت عبده مد أنى حصة. حصة الله تعالى، لا لا لا عبده عبده، وهكذا ذكر في بعض المواضع، وذكر في بعض المواضع قوله أنى يوصف مع قوله أنى حصة رخصتهما لله تعالى.

وجه قول من قال - إن لا يفتى العبد إلا بكلمة أو إذا دخل بين السبيعي المرحب بالسك - معاصر من حق العبد كما قال، أثبت حر أولاً، ولو من غير هذا لا يفتى العبد، كما هيئنا، واعتبر بما إذا جمع بين عبده وعبده غيره، وقال كذلك.

وجه قول أبي حنيفة، رحمه الله تعالى، إن التملك لا يرفع بحكم كسنة أو إذا أصبح العبد، وإذا أصبح العبد إن كان له واحد منهما فأبطل لحكمه ما أصيب بهما، والمختصوم فيها لا يملك الجزية، فلو التمس، ففسار العبد هو المقتبون، وجاز إخراج المقتن عن معنى هذا اللفظ كما لو نوى عن الإيلاء عبده.

٦١٢٧ - (٥) محمد بن عيسى الأصم، إذا قال أحد عبيد حر، ولا يعلم له إلا عبد واحد من عبده، أحد بخلاف ما إذا جمع حر وعبده، وحده عبده، لا يعلم له غير محفل للنس، فهذا حر عنه بإحدى مولا، صحح الأصم، أما هنا بخلافه، روى بن سماعة عن محمد بن حنيفة بن أبي، إذا جمع بين عبده وبين ما لا يجمع عامة العبيد، ولو أن عبداً حرّاً، لا يفتى عبده، أو بغيره، فذلك حر يفتى عبده، والفرق أنه إذا قال هذا حر وهذا، قد أدخل كسنة النس، ففسار من حق عبده كأنه قال أنت حر وأنت عبداً، وإذا قال أحدهما حر هذا أدخل كلمة التملك، من وصف أحدهما بالجزية، والعبدة تعني لذلك، ما سرفه في.

٦١٢٨ - (٥) روى جميع بن أبي حنيفة، وقال هذا كسنة حر لا نفس الحجة، لأن النسبة وحسب ما يجرى إيجاباً بعد علامة على حره، فلا تعين حجة بهذا الوصف، والله أعلم.

القلوب حية، ولا يمتزج برأيه

٦١٣١ - ومن جملة ذلك ما روي عن أبي بصير رحمه الله تعالى ، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: "إذا كان يوم القيامة، طمّس الله عن العبد، علمه مع فهو عمدة خير عباده، إلى أن يبعثه، ويحكم في آخرته، حاله أنه إذا كان من يعمل بعده، وأنه عمل معروف، أو يؤخر من وحل، ويؤخر آخره، فيبقى به، فهو كمنك، وإذا كان غلبه صغير، وبعث مصراً، فأراد الآخر أن يؤخر، فإن كان العلامة بعث، ورعى قلته جو عنه، فإن الآخر لئلا به يعني قضاء من حقه

٦١٣٢ - ومن جملة ذلك أن حجة الله في القضاء والسعادة به، بر يوم القيامة، لأن سبب القضاء الإعتاق، فيسرى إليه في ذلك الوقت كما في العقب

٦١٣٣ - ومن جملة ذلك أنه حال المني في البسار والعبر بغير يوم الإعتاق، لأن السبب يتعدى في ذلك الوقت، فإذا كان مؤمراً وقت الإعتاق، حبه القضاء، بوجود الحب وهو مؤسر، فلا يسقط منسار الطارئة، وإن كان مصراً، في الإعتاق، ثم يسر بعد قلته، فالإعتاق حاله، حرد، لم يعد مؤسراً، فلا يجب القضاء بعد ذلك

ومن جملة ذلك أنه إذا حارب الكافر صلباً المني، إذا كان معتقاً مصراً، ثم أراد أن يرجع عن ذلك، وسكني العبد، فبه ذلك ما لم يبق في العقب القصاص، ويحكم به الحاكم، وهذه رواية ابن سنان عن محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى

٦١٣٤ - وذكر في الأصل، إذا حارب النصارى لم يكن له حبيب، السحابة من غير تفصيل، وكذا حارب المشرك، العبد لم يكن له أحد، التصديق بعد ذلك من الله تعالى، أما على أو لم يرضى بالعتاق والهدى، وهذا بما يثنى على قوله في حبه رحمه الله تعالى، أما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، للساكن المقيمان، إذا كان من مؤسراً، ليس له غير ذلك، وله السعادة إذا كان من مصراً، ليس له غير ذلك

في مشايخهم رحمهم الله تعالى في قال: ما فكر في الأصل "أ" مليون عن تفصيل لمي سماعه، لأن سقوط حقه في الإعتاق، بناء على تعدد حقه "في القضاء، وحقه في

(١) ومنه أن الواحد السعادة، وكان في الأصل نوح

(٢) ما بين المقتوفين ما قطعت من الأصل والبناء من ط، م و هـ

(٣) ومنه هو بر حقه

ثم بعد، إلا أن يظهر له ماله، أو يتبرع به مبرج بأدبه عليه، أو يبره (السكك) " وإن كان
 [المنج] " قد تركه لا كتب منه قبل اختاره، ومعه بعد النسخ، لما كان اكتسب قبل اختاره
 فهو بين المؤمنين، وما كان اكتسب بعد الاختار فهو للمنفقين، وإن كان لا يعلم من كسبه، فهو
 بمنزلة من لو اكتسبه بعد الاختار، لأن الكتب حادثة، فيحتمل بحديثه عن أقرب ما ظهر، وذلك
 بعد التفتي.

٦١٣٧ - ومن جملة ذلك أن الـ بيت السكك إذا مات، فمورثته ما كان له من النسخ
 والسكك، وتقسيمه يعني إن كان معصراً عند أبي حنيفة، رحمه الله تعالى، بعد ما كان له من النسخ
 سألوا وليس معنى قوله لو أنه من نكح ما كان له حقيقة النسخ لأن حنيفة النسخ لا يصح
 من الورثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لأن معنوا البعض [عند أبي حنيفة] " بمنزلة
 المكتسب، ولكن لا، لا يورث أرفق "، ويحتمل ما عليه من بدل المكتسب، وإذا لم يورثه
 المكتسب ميراثاً لورثة السكك لا يصح منهم حقيقة النسخ، وإن زاد الإبراء عن السكك،
 ولم يورثه بصلح كتابه، معارف من الإبراء عن السكك، ويصح إبراءه من النسخ، لأن بدل
 المكتسب يورث، فكذلك ما وجب عن من نكح البعض من النسخ لأنه من ماله من النسخ، وحصل
 حقيقة المكتسب، فلو رث السكك ما لم يورث من الإبراء عن السكك، واستبراءها، وتضمن
 النسخ.

٦١٣٨ - ومن جملة ذلك العدة إذا كان بين جماعة فاعتق أحدهم بصره، والمخلف " يعني
 الساكنين السكك في عبيدهم، وبعضهم الإعتاق، وبعضهم الخصا، ولكل واحد ما احتسب من
 نفسه، عند أبي حنيفة، رحمه الله تعالى، وإذا مات بعض الشكوك بعد ذلك، رجع الاختلاف
 بين ورثتهم فاحتار بعضهم العمدان، وبعضهم السكك، وبعضهم الإعتاق

(١) هكذا في النسخ، بدلاً من الذي عهد، وكان في الأصل السكك

(٢) هكذا في النسخ بدلاً من الذي عهد، وكان في الأصل السكك

(٣) وفيه من النسخ

(٤) بين بعض النسخ، سقط من الأصل وبنده من طومر

(٥) هكذا في

(٦) هكذا في ب و هـ، وكان في النسخ آية التي في متوالف لدينا هذه

(٧) وفيه من النسخ

الفصل السادس عشر فى حق ماعى بطن

٦١٤٨ - قال محمد رحمه الله تعالى ، اذا قال الرجل خريته كل ولد يبعينه فهو حر ، وهذا على كل ولد تمتد ، ولا يمتد منى ، لأن ولد قبل الولادة ، لأن الولادة شرط وبيع المتحرر ، كالتحويل من ولد ، بل امرأة تدعى المدبر طلاق ، حتى لو خربت ، فاستارت ، بطن هذه بخرية ، وأثبت حريتها ، كان على العبد نصف عمره ، إن كان عبداً ، وعشر نسبه إذا كانت حرة ، لأن الولد إذا كان رقيقاً من الولادة كان القيد مستمراً ، والحكم فى حريته هذا حله ما ذكرنا .

٦١٤٩ - ونور بن عيسى بن حاتم ، مولد بعد ذلك ، لا يمتد الوعد ، وكذا لو باعه المولى ، وهو حاتم ، لو بدت بعد شترى لا يمتد الولد ، لأن شرطه تمتد له وحده ، والمحرور يفتقر لغيره ملكه ، فيحمل اليمين لأبلى بخره .

٦١٥٠ - ولو قال كل ولد يبيع به ، فو قال محمد بن ، وهو حر ، لا يمتد له منى ، بل يمتد ، ولا يمتد له لاد ، وهذا لأن شرط وقوع العتق من حريته الحب ، لا الولادة ، وإذا يعلم حدوث الحب بعد اليمين ، إذ يفتقر لأكثر من شترى ، من رقت اليمين ، لأن الولد لا يفتقر فى الطل أكثر من مسمى ، وإن ردت لغيره أو أقل ، فإنه لا يمتد الولد ، لأن مسمى يمتد به بعد اليمين ، لأن الولد يفتقر فى الطل إلى مسمى ، فيحو له فلا موجود فى البطن وقت اليمين .

٦١٥١ - وبما روي عن محمد بن الطل هذه الحاية ، وأثبت حريته ، فعلى العتق من شترى حريته ، إذ يمتد به لأكثر من مسمى ، لأنه يفتقر لغيره من مسمى بعد اليمين ، وهو شرط العتق ، وكما حدث حين وقع العتق ، ففتقر العتق مطلقاً ، حرراً ، فعلى العتق من شترى حريته ، وإن يمتد بالولد سنين أو أقل من وقت اليمين ، فعلى العتق من شترى حريته .

٦١٥٢ - ولو باعه غيره ، فو بدت عند المسمى ، وهذا على وجه الأول ، إذا ولد عند المسمى ، لأن من مسمى أسير من مسمى ، وله على مسمى ، وهذا إن وعتد لأكثر من شترى من وقت اليمين ، فالبيع تامد ، لأننا يمتد به من ولد ، لأن يفتقر لغيره بعد اليمين فى ملك خائف ، فبين أنه مانع الأمه ، وهو طهاره حر ، فبعد البيع لا يمتد بغيره ، ولو لم يمتد ، أو أقل من وقت اليمين ، فالبيع خالف ، لأن مسمى يمتد به الولد ، لأن

أشهر، فعلى الصديق أوش حبيب من وثوق حياء شمع سب كاس فيه انديبه كاعله ، لأنه حينو قاتلا له بعد الو لاده بالضر ب المسين

٦٤٥٦ وإن قال الرجل لأبيه 'إذ كنت ول ولد غلبته غلاب، ثم حجرة في بطن
و حله، فالت حرة،' وقد كانت جوارحه بم غلاب، فغلابه حر، لو نزلت غلابه في بطن
واحد، ولا يعدم أيهما أرب، عتق نصف الأم، وسعت في نصف ليليب، لأب نفسي في حله.
وتزوي في حله. وعتق نصف الغلاء أيضاً، ومصحى في نصف فبعضه بها المعنى، والجارية
ثيقة لأبها، رقيقاً، موصى في حال عتق.

٦٦٥٧- وقد مال به أولو دينه فهو حر، فحادث لولده، وهالك وثبت هذا، فأنكر المولى ذلك، القياس لا يصح، وفي الاستحسان يصح، والمفاسد تأخذ، وهذا هو القياس والاستحسان أدى ذكر في كتاب الطلاق عيسى قال لأمرائه إن وليت ولداً، فأنك طالق، ولم يكن الحب ظاهر، ولا أثر للزوج ما حكي، ومالك وليت، القياس أن لا تصدق، وفي الاستحسان يصح، والمفاسد تأخذ، وإن كان مراءى، فسبغت على لولائه، فإن مولاه عبد، أبو جهم، رحمه الله تعالى، لا أنت حر، لأنهم الطلاق والمطابق.

٩٦٥٨- وفيه كان المولى مقراً بالحسب، وقال لها: «إد وسبت ولدك، فأنت حرة
إصاقلت ولدت»، وأبكر المولى، فأنها تصدق وتثبت لولادة مجيد بوبها، وتتوحد قبي
عبيدة وعنه الله تعالى، وعمر لوبها لا تمتق مالم تشهد البتة، والحوال في هذا
اختلاف في الحلال

٢٦٥٩ - وقد كان الرجل لأمين له ، فاعطى بعض إحداهما حملاً ، فلهذا يوضع العنق على
أيهما شاء ، كما بعد الانفصال ، إذ قال : إجماعاً حرة ، فإن مررت على أحدهما رجلاً ، فأقلت
حينئذ شيئاً لأقل من سهو أشهر من ذلك بالعتش ، فهو وحق ، وبعين الآخر لمعنى كما بعد
الانفصال ، إذ قال : أحدهما حر ، لم يولد بستان ، وقل أحداهما ، فإنه بعين الآخر لمعنى كذا
هنا ، قالو حرباً وحران كل واحد منهما على إحداهما ، فأقلت كل واحد منهما شيئاً شيئاً
لأقل من ستة أشهر من ذلك ، كان في قل واحد منهما مثل ما هي جبين الأمة كما بعد
الانفصال ، فالخاصة : الأخير في حين تولي الاعتق ، الانفصال سواء

٦٦٠ إذا دلالة من لأمته وهي حاصل فداً أصعب ما في بحث على ألف درهم

عليه. فقالوا: قد نبت ذلك، ثم وصفت علما لأهل من سنة شهر، لأن نيلهم يعني: لأنه
على حق وقد موثوق في الدين عزها الألف. فبصرى رعلق عنه بشره نجر، وهذا إذا
وجد المرء مع العن، كذا هو.

٦٦٦-، ما في حق لا يجب إلا على الحق على الحق، لا على الحادثة لا يجب على
الحق، لأن الألف لا يفي هذا العبد على الحق مع أنه يلي عيب بعد الانفصال، فلأن لا يلي
الأم عليه هذا العبد وهو لا يلي عليه بعد الانفصال أولى، لا يجب على الحادثة، لأن يدل
الاعتق لا يجب على غير عيب بحث.

٦٦٧-، وأما في الألف ما في نطق حرمتي أدى إلى ألف، هو صلب لأهل من سنة
أشهر فهو حر من أدى إلى ألف، وهذا ما ذكرنا أن طبع في حق من الإعداء أو
والفصل سواء، هو فائدة بعد الانفصال، هو أدب إلى ألف، فأن حر، مدد إلى ألف
فهم في أي وقت ما أدى به، كذا هو.

٦٦٨-، وإذا كانت الألف من رجلين، فاعني أحدهما ما في طلبا ونحوه، فريد
بعد ذلك علاج في يوم، فلا فساد على اعتق، إنما لأنه وقع الشك في إيجاب الفصل
لوقوع الفلألف في حقه، أو لا الاعتق لا يصح إلا في حق، ولا يظهر حيلة في حقها إلا
بثلاثة، فصار العبد كالفصل في بعد الولادة، لأنه قال: الولد الذي يذبحه حر، ولو
قال: مكنته، ولد له، يذبحه، كذا هو.

٦٦٩-، وإذا صرنا حر بها، فألف حب منها، يعني ثوب في حبه رغبة له
بما في بعض الضارب ما يقص في حب الأمة، وعلى قولهم: يقص من يقص في حب
الحرة، وهذا لأنه حكمه حب، من أوجب انفصاله، فحكمه صحة الإعتاق، إلا أن الإعتاق
شأنه لا يتدرى، فعلى أنه، فصار لغيره متعلقا حب حر، عند من حبه وحبه الله
بما في الاعتق محرر، فأنصرف إلى اعتاق على نصيب العن، وصار من بعض المكنته، فكان
العبد متعلقاً حباً مكنت، فصار عسر قيمته مكنتاً إن كان دلم، ونصف عسر قيمته مكنتاً
إن كان أنس.

(١) ما في المطر ج ٥ - في الأصل في كتابه ط و د و

(٢) مكنت في ب و د و في الأصل ط و د و

الفصل السابع في الخصومات الواقعة في بريق و خربة والشهادة على ذلك

٢٦٦٥- ذكر الشيخ (رحمه الله) في كتابه في التوبة، في شرح كتاب
المصالح، رجل ادعى امره، وقال هذه سي، وعاقب الامة لا، من بخره، فصالحها بالحق
من ذلك على ما، فلهما، في التوبة، فهو حق

٢٦٦٦- من كان له امر، في بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
العام، الاول، في بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
كتاب لغة، في بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق

٢٦٦٧- من كان له امر، في بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
العام، الاول، في بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
و جمع ثلاثة على بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
على بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
على بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
على بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
على بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
على بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
على بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق

هذا هو الحق، في بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
المسألة، في بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
العام، الاول، في بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق

هذا هو الحق، في بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
المسألة، في بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
العام، الاول، في بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
على بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
على بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
على بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
على بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق
على بريق، فلهما، في التوبة، فهو حق

الأولى - ولا تخفى قبور الشهداء، وتجمع صفة دعوى النفس العارضة وتجمع شمول الشهادة ويصحبها قالوا: دعوى العبد لربطه في العنق الأولى والعارضة والتقاضى بمجدها منع صفة الأدعوى وقبور الشهداء، وإليه ذهبه مسيح الإسلام، حمد الله تعالى من سرح كنهه فأصلح
على ما ذكرنا

والاصح ما دعوى العبد عند امرى حبيبة رضى الله تعالى عنه من ان يبيع نفسه له - لان الشفيع لا يبيع صحة المدعى فيها ، لان طريقها "مدعى" و لا يبيع صحة المدعى ، لان امر المرأة اذا احتجب من زوجها على مهره ومعه عتقاء - لم يفتد احد من ذلك ، لان الزوج قد كان طلقا فلا من ابيع منه - وادى عتقها من نفسه هو دعوى العتقات الثلاث بالاداء على المطلق - مما كان كذلك ، لان الاداء يقع ويرجع الى الطلقات الثلاث ، ولا يرفع على عتق ثلثه ، فكأن طريقه طريق الشفعاء - فاجدوا الشافعي فيه غشوا ، او يقولون الشافعي ما يورثه من غير احتمال الشفيع بعد موته او بعد الاصل والاعتبار لا يحمثل الشفيع بعد موته ، لا يرى ان الشفيع في باب البيع لا يبيع صحة المدعى .

١١٦٨ م. في رجب، شهد جلال علي أحمد بن عبد الله، وقضى الأمان،
وعقب على الأمان، وهدد الأمان، وهدد الأمان، وهدد الأمان، وهدد الأمان،
شهدته الشهود، وهدد الأمان، وهدد الأمان، وهدد الأمان، وهدد الأمان،
على عتق الأمان، وهدد الأمان، وهدد الأمان، وهدد الأمان، وهدد الأمان،
لما شهدته الشهود.

فلا قيل لا بد من ثبوت ظاهرا مستلزما عليه بأنه نفس الشهادة بسور المدعو لها
بوجوب حرمة الفرج ، وهذه الشهادة لا يوجب حرمة الفرج لأن حرمة الفرج قبل الشهادة
ثابتة قلنا بل هذه الشهادة بوجوب حرمة الفرج لا تكون عند سماعهم فوجوب حرمة الفرج
على المصنف حرمة ثبوت الحد ووجوبها ، وبعد هذه الشهادة حرم الفرج بحكم حرمة بوجوب اشتد
له وصحتها ، فكأن هذه الشهادة لا توجب على الفرج حرمة ما لا يوجب

7174- دہلی انیسویں ایس صدقہ عن محمد رحمہ بہ تعالیٰ فی وجہ مال کل

مذكور أملاكه، لو أنشريه إلى سنة، فهو حر. فخاصته عند أنه في ملكه - يعني في ملكه يوم اليمين - وأقام البيعة عليه بعد، اليمين، وقضى القاضى بعينه، به أنشري خالقه عبداً في تلك السنة، فخاصم العبد المشتري إلى القاضى، والقاضى يأمر بإعادة البيعة، وهذا بلا خلاف. وللصلى ما نسب إليه

٦١٧٠- ثم إن الله، ما كانت للأول على قوله. كل عبد أملاكه، قد يسل البيعة على غير ذلك، ولو خاصته عند آخر كان في ملكه ذهب اليمين للقاضى لا يقضى بحقه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، حتى يعيد السنة، وعلى قول محمد رحمه الله تعالى، يقضى بعينه، ولا يكره إعادة البيعة، وعلى هذا إذا قال. كل مملوك في حر، فخاصته عند أنه في ذلك. وأقام البيعة على اليمين، ونفى القاضى بعينه، ثم خاصته عند حره، فخاصته في تلكه إعادة البيعة، فهو على هذا الخلاف

٦١٧١- وكذا، مو قال، كل عبد أملاكه إلى سنة فهو حر، المشتري عبداً في نفسه، وخاصته المبد من الدمين، وأقام عليه البيعة بعد اليمين، ونفى القاضى بعينه، ثم أنشري صيداً آخر، وخاصته إلى القاضى فخاصته يقضى بعينه، ولا يكمله إعادة البيعة عند محمد رحمه الله تعالى، بمنزلة لئلا نصيب على الخلف بتلك اليمين والبيعة لهما، أشار إلى أنه اليمين واحدة فقط، وقد ثبت بأنه الأول، يظهر ذلك في حق الثاني، فلا حاجة له إلى إعادة البيعة، وعلى مو، أبي يوسف رحمه الله تعالى، يكلف الثاني إعادة البيعة هذه لخصه المذكورة هي عتاق الناس

٦١٧٢- وذكر في الأنصبة ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، وجعل شهيد عليه شاهدان له قال كل عبد أنشري، فهو حر، فأنشري عبد، ورحمته في العتق إلى القاضى، وأقضى القاضى به لهما، لو أنشري عبداً آخر، وخاصته في اليوم، وإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال لا أقضه حتى يعيد البيعة، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقضه، ولا أعده البيعة وذكر مؤيد بن يوسف في الأنصبة خلافاً ما ذكر في مختار، وذكر مؤيد في حقيقته رحمه الله تعالى في الأنصبة، ولم يذكر في المختار، وذكر مؤيد رحمه الله تعالى في المختار، ولم يذكر في الأنصبة

٦١٧٣ وذكر في كتاب الأنصبة، وهي المتن مسائل أخرى من هذا الجنس، وصورها إذا مال الرحن، إن دخلت هذه القلعة، فكل مملوك أنشريه إلى سنة، فهو حر، فدخل القلعة، ثم أنشري عبداً، وأقام البيعة بيمينه ودخوله ونمراته، وهو بمحمد، فقصي

الخاصة عليه بالحق، لا يشرى عبداً محرراً وحدهم العبد في الحق، تعالى قول امرئ حنيفه
رحمة الله تعالى الخاص لا بعض بعينه حتى يعود ذلك فهو، وبه يكون نفساً مثل عاشقوا
الأولاد، وعلى امرؤ وسع رحمته الله تعالى أعتقه لشهادته إلى

[illegible]

٦٦٧ - وفيه ايضاً برأى من محمد رحمه الله تعالى في عيد الفصح عيدهم ايامهم
 ١٩٩٩ - وفيه ايضاً برأى من محمد رحمه الله تعالى في عيد الفصح عيدهم ايامهم
 من الامم والاعمال لا يستحقه لانه امر الله

١٦٦ - رحا لی بذیہ حسن، حمیر، ولم سمع من عبده، یسیر به سمع من صاحب
الید الیه عبداً، ثم یسمی من الشیء فیما یتلوه عبداً، ورن، ر، راء، فالجوز، ورن

٦٦٧- ق- هـ- سبب قبايوس، حمدا لله تعالى عن رحمة الله تعالى لقول القائل
أنيك اعصم، بعد ذلك رجل اذ يكره فيه اعصم، هذا هو عيبك، ولو هذا القائل
أنيك، ولم يكن اعصم، قال هذا، لأنه قد يكون بلاؤه من حده، وإن يوفيه القائل
أنيك اعصم، فذلك أمر راسم، فهو حر.

٦٦٨- قَالَ هَذَا مِمَّا رَحِمَهُ اللَّهُ عَالِيًا بِقَوْلِ قِيَرَانِ حُلْوِيَّةَ لَهُ
يَعْنِي تَمِيمَ بْنَ جَحْدَرٍ، وَنَحْوِي الْقَاضِي عَلَيْهِمَا دَقِيقُ الْعَدَدِ حُفَّادِ حَرْ، قَالَ تَرْبِيعَ عَنْ
عَلِيٍّ يَسْهَوُ أَنْ يَرْجِعَ عَنِ الْفَتْحِ إِذَا عَابَ أَبُو هَارٍ مَ، اسْمُهَا أُمُّ أَحْمَدَ، قَالَ لَا
٦٦٩- سَمِعَ نَوْمَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ مَوْلَى اللَّهِ بِهْ أَوْهَ مَعَهُ بِهَذَا ذَلِكَ،
يُشَوِّدُ هُوَ عَسَدِي، فَسَمِعْتُ أَوَّلَ مَا لَقَيْتُهُ عَنْهُ تَبَهُ أَعْتَفَهُ مَسْ، فَمَنْ سَمِعَهُ عَلَيْهِ عَسْفَهُ
أَمْسِي، لَا مَلِكَةَ أَنْ رَجَعَ نَسَبَهُ الْيَوْمَ، وَالْجَهْدُ عَمَلُ نَبِيٍّ عَنْهُ مَسْ، لَكِنْ لَا مَرِي
أَقَابَ بِهِ قَوْمَ لَا، فَالَّذِي لَا يَشْفِي بَنِي الْعَمَلِ، حَسْبُ سَهْدِي بِهِ، وَهُوَ يَمْلِكُهُ أَمْسِي،
قَالَ وَكَذَلِكَ الْفَتْحُ

٦٦٨. وفي يوم ربيع من أبي يوسف رحمه الله تعالى من آخر سنة ٢٢٨
احصاه عبد القاسم في حجره وولد وفيها مات كسبه، هناك مولد اعنيك يمد
للوالد التحسين، وللب المرأة لا، ان اعني قبل الولادة وكسبه، في اليوم قول

المرأة ولو كان الحبيب من ذوي النجاسة، فالحقوق حول الفرائض، وهذا هو الذي عليه رأي
يوسترجس هذا الفاعل

٦٩٨١ - وفي دعوى جميع دعوى رجل على رجل به عسده، وجدد الدعي عليه،
وإذا تناحر الأصل مع أمثله، فالقول قوله، وهذا معروف

٦٩٨٢ - وإن أقام الدعي بيلة أو عسده العسده قصي القاصي بعدد العسده، والمنفعة
لا حري بكونه موقوفاً لا بقضي به بريق ولا حريه أن لا لا يقضي بالبري، لأنه لا بد للقضاء من
المنقص له، ولا منقص به ههنا، وما لا يقضي بالبري، أن يحرمه الأصل، لأن النقص لا
قضي بالبري من النقص بسببه، عند أبطل حريته الأصل من نصيب سائر، لأن الشخص
لا يجوز أن يكون حريته رقيقاً، ونقص حر الأصل، فإن حريته الأصل فلا حريته العارضة
مبني على لرق، والمثلث ويعبر القضاة بالرق والملك في النقص الداعي، لأن النقص لا بد له
من مقضى عليه معلوم، ولم يوجد

٦٩٨٣ - فإن حرم الممدحانه ما قد وجلا خطأ، فم يورق النقص، عسده هو من حريه
فإن قال هو عسده، عسده هو عسده، فنعقد هذا النقص أو أقدم نصف النسبة، ويوقف
النقص المعنى، ولا يقضي به سببه، لأنه لا بد من أن يكون حريه أو حريه، وإن كان هو سببه،
لا يقضي له سببه، لا على مقضى، فلهذا، ولا على عسده، لأن عسده، لأنه قال
هو حريه، قد أقر المنقص له، وإنما عسده فلا حريه، لأن حريه هو من عسده، لأن حريه
قضي القضي برونه، حتى يأتي بالبينة، فإن أقيم وفي الفصل به عسده كسب به حريه
أول من من عسده، ويقضي به الحكم، الأول، ولو يجرى هذا الشخص، ولكن جنى عليه فب
دون النفس عسده على خاتمة الأمر، وهو من عسده روحه، وجميع أمور عسده
الرفيق، لأنه جري حكم برونه، ومن النقص، الآخر حان موقوف، أنه قبيح وسببه، فلا يمكن
إيجاب شيء من الحكم حريه من نزل وجه

٦٩٨٤ - ورد عهد بشهود أنه أمحق عسده سببه لا يعرف سببه، له عهد اسمه
سببه، ولا عسده عسده، فيه بعض هذه الشهادة، وقضي به، لأن سببه عليه العسده
شكيات حريه، ولو عاين أنه عسده سببه، لا يعرف به عهد يبدأ الاسم إلا هذا، قضي
بشكته، كذا هنا سم إن سببه بعض عسده، فالحال عسده طوائف، وإن كان لا يدعي، فالحال
على الخلاف، وإن كان به عسده، لا يقر، فلهذا، عهد له، أو سببه أنه عسده أحد
عسده مواء، هي الفاعل عسده عسده

١٦٨٥ - وهو شهد أنه عني أحد عبيده، فهذا عني وجهين: ما من شهيد في حال حياة المولى يثبت، والمولى يحلف، وفي هذا الوجه لا بد من العلم بالشيء الذي حلفه رحمه الله تعالى، وهذا ما عني، ويقال للمولى بين (وهذا) عني ما قلنا إنه عني حلفه، حلفه الله تعالى ودعوى من المولى شرط، والدعوى من المولى لا تنضم. فإن قيل: كيف لمحمد هذه حجة الله تعالى، وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى اسمه في شهادة عليه أنه عني أحد عبيده، فلهذا لا تقبل الشهادة عني حلفه الله تعالى، ودعوى لأمة ليس بشرط بلا خلاف.

فتأمل: دعوى لأمة إن لا بشرط هذه إذا قامت اليقينة على عني أمة معها، لأن الطلب في حق أمة يستند من الله تعالى لما في من تحريم العرج، فإن الله تعالى عني عني لا يحدى لأمر ليس فيه تحريم عرج غير قوله، فقد عرف من جهة أن النص اسم لا يحدى وطرفه، على ما يحل به - طوافه - بعد ما عني، وهذا ما يكون له من اليقينة في له طوافه، وإذا لم يجر حلفه على القمقن يحرم العرج لم يكن الشهادة قائمة على الأمر المذهب في حق الله تعالى، فكان عركه مالم يثبت على أحد العبد.

١٦٨٦ - وهو شهدوا بعد وفاة المولى أنه أعني أحد عبيده وهو عني وجهين، وأما من شهدوا أنه أعني أحد عبيده في حال صحته، وفي هذا لا نقل هذه الشهادة عند أبي حنيفة، رحمه الله تعالى، وإذا شهدوا أنه عني أحد عبيده في مرض موته فالتباس أنه لا نقل هذه الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي الاستصحاب نقله ذكر القياس والاستصحاب فيما ذكرنا من أنه عني إعتاقاً فلهذا في مرضه وباب المولى، وقد يذكر القياس والاستصحاب فيما ذكرنا من أن الشهادة هي حلفه المولى، وهو شهد بعد موت المولى أنه ذبح أحد عبيده في حياته صححه، أو قال في حياته لم يرض نفس شهدتهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وبما استحسن.

وجه القياس في نفس الأمر أن هذه شهادة قامت على عني أحد عبيده حال حياته فلا تقبل ذلك لا عني ما إذا شهد أنه عني أحد عبيده في حياته الصحة، ومنه الاستصحاب أن الواقع من قبول الضميمة (أو عني أحد العبد) في حلفه المولى غير ما عني الذميمة، وقد ذكرنا الدعوى بعد موت، إلا أن الشيخ رحمه الله تعالى عني أن لا تدعى بعد الموت الوصي أو العبد؟ فهم من ذلك ثم تدعى هو الوصي، وأنه غير، والدعوى من العبد صحيح، وهم من ذلك، المدعى هو العبد، ومذهب بعض، وهو الإفراج، وعليه عدم

السلح وجميعهم في يدني

وإنما صح دعوى العبد من بعد موت المولى إذا كان الإعتاق في حاله ثم صار لأن الإعتاق من المرحوم وصيه حكماً إن لم يكن وصيه حقيقة، ولهما دليل من نسب، والسبب حكماً بغير بالثابت حقيقة، وهو كتاب الوصية، بمعنى ثابتة حقيقة كان الدعوى مبنيّاً عليها، وإن أقرّ حب الحق لأحدهما، لأن إيجاب الحق لأحدهما بعد الموت إيجاب لهب معنى، لأنه لو حب الحق لأحدهما أنى حال لا يتصور بكونه لأحدهما، لأنه إن ثبت لأحدهما، فإنه حصن في وجهه كان للمولى حق التمسك، ولا يتصور تمسكه من السلطنة الموت، كان إيجاب الحق لأحدهما إيجاباً لهما، وله وجوب لهب مع دعواهما، كدعوى هذا، وهذا اختلاف ما هو شاهد على إعتاق أحد العبد من حاله النسخة، فإن هناك لم يوجد المدعى، لأن دعوى العبد من تلك الصورة غير صحيحة

٦٦٨٧ - وإن كان العبد واقع في حيلة لا تخرج بهما بعد موت المولى، فثبت الحق لهما، إنما كان كذلك، لأن من لم يثبت للعبد من هذه الصورة من المولى لا نصاً، ولا من حيث الدين، لأنه أوجب الحق في وقت مدهور سواه لأحدهما، فلا يكون إيجاباً لهما، وقد اشتمل بهما بعد موت مدهور، فثبت الحق لهما من حيث يجب الحق، لأن في حق صحة الدعوى، لأن تنفذ الوصي بخلق من الدعوى في الحيلة، لم يتم مع صحة التمسك، فإذا لم يظهر موت من لهما في حق صحة المدعى كان الحق في حق الدعوى ثلثاً لأحدهما، ودعوى من أحدهما لا تتصور

٦٦٨٨ - وإذا شهد على رجل أنه أعتق عبده هذا، وأعتق من يرضى، أو شهد أحدهما أنه أعتقه يوم الخميس، وشهد الآخر أنه أعتقه يوم الجمعة، وحدث في المكان، على الخاص شهد بهما، لأن الحق بعد قولهم، والقول لا يعاد ويكرر، فيكون الثاني غير الأول، هذا الظاهر على غنى وحده

٦٦٨٩ - إذا كان في سببه أحدهما على إنشاء النفس، والآخر على التمسك المولى بالإعتاق، فإن شهد أحدهما أن المولى قال له أعتقتك، وشهد الآخر أني قال لك أعتقتك، لأبيهما أعتق على ما به، لأن أحدهما مرد بالبراءة، غير أن التمسك ياتى بالبراءة

١١ - أنس في كتابه

[٢] ما بين النسخين ما نقل من الأصل وسماءه طويلاً

لقد أتته كلمة غلواء، وأخبر أنه كمله عشية قبل عثادة

٦٦٩٧ عن إبراهيم بن محمد بن جهمه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا خير في الدنيا ولا في الآخرة ولا في الجنة ولا في النار ولا في السموات ولا في الأرض ولا في شيء من ذلك إلا ما كان لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولأهل بيته الطيبين الطاهرين الأئمة المعصومين عليهم السلام ولا شيء من ذلك إلا ما كان لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولأهل بيته الطيبين الطاهرين الأئمة المعصومين عليهم السلام

١٩٩٩ هـ. ر. لأمن. رد جهاد على رجل الله قد بعد إن دخلت المرأة
موت حراً، وقد أوصى. في ماله إن كمنه غلاماً، فاشتره، فأيمنه فعل. " فهو حراً
وقد ثبت المنان إحداهما بالهدية، والأخرى بالأولاد

۶۱۹۹- ولو شهد حلفه أنه أعطيه بجمال، وشهد الآخر أنه أعطاه بغير جمال لا يفتق
هذه الشهادة: لأن أحدهما شهد بتمسك سلق بالقبول، والآخر شهد بتمسك سخر، وجمعا غيران،
ولا يمكن أن يجمع الثاني ذكره في الأولى

١٢٠٠ ولو اتفقا على العلق بجمل، واختلفا في مقدار حصى ما زنه أحداهما له
أشبهه بكفه، وقبض الآخر أنه أفكته بألف وحمصته، جهداً، فسأله عن وجهه أما إن كان
شده يدعي العلق، ولو لم يجهده، وفي هذا الوجه لا فضل سبهم، سواء كان أحد يدعي
المعنى أو كل اثنين أو أكثر، فالحق لا بد صاحبه بعد إلى إثبات الحق في كتاب لم لم يذكر أنه
والحق المؤلف غير بعض بألف درهم وحمصته

٦٣٠١ - وأما إن كان ثوبى بمعنى القميص، وقامد بكرة، وفي هذا الوجه إن كان المولى
يعنى العترة، فكيف وحسناته فحين الشهادة على الألف، وإن كان بعده نائب لأفعل الشهادة
أصلاً؛ لأن الحنفى يثبت بغيره أنثوى، لا محجة لإثباته إثبات الشهادة، وإن الحاجة إلى إثبات
الثبوت حقيقة قدسوى، ومع هو معناه حال، وإن هذا أحد استدل به من ينافى، ولا خير بأبعد
وخصمته، وهو معنى الألف وحسناته، وهذا من الشهادة على الألف، وفيه كلا
بمعنى الألف لأفعل الشهادة أصلاً

٦٣٠- وإذ دعى محمد بن موسى أئمة السجدة وأقام عدة شعاعية ، إلا أني لم أكن في ذلك
أهتاهم يكتفي ، وأقام عليه شعاعية دسيسة بموسى ، لأن الحسن بن الحسين متعدد شعاعه وإني
أفهم ما أفهم ، لأن أمورنا الحسنة على الأئمة ، وحمل لا يمكن أن يفسد على العرب بعد ذلك .
فلا بد من العمل ، حتى لا يفسد ، وكان العمل بموسى الموسى أئمة ، لأن موسى صاحب على دولة .

وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ إِذَا أُتُوا بِالْحَسَنَةِ قَالُوا هَذِهِ لَنَا وَبِئْسَ لِلظَّالِمِينَ كَلْبًا

[illegible]

١٤٠٠ هـ - تم تعيينه قائداً لفرقة المشاة الأولى في الجيش العربي في سورية.
 في ١٤٠١ هـ - تم تعيينه قائداً لفرقة المشاة الأولى في الجيش العربي في سورية.

۶۶۰۴ - وَاَوْفُوْا بِعَهْدِكُمْ اِذَا قُلْتُمْ سَلٰمًا ۚ وَكُلُوْا وَشَرِبُوْا حَتّٰى لَا تَذْكُرُوْا ۚ اُولٰٓئِكَ لَسَعٰۤی جَزَآؤُهُمْ ۚ اِنَّهُمْ كَانُوْا قٰمِلِيْنَ

١٦٠ ونداد سید علی حیدر بن احمد، اعیان عدیه، ولایتی، سید خاں لایعلی
سید سید محمد انیس، اعیان ونداد سید احمد، اعیان عدیه، ولایتی، سید خاں لایعلی
سید سید محمد لایعلی، اعیان ونداد سید احمد، اعیان عدیه، ولایتی، سید خاں لایعلی
لایعلی، اعیان ونداد سید احمد، اعیان عدیه، ولایتی، سید خاں لایعلی

٦٩-٦٠ وهو شاهد جليل به وجه بعض تبعه عنه وجب القصد، لا يقتضي - لا محالة - انفسا
على لفظ الآية. نسب لفظ الآية، شاهد جليل، وحده كالمات، ارباب، لا عزاء له وجه عن
لحد من بعده، فإن تبعه بعض، فكانا اذ كانت ذلك بالبيئة، فإن كان يرمى به فهو القصد
لا يصح انفسا، وهذا لا يبد منه وجه

٦٠٥- ولما شهدا به وحش مني أخذت عليه حب لطف مني ، لأن الوصية عند
موت كالموت ، فكيف يهرب من الله وهو من الله ، إلا أن الله قال : أوصيت لك
شريكاً تحال ، فإنه مني بحال ، يربطني الوصية أصلاً ، يبين معه الموت على ما
يحيى مني محمد ، والله عالم في الحكاية ، إن أخذ الله من عبده ، أوصيت لك بصح مني
الحال ، ينسب انك مني بحال ، إلا أنني يصرف إلى فـد في فـد ، ولا يصح الكبح ، فكذا
هــا

(۱) وایا الخیر فی ربک ان (یعنی) در تو

(۳) ما بين المذهبين ما لا بد من الاتفاق في بعض المسائل من حيث

[illegible]

١٦٦٠ - فإن أقدم عدد العددي ستة وهو أقل من عريف واحد ، أقصى أقصى يسبقه ، ثم أقام الآخر بعد ذلك بيه أنه هو العدد ، كما هو عريف واحد ، وأما أقصى لا يسبق بعده ، لا يقصى بعده الآخر .

[illegible]

١٦١٢ هـ في ذلك اليوم حينها اتينا لولا فقد عدد الفقه طاهر في ذلك اليوم بفتح
عدد الفقه وهو يوم دليلى بذكره في السنة الاولى في هذا اليوم لا حرم بفتح هاء فقد وقع
الملك في هذا الفقه في ذلك اليوم في الاول في هذا الفقه الاول في ذلك اليوم في ذلك اليوم
في الثاني لا يفسر نفس الاول والفقه في الثاني لا يفسر نفس الاول

۱۳۶۲- فی سبب جہاد اسلامی حقیقتاً، امامی و جہاد مہدیہ نہ ہو سکتی تھی۔
 اگرچہ، قائل اور علی انصافی کے اعلان و دعوے کے تحت، اختلافات نہ انکار
 انکار کیا کہ یہ دعویٰ بعضی میں سہولت دینے والا، دین الدینی و بعضی میں سہولت دینے والا
 رہا، یہ دعویٰ کہ یہ سبب الخراب، اگرچہ کہ واحد، حق الیقینہ حتیٰ حال، یہ اختلاف
 شائع ہو، اگرچہ یہ سبب نہ سبب نہ نہ شہود دے گا۔ وہ انعام لائے ہوئے ہیں

سهيروا له [عمل] به شاهد به يها آتوب مرة، فإن القاضي يفتي بسلام الذي حده شاهدان
آخرين، بخلاف ١ ج ، عدم الآخر سلفين آخرين فإن القاضي لا يفتي لأحد
صحة ولا يفتي أنه إذا قدم كل واحد منهما عليه أخرى، ويجب إحداهما من بعض كرامة يأمر
من الأخرى، فبما كان حده، ما كان مستعريض، أصحها بينه بين هذا القاضي لثبته بالكذب
ببعض كرامة عتاقه القاضي، ولم يؤخذ معارضه للأخرى، ويجب العتاق، بالأخرى

٦٢١٤ رد كان عتاقه المذكورين، حتى، فشهد أحدهما على صاحبه أنه قتل
بصية لا نقل بحداده، مؤسراً كان الشهود عليه أو مفسراً، إن كان مؤسراً، فلا شبهة لثبته
ببصية المستيلاء حتى يفتي من حد، ولأنه شهد أحده، فإنه يحد، بغيره، وإن كان مفسراً،
فالقاضي الثاني، وإذا لم يفتي بحداده يفتي بقتله صاحبه أو قتل نفسه، وأحد الآخر يفتي إذا أقر
على صاحبه أنه أعس بصية، وصاحبه يحد، فالحد لا يترك ربيعاً، بل يقوم ويسمي من
جميع فبصية يثبت بعتاقه عند أبي حنيفة وحملة له تعالى، وهو، كان مؤسراً أو قتل
مفسراً، أو كان حدهما مؤسراً والأخر مفسراً، وعندهما يفتي بمسئود عليه في عتاق
بصية، سواء كان الشاهد مؤسراً ومفسراً، ويقتضي ذلك حد في عتاق بصية إن كان الشهود
عليه مفسراً [ولا يسمى له في شيء، إن كان الشهود عليه مؤسراً]

٦٢١٥ رد على قول أبي حنيفة، حده الله تعالى فقال، إذا، حسب السماع بهما أو شهد أحدهما
على صاحبه أنه أسوفى السماع من أحد لا يفتي بحداده، لأن شهد بصية، لأنه يثبت لثبته
حتى ضماناً مع صاحبه بهما من السماع، لأنه من حد، يسوفى أحدهما في حد
العتاق إلا ولا يفتي حتى يفتي به، وكذلك إن يسوفى بحداده بصية من السماع، ثم
شهد على صاحبه، يسوفى بصية لا يفتي، لأنه شهد بحده فالقاضي يفتي له إذا يفتي
صاحبه بصية بعد ذلك.

٦٢١٥ وإذا كان أحد بين ثلاثة مفسراً، شهد ثلث عليه على صاحبهما أنه أعس بصية،
ولم يترك الشهود عليه، فاعتمد بحسب التلزام، وإذا أسوفى أحدهم حيث من السماع كان
للآخرين أن يأخذ منه ثلثي ما حده، وإذا شهد ثلث من غيرهم على الآخر به استوفى بصية من
السماع لا يفتي، وأخبار في هذه المسألة وأسبغها الإرساء، ولا يترك الحسب

(١) الحسن ف. وفيه، فهو من مد حتى يفتي به في الفريز والمغرب

(٢) الحسن ف.

لو شهد عسريان أن قاصداً من قضاة المسلمين قصي بهذا العسري (عنى هذا العسري^(١))
مكداً وكذا، وقالوا لا يخلص شهادتهما، وإن كانا يشهدان لشكافر عني الكافر؛ لأنهما يشهدان
تعللاً على المسلم أولاً وهو القاضي

٦٢٤٠ - ورد شاهدنا العبد عبد المولى أعتقه على مال أو غير مال، وقالوا يجهده.
والعبد يدعى لا يخل شهادتهما، لأنهما يشهدان لأبيهما ولو كان المولى يدعى العتيق بالمال،
والعبد يجهده، وشهد ابن العبد بمن شهدتهما؛ لأن العبد من باب القرار المرفى، ولا حاجة إلى
إثباته بالشهادة، ويدعى صاحبه إلى إثبات المال، والشهادة بالمال شهادة على الأب

٦٢٤١ - وإذا شهد به العبد على المولى أنه قال: يرمي يدخل أبوكم ليدل، فهو حرم.
وشهد آخران على يد محبوس، لا يخل شهادة الأثنين؛ لأن العتيق يجب بخاصة، فصار شاهدين
للأب بالعتق

٦٢٤٢ - ولو شهد أحسن بيمين، وشهد لنا العبد لسرط لا تقبل شهادتهما أيضاً
استصحاباً؛ لأن النسخ إن كان لا يجب بالسرط يثبت عبده، فصار أمره يرجع كالشاهدين
كلاهما، وإذا كان العبد بين ثلاثة نفر، ادعى أحدهم أنه أعتق بيمينه عني كذا^(٢)، وقال العبد:
أعتقني جبرئيل، وشهد الشريكان أنه أعتقه على كذا، فشهادتهما بائنة؛ لأن العتيق قد ثبت
إلزاماً له^(٣)، أنزاعاً له^(٤)، وقال: وفيما يرجع إلى المال هذه فشهد بهما على ميعهما،
وكذلك إذا شهد أبو الشريكين أو أسامهما بطلاق؛ لأنهما يشهدان على عبد أبيهما، أو على عبد
أبيهما، وكل ذلك جائز.

٦٢٤٣ - وإذا أعتق بعض الشركاء العبد، وفي يد عبد مال أكتبه أو لا يقرى متى
الكتيبه، واختلف فيه بشركاء والعبد، قال الشركاء: أكتبه ابن العتيق، وقال العبد:
أكتبه^(٥)، هذا العتيق، فالقول بركه؛ لأن الكسبة حادثة، يحال بعدوه عني أقرب ما ظهر،
وإذا أظهر الكسبة بحال، فيجعل القول قول من يدعى حدوده في حال وهو العبد، ولأن

(١) ما بين المصوبات من بعد من الأصل وأنته من ظاوم وف

(٢) وفي ب على ش، مكداً غير مكداً

(٣) هكذا في ظ وكان في السبع الناقبة التي توجد عند بقرار المدعى

(٤) ما بين المصوبات من بعد من الأصل وأنته من ظاوم وف

لمعبد یعنی بعضی ہمارے بھائیوں نے حکماً عبد البی حنیہ رحمۃ اللہ علیہ کو بیعت کر لیا اور کہا کہ
 کف مکتبہ احمد و لکالت اخصی حنیہ علی حدیثہ الخیر، و یقول من اخر حنیہ علی حدیثہ
 لہ عندہ حدیثہ غیرہ ایہ، کد ہما

۶۱۶۴ - واد کان العدس بن رخیل شہد شامیان علی احمد ہما کہ افرانہ اخصیہ وہو
 موسر، فکفاسی بعضی بعضہ، وکان لبریکہ لہ یضہ، وکان ولاد العدس، واین حد
 ذلك، لأن القاصی لما یضی علیہ یضی، فقد کتبہ فی حدیثہ، لاسی عن حدیثہ بلکہ
 ۶۱۶۵ - واد شہد، علیہ کہ افرانہ حر الاصل، فاکفاسی بعضی بعضہ، ولا ولادہ
 علیہ، ولیس بریکہ ان یضہ، بحالہ اخصیہ الأولى

۶۱۶۶ - القوی اخصیہ افرانہ القاصی بالکتابہ معانیہ، و یضہ افرانہ اخصیہ و ولادہ
 لہ، وکان لبریکہ ان یضہ، لا افرانہ اخصیہ، و یضہ افرانہ، و یضہ افرانہ اخصیہ
 حر الاصل لم یضہ لہ علیہ ولا، و یضہ افرانہ اخصیہ حر الاصل لہ، و یضہ افرانہ اخصیہ
 اخصیہ، لأن مبینہ علی النعیر، بحالہ ایہ، و یضہ افرانہ اخصیہ

۶۱۶۷ - واد شہد علی افرانہ علی ان لکنتی اخصیہ کان علیہ علی، و یضہ افرانہ اخصیہ
 اخصیہ علیہ، لا افرانہ اخصیہ، لہ افرانہ اخصیہ علیہ، لأن افرانہ اخصیہ اخصیہ، فکد
 کس، و یضہ افرانہ اخصیہ، و یضہ افرانہ اخصیہ، و یضہ افرانہ اخصیہ، و یضہ افرانہ اخصیہ
 افرانہ علیہ، و افرانہ اخصیہ علیہ، فکد افرانہ اخصیہ، و یضہ افرانہ اخصیہ

۶۱۶۸ - واد شہد علی افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ، و یضہ افرانہ اخصیہ
 افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ، و یضہ افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ
 افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ، و یضہ افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ
 افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ، و یضہ افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ
 افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ، و یضہ افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ
 افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ، و یضہ افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ
 افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ، و یضہ افرانہ اخصیہ افرانہ اخصیہ

(۱) قیاسی م

(۲) اولی ب و ف، لا القاصی، الخ

(۳) ما یضی المصروف من الاصل و " افرانہ اخصیہ

(۴) د، اخصیہ افرانہ اخصیہ

عن ملكهما، فيكون ميراثاً عن السعاية.

[illegible][illegible]

نہایت پسند ورائے گاہ پر چند ذلت، فعلی قول ایسے ہو سکتے ہیں کہ اللہ تعالیٰ لا تقبل شہادۃہم، یعنی قول محمد، حبہ اللہ تعالیٰ، قبول والاصل ان شہادۃ الہی عن فعل آبیہ لڑا کہ انہوں نے شہادۃ لا تقبل الا خلاف، وادامہ یکن لآلہ فیہ منعہ، وہو عنی اختلاف، وشیئہ لہرکہ مع جماسہ، فی کتاب الشہادۃ ان شاء اللہ تعالیٰ - واللہ سحہ رحمتہ اعلم۔

الفصل اثنان من نفوس العتق إلى غيره

٦٢٣١ - إذا قال لأمة: أمرك بهذا، يوى العتق عهداً، على المجلس وكذلك إذا قال لأجير: أمرك بهذا، يوى العتق، وهذا على المجلس ولو كان أمة أعفى نفسه فهو على المجلس ولو قال لأجير: أعتق أمتي فلانة، فهد عن مجلس وما بعده. والمجواب من المتناق في هذا نظير الجواب من إطلاق.

٦٢٣٢ - وكذلك إذا قال لأمة: أعتق حرة إلى شئت، يعتبر مقتضى من المجلس، حتى لو شامت بعد ما قام من المجلس لا يعتق، ولو قال لأمة من إماء: أعتق حرة فلانة فلا شامت، فعلت قد شامت عتق نفسه لا يعتق؛ لأن قوله: أعتق كلام لا يستغل بعينه، فيصرف إلى ما سبق ذكره، والسابق ذكره عنهما، مضاف شرط وقوع العتق مقتضى عتقها، كأنه قال: لها: أعتق عتقك وعتق فلانة، فأنت حرتان، وإلا شامت عتق نفسها، ففعلت بحسب الشرط، فلا يترك شيء من الجزء.

٦٢٣٣ - قال محمد رحمه الله تعالى في الجمع: إذا قال الرجل لغيره: من شئت عتقه من عبدي فعتقه (أشياء) أعتقت عتقهم جميعاً معاً عتقوا جميعاً إلا واحداً منهم عتقني حبه ورحمة الله تعالى، ونحوه: يفتنون جميعاً، فكذلك ذكر المسألة في رواية أبي سليمان، وذكر في رواية أبي حمزة رحمه الله تعالى: فأعتقهم بأمور جميعاً معاً عتقوا إلا واحداً منهم عتقني حبه ورحمة الله تعالى، والمصحيح رواية أبي حمزة، لأن المطلق بمشقة لقاسر إلا عتق من العتق.

٦٢٣٤ - وعنى هذا الخلاف: إذا قال من شئت عتقه من عبدي، فهو حر، فشاء عتقهم جميعاً عتقوا عتقهم، وهذا أبي حنيفة ورحمة الله تعالى يعتق الكل، لا واحد منهم، وأجمعوا على أنه لو قال من شاء عتقه من عبدي فعتقه، فأعتقهم جميعاً عتقوا جميعاً، وإطلاق هذا إذا كانت المتبعية مضافة إلى مخاطب لا إلى المبيد.

وحديثها: ب كلهم من كسرة عتق، وهي محكية في إفادة العموم، وكسرة من

كما يحسن والتعبير بحمل سببه، قال تعالى: ﴿لَا جِبَابَ الرِّجْسِ مِنْ لَدُنْكَ﴾

ويقول: باب من جديد، ويترادف السبب، فيحمل ما عكسه، ويرد المصنف عليه

ولا يجوز جيبه رحمة الله عليه، مع أنه قد عرفت ما يوجب الإجماع وهو كلمة من وما

يوجب، والخصوص وهو ١٠٠ من ١٠٠٠، كما في ١٠ من ١٠٠، والاصل بهما يمكن أن

يدخل جميع الأسماء، لأن الأمر لا إجماع عليه، وإنما اكتفى بالوجه ١٠ منهم في حق العبد

بكله من أن كونه من هذه المذكورة لإخراج بعض عنه من الحصة ١٠ لأن من

تتأول الكل، فكان من إخراج بعض ما دخل تحت الأمر، ولم يحد منه، وما زاد عليه

مستوفى، فلا يخرج به منه، إلا جيباً، يرقى قوله من ما عرفت من غيري، فأعطف العمل

بما يوجب التصرف من غير يمكن، لأن ما عرفت أن ما يوجب التصرف من ١٠، وحده

الداخل تحت الأمر بعض العبد بشر ما يصلح - يوجب التصرف منه - لأن المصنف الداحل

تحت الأمر جيبه عنه، لأنه بموجب تصرفه عنه، وهي السنة، فمما بالحقوم تحت ١٠

تصرفاً لنفسه، أما من مائة المصنف ما يوجب التصرف من ١٠، فلا يوجب التصرف ما

يوجب التصرف من ١٠، لأن الداحل تحت الأمر عرفت من التصرف وإخراج كذا، فلا يوجب

في الاستثناء، فمما بهما بهما

٦٣٣- وهي الأصل، أو قال لأمتين، فيها خبران من مشتمل ثمانية أحدهما،

فهر باطن ١٠، معنى كلامه ١٠، منساحاً حريتها، فلا يتم الخبر على نفسه، وحدهم، ولو قال

لهم ١٠، فكما ساء العبد، بهي حرة، فشاءاً حراً، لأن كلمة ١٠ تتأول في واحد

على الاستفراد، وهو ثواب جدهما عقب له ثواب، وثوابه ثوابه، فمما يرجع، لرد

المعلم مدد فدية لا فدية، و جواب في المسمى بغير إخراج في الظاهر.

٦٣٤- من شتمني شتم عن قس يفسد رحمة الله علي، بل لا حر اعتزاي

عدي حنت، فمما ما موردهم جاز، وهي علة دبر سهوه عن قس يفسد رحمة الله

بما هو ١٠، قال به، عن قس يفسد رحمة الله علي، يعني أكثر من واحد، وأما أكثر

(١) سورة الطح ١٠٠

(٢) وهي ١٠، وهو كلمة من ١٠

(٣) ما في المصنف من الأصل والثقة من ١٠

(٤) ما في المصنف من الأصل والثقة من ١٠

من واحد لم ينجح إلا عني واحد منه ولو قال كل أي حد طعام ثلث، له ثلث لكل كلف
 وهرق بين السعد وبين طلحة على رولة بني سباعه رضى الله عنهما من بني يوسف
 رحمه الله تعالى الذين يداؤوا العتق مشبه بهم لحرل، فشا واحد منهم لا يعثره ولا شاة
 اتاه فصاعداً عتقوا كلهم، كأنه من إله شاة صيد من عبيد مثل فهم آخر: وكنت له لو
 كان يلد دخل عبد من عبيد الذرية ففهم لحرل، ففهم واحد لا يلد، وإن دخل اتاه
 فصاعداً عتقوا

٦٢٣٧- وفي الإملاء من محمد رحمه الله تعالى رجل من عبيد، حبس عن
 عبيد إليك، ففسر به أن سبه، وهو إليه في مجلسه، وكنت له قال أنعت أي عتق عبيد
 ثلث، وكنت له العتق نفع

٦٢٣٨- من سباعه عن محمد رحمه الله تعالى من رجل قال عتقوا أهل من هناك
 ما ثبت قال إن عتق نفسه ليس أن يقوم عن مجلسه عن ولد دام قبل أن يعتق عتق لم يكن
 له أن يعتق نفسه بعد ذلك، وإن كان يبيع نفسه، أن يبيع نفسه، وأن يصدق نفسه على من
 سبه

٦٢٣٩- من قال سمعت محمداً رحمه الله تعالى يقول من رجل عتقه، عتقه من
 حاربه، عدل بأمره بعتك، فاعتقنا المرأة قال إن من المولى العتق عتق ولا كان هذا
 على البيع، وإن قال أعتقك جارية، فهذا على العتق وغيره

وفي رواية لأحمد بن الزناد أن الإمام قال لا يملك أحد من خاله أو أخته أو غيره
 أبداً لو كمل بالإيمان بغير أن يملكه أو يملكه كالكفاية أو يملكه من ماله وكذا لا يملك
 العتق بغيره أو الإصاحه إلى لا يملك وإن كان له عتق أو يملك أو يملك أو يملك أو يملك
 على درهم، فهو جارية، رضى به المولى، وعنى هذا أحيم والطلاق وهذا لأن الواحد
 لا يملك أو يملك أو يملك أو يملك أو يملك أو يملك أو يملك أو يملك أو يملك أو يملك
 واندم تخرله ولو عدم الوكيل، عدل العتق أو يملك أو يملك أو يملك أو يملك أو يملك
 وهو كذا، طقت نفسه بكتار رضى به الزوج والمولى جارية، ولا فلا، كذا هذا

٦٢٤٠- وهذا إذا لم يكن لعتق مسمى، ولو كان لعتق مسمى م هذا المسمى وقال

لقد برر يحيى بن ثعلبي قسمة مديرك سرورته، وصعقة قسمة للامير تأني بعد هذا: «بن ساء الله تعالى
٦٦٥٨- وإنه قال بعد، يا عبد فلا سبيل لأخذ حديث يصير مديرك، وإنه قال لعبد
لوصية لك برقيش، فقال لا أقبل مهر مديرك، ورد ليس بشيء، وردني رستم هي
محمدا رحمه الله تعالى

نوع آخر منه.

٦٦٥٩- قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا قال له حر كذا مملوك في حر
بعد موته، أو قال كذا مملوك أمك، فهو حر بعد موته، قال: «كان في مكة يوم قال هذه
الفتنة فهو مديرك ولا يجوز بيعه، وما يملكه بعد ذلك لا يصير مديرك، ويجوز بيعه، ولكن إذا
بني في ملكه»^(١) إلى وقت موت يعق من ثلث مال مع المديرك^(٢)
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: ما يملكه بعد هذه الإمالة لا يمن بموته، ووجه ظاهر
الرواية: أن قوله كل مملوك في بيع للمال يحكم الوصي، وموت أمك له حال يحكم^(٣)
الشركاء، وقد أضاف يعق ما يملك من المال إلى ما بعد الموت، وإنما يعق ما يملكه في الحال، لا
ما يملكه بعد ذلك، ألا ترى أنه لو بخر فعن كل مملوك في حر، أو قال كل مملوك أمك، فهو
حر، فقامت بمنزلة ما هو في ملكه في حياته، ولا يعق ما يملكه بعد ذلك

ومحمد رحمه الله تعالى يروي بأن التفسير ما صح من حديث أنه عن مصنف إلى وقت
في المستقبل؛ لأن الإصباح خصص إلى حال رواه الملك^(٤)، وناصب طريق الوصية؛ لأن
إضافة الوصية إلى حال روال الميت حثرة شرعاً نظراً للمعاد، وإن كان حرراً هذا التصرف
طريق الوصية يجب اعتبارها بالوصية

٦٦٦٠- وعن قال الوصية لعلى بكل مملوك (في)، أو قال بكل مملوك^(٥) أمك،
ولم ينعن على إختلاف يتأول ذلك ما يملكه للحال، وما يملكه بعد ذلك، كد ههنا، إلا أن ما

(١) وفي م في ملكه يوم إلى وقت

(٢) وفي م و ف مع مديرك

(٣) ما بين المصنفين ما يملك من الأصل والبناء من ظروف ومعه

(٤) حكاه في م و ف و م كان في الأصل و ط - - من حال روال ملك

(٥) ما بين المصنفين ما يملك من الأصل والبناء من ظروف ومعه

يملكه في الحال يصير تدبيراً^١ لأن السبب في حقه وهو الوصية انما قد لحال، وما يملكه بعد ذلك لا يصير تدبيراً^٢ لأن السبب وهو الوصية لا يعتمد في حقه لحالاً، وإنما يعتمد صد الموت كما في التدبير القيد.

وعن أمير مريد رحمه الله تعالى يرويه عن سماعة أن الخلفاء قالوا: "مريد كل مملوك لي يومئذ يدخل فيه ما يستبد به، ولم يصدق علي ما في يده، وهم مضطرون" قال الخاقاني أبو الفضل رحمه الله تعالى: هذه خلاف الأصل.

٦٢٦٦- وإذا قال كل مملوك لي حري بعد موتي لا يدخل محنة مملوك به يومئذ غيره، لأن هذا التصرف إما أن يعتبر باعتق النجس أو بالوصية، وبأي ذلك اعتبر لا يدخل محنة غيره يومئذ غيره، لأن اسم المملوك لا يطلق على الشخص سواء سواه سبحانه وتعالى أعلم.

في أن يصير منه:

٦٢٦٧- وتدبير الصبي عبده لا يصح؛ لأنه ما يصير، ويشتوي له التدبير والتعليق ببلوغه، حتى إذا قال الصبي لعبده: إذا أدركت فأنت حر بعد موتي لا يصح.

٦٢٦٨- وكذلك لا يجوز، والمعتق والغلام لا يصح تدبيرهما، ويصح تدبير السكران، وكذا المكره على التدبير، فإنه يصح تدبيره، وإذا يصح ما عجز العن لا من حيث إنه وصيه، فإن الوصية من المكره لا يصح، والمكاتب إذا تبرعوا كانوا كسب لا يصح، وكذا العبد المأثور له في التجارة إذا تبرع لا يصح تدبيره.

٦٢٦٩- وإذا قال لغيره: تبرعني، فأعتقه المأمور لا يصح، لأنه امرأ يعني معلق، وقد أنى يعني مشجراً، وهما مختلفان.

٦٢٧٠- وإذا جعل الرجل أمر عبده إلى صبي، فقال: تبرع، أو سبب لغيره؟ فهو جائز، سواء كان الصبي بمقل أو لا يعقل، إن كان يعقل بظاهر، وإن كان لا يعقل، بطريقه أن يجعل كلام الصبي شرطاً بوقوع التدبير، كما قال الصبي لا يعقل، إن لنته عليه فهو عليه، وقول الصبي بفتح شرط بوقوع التدبير، كما يصلح شرط بوقوع أخرى.

٦٢٧١- وإذا جعل امر عبده في التدبير إلى رجلين، فذهب أحدهما لا يصح، بخلاف ما إذا قال لهما: تبرعا، فذهب أحدهما حيث يصح.

(١) مملوكي ب و ن، وكان في الأصل لا تدبيره

١٦٦٧ - وإذا تبرع منه، لم ذهب عقله وماله، والتدبير على حاله، وإن كان فيه معنى القوصبة، بخلاف ما إذا أوصى بربطه لإنسان، ثم حر، به مات حب بطل القوصبة، والحرى أن القوصبة، المأز، لا يمنع لأزوه، حتى مقل، الوصر فسمحها نصداً بالرجوع؛ حكماً مانح، فكونه لشرا من حكمه الأسارى، قد يمنع فبقائه القوصبة مع بقاء، وإنما التدبير وصبه لأزوه حتى لا يملك المولى نفسه، فلا يكون لقوله حكم الأسارى، حتى يملك ما يمنع انقضاء يمنع بقاءه

١٦٦٨ - وإذا قال، يوم أدع ابنك، ميسر عند حر بعد موته، بذهب عقله، ثم دخل القتل كذا غيراً، وكان ينبغي أن لا يصير مدبراً، لأن العتي يسره عند السرط كالمرسى، وعند السرط هو معتز

قلت، العطف بالسرط عند شرط كالمس عند السرط، ولكن عني بوجه العتي تعلق بالسرط، وقد عني بالسرط تدبير صحيح، فيقول عند السرط تدبير صحيح بعده وفي اختلاف روى ويعتبر رحمهما الله تعالى، إذا كان عند، إن من، فذلك ثبت حر، على قول روم، هو مدبر لأزوه عتقه يعاقب بطلان موته الحر، حتى يصح إذا مات على أي وجه مات، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون مدبراً، لأنه على عتقه بأحد شخص، فقتل إن كان موطاً، فموت ليس يقتل، والتعليق بوجهه يشي أن يكون عريضة في أحدهما خاصة، فلا يسره مدبراً، سي يسره به به الله سبحانه ورفاه أعظم

نوح آخر من هذا الفصل

١٦٦٩ - كل تصرف يقع في أمر سعة الإحسان، والاستخدام، والتسريح، لا يقع في التدبير والتدبير، حتى أن المولى يملك جازوه للمدبر والمدر، وسماهما وترويهما، وكل تصرف لا يقع في الأمر بحر الجوع والأشهار يفتح في تدبير حتى إن المولى لا يملك بيعة وإمهارة، وهذا لأن التدبير باقي على حكمه ملك المولى، إلا أنه يملك سبب الحرية في جهه، وكل تصرف يبطل هذا السبب، والتدبير يقع بولي عهده على أنه بر عن بطلان، وكل تصرف لا يبطل هذا السبب، فالمولى يكون مطلقاً فيه بحكمه ملك المولى

فثبت عند جمهور، الإحصاء، والتكليف، والاستخدام لا يسره هذا السبب، فلا يقع

میں نے انھیں دیکھا، جن کا وہ غلیظ جسم، اس ایک حصہ میں شلوانہ عورت اسی
 عجیبہ مختلف و "الاساکت" اور پھر عجیبہ لایہ لایہ اس میں حصہ لیتے تھے۔
 بڑے بڑے صف میں کھڑے تھے۔ انھیں "ماداکا" کہتے تھے۔ یہ "ماداکا" تھے۔ ان
 کو "ماداکا" کہتے تھے۔ یہ "ماداکا" تھے۔ ان کو "ماداکا" کہتے تھے۔ ان
 ملک، جہاں وہ "ماداکا" تھے۔ ان کو "ماداکا" کہتے تھے۔ ان
 اچھے لڑکے میں "ماداکا" تھے۔ ان کو "ماداکا" کہتے تھے۔ ان

[illegible]

١٩٢٥ م - ١٩٢٦ م : كتاب الكذب في القضية، ج ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥،

[illegible]

١٦٧٨- هـ - راجع - کتاب رسولک تقی علی حاکم - مکتب لایه - ادا سکا - ملک -
 زنجیر لایه - حاکم - و - کتاب تقی علی حاکم - مکتب لایه - ملک -
 و - کتاب تقی علی حاکم - مکتب لایه - ملک -

Vol. Number 4, 1994

14. 2000

— ५५ —

[illegible]

وآخر من هذا الفصل

۱۲۶۱- و از دور ال حل می نص حرمیه، قله حدی لان خلفه یحضر، فکذا و
برو فی الدرب بعدد رب الف من مئه اشهر، عهد مدم وان بدب لاکرم من مئه
اشهر لا یکره مغیر لان سم یسفر یحت ذه حرم حرم، و رابع الدرب لاسب اشهر الا
بری و لو غنصه بعدد بعدد الف من مئه اشهر در حرم و و ندبه لاکرم من مئه
شهر لا یکره حرم، لکن قصد انالیه

١٦٨٤ ودرآمد الرجل ما في نظر الله. عيسى كه تزاجع لأنة بعد عطفه. وهر حبه.
والله بهبه. وانه بهر ما. ذكر منه الله في بعض قوله من كتاب بعدا. أنسوى سبط
وجه الشيخ. وسمي. ك. بحاله الله في بعض روايات كتاب الاعتق. واما الله الجيع.
والأصهار. وسمي. وسمي. كتاب الله. أنسوى من. بسم. حاره. سم. ح. الحقه.
الرجو. و. الو. و. و. و.

[illegible][illegible]

٦٦٤٩ ولقد خبر ما من بعض منتهى شرف الامم بهيم ، لابي الكندره محمد بن عمرو .

وتسوت حق الحق سولد لا يحج حي الفتي في الأم ، فإن وصعت بعد هذه العول ولذا لأقل من
 منه أشهر ، هو مدير معص ، والتدير من جهة لولي ، فكانت ثلث للأم ، فإن أدت الأم بدل
 المكتبة إلى المولى عتف بالكاتب ، وإن لم تؤدي حتى مات المولى عتف الولد بالتدير ، وتبقى
 الأم مكتبة على حالها ، وإن لم يبق المولى يكن مات الأم سعي الولد لها عسى الأم على مجرم
 الأم ، فإن مات المولى بعد ذلك ، فإن كان الولد يخرج من ثلث ماله يعقل بحكم التدير .
 ويرأى على بدل المكتبة ، لأنه مكاتب استناد عتفاً من جهة المولى ، وإن قد لا يخرج من ثلث
 ماله يعقل منه بعد ما يخرج من ثلث ماله يغير سماه محبة المدرس ، ويلزمه لتسليمه في القضي
 من وقت محبة التدير بعد ذلك يغير إن شاء مضي في المكتبة ، وإن شاء مضي لتسليمه بجهة
 التدير ، وإن كان بدل المكتبة أكثر إلا أنه محبة والتسليمه بسبب لتدير حاله ، فقد تصدى له
 جهتنا للحرية ، فاختار ما هو أنفع في حقه ، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

٦٢٨٠ - وإن كانت الأم بين سيرة خير أحدهما في يديها ، فهو حائز ، وإن ولدت
 بعد هذا لأقل من ستة أشهر صار نصيبه مديرًا " عند أبي حنيفة : حصة الله تعالى ، ويكفر
 للساكن في نصيبه خيرات حصة ، وإن كانه لغيره موسراً ، وإن جاءت بالولد لأكثر من ستة
 أشهر لا يصير نصيبه مدير ، والصف في هذه المسألة بطر الكل فيما إذا كانت الحارثية كلها له
 ٦٢٨١ - وإذا كانت الأب بين اثنين ، قال أحدهما لها ما في بطنك خير عند موسى ، وقال
 الآخر للأمة : أسأله خيراً عند موسى ، فولدت بعد هذه لفظة لأقل من ستة أشهر ، فمكولت كله
 يصير مديرًا لهما ، لأنها أحصيت على يد مدير ، الأول مدير نصيبه منه بتدير معصود ، والثاني
 مدير نصيبه منه بتدير الأم ، ولا ضمان لو أحد منهم على صاحب من الولد ، لأن كل واحد
 منهما فعل في الولد مثل ما فعل صاحبه

٦٢٨٢ - فأنما في الأم فلتدى لم يشر الأم في نصيبه خيرات خمسة عند أبي حنيفة
 وحصة الله تعالى ، إن كان مدير موسراً ، وإن ولدت لأكثر من ستة أشهر من وقت هذه
 انقضاه ، فالولد مدير بتدير الأم ، لأن الكلام الأول قد بطل ، لأن ما يبقى بوجود الولد
 وقت تديره ، وكانت العبرة بالكلام الثاني ، وصار مسألتنا : فإن أحصيت دير الحارثية ، وهناك إذا
 حاصرت بلولت كان الولد مديرًا ، بعد ذلك التدير عندهما لا يصير ، فصار كل الحارثية مديرًا

(١) حكاه في جميع النسخ ، بطله بجره الإحتقار

(٢) وفي م صار نصيب مديرًا أحد من هذين في حصة حصة له

التي فيها، صر جميع الولد ممد آله أمكا حف اللام، رمد أس حيمه حده لله عالي
التيه يحرى- حيسر صف اسريه يدير يالتي فرهد، و يصبر نصف الولد ممد آله صف
التيه

[illegible]

نوع اخر من هذا العسل

۶۶۸۴ - شهد: مساعد علی رحمانی که توسط احمد و شهبان احمد علیه به قتل رسید. احمد و شهبان احمد علیه به قتل رسید. احمد و شهبان احمد علیه به قتل رسید.

١٢٢٦- كذب بر شهد اودعما انه في آخر حياته ، شهد الآخر انه في هذا العهد
يعيش لا تقبل ولا رفضه به ودر آخر عهد عمره ، في كماله السهوه في حال حياة موسى
لا تقبل الشهاده من من حبيبه رحمه الله تعالى ، وعندهم بين ان شهد ان شهد موت
الموت ، ينظر من به وجه فرامه من القاضي في حال حياة موسى اصاب بهاده عند من
حياته رحمه الله تعالى سبحانه ، اعطى من لا تقبل ، وان وجه المرافعة إلى القاضي في حال
المرافعة ، وان بعد من شهد الشهاده ، ثم شهد بدين من موت شوقي لا يقبل

اے ہمارے بھائی

(٢٠) في يوم الجمعة من شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٠ هـ

٣) فيكون $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \right)$ التفاضل على التفاضل

١٥٠٠ من الحزبي صالح من ١٤٠٠ من ١٢٠٠ من ١٠٠٠ من ٨٠٠ من ٦٠٠ من ٤٠٠ من ٢٠٠ من ١٠٠ من ٥٠ من ٢٥ من ١٠ من ٥ من ٢ من ١ من ٠

[illegible][illegible][illegible]

١٦٩٨ و صنداد من احد عيسى الخياط من لادير هذا لا بد من ١٠٠٠
صنداد من ادب من ١٠٠٠ صنداد (عالم) و صنداد من لادير لا بد من ١٠٠٠ صنداد
عالي. ولكن بعد ذلك لا بد من ١٠٠٠ صنداد من لادير لا بد من ١٠٠٠ صنداد
لا بد من ١٠٠٠ صنداد من لادير لا بد من ١٠٠٠ صنداد من لادير لا بد من ١٠٠٠
صنداد من لادير لا بد من ١٠٠٠ صنداد من لادير لا بد من ١٠٠٠ صنداد من لادير لا بد من ١٠٠٠

نقص عاشر في أمهات الأولاد

يجب أن يعلم بان جواز بيع ام ولد كان محتكاً في الصدر (أو)، فمصر، وهلى مصرى انه تعالى عيب كذا لا يجوز ان يبيعها، ثم رجع عن رخصته تعالى عنه من فدية وفان يجوز بيعها، ثم أجمع المأخوذون وجميعهم انه تعالى علو له لا يجوز بيعها، ويرى قول من رخصه انه تعالى عنه اسيراً

وقد صرح عن رسول الله ﷺ انه يبيح حتى أمهات الأولاد وان لا يبيح فدية والمعنى في ذلك انه ثبت بها الاستيلاء حتى أن مقتضى الموت للولى، قال في الصلاة والسلام فيها انه يرد من مبدعها بغير معنه من ذبيحة " فقد أثبت لها صواب الله بالاستيلاء حتى أن مقتضى موت سمها، وهي لسع مذهب هذا الحق عليها

فمعلوم بالاستيلاء يبيحها حتى الموت في الحال، قال عيب الصلاة والسلام للزينة القسبة حرة لذات إبراهيم اغتنها ولد لها - وهذا يوجب حليته التي للحال - فإن لم يثبت حقيقة المقتضى في الحال لا أن من أن يثبت بها حتى العتق، وفي بيع بعال هذا الحق عليها

٦٢٨٩ - ولو فرض في مصر يجوز بيعها لا بعد قضاء من يوفيه عن قضاء قاضي آخر قضاء، وبذلك لا، وهذا لأن العلماء وجميعهم انه تعالى احتسروا في جواز بيع أمهات الأولاد هل هو على الخلاف " بعضهم قال ليس بخلاف عنه، وهذا لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم وإن اختلفوا فيه، يكن جميع من بعدهم على أنه لا يجوز بيعهم ولا إجماع المتأخر يرفع الخلاف للثقة، ثم جازئاً له مختلفاً فيها وبعضهم قال لا، من من مختلفاً فيها، وهذا اتفاق جازئ - الإجماع حاسر لا يرفع الخلاف للثقة، عيب بفساد محقق فيها والعلماء وجميعهم انه تعالى اذ احتسروا، جازئاً له أنه على خلاف أنه على ومان يذهب فيها القضاء

(١) أخرجه البيهقي في حله الكبير (١ - ٣٢٦) من صحيحه في الحديث ان الله تعالى أمهات الأولاد

(٢) أخرجه في مسنده في سنة من فضائل الاحكام يوم ٢٥١٦ - التاريخ في كتاب سيره برقم ٢٤١٦ - أخرجه في مسنده (٤ - ١٣٢) في مسنده في سنة

(٣) وفي مسنده في سنة في كتاب الاحكام في تاريخ في سنة الله يوم ٢٥٧

وكذلك جاهد الرجل ، كان أمي على فهي مني وتم وبت ولد ، أو لم يصب سقطا
 لسيده حمده ، فو بعض حمده ، فو فيه فية بالعصر أم ولد له إذ عده به لأهل من سبه أشهر
 وإن أشكر أنولر الولاد ، وشهدت عده امرأة حار ذلك ، وبسبب وبسبب الحاروة أم ولد
 له لا شهادة الصالحه بن بامرر اوس

٦٢٩٥- وهي انسي ' بنسرين الوثنية على فهي يوسف رحمة الله تعالى وجل ذلك
 لأمته ، قد حبلت من حبلا ، أو من حبل من حبل ، قال نصر ام ولد له ، ولا يسلق بعد
 ذلك أنه كن ريحا ، وكنت بر صفة الأمه بركانه ويحاطم بعض معاصه الأولى ، وهي بصرته
 أم له ولد ، وهذا بصره رجل عن أمه ، ثم قال لم أعصب ، وصفته الأمه ثم يطل عنها
 ٦٦٩٦- وه أيضا رجل ثر ، وفي يطل حاربه ما وقال ، الذي من طباسي ،
 ولم يسب ذلك الرجل ، ولا إلى ولد ، ثم قال بعد ذلك ، إن كس ربي ، وصفتيه الحاربه
 فهي أمه تباع ، وإن كس في ذل أمه الأخرى ، وذهبت أن دت ذل حبلا ، وأنها قد أسقطت
 سقطا مسير ، الخلق يدقون مره ، هي أم ولد له ، قال لأن هذه المساله على وجهه
 أو صحتها أنه على أهل له ، لا ترى أنها لم تاحت وولد بعد عداله ، وبسبب - وامرأة شهد
 على ولده ببيت سبه ، وبه يكن به أو يسب ، لو لم يكن له لقاه لأوس ابن راعا حليل كان له
 أن يسعه

٦٦٩٧- وجل نفران منه حبس - أم جاهد بولا لا كن من بنين ، وشهدت من ذلك على
 مولاده ، وقال : أمه هذا الولد من ذلك الحبل ، وجحد الولي ، يكون عده من ذلك الحبل ،
 ولا فالأمه لا بعصر م ولد ، ولا شدة حب طوبه به ، هي بصر له ، وإن هو طوئ بعد
 ذلك أنه ذلك الحبل ، لأنه م ، وهذا حياه به بعد ذلك بعصر بين فهد به وده من ذلك
 الحبل باطل

٦٦٩٨- ولو شهد عبه سديان في سبه ، وشهدا به قال قد ولد مني -
 وشهد الآخر أنه من أمي حبل مني ، فهي أم ولد له ، بعد أحمد عبه ، وكنت كرسه
 لحنه أنه آخر ولد - ولد - عدا ، وشهد الآخر أنه ثر أنها وبت حاربه
 ٦٦٩٩- وهو والد بعصر من جميع الطال بخلاف عن لبيد ، حب بعصر من كتاب ،
 في كل ذلك اتبع الأمر ، بعض من دت أن الشهد أصاحه العتو من ما بعد الحكم ، حتى وإن

الاستيلاء ما في التبرير من الزوج الثاني نصير الحرة أم ولد له حتى لا يجوز بيعه، وفي بيع ولدها خلاف، حتى لو، علمنا ما الثلاثة وحسبهم قد بطل بيعة، حتى لو بطل بيعه، ولو ملك ولدها منه بطلت خلاص.

والوجه لصحة استلانه في ذلك أن الملك شرط بوط حتى أحرقه له، وانسحب لا يبعد الحكم قبل وجود الصلوة، ثم يثبت لها حتى أحرقه على أنه يملكها، ولكن لو جعل قبل تبرير حق الحرية للأب لا يثبت له حتى أحرقه إلا أنه يملكها حتى يملكها بحكم السرانه من الأم فلا يصور بونه في الولد قبل تبريره في الأم، بخلاف ما لو ملكها، فلو كانت، لأن ملك الحق ثابت في الأم حال ولادها من غيرها، فيسري إلى الولد أما هنا بخلاف.

موضع آخر منه:

١٣٠٤ أنه بين رجلين، حرم ملكه فادعاه أحدهما بطلب حسب الولد منه، وصارت الحرة كلها أم ولد له لا خلاف، أما على قولهما في الاستيلاء لا يجرى، فبأنه يملكه في نصيب المسئولة ثبت في نصيب الآخر، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاستيلاء يتجرى، لأن حكمه بوط حتى تعي لمحمد، ويبرأ من حقه المسئولة بوط، وكان كاشفياً، فالتبرير عنه سراً، أكد الاستيلاء، نصير نصيب المسئولة أم ولد له، ثم يملك نصيب صاحبه بالصلوة بعد الاستيلاء، فيصير نصيب صاحبه أم ولد له بعد ما يملك عليه نصيب لا يجرى الاستيلاء، على ما مر من هذا من ملك حرة، وبوط كانت لنفسه صار من اجازته أم ولد له فيصير بعد ما يملك أم ولد له^(١) بهذا الطريق، حتى قال أنه حريمه رحمه الله تعالى في الشبهة بين اثنين استبرأ أحدهما يعني نصيب سائر أم ولد له. وبعد التبرير نصيب أم ولد، نحو الفاضلات المستولة بعض نصيب من جميع أهل، وداعب انسابه نحو نصيبه من سائر؛ لأن بعد ما يجرى الاستيلاء لم يملك نصيب سريته بالصلوة، حتى حكم الاستيلاء مفسور، على نصيبه، إلا أنه فرق بين الاستيلاء والتبرير والإعطاء، لأن أحد الشرطين إذا أغنى الحرة أو تبر لا يملكها نصيب الساكن، ولا مفسر، فلا.

(١) أنكره جميع الفروع.

(٢) وفي ج لم يكن مكانه نصيب.

[illegible]

٦٣٥٢- والى جوارى باله حادثة انهم في وقت الحزن، لأنهم في سنة الفيل من
 وقت الحادثة الحقة بعد ذلك، وفي حادثة سنة الفيل من سنة الفيل من سنة
 من واحد منهم، لأن حادثة الفيل من سنة الفيل من سنة الفيل من سنة
 حادثة حادثة الفيل من سنة الفيل من سنة الفيل من سنة الفيل من سنة

المعمل الحادي عشر في المتعزلات

٦٣١٤ - قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل : قال البرجن لآدمه أمرك ببيتك
بوي - الحق بصير المس في بدها حتى لو اجبت معها في بحس عمت ولو قال بوا
اختبرى بوي العبر لا بصير بعتق في بدها فتدري من لا بد منه من قوله اختبرى في
بابه فتدري ، وصوى بيده في الغلاف

٦٣١٥ - وفي الأصل أيضا : قال في الحقيقة أو الأمة المس حتى سر لا ، وليس لهذا
سنة حاضرة ، فإنه يدعي (أي سولا) ، ولا يحال به ويرى انه بوي ، حتى لا يزال يد الموكلي عه
مجرد قد عوى وإن أتم ساد ، وإن ساد ، فإنه ينظر في ذلك السادة دست لا يحال بهيها ألمبه
بالأمة في ذلك على سر ، وإن كان عدلا ، فكنك لا يحال بهيها ، فكنك ذكر محمد رحمه
الله تعالى في الكتاب

٦٣١٦ - قال : هذا هو ما مستقيم في اعتد ، وهو مستقيم في الأمة ، وهو
محمد رحمه الله تعالى أن من إذا ذهب طلاقا على م حبه ، وأجاب على ذلك شاعرا
وأجابه لا يحال بهيها ويرى روحها ، لأن الطلب في الطلاق هو الله تعالى ، وهذا المس
موجود في الأمة ، يجب عليه اختيار الحق الله تعالى ، ولا يجب في الفضة ، لأن فيه حق
ألمبه كنه في الغلاف ، وإن كان الأمة لم يحس رحمه الله تعالى وهذا إذا ذهب أن
سادهما الآخر هو ساد ، الأمة ، لأن الطلب في عتي العمد هو العمد ، فلا يجب اختياره
كده لا يجب الفضة ،

٦٣١٧ - وإن أتم سادس ، فإن كانا مسويين ، فهو على وجهه ، وإن كان أحدهما حاسقا
محرقا عليه بحت بسبب في العبد والأمة جميعا ، وإن كان غير مسوي ، فإن الأمة بحال ، وفي
العبد لا يحال ، وإن كان السادس مسويين ، فإن الأمة بحال ، فإن كان
الغلاف الرديان ، فإن رواده أنه لا يحال ، وذكر في رواده أخرى أنه يحال إن كان للرادي
محرقا على العبد

٦٣١٨ - وفي بعض الأقوال بعينه : أنه حر أنه وإن ساد قبل قوله الله عز وجل
عبدك : لأنه صفة

٣١٩ - في الأصل : إن كان الشريك عسلا ، فإن من مكب عبدا ، أو قال

كل ملك ملكه فهو حر . فبني صف عدو مع احد ، فبه لا يعنى ، وان اسرى صف
صاحبه بعد ذلك عن عبده ، فم اسرى صف عدو معه ، مع اسرى صف الآخر . هل
يعنى الصف الآخر لا يعنى احد ، فبني صف لملكه . ان قال ، ان ملكه ، ان غير التجهيد ، بان
قال ، ان ملكه هو العدو بعض الصف الآخر ، وان لم يعنى بان دار ان ملكه عدو ، ان
ملكه عدو كما القياس ان بعد الصف الآخر . وفي الاستحسان لا يعنى ، فيما اذا عدو به
للفظ الشاهد يعنى صف الآخر ، سواء هو المستوفى بان دار ان اسرى هذا العدو . ان
اسرى هذا المستوفى . مع يعنى بان قال ، ان اسرى عدو ، ان اسرى ملكه

وجه القياس في بعض النسخ أن اختلاف بعض أسرار أخت مطهر منكم المبدأ لا ملك
معدن بصفة الاجتماع ، فإنه من المعدن ، وإن ملكه مفرغاً ، لكن معدن إرمان المثلث في الذهب
الذي ، إن ملكه ، يوجب إرمانه في النسخة الذي هو على منكم

وحدة الاستحقاق وهو ان يقر من الشراء ويعد المبدأ، وليس يعزو وغيره في الملك،
ووجه القبول في ليد لا يجمع في خصص الملك إذا لم يكن المبدأ معناه بالعرف، فإن
المحل يسجل من نفسه ان يكون عاملاً في ملكي، ما يتكبد عنه (ان لم يجمع في ملكه
مخالف، وإن عاد، محروك، على "الاربع" وكذلك يسجل من نفسه ان يكون ما يمكن أن "العبد
فره إذا لم يجمع في ملكه الف درهم، وإذا ملك القوي على التصاريح ومثل هذا العرف
ثم يوجد في النص، ان البند في القيد بطله، فإن الإنسان لا يسجل من نفسه أن يكون
ما ملكه هذا العبد إذا ملكه على التصاريح

٦٢٦- وكذلك في فصل البشراء المرفوعة بحالان فإن الإنسان لا يسجد من نفسه أنه يقول يا مشروب خذ ما مشرب هذا العبد إذا كان المشتري على سبيل التفرقة، وإذا تقدم الحرف المتقدم لاحتجاج في فصل انكسار عبد النجيب، وفي فصل الشراء على الإطلاق عمل فيها بتفصيل القياس

١٢٧١- وفي الأصل أمنا انما في إن شرب فلان، فهو حر، فاستره عينا
لم ينفرد كذا بعد من به البائع وقت الشراء. وهذا لا الشراء نفسه بعد عينا قبل
قبضه. إلا أنه لا بعد من قبل القبض. فدخل الأيمن بين الشراء، وعمر ملك الحاقلة
لا يبعد، فلهذا لا ينفرد من قبل الشراء وقت الشراء، وإن كان مضموعاً عليه يجران
القيمة كالمضموع، وبعد، عن، ويعبر فاصلاً، نصف الشراء ١٠٠، مثل هذا القبض يربح على

فمن السراة. فبغير مبرك يا بهمن السراة. هيمن

٦٣٢٢- وأب يد، ثم يكن مضموناً عليه أصلاً كالوديعه والعاربه، أو كان مضموناً عليه، إلا أنه لم يكن مضمون عليه بالصفة كائنه لا بغيره، لأن مثل هذا المصنف لا يتوب عن قبض السراة، فكل المصنفات، ولا ملك من ثلث خاله، فلا يعصى وعن مضمون حقه الله تعالى إذا كان لهبه، شئت عنقك، أو ربيب جاز قال من رسم يعنى بعنى^(١) وروى بشر بن أبي يوسف، رحمه الله تعالى قوله: سبب عنقك سرط اليه فيه توفيق المصنف

٦٣٢٣- وحى يمدى، إذا كان لهبه، أنت حر أنس، وإي منك ابهر، فهو حر قصه وديانة، إلا أن يوى عظام من جهه، مدين ديقه وكذلك قبل، يا اشريت بحلاف قوله أعنتك قبل أن مسريت وفي حلال الجنى. عن أبي يوسف رحمه الله تعالى من عين هذه المسألة، أنه يعنى قال ولا ينه هذا المصنف قال ومبر تدبير كماله فى العنق كانه قال أنت حر الأحرار

٦٣٢٤- وإذا قال، كل مملوك من حر، فله عبيد، وامهات، أو لاه، ومطرون، ومكتون، عتقوا جميعاً من غير مية، إلا الفكتين، فإنهم لا يعمون إلا باليه وأنا لا يعنى المكثرون من غير مية، بل لأن من منكم قصود، فله أحاد يئاً، أو لأن من منكم إلى القولى قصير

٦٣٢٥- ولو قال كل مملوك من حر وروى شر جلي دون الماء، أو روى الماء دون الرجال هناك ديه لا يفسد، لأنه أراد المصنف من المصنف، ومن روى المصنف من المصنف لا يصدق مصنف، لأنه خلاف الظاهر، ويعنى فيه مية وبن، به، لأنه روى ما يحتله لفظه فالعنى يحتمل المصنف، ولو قال عالىكى كلهم أحرار، وروى الرجال من النساء، أو روى النساء دون الرجال لم يذكر هذا المصنف فى الكتاب، فدر ويعنى أن لا يصدق ديانة ههنا، وإن روى المصنف من المصنف

٦٣٢٦- ولا من لم يمد أو كلمه كن إذا ذكرت بعد لام المصنف منف المصنف، كما فى قوله تعالى **فَصْنَعُوا آلِهَتَهُمْ أَصْنُوفًا**^(٢)، وإذا ذكرت قبل

(١) وحى مية، فله قال من رسم إن روى بعنى

(٢) سورة القصص الآية ٢٠

الاسم القديم لا يجمع خصص من ثماني قولك تعالى ﴿... تِلْكَ أَسْمَاءُ الرِّجَالِ...﴾ فإنه كان
قائلا لاسم مخصص لأنه لم يذكر شيئا من الأسماء فإنه لم يذكر المصداق ولا الموصوف ولا الموصوفين
في ذلك لانه لاسم العام كله كقوله لا يذكر للتخصيص فإنه مخصص باب التخصيص وإن يذكر
للتكثير فيجمع المخصص من مائة الاسم العام لا تكثيره كقوله لأن التاكيد صفة الاسم
ولا يصح قبل ذلك بوصف مذكور اسماء عامما فخصر من الأسماء فيكون قائلا
للتخصيص

تجانب عن، يمتنع في نية مخالفتي حواكمهم، فمع كل صوت بعد الاسم
العلم، تمت حصره، فيكون هو المخصوص في أنه لا يختص المخصوص، فلا يصدق
فيه كما لا يصدق في غيره، بخلاف قوله على الملوك في حرا لأن ملك كمنه في ذكره
على الاسم الممدود، فلا يقع المخصوص في تقديره، المختص في نية بغيره، فيصدق فيه
الاعتناء

سواء كان صحيحه رحمه الله تعالى يتصور في هذه المسئلة في غدا ولا يصح ان يقول الرجل
دور النساء او دور الرجل صدق فيشبه لا تصدق في انجاب الاصل قال اذا
سوى الرجل دور النساء والرجل في انجاب في الجملة ولم يذكر ما يدورى اليه
الرجل حكى عن الغيبة عن آخر الساجي رحمه الله تعالى انه قال جعل في القدر وليس
في كذا يقول اذا نوى نساء دور الرجل لا يصدق في ذلك من رواة الحديث في معنى قوله
تعالى تعالى اذا نوى الرجل نساء يصدق في رواية غير الروايات كذا

ووجه مدرك في العباد ما هو انه يري المصالح من العباد ، فيصدق دلائل كما هو يري
في حاله انما

رحمة عاد، ربي لا يبرئ كل كلمة كل دخلت من مديونك وامعزك قسم لعدو ،
يقال قلاتي كلاله لا ، لاني تخلصني هذا لأعم معاد ، لا يبرئ صحبة الشاء ،
فقد جعلنا ما هم المات ، زهدنا ، صلا ، وانجني انسي ، لا يبرئ أسلاهي ملكه انسي ،
وبه تاري مدبراً فاني برب الم جهاني دوي الشاء

والصحيح أن لا يحصل في مسأله رواسته فكر أصبح محمد رحمه الله تعالى الخوف
في التثاقل ، بل جاز في الأجاء . ووجه ذلك ما ذكرناه في معنى الخصوص من التمام وما
عقل من المعنى في سد لا فمركب من ملك ذلك لا من كبره لا بوجه لا يرى أن

هذه الأسماء يقع على الذكر والخنثى، والقصور، وتوحيد لذكور كـ لا يوجد ذكرورة والأُنثى؟ قلنا: واسمك لا يختلف بالذكرورة والأنثى، وحاشا لحسم الأسماء يقع على التذكير والذكور، لأنه اسم مسبوقة به، يندفع، والتذكير، ولا تكثر من هذه أمثلة - والله - وعلى هذا لا يثبت ما ذكر من الاختلاف.

٦٣٧- وقال له ثم من ناز من ذلك ذكر، في عدي لأصل أنه لا يصدق
تصا، ولم يصر من سبابة وذكر في إيمان الأصل لا يصدق تصا، وبنا من
مناجاة رحمهم في تعالى من لم يصدق في إقناعه روايتين، وبنا مال شيخ الإسلام رحمه الله
تعالى، وميم من جعل في نسائه، وبيرو، وليه مال شمس لأنه المرحم من رحمه الله
تعالى، والأول أصح

ووجه ذلك أنه يرى عدم ما ليس في عطلة إلا أنه يرى عدم ما ليس في العطلة
التي هي في الملكية لله ولله بقا ملكات من، وملكات من، وملكات من، وملكات من
مفردة، وإلا فبأنه يرى، أو التسمية لا تملك من الصفه، وكون التخصيص
ما ثبت التخصيص غير مفردة، فهو معنى قولك إنه يرى، يخص ما ليس في نفسه،
وبية التخصيص مما ليس به، مد غير محرجة قضاء وبهية، كذا القياس في لا يصح به
التخصيص من الأمانة والذكورة من هذا المنطق لآل المذكور، ولا يؤيد من سعة التخصيصات
لا ذكر لها لفظاً، وإن ثبت التخصيص إلا أن تركها التخصيص نعم لضرورة أن التمام قابل
للمعنى، وبعدها بانه، ولا يجوز التخصيص إلا باعتبار الوحد، فإن التخصيص لا يجاز
في الاسم لعدم ذلك من الوحد، فهو لم يحج به التخصيص في الوحد لعمدة أن
تخصيص عام المد، وهو، صم فليس للتخصيص، فيكون من موضوعه بالحق، وأنه
لا يجوز، وهذه التسمية تدفع من مسحة به التخصيص، عند الأوصاف الأصلية التي
لا بد لها التسمية في أصل، بخلافه، يعني التخصيص باعتبار الأوصاف العامة على أصل

إِذَا نَبِيتَ عَدُوًّا، فَقُولِ الْكَلِمَةَ، وَوَالِ الْأَهْلَ فِي الْأَسْوَاقِ الْأَعْيُنِ، وَتَمَّا الْكَلِمَةَ

۱۰۰

(7) عامیہ اصطلاحاتِ محاذِ عرب: لاہور: رائیلہ سرٹ و پرنٹرز

²⁷ اومر م. جماشنگر، جلد سوم، اردو، دہلی، ص ۱۸۰.

عنه أو ما حدثه، أو على خبره، مما في ذلك، أو مع منه، فإنه يد على
الجد ما أحسن، وخص من خبره من مثله، ولا يخص من بعد حسب الخبره شيئاً

[illegible]

١٣٤٤- راجد من أحمد عبيدي حر، أه قال: فاجاد عبيدي حر، ريس به إلا عبيد واحد
عش، ذلك السعد

٦٣٣- وقد ذاك القيسى : كلى علمك انك لينا حطك... دهر حور ٧ بجمع فلان لرجل
اقصلا عرش بين حد ورجل العدد : ذاك كللى علمك انك لينا حطك... دهر حور ٧ بجمع فلان لرجل
الشمس انما كان العدد : ذاك ولا فرق بينه من حط ليقطعها لان كل واحد منهما لا يملك
الاعتناء بالعلم

١٦٤٦ م لم يصح بيع الميراث من نفسه، وحج من بعد وانقر إذا أعتق من العبد إذا كان بالغاً لأنه لم يصح عدم ملكه لا نقض عاقبه. فمرد عليه أني ما وجد الميراث بعد إقراره في الملك. أما إزاء أبي من «نحوه» لا يصح له إقراره فيه إلا في ورثته فلا يملك الملك. وفيه يرجع إلى أصالة «أعتق الميراث» وتضمن الخطر وعدم السواء

[illegible]

٦٣٩- عقدت في الديار اقطاع كل حصة نهر ح، لا حوازيه هي نيب، ثم
 على هذه السهول والحدود، وأنكرت الحوازي، فافاضت في بس السهول، فدار على
 لا يحمي، والدار من نكرت عن لاهول، ولكن، بجانب العن على هري، العنوم
 عند هذه السهول وصف المسس، وهو النينة، فقد صرح محمد ر حه ان نعالا الاشبه هي

کتاب النکاح

في البيت يستمع عني زمانه عشر فصلا

دستورالعمل: در صورتی که در هر یک از این موارد، بیمار به دلیل عدم توانایی در انجام دادن این کارها، نیاز به کمک داشته باشد، باید به پزشک مراجعه کند.

المجلد الأول

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ لَكُمْ آيَاتِنَا فَتَدَارَكُوا أَلَمًا لَّيِّنًا

المجلس
الاستشاري

وہاں سے ایک ایک کھوکھلا ہوتا ہے۔

المجلس
العلمي

من ذلله لمر علي عده و كنهه بغير علمه و عساه
 انما من كذبه مستأثره بغير علمه و عساه

المعلم

میں سے ایک حکمت دانہ، اور پھر جس طرح یہ

Figure 1. Schematic diagram of the experimental setup.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

المجلس الوطني

هـ دة ١٤١٦هـ

2000

و بای حکمہ الکلیسی از گشت و خیزش او سبقت

المشقة

در این کتاب، به تفصیل در مورد

التحليل التلوي

یہ کتاب کی بھی وہامہ، مفسرین کے

مجلس الرابع

في اهل مكة في مكة

1990

این مورد را می توان به روش زیر حل کرد:

— 11 —

"

100

المجودة حب الله، وهذه الأيمحة التي سمعها من المصطفى (ص) هي عبارة عن أربع أصناف من الأيمان بالله، وحسنه في ما بين يدي من حبيب بريء بريء، أو أن الله تعالى في كل شيء، وأما من حبيب المولى فيمكنه من حبيب ولا يلهي لفتنة فيسوي به من كسبه، وحسنه في

[illegible][illegible]

والتالي هذا الفصل الذي به سيقع به الكلام

[illegible]

۱۳۳۹ هـ. ق. "ص" اوفیه علیہ ذائی خند در علم کل شهر رسد فاضل حر
والله اعلم بالصواب، و این بار از من بساخته می رسد به دست همه که حاصل می
باشد. و این بار از من بساخته می رسد به دست همه که حاصل می

كتاب، واحده كذا، فليس - هـ -، وإن أضاف إليه غيره فليس يدعى بال هذا مكانة^(*) قال هذا
، قوله لهذا الاسم أي المسمى بالهـ ، له اسمه المشهور سواء يسمى أو يكون مكانية كذا ، أو
لا يكون مكانة كذا ، هي مع اسم الكتابة ، يسمى هي في بعض الكتب ، قال ولكنه أورد
- لا تحتاج -

(*) وهي * في * في * مكانة

أدناه بقوه في شيء معوضه فهو جود امر من غير انفسه، وما يحسن شيئا، النور من خلال حد
 انفسه ان يحسن بكونه شرط يوجد في انفسه، وهي نكته بعبارة (نور انفسه) بأداء ما
 هو عوضا، فلهذا رتبته بصلح عوضا لأب معوضه اجس، ويصير معوضه المقدر عند
 الأداء، وإنما يصلح عوضا وهو معوضه به معلق العشق بآدم، وبالنسبة لا يصلح عوضا لأنه
 مجهول اجس والمقدر، وبما لا يصلح عوضا في المتأخرات لا بعين انفسه بل بعين الكثرة
 لأن عتق الكتب معوضه بأداء امر من شيء، لأن العتق بآدم، وبما لا يصلح عوضا هو
 عوضا، فلا يعقل بأداء النور

١٦٧٤- به فيما إذا، فإنه على قسمة ذلك أنه نفس بأداء، عتقه، ولم يذكر في أدائه انفسه
 (بأنفسه)، فلو (أداء العتق) إلى نفس بأداء امر من شيء، وبما لا يصلح عوضا أن به الذي يمتنع
 فيسبب كون المؤثر فيسبب بقتله، لأن الحق فيسبب لا يمتنع، فلهذا كسب
 له نفس، والحق له نفس، وبما لا يصلح عوضا، وبما لا يصلح عوضا، وبما لا يصلح عوضا
 يجعل ذلك عتقه، وبما لا يصلح عوضا، وبما لا يصلح عوضا، وبما لا يصلح عوضا
 لم يؤد انفسه فيسبب

١٦٧٥- ثم في فصل النور من بين الكتب^(١)، وبما لا يصلح عوضا، وبما لا يصلح عوضا
 جعل إذا قيل له، إنه استرعى ثوبا، فلهذا حرم، فلهذا قيل في ثوبا، وبما لا يصلح عوضا
 وأدى إليه ثوبا لا نفس، والكتاب، فلهذا قيل في ثوبا، وبما لا يصلح عوضا
 والفرق أن العتق في الكتاب، وبما لا يصلح عوضا، وبما لا يصلح عوضا، وبما لا يصلح عوضا
 عوضا، والنور لا يصلح عوضا بكونه مجهول اجس والمقدر، وبما لا يصلح عوضا
 في قوله، إنه أدت العتق، وبما لا يصلح عوضا، وبما لا يصلح عوضا، وبما لا يصلح عوضا
 مني ثوبا، فيمنع اجس بأداء، وبما لا يصلح عوضا، وبما لا يصلح عوضا، وبما لا يصلح عوضا
 بأداء، وبما لا يصلح عوضا، وبما لا يصلح عوضا، وبما لا يصلح عوضا، وبما لا يصلح عوضا
 لا يجوز الكتاب، وبما لا يصلح عوضا، وبما لا يصلح عوضا، وبما لا يصلح عوضا

فإن شيع الإسلام، رحمه الله تعالى، لا فرق بين المسائل^(٢)، في مسائل جيعات
 مني لا يصلح عوضا، لأنه مجهول اجس والمقدر، ثم قال في بحث المسألة، إنه لا يصلح بأداء

(١) أنس من جميع خضع النور بعد

(٢) وهي من غير انفسه انفسه بآدم

هي اثبات حربه اليه

٦٢٧٧ - ودر سمنس لاسه السرحسني : رحمه الله تعالى في شرح كتاب المكاتب في التسمي في الكتابة : قد لم يكن مالا مبنوفا لا يتقدم الكتابة أصلا ، كما به : كاتبه على حكمه ، أو حكم العبد ، فإن حكمه لا يكون بغير ذلك ، أو كاتبه على يده لا يتقدم الكتابة أصلا لا على التسمي ، ولا على العبد ، ولا بدعي : هذه القصة : فإذا كان التسمي في الكتابة مالا متوقفا ، إلا أنه مجهول النفس ، القدر يتقدم العبد على القيمة ، ويحق لأداء القصة

٦٢٧٨ - وفي التسمي : به : به ابراهيم بن محمد ورحمه الله تعالى : إذا كتب عده على حصة أو بغيره ، به : حار به حصة أو بغيره وسط فيه ، وإن به : بغيره أجرة المولى على الأجل ، وإن كان له به سمي رقبته ، وحسها ، وطورها ، وعرضها ، وبعدها ، ثم بغيره على قول القصة ، لأن الأجل صار في معنى السلم

٦٢٧٩ - وفيه أيضا : قد كتب عده له على وصف ، وبه يسم به يده ، فهو حار ، وبه خلاصة أعلى الوصف ، أو وسطها ، أو كسها ، فمطلبت الحصة ، به : في الأجل من التوضيح أو الوسط من به ، وبه أدى لأوكس لا يجوز ، إلا أن الأجل ، به : بولي

٦٢٨٠ - في التسمي : إذا كاتبه بكدا ، فإن عجر فكدا ، به بغيره وفيه : صغره لا يجوز التثنية إلا به : قال فإن عجر به : فقد كاتبه بكدا ، وإن لا يجوز الأجل ، به : بولي التثنية في الأجل ، بل هو الأجل عجزت فكدا ، ولم يطل فقد كاتبه بكدا حتى يغيره التثنية مجهولا وفيه أيضا : إذا كان على ألف وهم على أن يؤدي مبدل ظهر كذا ، وتوهمه صغره كذا حار

٦٢٨١ - وفيه أيضا : إذا كاتبه بألف عده على أن يؤدي مبدل من عده ، به : بولي أو وسطها ، به : بولي وعين أبي يوسف : رحمه الله تعالى أنه يسم بالألف على حسب ، فيسقط حصة البرص

٦٢٨٢ - وعلى هذا الاحتمال مسألة ذكرها في (الجامع الصغير) ، وهو : إذا كان كاتبه عده له على مائة دينار على أن يؤدي عده على مائة دينار ، فالكاتب فاسده وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، وقال أبو يوسف : رحمه الله تعالى : يقسم لهذه القيمة على قبة المكاتب ، وعلى مائة عدد وسط ، فيطل حصة العبد ، ويكون مكاتباً عما في

دوجه قبل أبي يوسف رحمه الله تعالى فإن انكده به فمصد ، به : بولي فكأن مسراط

العبد، غير أن أصغر طالع في الكنية لا يصدها، إلا ترى أنه لو كانت عليه معنى عبود يجوز،
ويصحف إلى عبد وسطاً

وجه قولهما إذا قد عهدا اشتغل على بيع وكنانة، لأنه كان من الممهور بوزن العبد
أقوى بوجه القول في بيع، وما قد صبا يوزن وقعه المكنانة فهو كناية، والبيع قد يطلق على
النفس، والمعقود عليه، فوجدت المكنانة إنما تكون بحصن من أمانة الداسر، ومكنانية كما
يحصها، فإنه لا يجوز، فإنه لو كانت عداً فاحصه من الألف به قسم الألف عليه، وعلى
عدا آخر لا يجوز الكنية، فكنائنها

٦٣٨٣ - وإذا كان على مال معين لمغير المكنانة بل كناية مثلاً على عبده، أو على
توضيحه هو غير مكاتب بعد ذكر في الخلف تصدير مطلقاً أنه لا يجوز، وفي المحصل
التمسك على وجهين، إما أن لم يجره صاحب المكنانة، أو عازراً، بل لم يجره لا يجوز الكنية،
لأن الكنية من حيث أن عقد بقاء، ويصح نظراً، مع، ورواها، في شأنه، ومن غيره،
ونه يجره صاحب العرض، فما شرا لا يصح، وكذا الكنية، وهذا خلاف ما هو شريح
أمره على عرض بغيره، فم يجره صاحب العرض، فإن النكاح يجوز، وكان للمهر له في مرجع
على شريح عبده العرض، والكنية لا يجوز، وذلك لأن النكاح لا يصح بلاك المهر في
صل القصر، فكذا لا يصح، وإذا لم يصح النكاح بل السبب الموجب
لتسلم العرض، والروح حذر من ذلك، فكل ما عليه تسليم قيمته، فإن الكنية ما يصح
التمسك بالإقامة، فكان كسح، وفي باب البيع إذا لم يجره صاحب العرض، فإنه لا يصح لا يجوز،
وكذلك الكنية

وروى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في غير ربه لأهلون، وأصحاب الأهل
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز، حتى أنه قد ثبتت العبادة، فإنه إلى المهر في حق
ول عبده عن أنه يجره، وليس في آخر، لأن للسمي مال معصوم، وهو على تسليم ما
يحدث له فيه من است موهوم، فيصح التسمية كما في العهد في إسمي عبد غيره، فإنه يصح
التسمية بهذا الظرفين

وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إن ملك ذلك
العبد ماله لا يعتز، إلا أن يكون، أو على ذلك، إن أحب إلى ذلك، فمعتز بهنكم التمسك

وعني، لأن ملك العبد لم يصر مدلى من هذا العقد سميه، لأنه صر مفسور بالتسليم، وإنما لم يسم شيئاً آخر معه لم يعقد العقد أصلاً، فلا يكون بمنش بعكم العقد، وإنما يكون باعتبار التخليق بالشرط، فهذا لم يصرح بالتخليق، قلنا إنه لا منش كمن كتبه على ثوب أو غيره.

٦٣٨٤ أولاد أجاره صاحب العرض، قال شيخ الإسلام المنصور
رحمه الله تعالى: يجب أن تكون للسائلة على روايتي في رواية يجوز.
وهي رواية لا يجوز، لأنه منى أجاره صاحب العرض صر صاحب العرض عرضاً للعرض
من نفسه كما في البيع، فبصرف العرض من كسبه، والمولى من كان عنده على عيني يده
وهو من كسبه، بأن كان عبداً مملوكاً في التجارة وفي يده غير حصص من كسبه هل تصح الكتابة
أم لا؟ قالوا: فيه روايتان في روايه يجوز، وهو رواية كتب الشرب فقد ذكر في كتاب
التصرف إذا كانت عبده على عيني يده جازت الكتابة وفي رواية لا يجوز. بعض
متأخريهم رحمهم الله تعالى قالوا: رفق على رواية الجوز في كتاب الشرب، ولم يقع على
رواية التصرف، وعاصمهم قالوا: قلنا على رواية التصرف، وهو في آخر كتاب المكتاب في
الأصل وقبل أشار في كتاب نكاح الأصل إلى هذه الرواية وروى أخيراً من زيادة
في حقيقته رحمه الله تعالى نصاً أنه لا يجوز، نصار في المسألة، وإيانا، والنف الرواية أنه
لو كانت عبده على درهم في يد العبد من كسبه أن الكتابة جائزة.

وجه لروايه التي قال لا يجوز. وهو إيانا في جواز الكتابة على العبد لا يتخلو إيانا
يجعل العبد أحق بهذا العبد أولاً، ثم يجعله يذل الكتابة بعد ما صار أحق به أو لا يجعله أحق
به، فإن لم يجعله أحق به لم يجر هذه الكتابة، لأنها لا تفيد شيئاً، لأن العبد قبل الكتابة مملوك
للمولى وقبة وبها، نعم بقي كذلك بعد الكتابة، ولم يصر العبد أحق به لم يستفد المولى بهذه
الكتابة شيئاً لا عند الرقبة، ولا عند التصرف، فكان بمنزلة ما لو اشترى شيئاً من العبد
الأزود، ولا حين عيه.

وإن جعلناه أحق به لا يجوز أيضاً، وإن كان لو جاز لأراد، فإن المولى يستفيد به ملك
التصرف، وذلك لأن متى جاز الكتابة على العبد بهذا الطريق لا يحق معنى الكتابة، وذلك
لأن تفسير الكتابة شرعاً إيجاب حرمة على سبيل التعاقب والراف، وهو إثبات حرمة العقد،
ثم حرمة الرقبة على ما يـ، وفي جوارها الكتابة على العبد ثبتت الحرمة، لا على سبيل
التعاقب، فيكون مخالفاً على ما يـ، ولا يكون كتبه.

ملك اليد والتصرف آ عرفت كم يصبغ مالك ثوبه عرفت جعد يد الكنية ملك التصرف
لا ملك الثوبه، بل متى ارفقه عني ملك الثوبه

إنما جعلنا كنية صاحبها كنية، وهذا لأن متى جعلنا اسما عند ارفقه لا تصح
الكنية، لأن ثبت خبرنا مع لا على سبيل [التعاصب والشراف]، إذ جعلنا اليد ملك
شده والتصرف صبح الكنية، لأنه ثبت الخبرنا على سبيل آ تردف، إذ ملك التصرف
يما يصير للمدلى هذا العنصر، بسبب تلك الكنية حرية اليد بكنس العنصر، وبثبت حرية الرقية بعد
الملك المرفق، لأنه ورد بالعرض، عشت الخبرنا على سبيل اس، وهذا جعلنا كذلك
صحيحا للكنية قدر المكس، بحالات البيع، وذلك لأننا إذا جعد مالك لرقبه معقدا على مع
ملك التصرف لا يؤول إلى فساد، فحسنا كلا الأمرين معقودا عنه كما هو اشرى من الخبر

٦٣٨٧- وكذلك قال كاتبتك على كمر فلان بعبه، أو طعام فلان بعبه، لأن ما موى
لثوبه والديناير من الديكلات والنور ومات بما يتعين بالشعير من المعاصدات، فهذا احسنا
بالتيقن آ كان الجواب على المكمل والنورون كالجواب في العنصر من سوا

٦٣٨٨- وفي قول كاتبتك على كمر فلان بعبه، فإن الكنية لغيره، وذلك لأن اليد لهم
والصغير قد لا يسميان بالشعير [من عظمه او عذوبه عنده، حتى لا يتعين التصرف من ما
اضيف اليه، وإنما يتبين كنهه من الشمة، وإذا لم يتبين ما يسمي آ] صبر وجود هذا التعين
وجعله بقرينة زو عدم التعيين بان قال كاتبتك على كمر فلان بعبه، فكيف إذا وجد
ولم يكن لها خبر، فإن أدى إليه ملك الكنية بسميتها لا يثبت انه بعبه، وإن أدى إليها غيرها
فكذلك

٦٣٨٩- عرفني بين هذا وبين ما ذكره في الفصل، إن كاتبتك على كمر فلان بعبه، فثبت حرء

(١) قلت من جميع الخ، وورد

(٢) وفي ط وبالترادف

(٣) صبح الكنية ولا يصبغ غيرها

(٤) ساقط من الأصل، وإنما ثبت من ط ج و م

(٥) وفي ط ملك التصرف بموى

(٦) من مظهر في ساقط من الأصل وأنبه من ط وم وه

(٧) ثبت من ط و م

[illegible]

١٣٩٠- حال وراثته - انتم صفة على حقلو حشر وندك مدسعه نك الحمر
والحمر كن احد منها بصر عال منوم في حو انطى ، وسيمه م سى نك منوم في نك
بحاج فيه الى التسلية به حب ليه العطف كالحج ، مرد اوى دلت فليس ، سرافنا الى ، تخافى
عن و عليه فيه به لآل ان يكنه جد سدد ، والميرد عب نى العمد العاصه حصود
القسمه

وذكر في الخلف، ثم يعقبون رحمهما في عالمي. ثم غدا، ثم لا يحق إلا أن يجه
هـ = لأن القلب، الكاهن، الله، معي، الله، وإذ، فكل مكان، رده، كمال، وعبدني
يوسب، رحمه الله تعالى، ثم أدنى، ثم، أو قيمة، حبه، من، عز، لا، الله، حبه، حبه
أشتر، الله، وألحق، من، بأذنه، ومن، حيث، نعم، الله، الله، فلهذا، أدنى، معي

١٢٩٠ وهو نفسى اس سبعة عن محمد، حبه الله تعالى في الكتابة إذا كان
 واثقاً، لا - صلب من ألف، طبع من صمد، من عن عبد بنو أرم شبة ذلك، وكتب
 الكتاب إلى الذي خذته في هذا الكتاب عن، ويسمى هو، ثم فوسه

٦٣٩٢- وقال بر... رحمه الله تعالى: إن نال المؤمن من عند الله أن يحب إلى
 غيره، فأبى من هو عند الله، وسببه ثم حبته، وإن لم يكن ذلك أبو حمد، فأنه لم يحب
 وقال أبو يوسف، رحمه الله تعالى: يسمى من قال في حقه، رحمه الله تعالى، إنه أو أخت أو
 نيت إلى، ذلك حر، وإن كان في كس، ولا شيء عليه.

١٣٩٣ هـ : رحل عنه وهو حياه ، له شرح على عهد له فصل عمله ،
 لياس في شرح فقه النساء ، في الامتحان شرح وحدة الفرس ، له جعل في الكتاب
 ما لا يمكنه ليدوم ، انه جعل في ثكنة علماء في عوف في مصر ، وقد يكون في علي تلك
 شخصه ، ويعدون من القهقهه في حكايا ، قالوا في طالع ، ثم من سنة ، جلالة ، لو ذكر

العبد مطلقاً، لأن المستحق بهذا عبد وسط، وإنما هي المستحق عبد على الصفة التي ذكرها^(٦١) المولى أو على هذه الصفة معاويان

وجه الاستحسان أن العبد يهر على الصفة التي وصفه لمولى^(٦٢)، بكانا يهر وتين في القيمة، إلا أن المولى يجبر على تبرير أهلها قيمة، كما في الوسط، لأن القيمة بين وسط ووسط مما يفلت، ولم ينعقد لهذا جواز النكاح، إلا أن المولى يجبر على قبول أهلها قيمة، وكذلك هنا

٦٣٩٤ - وقد كانت الرحل عبد، إلى المصداق، أو إلى الدباس، القاس أن لا يجوز، وفي الاستحسان يجوز، وجه القياس أن أهله لا تخضع في هذا الأمر، فبعض جهاته دخيل في قدر اليد (والجدة في قدر البدن)^(٦٣)، يوجب الفساد، قل أو أكثر، بأن كسبه على نفسه، وكذلك في قدر الأجل، ودينه، بما يورثه بالغ درهم إلى ذلك عيوب الربح بخلام ما لو كانه على وصيب أو شاء، لأن أهله في المصداق في التصدير وفي الاستحسان يجوز، لأن الجهة وإن دخلت في قدر الأجل، إلا أن حال الأجل أخف من حال اليد، لأن الطفل كن في باب العقد، ولا يجوز العقد بغيره، والأجل شرط [إثباتاً] يجوز العقد بغيره، وكان حال الأجل دون حال البدن، فقبل^(٦٤) أن الجهة في قدر اليد ينع صفة العقد، كن أو أكثر، يظهر أمور حاله، والجهة في قدر الأجل إن كن قبلاً لا يوجب الفساد، ويكون بمرله جهة عكس في حقيقة الطفل^(٦٥) [إثباتاً] كانت فاحشة كما في عيوب الربح بوجوب الفساد، ويعتبر بجهته قدر يتمكن في البدن يظهر نفسه حال الأجل في حال البدن

٦٣٩٥ - وقد كانت الرحل عبده على ألف درهم في يده، وفي يد العبد ألف درهم، أو شيء، أو أكثر كانت الكفاية جائزة، وكان ينبغي أن لا يجوز إيداعه كن في يده أكثر من ألف درهم، أو أقل، لأنه ربا، لا يرى أنه إنا أنشأه منه ألف بالتميز بعد الكفاية فإنه لا يجوز،

(٦١) هكذا في ط و ط، وكان في الأصل: ووجه

(٦٢) أثبت في ط و ب

(٦٣) أثبت في ط و ب

(٦٤) هكذا في ط، وفي الأصل: ط - حاز

(٦٥) وفي ط في صفة البدن

(٦٦) هكذا في ط، وكان في الأصل: وكن

وینا لا یجوز حکاماً

والمعنی ان حکمهم یرایا غرض من حکمهم بعد الاشارة الی ان العقد شهد برجله مع الیوم،
 ولا یجوز ان یقولوا ان العقد وحده مع هذا ما انکاره راویان یحتمل ان یریدوا ان یقولوا ان العقد
 قد شهد بالعقد لا یکنه حد، واما سائر الحکم یمکن ان یمکن من وجه قوی وجه^(۱)
 حجة من هذا وجه لا یمکن من الاصل لان ذلك راویان یحتمل ان یقولوا ان العقد وحده مع
 الاصل یمکن بان من هذا وجه، فیجوز ان یمکن ذلك هذا، بخلاف ما یوحد به انکتاب
 هذا فیمکن من بعد انکتابه لانه بان یحتمل العقد والحکم حسب ما ذکره راویان کل وجه
 و یوحد مع انکتابه فیمکن من کل وجه ما یجوز ما یجوز و هذا لا یجوز من وجه قوی وجه
 معین راویان قدوة لان لکذا یمکن حجة الی هذا - وبقیة ما فی اعمام

--

(۱) و من ف یجوز ان یمکن ان یمکن راویان یحتمل ان یمکن بان من وجه قوی وجه

(۲) و من ف یجوز ان یمکن ان یمکن راویان یحتمل ان یمکن بان من وجه قوی وجه

الفصل الثالث في الشروط والخيار في الكتابة

٦٣٩٦ قال محمد رحمه الله تعالى : إذا كاتب الرهن عبده على أن يخلعه شهراً ، فقياس أن لا يجوز ، وفي الاستحسان يجوز . وجه القياس أن الخدمة مجهولة الجنس قد تكون في البيت ، وإنها مختلفة مد يكون طبقة ، وقد يكون كسباً ، وقد يكون خارج البيت ، وإنها مختلفة أيضاً قد تكون سفياً ، وقد يكون كسر حطب ، وشراء شيء ، والتعاملات الكثير يوجب اختلاف الجنس ، وجهالة الجنس توجب فساد الكتابة . قال مشايخنا رحمهم الله تعالى . ذكر القياس في الكتابة يكون ذكراً في الإجارة ، فيقال فيه إذا استأجر رجلاً لخدمته شهراً أنه لا يجوز لتمامه من الطريق الأول ؛ لأن الكتابة أسرع جواراً من الإجارة

وجه الاستحسان أن أعيان الخدمة معلومة فيما بين الناس عرفاً ، والمعروف فيما بين الناس كالشروط ، وبهذا جللت لإساره ، وإن لم يبيع نوع شخصه ، ويصرف مطلق اسم الخدمة في ما بعد خدمته فيما بين الناس في البيت ، وخارج البيت ، نكاحاً مهناً ، بل أولى ؛ لأن الكتابة أسرع جواراً من الإجارة ، وكذلك إذا كتبه على أن يخدم فلاناً شهراً صح استحساناً لأنها

٦٣٩٧- ولو كاتب عبده على ثلث درهم على أن يؤديه انكاتب إلى غيره له كانت الكتابة جائزة . جرى بين الكتابة وبين البيع ، فإنه إذا باع عبده بألف درهم على أن يؤدي الشئ إلى غيره البيع كان البيع مفسداً . وقد شرط في الموضعين شرطاً لا يقضي به العقد ؛ لأن العقد في الموضعين لا يقتضي الأداء إلى غير العاقد ، وللموكل والبيع في هذا الشرط فائدة ؛ لأنه يقطع عن نفسه مؤونة القضاء إلى غيره ، والناس يتفاوتون في الاستيفاء مؤونة القضاء أيضاً ، مع هذا حكم بمصاد البيع ، ولم يحكم بفساد الكتابة

والوجه في ذلك أن البيع يمثل هذا الشرط إنما يفسد بسبب ربا ، لأنه شرط على المشتري نفسه متعة ليس براه هو عرض ، والربا ما ملك بالبيع ، وحل من الموعود والربا يفسد البيع ، وفي الكتابة لا يصير ربا ، لأنه حال ما شرط عليه هذه الرأية المكاتب عبده ؛ لأن العقد يجري بينهما وهو عبده ، وحكمه ثبت وهو مكاتب ، فكان ربا من وجه باختيار الحكم ، ولم يكن ربا باختيار العقد ، ومثل هذا لا يفسد الكتابة ، كما لو كاتب عبداً له على نفسه ، ومالي يده من

الحق ما ألف عروهم على أن يخدموه، أن رجل^١ من سبيده، في الكعبة حيدر^٢، وهو كان عكر الكعبة
يبيع بألف^٣ عتقته من رجل ما ألف عروهم على أن يخدموه، و^٤ يرى الشيء من عروهم الزمان، فليبيع
فليبيع، و^٥ ليعرف ما ذكر

١٢٩٨- ١٣٠٠ هـ ، بصحاب حاضر ثقفاً وهذا الصحابي ، والعباس بن يحيى ، ولقد قال
نصيبه لقول كائن على ألف درهم على أن أعطيت من مال فلان سمور هذه الكتابة ،
وطريقة إتقانها في شرف في الكتابة سرطاً لا يقضي الكتاب ، لا أنه لا عده الموقوف في هذا
الشرط - لأن ألف م م ، ومي مال فلان في حق تولي عني السواء ، وثالث ما
لا يقضي العقد ، إذ لم يكن سمور هذه قد سمعه لا نوجب عند العرف عربي ذلك في كتاب
شروع

١٣٩٩ عامي الجامع الصغير . فاسرط المربي على انكسب ان لا يخرج من قبله
 في رتبته ، وهذا الشرط باطل ، والكفة جائزة ، وعاكس اسرط باطلا ، لأنه محصيص فاعجل
 تحت الكفة في حيث ملك ، لان الاطلاق في الأماكن كلها مستحارة ، مستحب الكفة
 لأنه طريق مستحارة ، وانكسب لذل قال قد عانى في اسرط في الارض والسموات مع
 هذا ، وما كان طريقا مستحارة او كسبته لدار يوجد ان يكون فاعجل في الكفة قلنا على
 نصير ، والاسرط على السبع ، والله ذو الاحصاء والاعلم

فلما انحصر ما وجب تحك الكنية بوجوب صداق الكنية كما له حصص عليه تنصرف
فهرى بوجوبه من غير الا ان هذا هو السوط لا بوجوب صداق الكنية لان الكنية عليه النكاح من
حيث ابد اهلها مدونة نال به بين عمال، فان سأل في الكنية به من الرق، والى في ليس عاق،
ولهذا وجب "لغيره" دعى الى الدية ولا عزاء الرق، ويشبهه بيع من عيب بينهما" يقال
ويبيع، فكانت بين البيع، المخرج، فالحظها بالنكاح، فمما يسهل شرحه من غير الا بعد اذ
كان شرط يتكتم بمكاتب الم عامه، وان كان لاحد من هذه صفة، فالحظها ما يقسم،

(١٦) جملہ اعلیٰ و متوسط درجہ کے طلبہ کے لئے

$$d_Y \text{ and } d_X(\mathbb{R})$$

(T) قیمت و و ب

(۲) حکمتانی ف و ط و ز و ک لانی لانی

U(x)

والجسد معاً - يظن ديفيد - ويرد دائماً لتكثيف ذاته عن الزمان، ولا يشهد له

وایتھمہ بھی۔ سرحد کو لائبریری لکھنے والے لایہ تھیں۔ لکھنے والے
 لایہ لایہ تھیں۔ سرحد کو لائبریری لکھنے والے لایہ تھیں۔ لکھنے والے
 لایہ لایہ تھیں۔ سرحد کو لائبریری لکھنے والے لایہ تھیں۔ لکھنے والے

[illegible]

١٤٠٦ هـ. هذا جلد من كتبها في بعض سائر بلادها ، ومنها بيع في الشام
بمستحقها ، وانه لا يتردى في ذلك الملك بين يديها ، فكان البيع والطلب
منك بمدها ، وهي فيكم الكتاب في وقت الفقه في بعض اهل
له ، الا ان في بلاد لا يحب ان يقرأ لها ، بل يحسب حكمة ، وقد ارب
وعنه ، فقد جردت في بعض بلادها ، ويجوز ان يقرأ في كتابها ، بل في
ابوابها ، لانها عند حال في بلادها ، بل في بلادها

عمر ای جو سیف حبہ اللہ تعالیٰ فیہ لا یجوز بشرط الحدیث فی کتابہ، لا یجوز
ولا یجوز ذکر فی جریئہ حبہ اللہ تعالیٰ فیہ لا یجوز اذ لا یجوز لمعنی و یجوز
لشروط شکایہ و فی ظہر واقع فیہ یجوز علی حدیثات و بشرط الحدیث اکثر فی

$$p_{j+1} = p_j(1)$$

١٦٨

$$u_{\text{eff}} = u_0 + \frac{1}{2} \frac{u_0^2}{c^2} \quad (7)$$

[illegible]

٦٤-٦٥- و. اضطره اليه، خيار نفسه بغيره، مما نسب العدو، نصاً، او كناية جزية
فوجب عليه. ووجب بغيره، وولد له ولداً، وقتل الاول، ووجب عليه، به اجاب لمؤيد
لكتابته بذلك، ولربما عذر الولد، او ذهب، وسامه، او عتقه، غير محصور فيه، وظلم
لكتابته كذا في البيع، فان حازره اليه بغيره الخير لئلا يقع له عيب في ماله نظيره، وهو حق
لما عذر الولد، لم يرد له ذلك في البيع والعقار في الكل. الولد حر منه، ولو عثر عليه
الخصم فليس عليه ضمان ذلك، وكذا في حره منه.

٦٤٣ ولد كاتب عبده علي نفسه ، و تولاه الصغار عمره باختيار ثلاثة أمم ، فمات بعض الأولاد ، ثم مات بكمانه لا يسطع عليه من غير النباه ، و البقي كله عليه فولد الأولاد ، و لا يلايه من غير وجهه في الرأيه فيه شيئاً تركه . و كان عموه له كتابه في علمه على آفة بالخيار ، أصاب حرقه به أجاز الفكرة جود ، و لا يسطع من غير ذلك الفكرة

۴- ۶۶- جو کتاب میں ہے یہ یاضیہ: فریبت ہستی، سیدہ بولہ، بھیجی
سیدہ زاد، ابی، علی السید، لڑکے، سیدہ بقاء، الکلیہ، وہا، لاہری، ہمدوم، انکسار، لہ، اعد
مؤلف، ویدھا، سید، انکسار، سیدہ، عم، سیدہ، گدا، اعد

[illegible]

٦٥٦ هـ ك. ح. سنة ثمان وعشرين من الألف من الزمان بعد خلق آدم عليه السلام
 في الحجاز، والفرق بينه وبين آدم عليه السلام ثمانية آلاف سنة، وبينه وبين نوح عليه السلام
 ثمانية آلاف سنة، وبينه وبين إبراهيم عليه السلام ثمانية آلاف سنة، وبينه وبين محمد عليه السلام ثمانية آلاف سنة.

باعتها في هذه المهور، لا تحسن الكتابة فيها. وقد رايت في بعض الأوصاف الكعبة، فيسبغها بالورد.

[illegible]

وجه قواوت ان الولد حرء سباء فيجعل عتبه مضافه في بيته، يعلمه عند الإحاطة
بأسرار حقيقته ووجه جبهه من يحصل لغتق هذه الأداة لا في ان يعبره القصد من عتبه
جعل الولد فلتة مضافها في اسديه على شجر من الخشب الذي [أخرب] فكله ههنا فإذا كان
جبار للمولى مشرب وسع في [البحر] ثم ردد المولى الكلب لم يجر بصرفائها لأجاس
بصر مكاتبه [البحر] من صروف مكاتبه عاد لم يصب الكلب أنه يصب [البحر]
فلا يبعد عنه فالتب إلا أنه يربح بجمع [البحر] وسكب فحينئذ يكون ذلك حاء فلكونه من
المولى وبعد ثمرة فالتب يربح في ملكاته فصرفه بغير حارة لملكاته

١٤٤٩- ميلادي ثانياً وشهد خيبر الممجد له، ثم رحلت ولدت، ثم أسعد صاحب الخيبر
جباراً وقلوبه حكاماً، معاً لا يتركهم الفكرة عند سقوط حب، يسلمهم رب الأعداء كما
في اليوم، قيل إن حباً، يد مكناته، نفس حكاماً حوله مستعدة، والى...

الفصل الرابع عشر في نكاح المحرمات

٦٢٠٩ وقد عرفت ان نكاح المحرمات من الكفر ، او لولي ان يصح عقد النكاح
فقد عرفت ان نكاح المحرمات من الكفر ، او لولي ان يصح عقد النكاح
فقد عرفت ان نكاح المحرمات من الكفر ، او لولي ان يصح عقد النكاح

٦٢١٠ وقد عرفت ان نكاح المحرمات من الكفر ، او لولي ان يصح عقد النكاح
فقد عرفت ان نكاح المحرمات من الكفر ، او لولي ان يصح عقد النكاح
فقد عرفت ان نكاح المحرمات من الكفر ، او لولي ان يصح عقد النكاح

٦٢١١ وقد عرفت ان نكاح المحرمات من الكفر ، او لولي ان يصح عقد النكاح
فقد عرفت ان نكاح المحرمات من الكفر ، او لولي ان يصح عقد النكاح
فقد عرفت ان نكاح المحرمات من الكفر ، او لولي ان يصح عقد النكاح

٦٢١٢ وقد عرفت ان نكاح المحرمات من الكفر ، او لولي ان يصح عقد النكاح
فقد عرفت ان نكاح المحرمات من الكفر ، او لولي ان يصح عقد النكاح
فقد عرفت ان نكاح المحرمات من الكفر ، او لولي ان يصح عقد النكاح

٦٢١٣ وقد عرفت ان نكاح المحرمات من الكفر ، او لولي ان يصح عقد النكاح
فقد عرفت ان نكاح المحرمات من الكفر ، او لولي ان يصح عقد النكاح
فقد عرفت ان نكاح المحرمات من الكفر ، او لولي ان يصح عقد النكاح

و يكون الکتاب في خاتمه ، ٧ حجر ك هـ هي أن أسكتك ليكن . مكسلي و لك
 هـ . فعبه أبو بكر السبي . و انه حاتم ما ذكر أصحابه . منهم انه يعني في كسبه .
 فليهم حالوا . للبعد أن يحضر نفسه ، وذلك لأن القعدة بعد السبعين . و صبح الكهنة يكون على
 امولى . و كذبت حذبه نكهة حمر امولى ، روى جليل الكهنة ؟ . ان كاهن امولى . و الله د
 ان يحضر نفسه . و صبح الكهنة حتى لا يفرقه ذلك . و حاصل . الكهنة من جانب المكاتب
 على قول محمد بن سنان لا يفرقه ، على ما يفرقه أصحابه . منهم ان يفرقه من كسبه غير
 لامة

١٢٦٦ - و قد ثبت الكهنة من جهة محمد . فكسر المكاتب محمد و حاتم ، و ابو حنيفة
 و محمد و رحمهما الله يعني يرد في الرق . و قال أبو يوسف . رحمه الله تعالى لا يرد في الرق
 ما لم يكسر الحجر

فوجه قول أبي يوسف . رحمه الله تعالى ان الحجر انما يخلو رقبه لاداء ما وجب
 الاول . و لا يتوحدان . من جهة الاول . و لا الثاني . و لو لم يرد في الرق . و وجهه انه فكس
 الخيل في مقصود . انهم . يار هذا بكونه مكسب . و حمر . حر . . انهم الا . لما مضى صار
 ذلك الفطر حالا فلا حر . و قد حلفوا . و في اقتراحه . اني ساني نأصن به . إلا أنه يفرق
 يرد . و ثلاثة . و قد له مال حصر . أو علق يرد في صير

من ان كسر مكسب . و يحسن به . في الرق . و قد لم يشره . امولى ذلك في مقصود . لا
 انصح . و ان رد في الرق . من جهة المكاتب . و قد . و قد . و قد . و قد .
 يشترط في غير شرط

١٢٦٧ - و قد . روى كتاب عشرين له مكاتبه و حله . و قد . و قد . و قد .
 أو فلهما . اني انصبر . و قد . و قد . و قد . و قد . و قد .
 و قد . و قد . و قد . و قد . و قد . و قد . و قد .
 حقه غير مكسب . في رقبه . أو حقه على ما يأتي . و قد . و قد .

١٢٦٨ - و قد . و قد . و قد . و قد . و قد . و قد . و قد . و قد .

(١) و قد . و قد . و قد . و قد . و قد . و قد . و قد . و قد .

(٢) و قد . و قد . و قد . و قد . و قد . و قد . و قد . و قد .

(٣) و قد . و قد . و قد . و قد . و قد . و قد . و قد . و قد .

هو الثالث في كسبه بجهد متفولا في المولى، فيصير المولى مكانه من وجهه، ويقدرها
لكليته: لأنه يصير مكانه، إلا أن من الكتاب من كسبه ربح من حق المولى، لأن له
حق الملك وحق التصرف، وينسب من الملك، وليس له حق تصرف، بله، أمكن بماله
سهيبة: كمال الأول من أهل بدلاء حاله حتى الثاني، كانت الولاء مع أبي فرج جلاله - رحمه
عليه حق المولى، وإذا سمى بكره الأول من أهل الولاء، لم يكن له ملك تشاه من ماله

٦٤٦١- وإد ثب حولا، بموسى بن أبي التكتف الأذر، ابن عجر لأور، مع ذلك حتى
الكتاب الأول لا يحسن التأمل، إلى انتخاب الأور، وابن عجر لأور، ودهي البر، ومجرد
التي مكتبة بعد، في النسخة كانت على حدة، لأن كلمة أسس قد صحت من المكتبة، ولكن
بصرف صح من الكتاب لا يهمل معجم المكتبة، وطيفه والعبد المأثور، ودهي لعبد في
التجارة، به حجر بولي على الأول بقى الثاني مأثورا، وإد بقى الثاني مكتاب بصير محوفا
للرولى على الحقيقة، حتى لو اختفى بعد عنه جاز على الحقيقة، وإد لأور بمعجز ولكن
بأقل الأدلة، ولعمري الثاني مكتابته أيضا بعد

ههنا على وجهين : فان باب الأول : ترك أموالكم لله و ما تركه على المكاتب
التي من بدل الكفا ، و قد تبدل بكتبة ، وفي هذا الوجه لا يصح كتابة على ما يأتي
بوجه بعد هذا إن شاء الله تعالى ، فهو في مكتبة ، و يحكم بخرجه من أحوال حياته
وما بهي يكون لورثته لأحرار بل كان به و قد أخرجوا ، وإن لم يكن له ورثة يكون لأولاده و هي
التي مكاتب على ما يرد في هذه من أولاد المكاتب الأحرار ، و هي ، وإذا أدى ، و هي ، كذا
و لا بد للمكاتب الأحرار حتى يراه المذكور من ورثته

أوجه الثاني : دامت لأب ، ولم يتركها لأخوي ، بتركه علي المكاتب الثاني من قبل
الكتابة ، وأنه لا يجوز إما إن كان مكانه الثاني أقل من مكانه الأول ، وفي هذا الوجه تصح
كتابة الأول ، ويكون عند ربيعي الثاني مكتبة للمولى يزدي إليه مكانه ، وبهذا وإن كان
مكتبة الثاني قبل مكانه الأول ، في حر منه ، فهذا الوجه لا يجوز إن طلب الكتابة الثانية وقت
موت الأول لا يتصح كذا لأب ، فيزدي الثاني إلى أبي قدر مكتبة لأب ، ويحكم بحرية
الثاني للعقل ، ويجوز لأب أن يخرج جزء من أجزاء حياته ، وما يقع في مكانه الثاني يكون
لورثه المكاتب الأول لأحرار ، إن كان له ورثة أحرار ، ويكون له الثاني للمكاتب الأول
للمولى للمكاتب الأول

٦٤٦* - وإن لم يحل إمكانيه على الخلق معه مهور بكتاب الأئله، وقد عني ما على

عالي من غير راحة، لأصوب أنه يجوز وجده زولية لمي يوصف رحمه الله تعالى أن يزوج^(١) الأمة من عبده^(٢) اكتساب مال من غير ضرر يضره، فيكون حراماً^(٣) لأنه إيقاظنا ذلك لأنه اكتساب يولد من عبده زيادة ضرر يلحقه، وذلك لأن الله لا يحب على مولاه، وبعبارة أخرى عليه من الديار، فليس في هذا التكاثر زيادة ضرر به، بل في اكتساب ماله، فبحر.

ووجه ما ذكره في هذه الرواية هو أن المال لم يخل تحت ذلك، بل هو أو اكتساب ماله، وفيه وجه القصد منه من جهة المال، ولا يكتسب منه مال للحال، بل يصير اكتساب مال إذا حصل الولد، وهو مذهب بعض وقد لا يحصل، فليس فيه اكتساب من لحيان، ومنه مذهب ضرر، وذلك لأنه يوجب له، فلا يضر بكماله، فيجب على الله شطب، وهو أنه لا يضر فإن قبل بينهما حبس، حتى لا يضره هذا الضرر، فقد في بينهما حمله وزيادة ضرر يلحقه.

٦٤٢٩ - وإن أدرك بعد من تحل له جبراً لأنه لو كان جبراً، استند إلى العهد فيه بمره^(٤) لأن الإذن صحيح من أمه^(٥)، ومن صحيح من الكتاب، فذلك من ذلك مرة أخرى، فإن جاء القرينة بطلان العهد بغير ما كان بالغير، إلا أن يؤخذ منه مني لأن ما صحيح من الكتاب فذلك له منزلة الحر.

٦٤٣٠ - فإن أدى المكتوب فيه حتى لا يبيع العهد بغيره أن كان ما أدى من قيمته، فإنه لا شيء أنه يجوز، عنهم مضافاً، وذلك لأن العهد بعد جوف الدين صار مستحقاً للغير منه، فالقول بالعهدة، صار في شترى منهم، وشرى المكتوب من قيمته حارس بلا خلاف، فذلك له.

٦٤٣١ - فإن كان ما أدى من العهد أكثر من دفعه ان كان له الرهانة على القيمة ورأى سفل الناس، فله حر بلا خلاف كما هو المقرر، فإن كان الرهانة على قيمة العهد بحيث لا يتغير الدار في مثلها أمراً في الأصل أنه يجوز^(٦) لأنه لم يضر من ما إذا كانت.

(١) حكاه في ف، وفيه سيم الن، والآخر، ووجه

(٢) حكاه في ف و م، وفي الأصل، من غير صفة

(٣) حكاه في ف و م، وكان من أمه، في كثره، ووجه الأصل

(٤) وفي ف، أنها من الأصل، أن أنه لا يجوز

ما اختر، وهو ب. روى أن رسول الله ﷺ قيل عنه سئل عن كونه مكاتباً^(١)، وروى أن رسول الله ﷺ قيل له هو مكاتب^(٢)، وروى أن رسول الله ﷺ قيل كان مكاتب^(٣)، والظاهر ويحب دعه، معنوك^(٤)، وروى عن أبي عبد الله موسى بن سعيد أنه قال عرفت وأنا عبد، عبد يربط من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام، وبينهم أبو ذر رضي الله تعالى عنه. فلم حضر وقت الصلاة فموسى فصلت يده، وركب القسي بالأسر، والأثر إنا وروى من المظفر، فذكر غير مضموم من المراهقة والله في ما ينبغي له من، واحترام في فأدرك على هذا.

٦٤٤- ورد مع هذا، ما قال جازاً لأن الإقانة عبارة، إلا ترى أنه مجرور من المأذون؟ من المكاتب أولى ربه أن يدفع لك مصاريه: لأنه من السخرة، ولأنه استجار من المصارف ببعض طريق، وبه لا سبيل، ويأخذ المال مضطراً لأنه [من المأذون]، ألا ترى أنه المأذون يملك ذلك؟ ولا هو حر بماله من طريق، ولا هو لا يخرج ماله، ويصحب. لأنه يوكل لغيره بالسعي والسداد، وقد ذلك لأنه من المتعولة ويستطيع، وإن كان إمامه يبيع، لأنه من صيغ التجاره، ولا بد للسخره منه، فيكون فاختلاص الأدب، ألا ترى أنه المأذون يملك حقه لأسيابه؟ والمكاتب ربي.

٦٤٥- وب. أوصى بوصيه فلا يخلو ما كان بوصى يغير من عهده ماله، أو ثلث ماله أصناف الوصية إلى حال حرية [أو يصفى] لدى في حال فيه به يغير، أو مات عن وراثته، فأدى عنه بعد وفاته، فإن أوصى بوصى من أعيان ماله، فلا الوصية لا يصح على كل حال أصناف الوصية إلى حال حرية، أو لم يصفى، فأدى في حال حياته له أدى عنه بعد وفاته، وإن أوصى ثلث ماله أو أصناف إلى حالة الحرية^(٥)، فعلى من دفعه من ماله، فإنه أدى عنه بعد

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک (١) ٢٦٢ من حديث عبد الله بن زيد بن أبي بن كنان القمي

(٢) أخرجه الشيخان في حديث جابر بن عبد الله بن جابر عن أبيه في كتاب الوصية (٢٢٩٠)، أخرجه مسلم في حديث عنه عن أبي عبد الله في كتاب الوصية (٢٢٩٠)

(٣) أخرجه في كتاب الوصية (٢٢٩٠)

(٤) أخرجه في كتاب الوصية (٢٢٩٠)، أخرجه في كتاب الوصية (٢٢٩٠)، أخرجه في كتاب الوصية (٢٢٩٠)

(٥) أخرجه في كتاب الوصية (٢٢٩٠)، أخرجه في كتاب الوصية (٢٢٩٠)

(٦) أخرجه في كتاب الوصية (٢٢٩٠)

وقته. فإنه لا يجوز أن يخدم جميعاً. وإن أوصى بثلاث مثله. ولم يصفه إلى حالة أخرى في مات عن وجاه. مع أن بيت كتابه. فإنه لا يصح عندهم جميعاً. وإن أدى إلى حياته على حول إلى حبسهم رحموا الله تعالى. لا يصح هذه الوصية. وهي توصية بملك الوصية. بعد موت من حده نوصية بالعتق. وفي الوصية بملكه قد مات عن وجاه. وأدى كتابه بعد الموت. بعد لا يصح الوصية عندهم جميعاً. لأن العتق في حق الوصية لا يستلزم. وإذا لم يرد. أي من الوصية كملكه مات عنه. وهو الله. لا تصح

٦٤٤٦- وقد في حق الوصية بالعتق. وفي الوصية بملكه فيه إذا صفة إلى حره. وأدى في حياته. فقال رد قال إلى من وثق حره. مات إلى الوصية. ثم أدى وعق تصح الوصية. لأن أوصاف الوصية إلى حال يجوز فيه الوصية. بصفته الإضافة كما إذا قال إلى ملكك عبد. وأد حر. فهو حر يصح الإضافة. لأن أوصاف العتق في حالة صححه تحقق. تصح الإضافة

٦٤٤٧- ونور قال رد ما حر. فهذا العتق وصية بملك لا يصح به وصية. والعتق في الوصية بالعتق لو صححت بملكه إلى حالة أخرى أدى إلى من يوصي الوصية بملكه إلى وقت لا يصح إصابته الوصية به.

بينة. قد الوصية بالعتق. صحت استقلت على العتق كد عتق. ولم يأنظر المصنف إلى ما بعد الموت كما لو أنشأ الوصية بعد الوصية. وإذا بعد لعتق. رد خصصت الوصية بالعتق. وكان نفس ملكه وقت الوصية. حتى يطل الوصية بملك لملك. وإذا ثم نكر العتق في ملكه. قبل الوصية لا تصح الوصية. فكذلك إذا كان الوصية بملك إلى حالة أخرى بصفة الوصية كما عتق. إذا كان العتق في ملكه. وإذا انقضى الوصية كما عتق. ولم يأنظر من قبلها إلى وقت الموت لم يصح فيه الوصية. لأن من شرط صحة الوصية أن يتعقد حالة الوصية. أو حالة الموت

٦٤٤٨- وأما رد صارت مصدقة إلى وقت من الموت وليس التكميل بالوصية. فيه لا يصح كما إذا قال. أم صبيته بعد العتق عتقاً فإنه لا يصح. مات الوصية بملك المال من صحت لا يعتمد كما عتق. بل يأنظر الاعتقاد إلى حالة الموت. لا يرى أنه لو أنشأ الوصية بعد

(١) حكاه في رد. وقادر لأمر. في العتق

(٢) رد في رد. (٣) بينة

الفصل السادس في كتابة آخر على غيره وكتابة العبد عن نفسه وعلى عبد آخر وكتابة المظنون على نفسه، وعنى أولاده

٦٤٥١- قال في جامع الصغير في حديثه عن عبد راحل على العبد درهم، هذا
أول حروجه يعني، والجمع للعبد، يعني عنه فهو مكتوب صحي، وهذه مسئلة لا يقول هو
عنه العبد كتب عليه عمو العبد درهم على أن يكتب لأبى فهو ح، فاحسنه المزمع، هو
ذلك، وكتبه على هذا بوجه، نأى أبى له عتقه عن نفسه

وذكر هذه المسألة في الأصل وهو في التماس، الاستحسان، فيمنع أن لا يجرى بوجه
طريق، في الاستحسان، يعني، وكذا لو قال عتقه لولده، كذا، بذكره، فلا يجرى له
دفعه عن نفسه، فهو ح، فاحسنه المزمع، في ذلك، فكتب عن نفسه، ثم كذا
له، فكتب لأبى، لا يجرى، فمما سأل لا يجرى، وفي الاستحسان، يعني

في الخاص، إذ عني جواب التماس، الكتابة في حق العبد في مسئلة الأولى، وفي حق
الولد في المسألة الثانية، وهو في معنى إجازة في حروجه، لا يجرى بوجه ح، ح
الكتابة، وحيثما يجد عليه، وعي، بوجه الاستحسان، لا يجرى بوجه ح، يجب له بعد
الكتابة في حروجه، بوجه ح، في حروجه في الثاني، وهو بوجه ح، فاحسنه المزمع، لا يجرى
بوجه ح، في حق العبد، في حروجه في الثاني، لا يجرى بوجه ح، فاحسنه المزمع، لا يجرى
الكتابة، فاحسنه المزمع، فاحسنه المزمع، لا يجرى بوجه ح، فاحسنه المزمع، لا يجرى
في حروجه، والمحمول، لا يجرى بوجه ح، فاحسنه المزمع، لا يجرى

والتأنيب في الكتابة عن جواب الاستحسان في حروجه، بوجه ح، فاحسنه المزمع، لا يجرى
الكتابة، بوجه ح، فاحسنه المزمع، لا يجرى بوجه ح، فاحسنه المزمع، لا يجرى
الكتابة، بوجه ح، فاحسنه المزمع، لا يجرى بوجه ح، فاحسنه المزمع، لا يجرى
وذكر في جامع التمسيم، أن الكتابة بوجه ح، فاحسنه المزمع، لا يجرى
والاستحسان، لا يجرى بوجه ح، فاحسنه المزمع، لا يجرى بوجه ح، فاحسنه المزمع، لا يجرى
والكنى، يعني، لا يجرى بوجه ح، فاحسنه المزمع، لا يجرى بوجه ح، فاحسنه المزمع، لا يجرى

المعموعة، فلو بوقت^(١) على الإحرمه من حيث فيه معاوضة لم يتوقف من حيث إنه تسليم، فتعلق الحق بالأداء، فيزول عند الأداء، وليس للمؤدى أن يرجع على العبد بشئ مما أدى، سواء ذكر المؤدى من الكتاب أنه مسلم أو لم يذكر، إن لم يذكر فلا بد منه، وإن ذكر فلا بد من العبد لم يأمره حديث

٦٤٥٢ - ومن يرجع للمؤدى على المؤلى عما أدى إليه ذكره في "جامع الصغير" وعلى الأصل إن كان المؤدى والمخاطب عبداً للمؤلى لا يرجع، لأنه كسب عبده، فيسلم له على كل حال، وإن كان المؤدى والمخاطب الحر القمى أن يرجع عليه، لأنه يسل حقه وقع من المؤلى، فكان له أن يرجع عليه كما لو قال للمؤلى أعتق حبك من نفسك على أقتد فرهم، وأعطته إياه، ثم أعتقه كان له أن يرجع عليه، وطريقه ما قد

وتكن في الاستحسان لا يرجع عليه، وذلك لأننا جعلنا الكتاب نافذة من حق ما انفذ وإن يصح أداء هذه الفضولي حتى يفتق بأداء له لا عليه، فيغير الكتابة ما فعله من أداء الفضولي، وإذا أعزبه له ما فعله من حق أداء الفضولي كان الفضولي ما فعله يبدل كتابته، وهي واجبة عليه في حق صفة لطلبه من الفضولي، فلا يكون له أن يرجع بما أدى كما لو كان حاضراً، فقبل، ثم جاء فضولى، ونفى عنه بطل الكتاب، من ما أدى يسلم للمؤلى، فكذلك هنا.

ذكر هذه مسألة في "جامع الكبير" وقال: إن كان المؤدى ناداه على ضمان قيمته بأش كان شرطاً للمؤدى في الكتابة، أنه ضمان للمكتاتبة يرجع؛ لأن ما أدى إلى المؤلى من مكتاتبة المبدأ أداء على ضمان فاسد، لأنه لو ضمن على بطل الكتاب لم يجب، ولو ضمن على بطل كنفه واجبة لا يجب، بهذا أرى

٦٤٥٣ - وإذا لم يكن الضمان صحيحاً كان كالبايع في البيع الفاسد، إذا سلم البيع إلى المشتري كان له أن يرجع عليه، وإذا رجع المؤدى على المؤلى لا يرجع المؤلى على العبد بشئ؛ لأنه لا يجب للمؤلى على العبد دين بسبب الكتابة قبل إجماره العبد، ولم يوجد من العقد إلا جفوة، فبمقتى مجاناً بغير شئ،

٦٤٥٤ - وأما، أداء من غير ضمان لم يرجع على المؤلى بشئ، لأنه تبرع بأداء المكتاتبة

(١) وفي ح و م ليس لوقت على الإجازة. فكان فلو بوقت على الإجازة

(٢) وفي ف أداء له لا يجب

على الصدقة الإجمالية، وكان يسمى أن يرجع كما لو سرق نصفه في يومه، ثم ظهر أنه لم يكن له ثوب، فإنه يرجع في يومه ما سرق، وجواب أن الشرع إذا حصل مقصوده من السرق لا يكون له أن يرجع ما سرق به (كما لو سرق ثوب من ثوبه، أو ذهب من ذهبه، أو حتى موصلة) بل لم يحصل مقصوده من السرق، كما لو أنه يرجع في يومه ما سرق به.

ففي مسألة الصدقة، الذين يقصدهم مخرج دفعه من عليه الدين، وهذا المقصود لم يحصل؛ لأن مخرج المخرج محال، فكأنه أن يرجع أماني مسائلة مقصوده محصيل على الصدقة، وهذا المقصود قد حصل، فلا يكون له أن يرجع.

٢٤٥٥ هـ إذا أدى المؤدى سبيل إحصاء المكاتب جميع المكاتب، فبذلك أدى نصف المكاتب، أو ثلثه قبل إحصاءه، كان له أن يرجع ما أدى، سواء أدى نصفها أو غير نصفها، وإذا أدى نصفها، فبذلك، وما زاد، فبذلك، يعتبر قبضه فلا يرجع فيه، يحصل مقصوده، وهو الغنى، فكأنه من يرجع ما أدى، بخلاف ما تؤديه النكاح على ما هو، فلو لم يرجع على المؤدى ما أدى حتى حلت العدة الكاملة، بل لو لم يعتبر ضمان لا يكون له حتى أنه يرجع ما أدى بخلاف ما أهل الإحصاء.

والمراد بهذه وهو أن يجهل ما أنجزه من إحصاء الإحصاء، من وقت الصدقة، فبذلك أن يدل الكتابة على عدم العدة، وقد أدى بقوم صدقات ظهر من مؤدى تبرع منه، ما على العدة من ثمن، ومن تبرع بصدقة دين غير، لا يكون له حتى الرجوع حصوا مقصود، وهو مخرج دونه عن هذا المقصد من الدين، بخلاف ما أهل الإحصاء.

وإن لم يقصد كونه من أثر جوع، بل من أجل حاجة والد من له سبيل الكتابة كذا، ولما لا أن انحصار بيت الكتابة بأهل، فهو إن أدى ما على الصدقة، فبذلك له حتى الرجوع، وكذا مكانه على الصدقة على كذا؛ لأن ثمة المؤدى ما سيرد من المؤلى لتبقي من مضي المؤلى، فبذلك المؤلى لم يقصد منه شيء حتى أنجز العدة، بل كان كذا، كان جميع المكاتب على الصدقة، على ما أهلها، كذا هـ.

٢٤٥٦ هـ - رد كتاب الرهن عليه، على الصدقة، وعلى من سأل عن الرهن المقتضى،

(١) وفيه ما هو، لم يكن من غير ما هو.

(٢) - من شخصين - بعد الإحصاء راجعاً من جوف.

(٣) وفيه ما على هذا.

عَلَيْكُمْ حَتَّى لَا تَأْتِيَ الشَّيْءَ عَمَاءَ رَأَى عَصْرَ الشَّمْسِ رَدَنَ عَمَلًا بَصَاءَ وَلَمْ يَرْجِعْ وَاحِدٌ
صَبِيحًا عَلَى مَدِينَةٍ تَأْتِي تَبِيحَ هَكَذَا ذَكَرَ الشَّيْءَ فِي بَدْءِ

وذكر هذه المسألة في الأصل ، وذكر فيها القاص والآن حساب ، فقال : القاصي أدعوى
الكثرة في حق العائت بـ حصص ، ويعد في حق الخاضر بما حصص من مدرك الكفاية وفي
الاستحصان في الكفاية في حق الخاضر بجميع الألف ، وينص في حق العائت بإدائه كذا في حق
للخاضر كأنسب على تلك ، ثم على إيتائه في حق العائت في حق الخاضر ، وإلا لم يفتد به
فصل ، لا بد من هذه المسألة من مسأله أخرى ثم يذكرهم ، وهي أن يكون له
حاضرين وكذا به ، وليس على تلك ثمرة في حق الألف ، القاصي أن يصير كل واحد منهما مكاتبا
بـ حصص ، ليس إلا أدى حصة ، وأما في حق العائت في حق الخاضر في حق الخاضر في حق
كل واحد منهما مكاتبا بجميع الألف ، وسقط عن الآخر ، وأما ، يصير ، في حق الخاضر
في حق واحد

وحد القدر من في البيت وهو في البيت بمسوفة والعريف، لا ولا لعلق مع
للمعدية، ولقد بقي فيه بالمسح، وبذا كان سدا كذا مرة لمعد، لا لا علي،
فقد مات من حبيب التمدد كذا من سدة من سدة، وفي نعلونه بمسوفة كذا سدة القدر
على كل واحد منهم بمسوفة لا جميع الألف، كذا مع سدة من، حين فقه سدة السج من
سج كذا واحد منهم، حتى م، كذا فالتح أن يضاف أحدهما بمسوفة لألف إذا لم يكن شرم
كذلك كذا واحد منهم من سدة فذلك هو، ولعله من سدة فذلك كذا سدة كذا سدة
من سدة كذا واحد منهم بمسوفة

وحده الاستحسان في ذلك أن ذلك كله شبيه بمذمومة، ويعمل على إبطال حصته،
فما عيّلوا على الاستحسان مع الأصحاب ويعمل على كل واحد من ذلك، فلهذا إجماعهم على أن
على المتعلق بهما ما بينهما من التماثل، فلهذا جاز أن لا يتفرق بينهما ما إذا كانت حصته في كل واحد
كل الأجزاء في حق مولى (العبد) مستقلة، فيجب على المولى في جواب مولى ولا يثبت
الأصنام في حقه، وغير ذلك في حقه، فلهذا لا يثبت (النسب) فيما بينهما من التماثل
بعد الإمكان، وإن لم يثبت الأصنام في حق مولى أعبر بآثار النعمان معقول على كل

(١) وفيه ف وندبى عتق

$$u_i(\tau)$$

[illegible]

وإن لم ينجب لأنتسم في هذه المسألة في حق من بينهما ويرأى من، صير الحرب فيه
كالحرب بين الناس على حكمنا، فبما اقتضاها، وإن محرقاً رزق في حق، ولو قال
هكذا، قلنا، من كان واحد منهما بجميع الثمن، وحدثت له موت من قبل الحاقه، ولو كان
الغير واحد لا بعد من، منه لأبواه جميع الثمن، إن كان له، لأنه لم يذكر القتل
في الاستصحاب، فإن كان على مطلق الثمن، فإنه على حكمنا، فبما اقتضاها، لأن
العليق هو نائب صاحب الأصل، فكأن عدية ما هو غاي، إذ ليس إلى أحد من حركه
في حق انتسب لا يمس راحة، منه، إلا بأداء حقه، فكذلك هو.

واما إذا لم يذكر هذه الزيادة فانه على من تأتت نصا في النسخة هي تمامها وفي التعليق
على أبي حنيفة فيمنعه، فكان السامع أن لا يجد النسخ، ولكن لا يستحسن عدمه
معه، ولا لا يستدركه من وقوعه، فإن كانا معاً ولا بد، ولا بد من ذلك،
وتعليق جرحه لأنه لا بد من ما بعده

فدا عرفاهذا حت إلى مائة فحاصر والغائب.

[illegible]

بوصفیه دہ دہ = نثری (فارسی) لفظی طور پر، حصوں میں لکھا گیا ہے

(١) ومثلها الطائفة اليهودية. لا يفتن اسمها

(٦) الفتوة - جميع القسم الأول - لو لم يكن عليه

عادت الخديعة في حق الحاضر بحضرة عوالم حصر عند وصول بعض سيد إلى المولى،
 فيكون عند الحاضر حاصلا من غير رضى المولى. وذلك لا يجوز، فتدبر عبدة الكتابة في حق
 الحاضر بحضرة محدودة الطريق احد اثنين، إما أن يجعل كأن لم يرضى كسب الحاضر على
 أحد درهم، ويحذف من الدابة، أو أولى بحدودها ان يرضى، أو يجوز بعدمه بعدا في حق
 الحاضر، إيمان، يعيون الحاضر في حق الحاضر، فحينئذ بعدا عما يتبعه، لا
 فيما بغيره على ما مر، وحصر العتبات في وجوب المال عليه، فلا يعتبر تعقيد العقد في
 حقه، ولا يجوز للمربي أن يطالب العتبات سي، وإذا أدى له، صر الراحل لا يرجع على
 العتبات، أما لا يضر العتبات في معنى عتباته فله الطريق، لا ينفذ، فيظهر العقد العقد
 في حق العتبات في حق هذه الحكم، فإن بقي الحاضر آ جمع المال صفته، فإن عات
 العتبات لا يرجع عن الحاضر في مال بدل الكتابة، أو عتبات العتبات بسط حصر الحاضر
 حصره، لا التمييز في حق المولى، ولم يتم الأتقاء في حقه، كعدم واحد من حقه،
 الحكم، ولو كان عبداً وحده، حيث أنه وقد كاتبه وأعتق بعضه، شئت ما يخصه من بدل الكتابة،
 وإذا ملك عن وده، لا ينفذ سي، من سأل لكتابه فذلك قد

٦٤٥٨ هـ، فصار عتباته وإما إذا ملك الحاضر، وقد قدم عتباته، وقال
 لا أزمى شيئاً منه ذلك ويكره، فبعض، أماله ذلك، لا ذكره، أو العتبات، من حق ما يجب عليه
 عملة للعولف بعده، أن المولى على عتبه بأداء الحاضر ألف درهم، أو ثلث المولى هكذا
 عتبات العتبات، فله لا يطالب العتبات بأداء ألف درهم، فذلك قد عتبات، وأما أن يكون وكذا،
 فبعضه إذا لم يجبر العتبات على لا، صر الحاضر عتباتاً، فبعضه يكسبه في حقه، وإذا
 أصبح في حقه التمسح في حق العتبات، كما لو كسبه حاضره، فلا يملك الحاضر عتباته عتباته
 الآخر

٦٤٥٩ هـ، وان حصر العتبات رضى لا يكون للمولى عنه سبيل، ولا يترتب لذلك ذكرنا
 أنه في حق ما عليه بمره المحرف بعده

٦٤٦٠ هـ، إذا أدى العتبات ألف درهم للمولى على القيود مسجناً، ويحكم بينهما لا
 ذكرنا أن ذلك، لا يملك، على العتبات فيما له، وأن يجبر المولى على ليدون مال منه حتى يحكم
 بينهما أمره، فهذا يحصر على القيود، إلا أنه يصل المال منه حلاً، ولا يمكن من تسليته

على تحريم الخمر، ولا يشبه الإجماع على حقه، وإن كان الإجماع لا يثبت على ما هو عليه، ولا يثبت على ما هو عليه، ولا يثبت على ما هو عليه.

١٦٦١- فان ذكرنا في هذا الموضع ان سيج العائت عسى له ذنب استعفاء لا ذكره في التكملة، فذكرنا في العائت بما به وان لا يجوز بيعه عات من عات، فظهر بعد الكتابة في حق العائت في حق خرمه بيعه، وولم يكن في من ذلك وكسب عات كسبا، فذكر في التكملة انهما لم يكن به ذنب استعفاء، وكذا ذكرنا في ايراد الخاضع من عات لم يكن له ذلك استعفاء لا على جواب استعفاء، على أخذ الوحيين الكتابه فذكرنا في حق العائت صفا بنقطة، وان لا يكون لأحد من مكاتبه التمسك به في حق العائت، فظهر الكتابة فاذكر في حق العائت في هذا حكمه، او حال اعائت ذنب كتابه، لا رضى به، ورضي الوحيين برده لم يفتش إلى ذلك، لأن سبي احد الوحيين اعائت مبره بحرف بعينه، واخطب لا يقبل اذ ذنب من مكاتبه للحاضر عفا، لأنه ثبت ما في ذنبه بالهبة، فظهر صوابه.

ولو يجعل الكفاية في من يعتق في من هذا الحكم مبررة بغير غير العاصية. في
جانب الكتابة باليد في حق يعتق في حق هذا الحكم، وهو حصول بغير به يد الكفاية
للخاتمة. ويجمع العاصية بغير بغير به. وإن وجد. فلو لم يكن الكفاية للعاصية، هتة باطله.
لأنه لا يخلو العرب من الكفاية فكان هذا الملك الذي من غير من غير الذي. وذلك
لا يجوز. وحسب المكاتب من غير لأنه ما. هتة به. في العاصية. بغير العاصية الخاتمة.
حتى. ويطلق حصته من الكفاية. في العاصية بغير من المكاتب حاله. باطله بغير.

[illegible]

(١٦) ١٢٠٠ ق. ١٨

(٦) ومن ثم ان يكون الحد من حد يقابل لثابت، ايج

فيلس. وفي الاستحسان بعد الكتابة على الأب بجميع الألف، وينعش عن الأولاد ما دام
كانه قال لأب كتابته على الأب درهم، على أنك إن ذهبت فتمت، وعش أولادك بذلك.

٦٩٦٣ - ولم يأن الولد الصغير إذا كتب مع الأب بمنزلة العائذ كتب مع الحاضر من
كل وجه، وبمنزلة الولد مولود في الكتابة من وجه دون وجه، أما بكرة العائذ كتب مع
الحاضر من كل وجه، ذلك لأن في العائذ مع الحاضر انعد أصعب إلى شخصين وألف
درهم. وليس للمولى ولا للحاضر ولاية بإيجاب المال على العائذ، وهذا لم يكنه وحده في
الولد الصغير كتب مع الأب بألف درهم، لأن العقد أصعب إلى شخصين بألف درهم،
وليس للمولى ولا للأب ولاية بإيجاب المال على الصغير، ولما وجد في الولد الصغير جميع
معاني العائذ مع حاضر كان الولد الصغير إذا كتب مع الأب بألف درهماً، وقيل عنه
الأب بمنزلة العائذ كتب مع الحاضر من كل وجه

وأما عمر الولد مولود في الكتابة من وجه دون وجه، وكذلك وجهه في كل وجه صام
الولد مولود في الكتابة من وجه في الولد الصغير الذي كتب مع الأب من كل وجه، إنما
وجد من وجه دون وجه، وذلك لأن معنى الولد المولود في الكتابة شهادة الولادة حالة الكتابة
والشبهة للولد ولولادة من كل وجه، وفي هذا الصغير الذي كتب مع الأب لم ير حد الولادة
حالة الكتابة، ولكن وجدت الشبهة حالة العقد لأن الصغير تابع للأب، وإن كانا فقيهما من
كل وجه، فإنه سمي بسلامتهما، وبسلام أحدهما، وكذلك في حق الخصاصة الترية يكون
تأثيراً لهما، وفي كانا فقيهما، فالشبهة في هذا الوجه قائمة بين الصغير، وبين الوائدين حالة
العقد، فقد وجد في الولد الصغير معنى الولد مولود في الكتابة من وجه، ولم يوجد
من وجه، فكان بمنزلة المولود من وجه دون وجه، وبمنزلة العائذ من كل وجه

والأصل في السبب العمل بهما ما تمكّن، وإذا تعد العبد بهما يعمم بالراجع منهما،
والراجع من الصغير، يعتبر الولد بتعاضده، لأن معنى العائذ في الولد الصغير ثابت من كل
وجه، ومعنى الولد مولود في الكتابة ثلث من وجه دون وجه، والعمل بالتعاضد من كل وجه
أولى من العمل بالتعاضد من وجه دون وجه، وإذا أمكن العمل بالشبهين يعمل بهما ولا يصح
إلى التراجع، فإن أدى الأب من المكتنة خمسة نفقة أي حصه منه من المكتنة، فإنه لا يحتسب ما

[illegible][illegible]

٢١٤ هـ، ولد له ولد اسمه حمزة مسمى في مكانة كان لا يسميه بغيره.
ولا يعرف الأول علمه غيور لأنهم لم يكونوا يكتبون له بعد صيغة الكتبة على
أصل

[illegible]

() من بعد فتح القسطنطينية في سنة ١٤٥٣

[illegible]

١٤٦٧ - م - كان من الصعب لا يفتشوا على ألف سيمون، وهو في الواقع - لأنهم بحيرة الغائب من كل وجه، وبمرارة تولد الولود من وجهه، وبأي دنت اسبرن (د، عجزو، عن السعاية بدور في الفن، فإن كانوا يفتشوا على السعاية فسمى بعضهم في جميع المكاتب وألقوا إلى المولى لا يرجع عن أخوه. يسمى: لا يائساً لأنه بحيرة الغائب من كل وجه، وبحيرة الولود الولود من وجهه. والغائب إذاً لا يرجع على الحاضرة، والولود المبرود في المكاتب إذاً لا يفتش بعد موت الأب لا يرجع من أخيه، لأنه لم يرد على الأخ شيئاً، بل أدى عن أبيه، ومن قصص حياً عن إسكان لا يرجع بدنت عن غير من قصصه، ولا يرجع عن الأب أيضاً حتى إذا ظهر للأب حاله، فإنه لا يرجع بما أدى من كتاب الأب وإن كان مصطفي الأداة. لأنه لا يفتش عالم يرد. لأنه عرلة الغائب من كل وجه، وبحيرة الولود المبرود في المكاتب من وجهه، وما عيار الغائب لا يرجع. لأن الغائب في حين عابيه مسرع، لأن المال على عابيه وليس عابيه. وهي حين عن نفسه يفتش من نفسه. لأن المكاتب في حين حاله نافذة، فيحمل مذبذباً عن نفسه في احتار الأداة. فلا يمكن له أن يرجع عن غيره.

٢٤٨ وهذا بخلاف قوله الحق إذا قضى أحدكم دينه، كماله أن يرجع بذلك في كسبه أبداً لأنه من حاله ما هو معطوف في الآن، لأنه لا يقبل من نفسه من الشركة إلا ما أتت، فإت مهدي وجه عملة المولد المولد من الكفاية، فيكون مؤدياً من الأعيان من الأب، فيكون له الرجوع كما لو كان مولوداً من الكتابه حقيقة، ما عدا أنه عاتب لا يكون له الرجوع، إلا يكون له الرجوع بذلك

٩٤٦٩- وقد مات بعضهم لا يرجع شيء من المكتابه، وكثيرا ما يمتثل المالك من كل وجه، ويجزئ الولد المورث من وجه، وبأي ذلك اعتبرنا لا بسقط عونه شيء من المكتابه.

٩٤٧٠- فإن كانوا أحباء، وبعد مات الأب، يكون لسيده أن يأخذ إليهم ما بجميع المكتابه بخلاف العقب، لا ذكر أنه يجوز للولد لأصناف من كل وجه، وعنه أن الولد المولود من الأكناف من وجه، وبعد أمكوت العقب بالنسبة فيقول: شبهة المالك بغير الولد على القول من اختصاص الأدبه كما في العقب، وبسببه "فالولد المولود من المكتابه لنسبه أو يطلبه ببدل الكتابة، عملا بالنسب - وإن سبخته ونهال في العلم -

میرزا محمد علی

(٢) وقت، مقام، حال، مقام، حال

(*) وقت t و Δt و عظمیه

الفصل السابع

في ملك المكاتب ولده أو بعض ذى رحم محرر أو امرأته
ومن المكاتب يموت من وفاء وفى أولاد المكاتب

١٤٧١ قال محمد رحمه الله تعالى المكاتب إذا اشترى منه صبح شراره، وبصر الأيمن مكاتباً بمنزلة جلد، سواء اشتراه بدين أو بغيره، وهذا صبح وقال القاضي رحمه الله تعالى بصبح شراره، ولا يصير مكاتباً، وكذلك على هذا إذا اشترى منه صبح شراره، أو دارحم محرر من سوى الوالد، ولو لم ير، فالتقياس أنه يصير بمنزلة جلد مكاتب حتى لا يكره له بيعهم، وهو قول أبي يوسف ومحمد وجميع المالكة تعالى وفى الاستحسان أن لا يصير بمنزلة جلد، حتى قال له يبيعهم كدلو اشترى لبن منه، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

وجه التقياس فى ذلك، هو أنه ملك دارحم محرر منه، فيصير بمنزلة جلد، والآب، ومسا على ما لو كان اشترى له لاء حرراً، فإنهم يصيرون بمنزلة جلد أحراراً، وكذلك فى المكاتب، وأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى ذهب فى ذلك إلى أن هلك صبيروء يملوك^(١) مثل حاله المالك شبيه، فالمرأة المحرمة للكنكاح، وحقيقة المالك على ما قال أبو حنيفة^(٢) على ملك دارحم محرر من هلك منه^(٣)، وفى رواية^(٤) فهو حر، وقد جعل عنه ضميرين، القرابة للمحرمة للكنكاح، وحقيقة المالك، وهذه العلة قد وجدت فى حق الحر، سواء ملك أحراراً أو أحراراً، لأن الحر^(٥) له ملك حقيقته وقد وجدت القرابة للمحرمة للكنكاح، وإن نسب علة العتق من الحر فى حق هؤلاء، تنبى العتق من هلكهم.

١٤٧٢ ظاهراً من أن المكاتب وجد علة العتق فيه إذا كان للشترى منه أو والداه، لأنه وجد قرابة محرمة للكنكاح، وجد حقيقة المالك من حيث الحكم، والأخيرين إن لم يوجد من حيث

(١) وفى م أنه علة صبروراء يملوك وفى م أنه علة صبروراء يملوك

(٢) أنس جده الشترى من الجاهل الكرى ٢ ١٧٣ (٢٨٦٧) من حديث أبي عمر عن أبي حنيفة

(٣) روى أبو حنيفة عن العتق باب ٧ حديث (٣٩٤٩)، والشمس على م. الأحكام باب ٢٨، وفى ما جده من العتق باب ٥ حديث (٢٥٢٤)

(٤) عتق فى م وفى م، وكان فى لاهل لأدلمرية

يُحْكَمُ بِحَيَّةِ الْكَانِبِ فِي حَرْءٍ مِنْ أَجْرَاءِ حَيَاتِهِ، يَحْكُمُ حَرْبَهُ، وَفِي ذَلِكَ الْوَقْتُ
أَيْضًا، لِأَنَّهُ وَلَدَ عِكَابٍ، وَهِيَ بَعْضُ لُكَايَا الْإِنْسَانِ، لَمْ يَكُنْ يَدْرِي أَنَّ لُكَايَا بَدَنِ الْكَانِبِ فِي حَيَاتِهِ
وَحُكْمُ بَعْدِهِ، عَلَى الْإِنْسَانِ أَيْضًا، كَمَا هُنَا، وَبِذَا عَنِ الْوَلَدِ مِنْ حَرْءٍ مِنْ حَرْءِ حَيَاتِهِ، يَتَّبِعُ
أَذَى الشَّرِّ مَا كَانَ فِي حَرْءِ الْوَلَدِ

[illegible]

أبو يوسف ومحمد، جميعهما له على قد في ذلك إلى أبو يوسف مصري والأب مسدودا
الولد الولد حان حان فكان، ثم لم يبقها حال حان فكانت كس حرة مع تولد الولد
في لكافة، فكانت بعد موت فكانت وحده أن يساويها ماله. ثم بعد ذلك فكانت
الولد في الحانة يسمى على غيره لأب، فكانت الولد لثري والولد والولادة

وجه قد لا يرى حقيقة رحمة الله تعالى إن الكتابة لم هؤلاء، إنما ثبت حسب المعية
للمكتب الأعلى لا لغيره لأنهم جدهم كتابة مفعولاً، فيجب عليهم حكم الكتابة
بما عليه، لأن الحكم أبداً، لا يمتنع له، ولا يشع له لولد المفعول أو من ينميه
للولد المستور (والولد المستور أكثر من الأب المستور، فيجب حكمه بولده المفعول أكثر
من أبيه بولده المستور، ثبت لولده المستور، لا يثبت للأب والأم

وإذا قلنا إن النسخة بعد ترمذ هي النسخة فكذلك لأن النسخة الأولى قول ترمذ
لكنه عنه ماثل ذلك ، ربما عصب الثاني حرفة وقت ترمذ العبد ، وروى س - ح حكم الكتبة
أما أنت فلا تأخذ قول ترمذ ، هي الكتابة كالمثل للآثار ، حتى قال له أنتك ما أوله كمال
كو مستري ، ولما جاءك منه رسائل ، ثم يغير حاشيا أسمره ، فبما يدعيه ، ومما تركته

(1) استیضاح و ف و ب ،

٢٠) وفي ب للكتاب الأخير

(۳) تمام ف و د

بالعقوبة الثانية يهبها جميعه رخصتها ، فإن الولد مخصص من الام ، والام مكاتبه ، وتبعية الولد
المشترى دون تبعية الولد المورود ، لأن تبعية الولد المشتري ثبته مالمات ، وبالعقوبة الثانية يهبها
من حيث الحكم ولا يعتبر لا من حيث الحقيقة ، لأنه بعد الانفصال ، لا ينعقد يهبها من حيث
الحقيقة ، وإنما يعقد حكماً بعد سبب حرمة المكاتبه ، فبذلك حكم بالعقوبة ، والتبعية في
المشترى ثابتة مادام ، وبالعقوبة الثالثة من حيث الحكم ولا اعتبار ، لا من حيث الحقيقة ،
فكانت تبعية المشتري دون تبعية الولد المورود من المكاتبه ، وتبعية الأب ، لا من دون تبعية الولد
المشترى ، لأن الأب والام صار باعقون لهما سبب ، لذلك لا سبب السبب ، فإن الأب ليس
بعض من الابن ، وكذلك الام دون على لأن تبعية الأب والأه للمكاتب لا على دون تبعية
الولد المشتري ، وتبعية الولد المشتري دون تبعية الولد المورود في المكاتبه

٦٤٧ - ولا كانت سببه الولد المورود أكثر ، وحكم المكاتبه ثابت بسبب التبعية ، وثبت فيه
جميع أحكام كسنة الاصل ، فقد حرّم منه حال حياته ، وبأن من المكاتبه منه على محرم
الأم ، ولما كان ولد المشتري دون التبعية ولكن هو الأب ، فذلك يحرم يهبه حال حياته
المكاتبه ، وليس به بدل المكاتبه بعد سببه خلا ، ولم يتمكن من السببه على بموجب الأم حتى
يظهر بتمام حاله عن حال المورود في التبعية ، ولما كان الأب دون الولد المشتري في التبعية
فلما يحرم يهبه حال حياته ، ولم يصب به بدل المكاتبه بعد سببه لا حالاً ولا مؤجلاً ،
ليظهر بتمام ربه من السبب عن الولد المشتري ، وهو الولد المورود في المكاتبه ، وقد ذكرنا
أن الولد في حال المكاتبه يدخل في كنفه الولد سقاء ، والام مدخل في كتابه الولد معالة .

٦٤٨ - إذا مات المكاتب عن وفاة ولديه مكاتبه ، وحكم بحرية المكاتب في آخر جزء
من أجزاء حياته ، بحكم بحرية ابولك والوالدة في ذلك الوقت أبولك ، وإذا مات لا عن وفاة
وسمى الولد والام في يد المكاتبه على تجزؤ المكاتب " بحكم بحرية الولد والام ، وبحكم
بحرية للمكاتب مضمرة ، هي الحال

فما حصل أن من الوفاء بسبب المقتضى إلى آخر جزء من أجزاء حياته للمكاتبه ، وفي سبعة
الولد مع الام وادام لا بسبب المقتضى إلى آخر جزء من أجزاء حياته ، بل يقتصر على وض

(١) ثبت من غ و ظ ر م

(٢) ثبت من غ و ظ ر م

(٣) وفي ظ على بموجب المكاتبه

الأدب

واعلم أيها الكاتب يا عيسى بن آدم أن كتابة النسخ في حروف الأدب لا تكون
لا يصح حشوها، والدون لا يصح خلقها خلقاً عاماً، ويهدى إلى بعض النسخ
الكتابة، ولا يخطى بسبب حكم الله وقت الأمان. فبعض النسخ لا يخطى فيها
مات لا غير ذلك، وقد مات من يخطى، لأن النسخ لا يخطى في حروف الأدب، ولهذا
يخطى لذلك صحتاً، فاعطى له من حكمه الحلة في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى

٦٤٨١ - ولو يخطى في حروف الأدب في الكثرة والسرور، فبعض النسخ

مستحسناً، والعيس بن آدم

وجه القهار من ربه، لأن الله يقول في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى
كما أن الله لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى
حتى لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى

وجه الأدب، لأن الله يقول في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى
وذلك في حروف الأدب من كل وجه، فبعض النسخ لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى
فبعض النسخ لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى
الكتابة لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى
لأنه لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى
لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى
حققه لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى
لأنه لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى

من سمع من محمد بن عيسى بن آدم، فبعض النسخ لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى
الكتابة، قال في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى
تداني في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى
مهما، وإنما هو من حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى
مهما، ولكن ما يكتب من حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى

٦٤٨٢ - ولو يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى في حروف الأدب، فبعض النسخ لا يخطى

امته، ثم عاد، عزمه، فنبؤد مكانه، حتى مات حصص ولاده من لآل برك مهرآقا، فله
 جردى ما على المكاتب من بركته، ويكوي ما بين مهرآقا ولا برك لآل برك بعلده شرفه،
 ومركه لآل برك - فهو من ابناء لآله وأخويه، وحفظت له كتاب الزيد معه في عهد الخانيه،
 سمعنا من يده، سمعنا منه ثكابه، لم يركب له

١٤٨٣- وفي سنة ١٢٥٥ هـ من سماعه في مسجد وحده له بحاني مكانات مائة وثلاثين
وقد له في الكتب، وثلاث أئمة درهم دية له على حجر، ودرهم الكعبة ألف درهم، فاختص
الامر له درهم، وأربعة في مكانة فيه، ثم خرج من الألب، سنة من حجر، فإن الأئمة
ميراث يسمونه ميراث ولا يرجع لمن الذي الذي الكعبة في الألب، في لأل الكعبة عليه
يؤخذ بأكما كان في عدد الألب، وكذلك إذا كان في كعبه معاً خرج، لأئمة في لم يؤخذ
لأئمة ذلك من كعبه، فإنه أن يؤدى من مثل الألب، وما كعبه بعد موت، أنه يكون له

٢٨٤ - وكذلك في كتابه في تفسيره، بعد التكملة في شرحه عليه، فإذ كان من باب كنهه بعد موت الأب، كنت أوسع به وبني الأعمام

٦٤٨٥- رقمي سلفي مکتب عام ورک دہن اعلیٰ ساس ولہ اس مولود ہی حاکم الکتابہ یعنی فی کتبہ وہ، از خیرین ابناء مہمد، احد لامین الخیرین، مخرجہ نسکب عسی اساس، فادب من دلت مکتبہ، خلافاً لصلی بعسر مہر نایب الاہل الخیر ویر انولہ للولود ہی [حالہ] "الکتابہ، یہ اب الاہل الخیر من حیثہ ہدی صاب بعد موت الاہل والاس مولود ہی حال الکتابہ رہا ہت ہی آجہہ الہی صاب بعد موت لای

٦٤٨٦ وفي الأصل هذا من المكلف عر وهاء وعية هـ ٧- من ولولا، سوى
 في ذلك الحين من حيث من سبب من غير ذلك، بعد من تركه من ليس لأحس (الأحس
 الأحس) أقوى حتى يفي بعد العجز، ثم من الخوف، ثم بعد الكتابة، فإن من بعد
 ذلك من يضمن بينه، ثم، وعطفت وصيغته، وقد ذكر ما سألته الرخصة من قبل، فإن لم يبق
 ما يجر بعد هذا من الأحس من الخوف ومن الكتابة، يبدأ بعد الكتابة، ولا يبدأ من غير

— *de la*

$$u = u(t)$$

لوجهين أحدهما " في اليد به تسمى ابتداءً بطلان التمسك " لأنه قد انتهى [مضى] " انتهى ، والباقي لا يفي به ، لكننا نبحث فيه لئلا يظن من المولى ، إذا طعن لا يستوجب على عبده شيئاً ، وليس في الدماء بدل الكفالة لفساد إختلافها ، انتهى ، فكاتب اليد به بدل الكفالة أولى ، ولأنه " أنه إذا مضى بوجهه التمسك لا يصل الصدق إلى شيء من عبده ، وإذا مضى بوجهه الكفالة يصل إلى سرفه حرة ، وكان هذا الوجه أولى

٦٤٨٧- وإن لم يترك له إلا شيئاً على يده ، فاستحسن الزمان مبرور في مكاتبه ، فصحيح وقد ليس من العبد ، يخرج فإن الولد يرد في العرو ، لأن الدار ما يورث كالقنات ، فلا يثبت باعتباره العبد ، عسى لأهله ، يطويه من تحصيل العجز ، وقد حرج الدين ، وقد ذلك عند ذلك للمولى ، لأنه يجب عبده

٦٤٨٨- وإن مات مكاتب عن ولاء ، وثرت " ولأنه في كتاب ، ما ذهب مكاتبه ، ورث الولد منه ، وكذلك إذا مات عن ولاء ، وثرك ولداً ، كسب منه كسبه واجبة ، ولأن مكاتبته ، ورث الولد منه ، وإذا كان الولد مفرطاً يكتسبه ، وأدى مكاتبه بعد موت الأب قبل أداء مكاتبه الأب ، فإنه لا يرد ، لأن حتى هذا المثل لم يقتصر على وقت تولده ، فكان عبداً وقت موت الأب فلا يرد

٦٤٨٩- وإن مات الرجل عن مكاتبه ، وله ورثة ذكور وبنات ، ثم مات المكاتب عن ولاء ، فإنه يرد في ذلك مكاتب ، فيكون ذلك بين جميع ورثة المولى ، وبما مضى أصح ، فهو لذكور من ورثة المولى دون إناث ، فإن لم يكن للمكاتب وارث سوى ورثة المولى ، لأن الفاضل تركه للمكاتب ، وفا حار المولى بمقتضاه ، فيكون تركه ورثة المولى بحكم الولاء ، والولاء يقتصر بالمصبات ، فكذلك لو لم تمت المكاتب حتى أدى إليهم المكاتب ، أو اعتقوا ، صيرته للذكور من ورثة المولى

هذه الأبصار معروضة، أي هي، للاستيلاء، لا اعتباره دليل المثلث أو هو ظاهر منه عليه السلام وأب ومالك لا يفتي، كما أن الأولي صادر منه ولا اعتباره دليل المثلث في المثلث "أ" وهو باب الرتبة حكمه معروضة، صفة إذ شمر في حربه وإسوانه،

[illegible]

وآخرى على ظهر الرء، انه ما ذكرنا الا اثبات ان به منسبي الاسمه فصلا،
عنه، من انه استود بيت اسمه قيصراة لانه ولا كدبه الذي وانه ما عثقت لحادثه.
يا عبد الله منكك الشكاه، فنه لا يصح أم ولد محب، ربح من ضروره من اسبه
سوت امه لم له حال، الا ترى ان السبه في فصل امه ورو سبه في الشكاه،
ولا يثبت فيه في الرد في الجواب

(۱) انبیا و حجج

٢٥) انتر-مطعمون في مزرع معاني (١٩٤٩-١٩٥٠) وجرالانس في معاصر (١٩٤٩-١٩٥٠).
والصم في ابي لافند (١٩٤٩). وكره ايس جسم في ابي (١٩٤٩). والي في صم
دارك (١٩٤٩) وجرالانس في ابي (١٩٤٩). وجرالانس في ابي (١٩٤٩).

(۴) یہ تحریر ہے جس کا نام

(22) $\text{C}_2\text{H}_5\text{Br} + \text{NaOH} \rightarrow \text{C}_2\text{H}_5\text{OH} + \text{NaBr}$

١٧٤٢ م ١٢٠٠ هـ

١٤٩٥- قال ويعبر به اليوم الواحد فركبته إلى الدير مرور، قال في التوفد

لمرور بغير تعيين يوم مخصوصه

والمرور وهو من منابت لم يصق المكتبة لولي في عهد الاستيلاء بعد وجم أن
لقد تيسر صرحت بموت لا تلمع حتى لفت في الكتب بكتاب يظهر ذلك عند
تصديق المكتبة، حتى است كطبعة الملك في دعوة الاستيلاء بصر غوس منتقب قوله على
المكتبة من كتب التوفد، ولكن لا يمكن اعتماد فيه قبل الملاحظة [ولا فيه لونه قبل
الولادة]، بعض فيه في راء الملك المتقدم، وذلك في ١٥٠٠ لاء، وقت يظهره
فيه، فاما المستخرج في صدور من دعوة، فالوجه في ريد في هو منحنى الاني
لبرق في المسمى، لانه السبع بالمسح، فكان السبع في السبع، ووب السبع، ووب
مخصوصة، والعدد في السبع، ووب السبع

وذلك في السبع، والعدد في السبع، ووب السبع، ووب السبع، ووب السبع، ووب السبع،
فالتابع منه ما يجب لأشبه العبري، فربما في السبع، ووب السبع، ووب السبع، ووب السبع،
عربي حال احاطه به لأقل به بشه لمرور ليصل السبع، ووب السبع، ووب السبع،
سبع في في السبع

١٤٩٥- هذا الذي ذكره في الامم، ولولدت سنة سهر من صداه المكتبة، حتى
كان العيون في ذلك الكتاب، ووب السبع، ووب السبع، ووب السبع، ووب السبع،
المكتبة، حتى لا يمكن العيون في ذلك الكتاب، ووب السبع، ووب السبع، ووب السبع،
فيها ما في العيون، ووب السبع، ووب السبع، ووب السبع، ووب السبع، ووب السبع،

١٤٩٦- وكذلك ان اسرى الكتاب هلاسا في السبع، ووب السبع، ووب السبع،
لانه لا يجب دعوة لاسم السبع، ووب السبع، ووب السبع، ووب السبع، ووب السبع،
جانه

فوق ذلك، من اوجه الأور وهو ما في الكتب، وطرق في كتب المكتبة، ووب السبع،
أ. حرة لولدت في اذكار العيون في تلك المكتبة، ووب السبع، ووب السبع، ووب السبع،
لأن العيون، فالتعريف بالإعجاز، ووب السبع، ووب السبع، ووب السبع، ووب السبع،

والفرق أن حرية ولد أمة المكاتب إنما كانت لأجل عمره ، ولا مرور ههنا ، وهذا لأن رقبه المكاتب وإن كانت مملوكة بغيره من المصليين ، إلا أن ملك الرقبة لا يكون سبباً لملك المكاتب إذا كان لملك محل المكاتب ، والآمة محل للملك ، فإذا صح سبب من مظهر واسع الحكم يمنع من المرور ، فإن المكانة تليس محل للملك ، بطل سبب ههنا ، لوقوعه في غير محله فلا يثبت المرور (ولو ثبت القصور) ههنا ، إلا أنه لا يمكن القول بحرية تولد ههنا بخلاف ولد أمة لمكاتب

مسته وهو أن حرية ولد معروف ثبت بقبضه بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم وبمقتضى إيجاب القيمة ههنا لأب نوب حيث إما أن يجب للمكاتب أو لمكاتبه ، ولا وجه إلى الأول ، لأن المكاتب صار خالداً جسي عن اكتساب مكانته ، وهو ينفك من كسبه ، ألا ترى أنه لو مثل هذا الولد ، فالقائل يصرم القيمة للمكانة لا للمكاتب ، ولا وجه إلى الثاني ، لأنه لو وجب القيمة لها وجب لأخي يعني يجب لها أخوها عزني أو لادده ، والمكاتب لا يجب له عيال الحق في أولاده ، لأن المكانة بعدد الكثرة تمنح بحصول الحرية نفسها وتولدها ، فتجعل الحرية لولدها محض مقصودها فكيف يستوجب القيمة لأخيها ؟ بخلاف ولد أمة المكاتب ، لأن هناك لن أوجبا القيمة للمكاتب يعني ولد أمة ، والمكاتب لا يسمى لتحصيل نفس الولد أمة

فلان قيل لا ، بل إيجاب نفيه بالمكاتبة شكى مع محض مقصودها في حرية الولد ، ألا يرى أن المكانة إذا غرت رجلاً ، فوجب مدتها على أبا حرية ، فثبت ذلك الولد حراً بغيره لها

قلنا هناك ليس في حرية الولد تحصيل مقصودها ، لأن مقصودها أن يعتق هي ولدها على وجه مقصود هي ولدها ، فلو لاها ، وهناك إن وجب النسخة ، وحكم بحرية الولد من الأصل من غير ولده ، فلا يكون الولد مولى لولاها ، فلا يكون فيه تحصيل مقصودها ، فيمكن إيجاب القيمة لها

فلان قيل قد نعى بغير صحيح ، قلنا إذا أوجبا القيمة في مالك ، وحكمت بحرية الولد ، حكمت بحرية من أسس من غير ولده ، فلا يكون فيه تحصيل مقصودها أمث

قلنا لا ، بل هو صحيح ، لأنه من أوجه ههنا للمكاتب ، ومكاتب ليس من أهل أولاده

هم تكن هي حب ال يكم ويندها مولى لولاها ، يا فهد عو ، برى لا عير ، وانه حصل
فقد حصل مضبوذا ، فهد يهاب القصبه ، بحولك ملك لسانه ، لأن هناك مولى المكابه
من خلى لولا ، انك لاس ، عني زلها على وجهه يشير هي وريدها مولى لولاها ، وهذا
القصود هناك لولا بهي ، يا فهد ، يا فهد ، يا فهد

[illegible]

٦٤٩٨ - ويكوي الولد مكاتب مع أمه إلى أدمه من الكتابة عطف. وإن عظمه ودرست في
الرب عظمه أمه مكاتب، ودمم أحد العندين من المكاتب، ظهر إلى ولاية العندين
ويشكيب له، لا يمسح الكتابة من الأصل، وكذا ظهوره من العندين، لا يمسح الكتابة
من الأصل غير ما، في السنة الأولى في عتاربه وقت العندين، ظهر أنه عظمه ودرست عظمه
وكونه لأقل من ما عظمه من كسبه عظمه إلى ما يوم (أو لا)، وإن عظمه من
عظمه من كسبه، عظمه الولد يوم آ العظم.

والعروق أن في الرحم لأول سبعه في العروق كان في هذا الكتاب مايف على من
الكتابة لأن فيها ينسج بالكتابة ، والعروق كان على ذلك الكتاب ، عند موت أبيه
فوفى عسديك بوجه على الكتاب من ذلك الوقت ، لأنه لا يمكن اعتبار قيمة الولد حال كونه
محمدا فاعلم ما به ، و هو أن الكتاب لا يمكن أن يكون له قيمة إلا إذا كان له

على من الوجه الثاني حصل المصروف بعد ثبوت حق الملكية، يرمي صاحب الكسبه

۱۰۰۰ نفر از آن به سوی دهکده آمدند و از آنجا

(۲) لب من جبر سجاسی نادرہ عیا

كأن لا يخرج عنها، فله بعد ذلك من ممتلكاته الأولى على النكاح من ذلك الوقت إلى لا يخرج
للملك من ذلك الوقت، لأن ما يفسر مستهلكاً على من، من حيث هو، هو وقت
تتمتع به فاعبر قيمة يوم بعد يوم.

بوصح المهر الذي الرضا لا يكون له في المهر على من النكاح، كذا في المهر
في ما كان للنكاح غير محجور عن التصرف فيها، فعلمت "أبو" من مكان ما يخرج يمكن إبداء
التصديق إلى وقت المهر، فثبت المهر في وقت المهر، فثبت المهر في وقت المهر، فثبت
الولد من ذلك الوقت، أنه في النكاح لا يكون المهر بعد ثوب حق النكاح، كان المهر
في ما كان للنكاح محجوراً عن التصرف فيها، فلا يمكن إبداء التصديق من ذلك الوقت، بل
يقع محصوراً عن وقت ثوب من النكاح وهو وقت المهر، وأما ما قيل في المهر لها

٦٤٩٩ هذا في صدقة حدها دون الآخر - وإن كان لا يثبت صدقة الولد - لا في
نكاحها، فكذلك في نكاحه، ولذا ذكرنا أن النكاح لو كونه به، فلا يثبت له سبب منه،
فهذا أولى، ويكون الولد مع الأم مكنتاً للمكاتب، إن أدت حذر النكاح عنها، وإن عجزت
صالحاً لمولودها، لا يثبت سبب له ما عجزت عنه، فمهره لمكاتب، لا يثبت
المولي مدعيها ولد أمه نكاحاً، فلا يثبت له سبب إلا بتعيين النكاح، (ثم يوجه جهات تعيين
من النكاح أصلاً)

وأما إذا حصل له جهيد، سبب السبب من المولي، لأن من يثبت له به، فثبت له مكانة
وربما، ولو عطفته النكاح، أعز ذلك، ذكرنا أنه يثبت له به، فثبت له به

هذا إذا نظر أن حداثته لو لم يكن من سنة فثبت له مكانة النكاح، حتى كذا في المهر
من ملك النكاح، كان الولد "حر" بالقبيل، لأنهم يصابون على أن الولد على حر، يحكم
المهر، ويكون صدقة الولد من مكانة المهر، فثبت له مكانة، ويثبت له به يوم
الولاية، لا قبله.

وإن جاء به سنة، سبب منه كاتبة النكاح، في تولد مكاتب، كما مر، لا يمكن إثبات
أخره في ولد مكاتب، فذهب وخالفه لم يعجز به، لأن عجزت به بعد الولد الولد

(١) أنتم هو و

(٢) وهي ط حدها ولا مكان فمعه

(٣) وهي م كان ولد الولد

الولد مكاتب مع أمه، نجد حين

٦٥٠٧- دون عجزت بعد ذلك ورثت في الرق، أحد المولى الولد بقبضه يوم عجزت؛ لأنها لما عجزت ورثت في الرق، انصحت المكاتبه من الأصل، سجد أن يدعوى في ولد أمه المكاتبه، وقد انصت به تصديق من المكاتبه غير صدقة المكاتبه وكذلك المكاتبه، يشبه النسب لأن الحق في التصديق له وقد وجد، والولد رقيق مأمور

٦٥٠٨- وإن جرد ورثت في الرق، كان الولد مع أمه وموكلين للمكاتبه لأن المكاتب سكر يكون العمد سلفاً على عتقه فكون سكرًا تكون مولى مبرورة، وبعد العجز صار لملك له في الحرة وممته، فكيف الحق به المكاتبه تصديق مولى فما أدعى مودة رقيق ملك استحقه المكاتب في الولد، هي لا تملك ذلك

٦٥٠٩- وإن كذب المكاتبه وصدقه المكاتب لا يشبب النسب له، دون عجزت للمكاتبه ورثت في الرق، أحد المولى الولد بقبضه؛ لأن المكاتبه تصديق من نسب، وبعد العجز حلف الحق له بعمل تصديقه، فبعد المولى تولد بقبضه، ويعتبر حين يوم العجز لما أمر

٦٥١٠- قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة أيضاً مكاتب كذب أنه له، ثم انشرب المكاتبه أمه، بربت لإمة ولداً، ثم ادعى به المولى المكاتب الولد، لا يشبب النسب بدون التصديق، وتعتبر حديق مكاتب لأن الحرة مع ولدها اكتساب مكاتبه، وقد صار له حق يمسها واكتسابه، وكذا العبرة لتعديقه، فإذا عجزت في ذلك يشبب النسب منه في ذكربها، ولا يحق الولد لأن ولد أمه المكاتب لعد على أمه من ولد مكاتبه، ثم الحرة لا تشبب النسب له ما قبل العجز على مأمور، فهي ولد أمه الرق، وإنه يعتق هو ولد قائم هذا للنسب، ولا يكون مكاتباً بحلاف، ولذا المكاتبه

والفرق بين ولد مكاتبه إذا كان مكاتباً الحرة نسباً إلى أمه، وكاتبها لا شرب إلى ولد إمة، فإن عجز المكاتب بعد ذلك، فهو من أصلها موكب، فصار المولى مدعياً ولذا أمه للمكاتبه، فإن عجزت له لأكثر من سنة أشهر عند انشراح مكاتبه، أحد المولى الولد بالنسبة؛ لأن العجز انصحت الكفنة من الأصل، وصار العجز في التصديق من إمة، لمكاتبه، وقد صح تصديقه قبل عجز، صار كصديق للمكاتب بعد العجز

وإن عجزت له لأقل من سنة أشهر عند انشراح المكاتب، فالحال له لا يكون حراً؛ لأن المولى ما كان في مثل المكاتب يقيم فاعلم العجز، فلو أن المكاتبه لم يعجز حتى، أدى المكاتب بطل المكاتبه وعنى، ثم عجز المكاتب ورثت في الرق، أو باب مكاتبه هي وعلم ثم

محمود بن الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضير بن معد بن عدنان. وهذا هو النسب الشريف الذي هو أصل جميع العرب والمسلمين.

فصل التاسع في دعوة المكاتب الولد

٦٥١١ - قال مسند رحمته الله تعالى في الرد على مكاتب ربيها حاربه جانت
مركه فلو علمت بيت - منها ، ما شئت فسمه فلاته بمكاتب في نسب حي الثالث ، وله
بكنى بيت نسب كخلفه هذا ، وما سوت به من ذلك ، ووبعد من ذلك ، استحقاق النسب ،
ويصير الولد مكاتباً معهما داخلين كتابهما ، لأنه قال في حقه المكاتب ، والولد فلو يولد في
حالة الكف من مكاتباً ، ويصير حاربه مكره أم الولد

وليس معناه أب سب من حربه كأم ولد الحرة ، لأن المكاتب لا يثبت بهاب الحرة في
أكنهه ، ولكن معناه أنه يبيع بغيره كمن يبيع مع أم الولد الحرة ، وهذا هو أم في الاستيلاء
مع الحي الولد ، وقد ثبت حرمه البيع في حي الولد فيسرى ذلك إلى أم ، من أدنى أحدهما
على الكف ، عتق ، وجود سره بعتق في حقه وهو الأداء ، ومن بعده من الولد صفاته ،
لأنه داخل في كتابه ، وفي نسب لأمر مكاتب مع الآخر ، أي حقه رحمه الله تعالى ،
لأن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق بغيراً ولا مسدود من تولد ، أما على المكاتب
المعتق ، لأن العتق عند الأداء يبيع من حقه ، فلو لا من جهة المكاتب ، ولهذا كان أم ولد
للمولى ، ولا يمكن بوجوب العتق على المكاتب بغير عتق ثبت من حقه مولى ، وأما على
المولى ، لأن الله في من جهة المولى ، في الأداء ثبت به عتق حكيم ، والسماء لا يجب بوجوب
حكيم كما لو وردت ورثته

٦٥١٢ - وهو وحده من نوى الإعتاق الخفيف بأن أمه ولد مكاتب حقه ، لا يجب
المضيق أيضاً ، لأنه لم يجب [وجب للمكاتب] وتعد بجهاداً ، لأن المكاتب
بعد الكف يثبت حرية الولد ، لأن أمه لكتبة كمن ينفق حرة بكتاب بغير حرة ، ولقد
فكيف يجب الضمان على نوى بمكاتب بما يتبعه المكاتب بغير الكف ، وأما على الولد
ولهذا المصلحة ، وأن حاربه بغيره ، لدى عتق من أم ولد الذي عتق بغيره أم ولد الحرة لأنه
تحقق ذلك حياً ، عند عتق أمه بولده في نفسه حياً ، فبغير الآخر بقي من حله بغيره أم ولد
وله المكاتب عند أبي حنيفة ، رحمه الله تعالى ، وكان يسمى بالتصبر بغيره كمن أم ولد

تلقى عن ممرته اوردن خبر ان اخصا من الاسبيلا السعيد وسحراب هذا كذا يد
كان الفعل قايلا ليس من بيت [لي ملك] ، انما ابداله بكسر اللام الاخرى ان المبدوءة ، ذاك كانت
من لفظ اسيرتدده ، فانه لا شك ان الاسبيلا ، (اخصا) ، ولما كتبه ، ذاك كانت بين
اخي اسيرتدده ، لا يتكلم الاسبيلا ، " هذا لي حبيبه رحمه الله تعالى ،

ذالك هذا ، فمعلوم ، ان نصيب الاسبيلا معاني معني من ملك الى ملك ، الا يورث
انه لمعني ، ذاك المور سميت الاسبيلا لهذه الضرورة ، ولا ضمان على الذي حقق في
صاحب صاحبه من التجارب عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ، لا ، ثم سحر نصيب صاحبه ،
ثم يشلكه المفسر

هذا كله حسن على قوله ان حبيبه رحمه الله تعالى ، وان على قبلي هو الذي
يرصد ومحمد حميد الله تعالى ، انما اني احدثه من على نصيبه من الولد ، عن ابي
من الرند ليقض ، لان الاخذ من هذا لا يجرأ ، لا ضمان في تولد ، لا سمعيه عليه لانه ،
وصاحب اخذ به ، ثم ولد ليس على ان اصاغ الفل في نصيب صاحبه من تجاربه انما كان
معنا لا متاع الفل في الولد ، وابعث ثقل في الولد لما كان لأجل الكفا ، فان الولد الولد
في حالة الكتاب مكتوب ، نصيب اصاغ الفل في نصيب صاحبه من تجاربه هذا ، انما سئل هذا
في اكتلية ، وكان نصيب اسيرتدده من تجاربه مكتوب

فلذا وفيام الكفا من نصيب التتويك لا يقع بخاص لا سبيلا عنده ، لان اكتلية في
نصيب التتويك ذاته بفسح ، وهذا يعول ان كتاب الاسبيلا لهما يقبل المصحح ، فان صاحب
الكتاب في نصيب لآخر ، ويثبت كتاب الاسبيلا ، وعنه فيما نصيب صاحبه موصرا كان او
معبرا ، لا ضمان التتويك لا يختلف فليار والمفسر

٢٥١٢ ولونه حسن ، في حقه عاصر الآخر بعد ذلك ، فعلى قول ابي حنيفة
رحمه الله تعالى عن نصيب المؤمن من الرند ، وصاحب لأب عبد الله لانه ،
وصاحب صاحبه كتب ، ثم ولد سموتة - ليرد الالاع من كميل الاسبيلا ، وصاحب المؤمن
صفت قيمة تجارة مربي اند بمر ، موصرا كان او معبرا ، لان هناك نصيبه بالاسبيلا ،
ولا ضمان عليه في الولد ، فاذكر ان المفسر ما يثبت من جهة ، ولكن يسمى الولد في نصيب

فصحت لمولاي الطاهر، لأنه إلى الآن لم يكن لا يسمى أبوه. ونعذر به بحسب البصيرة للأب لمّا أمر
لما عهد إلى مولاي لأ. ومولاي الأم، يستحق السجدة عليه ولد حسن عبده ملكة؛ لأن
بفساح كنهه الأب فصحت الكنهه هي حقه إسماعاً، وكان هذا أنصت من الولي بعد
العمير، وقد احتسب عند الولد حكمة حتى نصبت الفؤاد، ومعه من مودع، عجب
بصليته على الولد، ودعى على مولاي وصية الملكة

١٤١٤ هـ في يوم هذا، وبين ما لم كانت جارية بين حسين حريم، فولد ولداً وأدعاه
أخذهما، وصارت الجارية كده أم ولده. وصلى صفة فصب ونصف عمرها فترى بكة،
ولم يبع الولد في شيء، بل بكة وإن كان مصرية

والقصر أن الله صوّأ في المسائل دعوة اميلاد، ودعوه لاسيلاد بسيد أبي وصيه
انملوق، ويمكن استدها التي وفيت بملوق هي بنت المسألة، لأنه ليس في سندها بطل
سب أو عطف، صارت نافلا لها، بل ملكة، صارت مولداً جارية بعه، ومن استولد جارية بعه
كذلك ولده حر الأحرار، وملوق، ولم يكن عليه سلبية

أما في مسندنا عن رابنا هذا إلى وفيت بملوق الأول في استدها إبطال السحب من
أما حر، ولا سب إلى إبطال السب بعد إثباته، ودعوة الاستلاد، يدعى بسيد إلى وفيت
بملوق حرراً، ودعوه تحرير، فصا الولد كمنعير تبرأ عنه أله، وهو حر، فكان
عنه أن يسمى.

١٥١٥ هـ وهذا كتب به المشيخ رجلاي جارية ومعهما ولد، نادى أحدهما ذلك الولد
وهو موصوف، بيت السب وصارت الجارية أم ولد، وكان على الولد يسمى في صف
بيت السب، لأن قدرته لم يسا إلى وفيت بملوق، لأن في سندها بطل، البيع فصارت
دعوه دعوة تحرير، فصارت كمنعير التي اتبعه أحدهما، هو موصوف

ولم علي موصوف بوسيف، محمد وحمه الله تعالى فموصوف موصوف موصوف موصوف
الأخوة الآن هؤلاء الولد يسمى في نصف بيتة في العاشر بخلاف ما بين العجر، والفروق ما
كأن لا يبي حيفه رحمه الله تعالى

ولم لم يعمر الآخر بعد من أي أحدهما، ولكن أين وقتي، لم يذكر محمد رحمه الله

المعروف بالكتاب، ومن ثم قد استعمل في الآيات قوله "له حر" وقد مر

فإن في "له" ضمناً لا سبباً، فيكون له في نصف الآية واستند إلى آخر حر من
حر أو حياه لئلا يتبين في ذكر "له" حر صواب من قوله حر، فيبقى ما يربط
هذا الخبر بالآية من حيث ما ذكره بطريق التسمية وفي نصف قوله "له" ذلك كتاب الله
فيكون المعنى فيه صراحة "له" نصف الآخر وليس يتبين من كتاب ولا يظهر استناد الخبر
فيه فكان على ذلك النصف معنى بالقيمة أو غيره

فوجهه أن نصف الآية يقع في كتاب الله، فيكون معنى الآية الله هو
الكتاب، وهذا ما استدل به من النسخة القديمة، وهذا ما استدل به من النسخة الحديثة
من حيث معنى "له" من حيث التسمية، وهذا ما استدل به من النسخة الحديثة من حيث
حرية وهو لا إذا الذي يخلص بعد الموت، فيكون ذلك في كتاب الله، فلهذا
لا يرتفع وإنما الام لا يرتفع، وذلك التسمية فتعني حرية، ويجب أن يكون له نصيب
فذلك الكتاب، معنى يأخذ منه، من به كنهه من ذلك الكتاب

ذكر "له" في كتاب سبب الأفعال، فيكون معنى الآية في سبب منه ثم في العدم
عندهما، وهذا لا يقتضي "له" من حيث هو، وهذا التسمية لا يجب أن يكون سبباً للمعنى
كل لو لم يكن عجزاً آخر، وهذا ما استدل به من النسخة الحديثة من حيث هو، فلهذا
لو لم يكن حر المولى من حيث هو، فيكون معنى الآية في العدم

حر التفسير لا يرتفع من حيث هو، وهذا ما استدل به من النسخة الحديثة من حيث هو، فلهذا
لم يرد في الآية من حيث هو، وهذا ما استدل به من النسخة الحديثة من حيث هو، فلهذا
لا يرتفع من حيث هو، وهذا ما استدل به من النسخة الحديثة من حيث هو، فلهذا
لو لم يكن حر المولى من حيث هو، فيكون معنى الآية في العدم

٢٨٣- هذا الكتاب من حيث هو، وهذا ما استدل به من النسخة الحديثة من حيث هو، فلهذا
لم يرد في الآية من حيث هو، وهذا ما استدل به من النسخة الحديثة من حيث هو، فلهذا
لا يرتفع من حيث هو، وهذا ما استدل به من النسخة الحديثة من حيث هو، فلهذا
لو لم يكن حر المولى من حيث هو، فيكون معنى الآية في العدم

أورد في الكتاب (١) أنه لا بد من اسم، والكتاب في هذا يدعي فيه كتاب الولد
والمعنى في كتاب الولد (٢) أن الكتاب في هذا يدعي فيه كتاب الولد
الاستعداد. هذا هو معنى الكتاب في هذا. وهذا هو معنى الكتاب في هذا.
وكتب في هذا الكتاب في هذا غير متجرب. وهذا هو معنى الكتاب في هذا.
فيكون الكتاب في هذا غير متجرب.

ثم أتت في هذا الكتاب في هذا. وهذا هو معنى الكتاب في هذا.
الكتاب في هذا. وهذا هو معنى الكتاب في هذا.

ثم أتت في هذا الكتاب في هذا. وهذا هو معنى الكتاب في هذا.
الكتاب في هذا. وهذا هو معنى الكتاب في هذا.

٦٥٤ ثم أتت في هذا الكتاب في هذا. وهذا هو معنى الكتاب في هذا.
الكتاب في هذا. وهذا هو معنى الكتاب في هذا.

وأتت في هذا الكتاب في هذا. وهذا هو معنى الكتاب في هذا.
الكتاب في هذا. وهذا هو معنى الكتاب في هذا.

وأتت في هذا الكتاب في هذا. وهذا هو معنى الكتاب في هذا.
الكتاب في هذا. وهذا هو معنى الكتاب في هذا.

وأتت في هذا الكتاب في هذا. وهذا هو معنى الكتاب في هذا.
الكتاب في هذا. وهذا هو معنى الكتاب في هذا.

عبد "السود" لان الكتاب عندهم كما لا يخفى أوب لا يخفى أنهم حيا، فلا يعود بعد
ذلك مكتبة إلا فيهمم العدد، هي مكتبة والافاق، عد أن تم نسخ الكتاب هي شيء
٦٥٦٥- وكذلك لم يتم بالولد، ولكن تم أحد النسخين بها أم ولد مع، حيث
والأول سواء؛ لان الإمرار بالاسبلا في الحكم بمرارة إن شاء - والله اعلم

حریہ سرکہ پیچہ ، لالہ نہ بیجا حفظہ ہفتا عدد از عین شفاعت ، کہ مدامہ لہ
عالی الشفاء و برکت عروہ و مہما و نہ آئینہ مکتوبہ عدد ، لالہ ، نو آئینہ عدد
آخر شعبی در اس شعبہ جامعہ اللہ تعالیٰ و نہ نہ سبب بدہ کناس کہ لالہ آئینہ
مکتوبہ مہما ، عدد لالہ الف ، عدد سحر ، عدد عنو عنو کن ، عدد سبب سبب آئینہ لہ
و نہ نہ لالہ لا عید ، رسدک لہ بہ شعبی مر جمعہ الکاسین ، و نہ نہ لالہ کناس ، و نہ
برکت لالہ مر و حدس لا نور نہ نہ نہ

ولما علم أن من يورثه من بعده، جميعه لم يعلل ذلك على خلاف الشريعة
مقتضية لإزالة من داره من لا يؤاخذ إلا بما فيه العلة لا يبرأ من ذلك
الأنس بمكانه أحد من داره، حتى يبرأ من داره، حتى يبرأ من داره
الأنس بمكانه أحد من داره، حتى يبرأ من داره، حتى يبرأ من داره
[وإذا كان من داره أحد من داره، حتى يبرأ من داره، حتى يبرأ من داره
على الشريعة] ثم فعله ذلك لا يفتي بما فيه العلة، بل بما فيه العلة، فيجب
إزالة من داره أحد من داره، حتى يبرأ من داره، حتى يبرأ من داره

[illegible]

۵۴۴: ویرگیت مکتب (پریس واحد) - قیمت ۱۰۰۰۰ لیر مساحه، ویرگیت واحد
مساحه ویرگیت مکتب مال جبرمعا عتق، ویرگیت لاس مساحه لا ویرگیت مکتب
شعبه پست ویرگیت ویرگیت لاس مکتب مال جبرمعا عتق، ویرگیت لاس مکتب مال جبرمعا عتق

حق كل تولد في حق كل واحد من الأيونين ثم يوجد من تركه الذي لم يؤد سل الكسبه من
مال حصته من سل الكسبه ، لأن الأيون من تركه أحدهم بعد ، لأنه تم به فاده في حقل حياته ،
في حق ثوب من الرجوع على صاحبه بخصته إن كان حيا ، وفي تركه إن كان ميتا

٦٥٣٦ - وقال محمد رحمه الله تعالى في التزيادات : أُنشأ مكانان رعيين أو لرحل
واحد ، إلا أن كسبه مختلف وبهيمه وأد على نحو ما ذكر ، مات أحدهما عن وعاء ، ثم
قطعت يد الأيون به أدبت مكائته ، فإن على تقاطع أرض العبد ، لأنه قطع يده وهو عبد - لأن
قبل أدب سل الكسبه لا يسب العنق ، بعد الأدب إذا ثبت العنق مستبدا ، ولكن الاستاد لا يظهر
في حق من الفلاس ، والمستمى بالقطع فلا شيء ، ويكون نصف هذا الأرض هذا التولد ، ولا
يدخل في كسب ميت وإن كان ذلك بسبب حال حيته ، ويصعب للمكاتب المني

أن يضعه للتولد ، لأن الميت حيث ذلك للميت حال حياته لأجل النجيه ، لأن نصف التولد
القي دخل في كسبه بلع ، وقد صار ذلك النصف أصلا ثبوته ، وبهذا يثبت بأفاده حصه
الميت من سل الكسبه ، من هذا كان لا يطالبه ، وهذا هو علامه الأصانه

وأما النصف الآخر لدى من دخل في كسبه المني ، بقى - بعض - وهذا كذا نصف
الأرض تولد والنصف للمكاتب المني ، وكذلك لو اكتسب الولد ، اكتسابا بعد موت أحد
الأيون قبل أدب ، قبل الكسبه كان نصف الكسب للتولد ، لا يدخل في كسب ميت ، وإن كان ذلك
لميت حال حياته ويصعب للمكاتب المني ، لما قلنا في الأرض

٦٥٣٧ - وإن قطعت يده بعد ما أدبت مكائيه الميت ، حرم القاطع أرض لأحرار عشعسا ،
لأن شعتي عشعسا لا تنجر ، فإذا عش نصف الولد عند أدب مكانه ميت من النصف الآخر
صروده عدم النجري ، وكان الأرض للتولد ، تكونه حر أوت ، يسمع ، وكذلك الكسب القتي
اكتسبه الولد بعد ما أدبت [مكائيه] الميت ، يكون كله له ، لأنه اكتسبه وهو حر

فأما على قول من جبهه رحمه الله تعالى بجبه على ذلك مع ، رثن الميت ، لأنه معق
البعض [عده] ، ومعنى البعض [أ] بركة الكائنات ، ويكون نصف هذا الأرض لولد ، ويصعب
تلك المكاتب الحي ، وكذلك الكسب الذي اكتسبه هذا الولد بعد ما أدبت مكائيه ميت ، يكون
نصفه لولد ، ويصعب للمكاتب الحي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وكان يسمى أن يكون كسب

المعاني التي وكلا، خور في كتاب، كتب هذا الاداء، عساه نهد، انصاف
 للمعاني، اخرى، "فلي

[illegible]

١٥٢٦- عدد راجع بر حجة ، كسبها أخصها على ألف درهم كسبه ، حقه بغير ألف
 عشر مئة ، فله من الألف ورواه لا يبرأ ، ثم أكتسب ، لأن بعد مائة كسبه ، أو مائة درهم
 وأخذ الألف ، ثم علم برمي لأحمر ما كسبه ، فأرسله بخص كسبه ، ليس له ذلك ، لأن
 الشئ إذا أصبح بلا معنى العقد ، وبما أخصه بعد موت الخائب بطلان العقد ، لم يمس الحاجة لصحة
 العقد ، وبما كسبه بطل العقد ، إلى ما ليس بالبر ، فله بغير ألف درهم كسبه ، وبما
 يأخذ نصف ما يكسب من الألف وهو ما كسب ، لأنه لو كان لألف درهم كسبه ، لأخذ
 ألف درهم كسبه ، أما على بر أبي حنيفة ورجحه أنه على قدره ، لأنه كسب على
 مشرك ، لأن كسبه عند محله ، وأما على قولهما فلا إن كسبه عبد مملوك ، كانت لا تجزأ
 فأبى أن يفسح ، فحسب نصف الكسب على حقه بغير ألف درهم كسبه ، وكذا لو أن
 يأخذ بغير ألف درهم كسبه ، فحكم حال حجة ألف بغير ألف درهم كسبه ، على روافد

[illegible]

(۲) مہر میں مصروف ممالک میں 'اقتصادی' بندوبست کی ضرورت

(٢٢) جوفه ط مفتح العله

(2) ط القصب

کتابہ نمبر : ۱۰۸ / تاریخ : ۲۵ / ۱۴۳۷ھ
ایضاً : ۱۰۸ / تاریخ : ۲۵ / ۱۴۳۷ھ

مدرسہ اسلامیہ -

الفصل الحادي عشر

پس القید یکوہ بین رجلین پکاتیانہ، اُر پکاتہ، خلدجا

١٥٤٢- ق. محمد ربه الله تعالى في الأصل وإن كان العبد يرد جاني فكنت
 جديها نصيبه بميراثي نيكهه صحت نكته ثم نصيبه راقصه بنه عده دلي
 حيفه حبه الله تعالى، لأن في النكته معاومه وحسين من دلائل، أي ذلك أن بر صاحب من
 أحد حفاي عبه، فإنه بر مانج جديها نصيبه جار، أي عده من عده ماله لائل أيضاً
 وجوه، وكان لمسيره السالك حيفه الله، فح حبه النكته، وبه ما رضى بها عند
 علماء دار حبه الله تعالى خلافاً لابن أبي نعيم

٦٥٢٢- وأجمعوا على أنه لا باع أهلها بمصيبة أو فتن أو دبر أو غش حتى يصبه بأفقه
الملك، ليس لتساكت أو تعصحه والوجه في ذلك أن الملك لا يملكه أصيب حدود
بصرف في حائض ملكه، لأنه أنه أصيب بصرفه وهو لتساكت في ذلك أن الملك لا يملكه
تساكت هو البيع في مصيبة لأن مصيب الملك لا يملكه صدر حراكه بدخال وحرة الملك
مقاعة جواز البيع كحرة لرفه فهو سمي قوماً أصيب بتساكت، والكتابة دابة للفسح، فكل
بصرف صدر من ملك وبيع، صدر أو ما قبله، وأنه عمل ببيع كان من بوجه عليه التصرف

[illegible]

١٥١٦- ومن كذا، وبنوع، حدها ههههه، لأنه ليس في بيع حدها ههههه سرور على صاحبه، لأن صاحب هذا النوع لا يفتل على صاحبه حتى يسع في نفسه حتى يرضى في موضوع كذا في بيع أحدهما بغيره، لصاحبه سرور، لصاحبه كذا في حده، حتى لا يرضى به، وفي الثاني إذا كان بين اثنين باع أحدهما بمسحبه مملوكة من رجل، كان للأخر من التمسح أحسن لا يرضى^١، حسبه في الدار رباة (يقرى)^٢، وليس كعائن أحسن حدها بمسحه أو غيره، لأن

(١١) عكفا في جميع انحاء البادية من عديا، وقفا هي الأصل لا صرف

كل واحد منهما لا بين النسخ ريس كما لو علق صق نصيبه يذ : قال : لأنه لا يحصل النسخ لأنه يجر

سم إلى عدمه استباح رحمهم الله تعالى لم بشرط ان يصح هذا النسخ نصيبه أو الرضا : الشيخ الإمام يحرم نفس عمر السبي رحمه الله تعالى عن سرح سنانى بشرط القصد أو الرضا : وأما إلى نفسى ، فكان لأنه يصرف على ملكه

٦٥٤٧ - وإن مسح السائب المكتوبه ، عاد للأمر^١ إلى ما كان بين المكتوبة ، وإن لم يمسح حتى أدى عدد ملكه ، فإنه يعتق بصيب المكتوبه ، وانفرد العتق على صبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وبما كانت خيوات ثلاثة إن كان المكتوب موسماً ، وإن كان معبراً ، فله حاران ، لأن المكتوب صار معقداً نصيبه عند الأئمة ، فحكم لم عبد من سريكي أعسر احدهما نصيبه عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما ذكرنا ، ثم يرجع السائب على شريكه ، فإذا أخذ منه نصف واحد من العبد ، وإذا أخذ من العبد نصف ما ينسب إلى السائب ، لأن المكتوب لما اقتصر به على نصيب السائب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، فجاء هذا كصيب عبد نصيبه للمكتوب ونصيبه له ، ثم يرجع المكتوب على العبد بما أخذ منه السائب

٦٥٤٨ - فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين هذا وبين ما إذا كانت أحداهما حسيح أحمد من يرد شريكه ، وأدى العبد لكانته إلى المكتوبه ، ورجع بمالك على المكتوب وأخذه منه نصف ذلك ، لا يكون للمكتوب أن يرجع على العبد سبي ، لأن هناك جعل العبد لنفسه براء ، كل أحميد فكار براء ، نصيبه نصف الحسي ، وهذا سلم له نصف سبي بكماله أما ههنا جعل العبد عقاباً نصيبه ، وصح ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنهما المكتوبة على نصيبه عند ، فصار جميع السبي براء نصيب لا خير ، فإذا سفلو من دمه كان له حتى الرجوع بذلك القدر ، وهذا هو مرقه

حاشا إلى ما ذهب إلى يوسف ومحمد وحمهما الله تعالى ، لعدم إذا أدى مكتوبة إلى المكتوبة عن جميع بقية ، لأن الإعتاق عطفهم لا ينهز ، فكان للمساكت حق نصيب المكتوب ، إن كان موسماً ، وحتى استبعدها العبد إن كان معبراً ، ويرجع السائب على

(٢) مكتوب في و ط ، وكذا في الأصل - تصرف

(٣) مكتوب في جميع النسخ إلى السبي عند ، وكذا في الأصل - الأصل

(٤) وفي ط كما نكاه إلى

المكاتب، فيأخذ منه نصف من خدام السيد، ويأخذ أيضاً نصف ما بقي في يد السيد بعد أداء
مثل الكتابة

وكان يسمى أن لا يرجع على المكاتب الساكن بسى، شأنهما، لأن الكتابة بينهما
لا تتغير، فيصير الكل مكاتباً عن المكاتب، ويصير المكاتب متملكاً عن المكاتب، فيه،
فيكون جميع اودي كسب مكانه فيسمى أن يسلم له، ولكن بوجه في ذلك أن يقال بأن
نصيب الساكن لا يفسر هو، ومكاناً للمكاتب في حق نفسه، بل يفسر مأثوثاً له في
الخطوة

أما في حق المكاتب يفسر عرقاً ومكاناً للمكاتب، والكتابة مصالح المثلث والخدم
والإستيلاد بينهما، من أحد الشريكين إذا أعز فيه أو دبر أو شترد يتملك حسب صاحبه
بالصحة، ويظهر ذلك في حق الكل والوجه في ذلك أن يقال بأن مال المثلث لا يتملك إلا
بالضرورة، ولا تتغير الضرورة في هذه الكتابة إلى تحليله بتسليمه الساكن، أما في قول
الأعراق والتحرير والاستيلاد ضرورة

ويقال ذلك أن في نفس الكتابة أو صاراً وفقاً للمالك بمالكه، وهو مالكها
ضرورة أن الكتابة تعد من نصيب المكاتب، لا بد من ذلك حكمه فيه، وهو حرية اليد
في حق المكتاتب والتصرف، ولا يمكن إلث حرية اليد في نصيب مكاتب إلا بإثبات الحرية
في نصيب الساكن، لأنها لا تتغير، ولا يمكن إثبات حرية [أي] في نصيب الساكن إلا بعد
تحقق المكاتب، فيفسر متملكاً بنصيب الساكن بهذه التوساط

فلنا، ومن ضرورة حرية اليد في حق المكتاتب والتصرف في نصيب الساكن، في
نصيب المكاتب حرية اليد، في حق المكتاتب، والتصرف في حصة الساكن، في حصة
ضرورة حرية اليد في حق المكتاتب والتصرف في نصيب الساكن تحت جميع المكاتب،
وجميع نصيب الساكن بموجب المكتاتب في [حق] الساكن، لأن هذا المقصد يعرض في
نصيب الساكن، به نصيبه مأثوثاً في النحر، فحله نصيب الساكن مأثوثاً له في

(١) قسم من ط

(٢) بين المثلثين، سلط من الأسفل وأثبت من فوق

(٣) فكما في جميع السبع لمادة التي عدنا

(٤) وفي هذا، المفسر لمعنى في حصة الساكن

أصلهما في عدم تحرر الكتابة

ووجه ذلك أن الكس وإن صار مكانياً، إلا أن لمساكت من أداه بدو الكتابة أو يسخ الكتابة ويأخذ نصف الرقبة ونصف الكسب، وبعد الأداء إن بعد الفسخ في الرقبة ما تعذر في الكسب، فيسخ المساكت البدل في نصف الاكتساب، وعند ذلك يعود نصف الكسب إلى مالكه فيأخذ بطريق مسخ الكتابة، ثم لا يرجع المكاتب عن العبد شيء، وليس للمكاتب أن يهراج العبد، ويقول قد استحق علي بعض ما أوتيت، فلي أو سمع منك بذلك لأن من حجة العبد أن يكون له: قد حصل لي سلامة جميع الكسب عندهما، لأن الكتابة عندهما لا تسير، وإذا استحق غلب بعض "ما أخذت لو رجعت به علي، كان لي أو رجعت علي بما رجعت علي، لأن ذلك كسبي وقد فسخت لي سلامه كسبي ولم يسلّم، فكان لي حتى الرجوع عليك بـ رجعت به علي فلا بد الرجوع

هذا الذي ذكرنا إذا كان نصيبه من العبد قلما إذ كان جميع العبد يقرب إلى شريكه، وقد أدى المكاتب جميع المسمى، بالخواب فيه عند أبي حنيفة، حقه الله بدائي كالجواب فيما إذا كان نصيبه لا غير، لا يرخص وهو أن لمساكت إذا أخذ من المكاتب بعض المأوى، فإن المكاتب لا يرجع عن العبد إذا أخذ منه الماكت، فأما فيما عد ذلك، فأجواب فيه كالجواب فيما إذا كتب نصيبه، وعلى قولهما أطراف فيه كالجواب فيما إذا كان نصيبه لأن إضافة الكتابة إلى نصيبه إحصاءه إلى الكس

٦٥٥- وفي رواية أبي سليمان عن أبي يوسف: حقه الله بدائي، عبيد بن حنبل كاتبه أخذهما بعد إدراكه فلم يرد ذلك شريكه حتى أدى المكاتب وعنه قال أبو يوسف رحمه الله بدائي لا يرجع الذي له يكاتبه "أ" على الذي كاتبه به، عما قيل من المكاتب، لأن المكاتب قد تمت، ومصر الكسب للمكاتب يوم يكاتبه، هذا نص الذي كتب [أحضر من المكاتب، لا حق الذي يكاتبه فيه، فلا يرجع فيه، ولكن يصمم الذي لم يكتب الذي كاتبه] "ب" تبع منه ابن قدامة، وأنه خلاف المذكور من الأصل

٦٥٥- هذا الذي ذكرنا إن كان نصيبه من العبد أو كله يعبر أو شريكه، فأما إذا

(١) وفي ف و م نصيب مكان بعض

(٢) حكاه في المسح الباب الذي يوجد عنده، وكان في الأصل لا يرجع المكاتب من الذي كاتب

(٣) آت من ذ و د

كتاب منه يردن شريكه فهو على وجهين إما أن يأخذ به المكتبة في عمله، وإما يردن له بعض المكتبة من العمل، وإرد له بالمكتبة على وجهه أو أن يبيع المكتبة من العمل، فإن أذن له بالمكتبة، ولم يأذن به فالمفسر، فعلى قول أبي حنيفة خمسة له مدي، الخواص منه في الخواص فيمنع إذا لم يردن به شريكه مكتبة حصرية في جميع مديكم بأس الأحكام الإلهي الفعليين، لعدم هذا أنه لا يكون لأذن أن يبيع المكتبة من مديج المكتبات، لأنه رضى المكتبة في مديج، فلا يكون له حق الفسخ بعد ذلك، كما أن إذا مديج مديج في غير ذلك، ورجع به لأذن، لا يبيع لأوليائه حتى الفسخ ومن كتب عنه غير إردن شريكه كان له الفسخ، لأنه لم يردن به مديج مكتبة شريكه

وإنما أنه متى أدى المكتبة فكانت يلي المكتبات حتى مديج مكتبات، لا يكون لأذن حتى يبيع المكتبات، لأن المكتبات مديج مكتبة مديج، وأما مديج، ولكنه يفتق لم يفتق

ولما على مديج مديج مديج مكتبات يبيع، لأن الإذن من المكتبات يكتبه نصيب المكتبات إردن يكتبه لكن، لأنه لا يفتق، فكتبة قبل كتاب مديج، مديج، مديج الكل مكتبة يبيع، لا يعني بأذن خمسة خمسة مديج مديج مديج المكتبات يبيع، كما لو كتب مكتبة واحدة، ويكون الفسخ من يبيع، لأنه كتب مكتبات، وما مديج مديج المكتبات يكون (سأ) "طليد، ولا يكون لأذن على ذلك سبل، لأنه كتب مديج مكتبات

١٦٥٣ هـ، رد به مكتبة ولم يردن له يبيع مديج، فمديج إردن له بالمكتبة في حصرية مديج مديج، فعلى قولهم الخواص مديج مديج، لأنه مكتبة حصرية لا غير، إلا في فصل واحد وهو مديج مديج المكتبات، فهذا إلى المكتبة، فإنه يفتق، لأن المكتبات مديج، ككتاب مديج مديج المكتبات، فيكون الإذن مديج المكتبات، يبيع بالأذن إلى المكتبات، لم يردن مديج مديج المكتبات، لأنه كتب مكتبات، وحين لم يردن له الفسخ، فمديج مكتبات يبيع مديج المكتبات، مديج مكتبات، لأنه لا يفتق، لأن الإذن بالمكتبة لا يكون إردن بالمديج، كما لو قيل مكتبة لا يكون مديج مديج، فلا يبيع

(١) مكتبات م

(٢) مكتبات م، مكتبات م، مديج مكتبات

(٣) مكتبات مديج مديج مديج، مديج مديج مديج

المكاتب وكيلاً من جهة الآخر بقبض نصحه، فيكون أداء حصصه الآخر فيه والأداء إلى الأخصى سواء

فأما فيما عدا هذا حكمه، فالجواب فيه كالخواب فيما إذا أدن له بكتابه نصبه ولم يأذن له بالقبض^(١) إلا في فصل. وهو أن ما قصده المكتوب من بدل الكتابة يكون سائلاً له، ولا يكون للأذن أن يأخذ منه شيء. وبما إذا أدن له مكتبة نصبه لا غير، فإن لأذن أن يأخذ منه نصف ما قصده، وذلك لأنه متى أدن له بقبض المكتبة، فكان أدن للمكاتب بأداء ما عليه من بدل الكتابة من ماله، فيصير أداء المكاتب نصف الكتابة من ماله ببدنه كأداءه، ولو صرح^(٢) بأداء نصف الكتابة على المكاتب، فإن ما أدن يكون سالماً للمكاتب، فكذلك هذا، بحالته ما لو لم يأذن له بأخذ شيء، لأنه لم يوجد له الرضا بأداء الكتابة من ماله. وبما قبض من الكتابة نصحه ذلك المكاتب، فيكون سالماً، ونصحه ملك السالك، فكان له أن يأخذ نصبه. فأمّا فيما عدا هذا الحكم فالجواب فيه كالخواب فيما إذا أدن يكتبه نصحه، ولم يأذن له بالقبض.

١٥٥٤- قال محمد ورحمه الله تعالى في الأصل: «إذا كاتب أحد من نصبه بغير إذن شريكه، لم يكن لشريكه أن يبيع نصبه على ما ذكرناه، وإن كاتب السالك نصبه بعد ذلك جزئ، وهذا عندهم صحيحاً» أما على قول أبي حنيفة ورحمه الله تعالى فلا إشكال؛ لأن الكتابة شجرة عندهم فلم يهرس نصيب السالك مكتوباً أصلاً، وإذا لم يهرس نصبه مكتوباً أصلاً، صغر الحال في حق السالك بعد كونه المكتوب كالحال قبل الكتابة، ومن كتبه المكتوب للآخر أن مكتبه فكذلك هذا. وعني قولهم: قلنا ذكرنا أن نصيب السالك لم يهرس مكتوباً في حق السالك، بل أصبر نصبه بأذنه، وإن كان نصيب السالك ملزماً في حق السالك لا مكتوباً، كان له أن يكتبه نصبه، فيصير العبد مكتوباً بينهما، كل نصحه من ماله مكتوباً بكتابه على حدة من أحدهما متى أدى إلى أحدهما حصته وله يمتنع. ثم إذا كاتب السالك نصبه لا يكون للمكاتب الأول منفع الكتابة من نصبه، وذلك لأن السالك بكتابه نصبه جعل متصرفاً في «أخفى» ملكه، رسم بعض بالمكاتب الأول ضرراً، هذا ضرر المكاتب من أحد الشريكين امتناع البيع على الآخر، فكان هذا الضرر قلنا على الأول بكتابه نصبه، ونعبر عن الاستئذان في

(١) وفي م: ولم يأذن له بالقبض، وإن على قول أبي حنيفة، فالجواب فيه كما جواب فيما إذا أدن له بكتابه نصبه. ولم يأذن له بالقبض إلا في فصل

(٢) وفي م: ولو صرح

(٣) ثبت من م

منه إما يصحح إذ تضمن إحقاق الضرر بالغير ، وأما إذا لم يتضمن لا يكون لأحد حق التصحح عليه ، فكمثل كتابة الألف في ربيعاً فمحرراً في الألف في هذه الحالة ، وإذا لم يشر إليه بالكتابة في نصيب وبعضه فكتابة في الألف إلى المكاتب شيئاً ، ثم جهاد عن التصحح كقولك ذلك ، لأنه أدنى له بأن بعض ما علم من قبل الكتابة من ماله ، فإن نصيب كسبه ، فإذا بدله أو يجهده من نصيب ، كان له ذلك ، كما قال فودعه ، فخص المير الذي عينت من وديعته ، فأدى من ذلك شيئاً ، ثم بدأ عن الباقي كان له ذلك ، وإن أراد بالفحص سريعاً ، وإنما يتم هذا المخرج بالفحص ، حتى القف ، هو غير تام ، وللمتبع أن يرجع عند تفرع من العلم

٦٥٥٥ - وإن كانت أحد من نصيب بعض الألف شريكاً ، وشريكاً لا يعلم ، ثم في المكاتب سهماً أدنى للأخر من كسبه نصيبه ، فكتابة ثم علم الثاني بكتابة الأول ، فأراد الثاني أن يصحح كتابة الأول ، ليس له ذلك ، لأن من التصحح لثاني إنما يشترط دفع الضرر عن نصيبه ، والضرر هنا لا ينفى بالتصحيح ، فلا يفيد التصحح فائدة ، فلا يثبت له حق التصحح وإن لم يثبت له حق التصحح صلب نصيب ، وإن وجد سهم مكتوباً بكتابة على حده ، لأن كل واحد منهما كاتب نصيبه بكتابة على حده

٦٥٥٦ - وإن تعد أحدهما من أعيان شيئاً لا يكون للأخر أن يسارده ، لا سيما دفع إلى الأول قبل كتابة الثاني ، لأن ما دفع إلى الأول قبل كتابة الثاني ، فهذا كسب عدو من مكاتب وجهه موقوف ، فأبى ما دفع بعد كتابة الثاني وصار الكسب مكتوباً ، فهذا كسب عدو من مكاتب ذلك ، فلا يكون ذلك للأخر أن يشاركه بحكمه أنه كسب عبده ، ولا يحكم الكتابة ، لأن نصيب كل واحد منهما موقوف بكتابة على حده ، فيعتبر ثلث الوفاق كل واحد منهما نصيبه يسج على حده بعض النصيب ، وهذا لا يجوز للأخر أن يشاركه ، فكتابة هذه

٦٥٥٧ - وإذا أدى حصص أحدهما على نصيبه ، لأنه معاوضة يعتبر ، وأي ذلكما اعتبر إذا حصل كتابة كل واحد منهما بمقتضى على حدة ، فإنه بعض نصيبه ، بخلاف ما لو كانتا جملة مكتوبة واحدة ، حيث لا يفسد نصيب أحدهما إذ أدى إلى حيث لا يعتبر ، يعني المفوضة ، لأن المكاتب عمره بشري ، وبوليال بمرلة فثلاثين ، والآخر من ذوي السرى عن اثنين بألف درهم صدقة واحدة ، وأدى حصص أحدهما ، لا يسلم له شيء من الصدقة عليه ، وإن اعتبرنا معنى التصديق ، فلا معنى عونه ، كذا لك لأنه درهم ، إذا دفع إليه ألف درهم ، فأنت حر ، وهناك إذا أدى إلى أحدهما حصصاً لا يفسد نصيبه ، كذا هذا

٦٥٥٨ - قال عبد بن سريكين كاتب أحدهما جميع المير يد شريكه ، فاستسعى

العباد أنسوا إليه نصف النكاح فلهذا لا يقبض في النكاح واحد ، وإنما هو من قبيل قوله
صلى الله عليه وآله : لا نكاح ما لم يمسكه جهله ، وما لم يمسكه نصف نكحته ، لا
يمسكه من العبد ، وما لم يمسكه له جميع حصته غنى نصيبه ، فلهذا لا يمسكه من العبد
من ثلثه ، بل من ثلثه ربعه من جميع حصته ، وما لم يمسكه له نصيبه نصفه ، وقال
نصيبه من ثلثه ، حتى لا يمسكه من جميع حصته نصيبه

قال بعض من سجد بحمد الله تعالى يجب ان يكون حوائط بيضا سواء كان في
سائر البيوت كان في حوائط من الخرم على جميع حصصه، ويكره ان يكون في حوائط
حوائط لاني التمييز في الحوائط في الحوائط، ولو كان حوائط حوائط، فكم
في حوائط حوائط، ومنهم من لا يكره في الحوائط، وقال ان بدل الحوائط في حوائط حوائط
في حوائط حوائط، ومنهم من لا يكره في حوائط حوائط، ومنهم من لا يكره في حوائط حوائط
ومنهم من لا يكره في حوائط حوائط، ومنهم من لا يكره في حوائط حوائط، ومنهم من لا يكره في حوائط حوائط
ومنهم من لا يكره في حوائط حوائط، ومنهم من لا يكره في حوائط حوائط، ومنهم من لا يكره في حوائط حوائط

١٥٥٩ في كتاب في حكم دينه المذمور في وجهه بخلافه، انصرف عنه التخصيص إلى صعب خارج، لا يتصور فيه الخصة منه، لأنه لا يثبت ان كان المذمور واحداً ولو كان في حكم ديني من كل وجه الى وجه، بل في حكمه انصرف عنه صعب في صعب، لو ان كان في حكمه الخصة منه في مال الدين المذمور، فإذا كان في مال الدين المذمور، فمحمداً باسمي، فثبتا بسببه بالدين الواحد في وجه احوال انصرف عنه بسببه إلى صعب شائع، بسببه بالدين انصرف عنه خصة إلى صعب خاصة عنه بالدين.

وإن جهرت شبه بربر، موحد هي هذه النقص، لأن الظهور سببه التمييز في حق هذه النصف، وحسبها إلى النصف بوجه خاص، وسبب الظهور هذه الشبهة في حق النصف، بطريق الآراء، أن سمعت لا تحسن إلا النصف، وهذه العرف عند "نصف من النصف"، فحسب لا يكتم، عمل بالذات.

وقد قيل هذا. لكن ما هو نوع أحد تزيينك جميع أنحاء. ثم يجب نصف الشمس. فإنه
مصرف إلى نصيبه خاصه. و (نحو) انما فيه و (نحو)

والجواب عن امه ان (يحيى) واحد؛ لأن مصيب سريكة من جنس واحد، ويحيى هذا
 لا يوجب دليل أنه لم يتعلق ملازمه جنة الشتر حتى يبادا كل فرد من جنس واحد، شريكة
 بهذا الإتيان مما هو جوده الإتيان في مصيبه، بكونه واحدا، فلهذا لا يوجب

الفصل الثاني عشر في الرجل يكتتب شقص بموكة

٦٥٦١- قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل : إذا كتبت برحلي نصف عبده حرًا ، فإن أتى عبدي بعتبه ، سعى في نصف قيمته عند أبي حنيفة ، رحمه الله تعالى ، وإن كتبت له إلا قس لأداء خصمه به ؛ لأن نصفه مكتتب ، ونصفه لغيره لم يحرر ، لأن النصف الآخر ليس بمكتتب عنه بل هو مأذون .

وهو قولهما : إذا أتى عبدي كلمة لا شيء - للمولى بر كسب اكتفه قبل ، لأنه لا يملكه مكتتب عندهما ، لأن المكتبة عندهما لا تنجز ، وما كتب عبد لأداء عبده لم يملكه له إلا ما حرر عندهما استسمى عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، والمستسمى بمره لمكتتب ، وكسب المكتتب له .

٦٥٦٢- فرج عن مولى من حبيبة رحمه الله تعالى في الأصل ، فقال : إذا كتبت عبده تم إرادته بغير موكة ، بين العسر واليسر والكسب واليسار في مكناسه ليس له ذلك ؛ لأن العبد يشتبه بخصمه يستحق من النصف ما أدى بغير موكة ، ولا يملك له إلا ما لا يكتب والطلب ، متى صدق من الاكتساب والطلب ، فقد أراد أن يثبت منه ما ثبت له من مو اتفق عليه . فلا يكون له ذلك ، كما لو كتبت عبده ، ثم أراد أن يحرره ، وهو المكتتب والاعمال ليس له ذلك ؛ كذا يفتي عن عبد حق لفتح .

وأما ما رواه أحمد بن محمد بن الوليد المولى أن يبعده ، أنه ذهب فباعني فقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، في الاستحسان ليس له ذلك ؛ رحمه الله ليس أن المكتتب يشتري نفسه من المولى ، فإذا كتب بعهده فقد اشترى من المولى نصف رقبته ، عتقها ما لم يشره غيره ، ولو اشترى بغيره بغيره ، مع أنه لا يشتري إلا بغيره بالعمد ، فإنه لا يبيع كان له ذلك ؛ فكذلك هذا .

والصحيح في كتابه وهو الفرق بين ما إذا صدق عن نفسه ، وبين ما إذا صدق عن أصل الطلب ؛ المكتتب فإنه ليس له ذلك فباعا واشتبا ؛ لأن من سلك هذا عن العبد يقيم ، وليس في صحة من يباعه بغيره ، وهذا صحة في الأصل لا محذور ؛ لأنه يباعه بغيره بغيره ، ولا

بكتفه الأداة إلا بالنكاح بين الكتاب في العصر

ووجه الاستحسان وهو أنه بالنكاح قلب للعقد نحو ر بعض ما دأبوا به في اختلاف ولا
يمكنه الأداء إلا بالآلة ولا يمكنه الإكشاف إلا بالآلة أي العقد له شع من
الآلة الخفية وهو لا يمكنه الأداء من غير الآلة الخفية أي العقد له شع من
العقد وكما لا يكون لمعزى عقد ما كان له من الحق بالنكاح بغيره ، لا يكون له شع من
يتوهم به به إبطال الحق عسى

ثم إن محضه رحمه الله تعالى ذكره تقبيل والامتنع في أمثاله في ثلاثة مواضع
أولها في المداومة ، والى في الاستحسان إذا زاد القوس أن يستحبه يوماً ، وعليه يوم
لثلاثة ، تقبيل أن يكون به وفي الاستحسان لا يكون به والثالث إذا لم يرد
في رسمه يوم لثلاثة ، التبرع أن يكون له ذات ، وفي الاستحسان لا يكون له ذات وجه
القصاص في ذلك أن المداومة في أمثاله خبره لا خبره ربه عند أي
حيلة رحمه الله تعالى ولو امتري نصف وقته عسري آخر نفع حتى التبرع مع
انقضى ، فتلك عهد لأنه ليس في التبرع إبطال حق العقد أي بهيا احتاج
المكاتب إلى كسب مسمى ، رضى لم شيا احتاج إلى كسب صفة مسمى ولا فرق في
حق التبرع أن يأخذ المولى نصف مدهته ، ويؤثر أن يأخذ نصف كسبه .

وهي الاستحسان لا يكون له من النهاية وذلك لأن القوس يتوهم من النهاية للمولى
به نصير سائر القوس حتى العقد في نصف المدة مبرر رضى أي بهيا للمولى حتى
النهاية في المدة ، وجعلنا المكسب من العقد والمولى نصير لا يصير القوس بهيا سببا
لإبطال حق المولى بغير عوض في نصف مدهته لعدم لأنه يأخذ نصف المكسب مكان نصف
المدة ونهاية قد يطر من العقد

يؤثر ذلك أن الاسواق يكون نتيجة في بعض قصور السنة ، وكما سببه في بعض
القصور على هذا عهد الاسواق في كل تجارة ، صفة أي بهيا للمولى حتى
النهاية يمكن للعقد أي بهيا مسمى في جمع سنة ، وقد لا يمكنه كسب مسمى في
نصف السنة ، ومن لم يمكنه كسب مسمى في نصف سنة ، في روى ، فيقول هو
العقد من المسمى أصلا أي القوس من كسب النهاية لا يؤخره من كسب المولى عن المدة
بغير عوض أصلا ، فكأن المخر من الخلقين في تركه النهاية في نفسه المكسب

أداء الكتابة لم كانت حبه ، فإبعد ذلك من مركب بعد موب ، لأن حكماء موب ، حره ولا عرت هذا الولد منها ؛ لأن سناد اسمه من الولد إلى حال حياته كان في النصف الذي هو تبع لها ، وفي النصف الثاني التريد بمصوده ، فإن عليه أن يسمى في نصف بمسلة ، ولا يعتد إلا بعد أداء مساعته ، فكان بمنزلة لمعدك عند موب أنه

٦٥٦٧- فإن سم تدع لأم شيك يسمى الولد في الدين كله ، لأن في حكم الدين الولد قائم مقام الأم كتراد المأذونة وولد الكتابة ، ويسمى في المكانة أبهاً له المسمى ، ثم يسمى في نصف اسمه عنه ؛ لأنه معن البعض عند أداء الكتابة ، ولا يسمى في نصف بيعة لأم ، لأنه لرسح لها في ذلك النصف ، فإن أدى الكتابة قبل أن يؤدي ديس العرماء هو نصفه ، ونصف أمه كما لو أدى^{١٦} في حياته ، ولم ير جمع العرماء على الولي بما أخذ ، ولكنهم يسمون الولد بالدين ؛ لأنه قائم مقام الأم ، بأخذ المولى ، من الكتابة [من بمنزلة أحدهم] ولو أخذ المولى عند الكتابة من الأم كان المأخوذ : سالف للمولى ، والعرماء يسمون المكانة بديريسم ، فكان في الولد ٦٥٦٨- ويند اكتس الولد من لا قبل أداء الكتابة ، فهدف الكسب للمولى بعد الدين ، لأن الولد بمنزلة ، فهد يبا أن نصف كسبها للمولى بعد الدين ، فكان في الولد ٦٥٦٩- ويند كتاب نصف أمه فتمتدقت ، سبع في حبيبه ؛ لأن نصفها مكاتب ونصحه مأذون له ، وحكم في دين المكاتب والمأذون ما ذكره ، والله أعلم

(١٦) وفي هـ كما عرفت في حياته

(٦٧) ما جاز للغير من سلط من لأصل وإيتاء من ظروم وقد

نهر من المصوغات لنسخة المخطوط من المخطوط

٣	الفصل العاشر في إسماع الطلاق عن امرأة حسب
٣	ثم المرحوم عن ما لا يقع عن امرئ
٤	جنايتي نسائي
٩	الفصل الحادي عشر في صفة الطلاق إلى الأوقات
	من آخر في إسماع الطلاق من سوتيه وإلى أحدهم ومن نكاح الطلاق بالضمير
١٨	وأيضا ما في حكمه من ولد وفعل
٢٦	الفصل الثاني عشر
٢٦	في إرجاع يوقع الطلاق على امرأه
٢٦	شبهه في امرأه أخرى والطفلة في الأخرى
٣١	
٣١	الفصل
٣٦	الثالث عشر في طلاق العابة والعمره
٣٥	الفصل الرابع عشر
٣٩	في السك في إسماع الطلاق وفي نكاح في عقد ما وقع
٣٥	من طلاق وهي الإيجاب باسم
٤٩	الفصل الخامس عشر في نكاح الطلاق بالمال
٥٩	الفصل السادس عشر في نكاح الخلع
٥٩	نوع منه في ماله

٥٩	صحة وكيف
٦٠	موج آخر
٦٦	موج آخر منه
٧٠	موج آخر
٧٣	موج آخر مما يصلح حوائجاً وما لا يصلح حوائجاً
٧٥	موج آخر منه
٧٩	موج آخر
٨٠	موج آخر منه
٨٣	موج آخر منه
٨٦	موج آخر منه
٩١	موج آخر من الاختلاف الواقع بين الزوج والمزوجة في صحة الخلع وسأده
٩١	وفي شهادة في ذلك
٩٢	موج آخر في الخلع الواقع في الموضع
٩٦	الفصل السابع عشر في الأيمان بالطلاق
٩٦	موج منه في بيان معرفة اليمين بمهر الله تعالى وبيان شرط صحة
٩٨	موج آخر في بيان شروط شرط
٩٩	موج آخر منه
١٠٢	موج آخر في لو دللنا بنا شرطاً
١٠٩	موج آخر في ذكر مسائل الشرط بكنهه إن و إذا
١١٩	موج آخر في ذكر مسائل الشرط بكلمة كل و كلما
١٢٢	موج آخر في عطف الشروط بعضها على البعض
١٣١	موج آخر منه
١٣٣	موج آخر في الشرط الذي يحلن الحلق والاستقبيل
١٣٥	موج آخر في الشروط تكون من القهراً أو على التراخي
١٣٧	موج آخر في تعيين الصالح بالمعبر صراحة ويعمل آخر معنى

- نوع آخر في دعوى الواحد تحت شروط: ١٤١
- نوع آخر منه: ١٤٢
- نوع آخر في تعليق الطلاق بأحد الشرطين صورة ومعنى: ١٤٤
- نوع آخر منه: ١٤٥
- نوع آخر: ١٤٦
- نوع آخر منه يشترط على أصل: ١٤٧
- الفصل الثامن عشر في الطلاق الذي يقع بقوله: أول مرة أتزوجها ١٤٨
- وبقوله: آخر مرة أتزوجها ١٤٩
- الفصل التاسع عشر في الشهادة في الطلاق والدعوى ١٥٠
- والمنعومة في ذلك ١٥١
- الفصل العشرون في طلاق المربط ١٥٢
- الفصل الحادي والعشرون في التعليقات التي هي إيقاع في الحال ١٥٣
- معنى بطون الجازاة: ١٥٤
- الفصل الثاني والعشرون في مسائل الترجيع ١٥٥
- الفصل الثالث والعشرون في مسائل الطهار وكفارتها ١٥٦
- الفصل الرابع والعشرون في مسائل الإيلاء ٢٠٠
- نوع آخر من الإيلاء في الغاية: ٢١٣
- نوع آخر في مسائل النفي: ٢١٤
- الفصل الخامس والعشرون في مسائل النكاح ٢١٥
- الفصل السادس والعشرون في مسائل العدة ٢٣٦
- نوع آخر في النكاح العدة الصغيرة: ٢٣٨
- نوع آخر في بيان ما يلزم المعتدا في عدتها: ٢٣٩
- نوع آخر في الحول: ٢٤١
- نوع آخر في المعلقة تسافر في عدتها: ٢٤٢

٢٤٣	نوع آخر في بيان ما تضمنه فيه المصلحة في القضاء المدة
٢٤٥	الفصل السابع والعشرون في المنكرات
٢٥٥	كتاب احتياقي
٢٥٦	هذا الكتاب يشتمل على أحد عشر فصلا
٢٥٧	الفصل الأول في الألفاظ التي يقع بها الحق
٢٥٩	الفصل الثاني في الألفاظ التي لا يقع بها الحق
٢٦١	الفصل الثالث في تعليل الحق وضايفته وما هو في معناها
٢٦٨	نوع آخر
٢٦٩	نوع آخر ينصل بهذا الفصل
٢٧٤	
٢٧٥	نوع آخر ينصل بهذا الفصل
٢٧٩	
٢٨١	الفصل الرابع في الحق المجهول
٢٨٢	الفصل الخامس في إحقاق بعض مرفوض
٢٩١	الفصل السادس في حق ذلك في الحق
٢٩٥	الفصل السابع في الخصومات المرفوعة في الرق والخربة
٢٩٥	والشهادة على ذلك

٢٨١	الفصل الثامن في تدوين الحق في غيره
٢٨٥	الفصل التاسع في التنبير
٢٨٥	نوع منه في بيان موارثه وصحته وحكمه
٢٨٩	نوع آخر منه
٢٩٠	نوع آخر منه
٢٩١	نوع آخر من هذا الفصل
٢٩١	نوع آخر من هذا الفصل

- ٢٩٥ من هذا العصر
- ٢٩٧ من هذا العصر
- ٢٩٩ فصل العاشر في امهات الأولاد
- ٣٠٢ من أسرت
- ٣٠٧ الفصل الحادي عشر في اشرفات
- ٣١٩ كتاب المكتب
- ٣١٩ هذا الكتاب يشمل على ثمانية عشر فصلا
- ٣٢٠ الفصل الأول
- ٣٢٠ في بيان تفسير المكتبة وركبها وشروط قبولها وحكمها
- ٣٢١ رحمه الله بعد الفصل الألفاظ التي يقع بها الكتاب
- ٣٢٢ الفصل الثاني في بيان ما يدخل في المكتبة وما لا يصلح
- ٣٣٥ الفصل الثالث في الشروط ، وأخبار في الكتابة
- ٣٤٠ الفصل الرابع في عمر المكتبة ، ونسخ الكتابة بسبب حرج
- ٣٤٤ الفصل الخامس فيما يترك المكتاب ، وفيما لا يترك
- ٣٥٣ الفصل السادس من كتاب آخر من علماء وكتابه ثلثه على ثلاثة
- ٣٥٣ وعنى عدد آخر ، وكذا في الملوك على نفسه ، وعنى أولاده
- ٣٥٧ فإذا مرض هذا جتنا إلى مسألة المذموم والممدوح
- ٣٦٤ الفصل السابع
- ٣٦٣ في ملك الكتاب ولده أو بعض ذى رحم محرم أو امرأته
- ٣٦٣ وفي المكتب يوم عز وفاء وفي أولاد المكتاب
- ٣٧٠ الفصل الثامن
- ٣٧٠ في دعوة المولى ولد أمة مذمومة وفي دعوة ولد مكذوبة فكذلك
- ٣٨١ الفصل التاسع في دعوة المكاتب الولد
- ٣٨٩ الفصل العاشر
- ٣٨٩ في حكم بين المكاتبين إذا كانت واحدة ومفرقة

- الفصل الحادق شذر ٤٩٦
- فر الحب يكون برر جلوس يكاتباه، أم يكاتبه أحدهما ٤٩٦
- الفصل الثاني عشر في الرجل يكاتب نفسه بما لو كده ٥٠٦